

# الحياة البرلمانية

في مصر

١٩٢٤ - ١٩٣٦

١٩٥١

تأليف

الدكتور

نبيل بونى عبد الله

١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م



# الحياة في البرطانية

في مصر

١٩٢٤ - ١٩٣٦

تأليف  
الدكتور  
نبينا بونى عبد الله

١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

**حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف**







## تقديم

يتناول هذا الكتاب دراسة الحياة البرلمانية في مصر من عام ١٩٢٤ الى عام ١٩٣٦ .

وقد حاولت ان تكون الدراسة في موضوعات متصلة مع الحرص على التتابع الزمني ، وعلى عدم اغفال العوامل المؤثرة في الحياة البرلمانية من قوى مختلفة وبخاصة القوى السياسية .

وقد جاء الكتاب في تسعة فصول مع مقدمة شملت الحياة النيابية عن « مجلس شورى النواب » في عهد الخديو اسماعيل عام ١٨٦٦ الى قيام الجمعية التشريعية عام ١٩١٣ . وخاتمة اوضحت بها اسباب عدم استقرار الحياة النيابية في تلك الفترة واهم انجازات البرلمانات فيها رغم الظروف التي احاطت بتطورها .

ومن حيث المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الكتاب ، فقد انت جميعها دورا متكاملا في جعل الموضوع في متناول الباحث . فالمراجع العلمية سواء التاريخية او الاقتصادية او الدستورية قد امدتني بالخطوط الرئيسية للبحث . ومن المصادر التي امكن الاعتماد عليها ، محاضر جلسات لجنة وضع الدستور ، وتشمل محاضر لجنة المبادئ العامة ، واللجنة العامة او لجنة الثلاثين ، وقد احتوت على مناقشات حية ، واثبتت تلك الجلسات نضج الفكر السياسي في مصر . هذا الى جانب الاطلاع على مضابط جلسات مجلس النواب والشيوخ ، وقد احتوت على مناقشات مستفيضة وغزيرة في جوانب المجتمع المختلفة .

واعتمدت على مجموعة مراجع محمد خليل صبحي عن الحياة النيابية في مصر وبخاصة الاجزاء الاخيرة ( الرابع والخامس والسادس ) وفي مجموعتها مقصور تطور الحياة النيابية في مصر من الجانب الرسمي .

وتابعت العوريات من صحف ومجلات ، ففيها يعيش الباحث في الجو الذي وقعت فيه الاحداث ، وبالأطلاع عليها يحس الباحث بالأحداث وما

يحيط بها من غموض . وقد حرصت على قراءة أكثر من صحيفة لكل حزب . لأن الصحافة في تلك الفترة كانت صحافة حزبية ، الى جانب الصحافة المحايدة حتى يمكن الاطلاع على جميع جوانب الصورة ، وعدم النظر اليها من زاوية واحدة . ومن هنا فقد كان للدوريات دور كبير في توضيح وتحليل الأحداث مما أعطى صورة واضحة لجميع الموضوعات .

والى جانب ذلك اعتمدت على مضابط جلسات مجلسي العموم واللوردات البريطانيين ، وقد طرحت فيهما وبخاصة في مجلس العموم عدة أسئلة عن الدستور المصري ، وقانون الانتخاب ، والانتخابات والمفاوضات ، وأسباب تعطيل البرلمان ومدى تدخل الحكومة البريطانية في هذا التعطيل ، واتضح ان ذلك كان مرتبطا بدور البعثات التي كان يرسلها الوفد بعد كل انقلاب دستوري ، للاتصال ببعض النواب وبخاصة من حزب العمال لاثارة تلك الاسئلة لمحاولة كسب الرأي العام البريطاني ضد الانقلابات الدستورية ، ولا شك انها كانت تعبر عن إحدى القوى السياسية التي تمسك بزمام الأمور في مصر .

وأمكن الاطلاع على بعض وثائق وزارة الخارجية البريطانية **Foreign Office** المتصلة بالبرلمان ، حيث أبرق المندوبون الساميون الى وزارة الخارجية البريطانية بالاقتراعات والاسئلة والاستجابات التي كانت تقدم الى مجلسي البرلمان المصري وعامة المناقشات البرلمانية التي ارتبطت بالاحتلال ، كالمناقشات التي دارت حول السودان ، المفاوضات ، الأمن ، الجيش ، الموظفون الأجانب ، الديون العثمانية . ونتائج الانتخابات وما حصل عليه كل حزب من مقاعد البرلمان ، وأهم الأحداث العامة التي اثرت في الوزارات المختلفة قوة أو ضعفا ، وأمكن الوقوف على تدخل « لويد » لمنع ساعد زغلول من تشكيل الوزارة سنة ١٩٢٦ ، وادعاء الخيال بين القوي السياسية المصرية عند تعطيل البرلمان أو خل مجلس النواب ، مع وضوح تأييدهم لذلك وقدرتهم على وقفه .



وأتاح لى مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر الاستفادة من بعض الوثائق الخاصة بالبحث ، اذ يضم مجموعة محاضر لجنة المبادئ العامة ، واللجنة العامة لوضع الدستور ، والتعديلات التى طرحت فى عهد وزارة محمد توفيق نسيم ، كما يضم التقارير المرفوعة الى وزارة الداخلية من بعض المحافظين والمديرين عن احوال الانتخابات فى عام ١٩٢٥ وظروف مرشحي الائتلاف الحكومى من أحزاب ( الاحرار الدستوريين والاتحاد والوطنى ) والمستقلين ، وانحياز وزير الداخلية اسماعيل صدقى لمرشحي الحكومة ، وبضم تقاريرها عن مقاومة الوفد للانقلابات الدستورية ، وملفا خلاصا عن الائتلاف الحزبى عامى ١٩٢٥ - ١٩٢٦ .

ولا شك أن المذكرات الشخصية قد لعبت دورا أساسيا فى تحليل الأحداث وتتبعها واظهار ما خفى منها ، وبالرغم من ذلك فإن أصحابها كانت لهم ميولهم الحزبية ، فمذكرات ابراهيم الهلباوى رغم صراحته فقد كان متحيزا لحزبه « الاحرار الدستوريين » واعتمد الباحث على عدة مذكرات غير منشورة ، لسعد زغلول وابراهيم الهلباوى وعبد الرحمن فهمى ومحمد على علوبة ، وخاصة على مذكرات عبد الرحمن فهمى لاهتمامه بالحياة البرلمانية والدعاية الانتخابية ونتائج الانتخابات ، وبالرغم من أنه كان من أعضاء الوفد البارزين الا أنه مال فى مذكراته الى الاعتدال ، واستندت من المذكرات المنشورة ، بما تحمل من آراء وتحليل ولكن أصحابها كانوا يميلون فى الغالب الى الدفاع عما قاموا أو شاركوا فيه من أحداث .

ومما لا شك فيه أنه كان للمشرف الاستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم استاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب جامعة عين شمس ورئيس قسم التاريخ بها دور كبير الاثر فى توجيهى وزودنى بتوجيهاته كما قام بمراجعة البحث مراجعة دقيقة ، مرة تلو الاخرى فى مشاورة العلماء ، الى جانب روح سيادته النبيلة العالية ، مما كان له اكبر الاثر فى

انجاز هذا العمل المتواضع ولا يسعنى الا ان اتقدم لسيادته بخالص الشكر  
راجيا له من الله الاجر والثواب .

واتقدم بخالص الشكر للسادة الذين أسهموا معى خلال بحثى هذا  
وقدموا لى كل عون واخص بالشكر الاستاذ الدكتور احمد عزت عبد الكريم  
والاستاذ الدكتور عبد العزيز نوار والاستاذ الدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى  
والاستاذ الدكتور على بركات حيث أمدونى بالتوجيهات القيمة ، والاستاذ  
الدكتور محمد احمد أنيس الذى أتاح لى الاطلاع على الوثائق التى فى مركز  
وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، والاستاذ الدكتور يونان لبيب رزق الذى  
عاوننى فى الاطلاع على وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، ولجميع اساتذتى  
وزملائى أعضاء سمنار التاريخ الحديث بكلية آداب — جامعة عين شمس ،  
لتشجيعهم المتواصل لى ، والى زوجتى السيدة ثريا عبد الحليم وهدان ،  
لمعاونتها وتشجيعها وسهرها بجانبى ، والى الاخ الاستاذ محمد محمد مكي  
لمراجعة الكتاب لغويا . والى مؤلفى الكتب التى استفدت منها فى دراستى ،  
والى الاساتذة الذين تشرفت بمقابلتهم ، والى القائمين بدور الكتب فى  
القاهرة وخاصة العاملين بدار الوثائق القومية بالقلعة . والله أرجو ان  
أكون قد وفقت فى دراستى وعلى الله قصد السبيل .

القاهرة — عباسية جمادى الثانية ١٤٠٩ هـ — يناير ١٩٨٩ م .

نبيهه عبد الله

# مقدمة

## تطور الحياة النيابية قبل عام ١٩٢٤

١. — الحياة النيابية في عهد الخديو اسماعيل ، مجلس شورى النواب ١٨٦٦ - ١٨٧٩ .
٢. — الحياة النيابية في عهد الخديو محمد توفيق ، مجلس النواب لعام ١٨٨٢ .
٣. — الحياة النيابية في عهد الاحتلال البريطاني .  
( مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ١٨٨٣ — ١٩١٣ ) .
٤. — مطالبة الاحزاب وأعضاء المجلسين السابقين من عام ١٨٩٢ — ١٩١٣ بقيام مجالس نيابية لها اختصاصات المجالس النيابية .
٥. — الجمعية التشريعية وظروف تكوينها عام ١٩١٣ .





## تطور الحياة النيابية قبل عام ١٩٢٤

نشأت الدساتير وقامت الديمقراطية النيابية عندما قام الصراع حول السلطة بين نظم الحكم المستبدة وخاصة الملكيات المستبدة من ناحية ، والبورجوازية من ناحية أخرى ، وقد مر هذا الصراع بأغلبية دول أوروبا وخاصة إنجلترا وفرنسا ، وعقد بين الحاكم والمحكومين ما عرف «بالدستور» وحصلت البورجوازية الأوروبية على حقوقها السياسية الذي تمثل في تلك الفترة في النظام الليبرالي الذي يقوم على تقييد سلطة الحاكم ، وحرية المواطن وإقامة مجموعة من المؤسسات كالبرلمان وتعدد الأحزاب ومجلس الوزراء المسئول أمام البرلمان وحق المعارضة ، وبشكل عام ضرورة مشاركة ممثلي الشعب في التشريع والرقابة وتقرير الضرائب . وقد تأصل هذا النظام في أغلبية الدول الأوروبية في الربع الثاني من القرن التاسع عشر .

### الحياة النيابية في عهد اسماعيل :

وإذا قارنا ذلك بما حدث في مصر في الربع الثالث من القرن التاسع عشر عندما أنشأ الخديو اسماعيل (١) في ٢٢ أكتوبر ١٨٦٦ مجلسا أطلق عليه « مجلس شورى النواب » فلاحظ أن الطبقة الحاكمة كانت تتمثل في الخديو اسماعيل وطبقة الأتراك والشراكسة التي احتلت كافة المناصب العسكرية الكبرى ومعظم المناصب المدنية ، ومنحت إقطاعات كبيرة هي « الجفالك والإبعديات » وأن الطبقة البورجوازية المصرية الناشئة تمثلت في كبار الملاك الزراعيين الذين منحهم محمد علي « الإبعديات » وثبتت ملكيتهم باللائحة السعيدية عام ١٨٥٨ في عهد الوالي محمد سعيد ،

---

(١) أقيم في عهد محمد علي مجالس - ولكنها كانت بالتعيين - وكانت اختصاصاتها استشارية - واستهدفت محمد علي منها الاستئناس برأي أعضائها في المسائل الداخلية كالإعليم والزراعة .

وكبار التجار في المدن (٢) والموظفين المدنيين والعسكريين ، وكانت منهم فئة مثقفة عادت من بعثاتها من الخارج وهي شبيحة بالليبرالية الاوربية ، وتلاحظ ان الطبقة البورجوازية المصرية الناشئة لم تطالب بمشاركة الوالى الحكم واقامة نظام نيابى . حيث لم يكن الصراع قد بدأ بعد بين القوتين قسوة الخديو والاتراك والشراكسة ومن خلفهم النفوذ الاجنبى من ناحية والبورجوازية المصرية من ناحية اخرى ، لان البورجوازية المصرية حتى تلك الفترة كانت ترى ان اسرة محمد على هي ولىة نعمتها . ولنا ان نتساءل انن ، لماذا اقام الخديو اسماعيل مجلس شورى النواب ؟ .

ويعزى البعض ان المجلس نشأ مع ظهور الازمة المالية فى عهد الخديو اسماعيل « وان الدافع الحقيقى الذى يمكن ان يعزى اليه انشاء المجلس هو رغبة الوالى اشراك كبار الملاك الزراعيين والاعيان فى اعباء سياسته المالية ، فيقررون ما يراه اقراره » (٣) . لكى يدعمونه فى مواجهة الازمة المالية لحاجته الى المال فى شكل متزايد لكثرة نفقاته فى حملاته العسكرية ومشاريعه الطموحة ، وتبذيره المال فى شتى المجالات ولهذا جاء تكوين المجلس مفصلا على كبار الملاك الزراعيين (٤) والتجار . ومن الجدير بالذكر ان الخديو اسماعيل لم يكن حريصا على اشراك تلك الفئة الحكم وتوجيه سياسته الحكومة ، ويتضح ذلك من البند الاول من اللائحة التأسيسية « الدستور » الذى نص على ان « تأسيس هذا المجلس مبنى على المداولة فى المنافع الداخلية والتصورات التى تراها الحكومة انها من خصائص المجلس تصير المذاكرة واعطاء الراى عنها وعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية » (٥) . مما يؤكد ان انشاءه كان لهدف مساعدة الخديو اسماعيل ماليا ، وفى نفس الوقت ظهوره بمظهر الحاكم المستنير حتى يحقق

---

(٢) د. محمد انيس ، د. السيد رجب حراز ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واصولها التاريخية

ص ٧٥ : ص ٨٢ .

(٣) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ، ص ٢٢ .

(٤) طارق أبو زيد ، الصحافة وتضليل الفكر العربى فى مصر ، ص ١٦٢ .

لنفسه دعاية واسعة في أوربا تدعم موقفه لدى البيوت المالية هناك ،  
وليسهل عليه أن يحصل على قروض جديدة .

وكانت للمجلس لائحة أساسية هي بمثابة الدستور « لائحة داخلية  
عرفت » « باللائحة النظامية » وقصرت اللائحة الأساسية اختصاص  
المجلس على المداولة في المنافع الداخلية ، وعلى تأليف المجلس من خمسة  
وسبعين عضوا ينتخبون لمدة ثلاث سنوات على أن يتولى انتخابهم عمد  
البلاد ومشايخها في المديرية على أساس أنهم المختارون من قبل الأهالي ،  
والأعيان في المدن ، واشترطت اللائحة أن يتصف العضو بالرشد والكمال ،  
والأقل سنه عن خمس وعشرين سنة . ونصت على عدة أمور منها تعيين  
الخديو لرئيس المجلس ووكيله ، وعلى سرية جلساته ، وأن تكون مدة  
اجتماعه شهران من ١٥ ديسمبر الى ١٥ فبراير ، وأن يكون للخديو حق  
دعوة المجلس أو تأجيل انعقاده أو إطالة مدة اجتماعه أو فض جلساته بشرط  
إجراء انتخابات جديدة في مدة معلومة (٦) .

وكان للمجلس شكلية الحياة النيابية كحق المجلس في فحص نيابة  
أعضائه ، وتمتع الأعضاء بالحصانة النيابية ( مدة الانعقاد ) واحترام  
المجلس لرأي الأقلية والأصناف لأقوالها وملاحظاتها ، ويتضح من لائحة  
المجلس الأساسية عدة أمور منها ، أن المجلس لم يكن له رأي قاطع فيما  
يعرض عليه من الشئون ، وما يعرض عليه مسائل داخلية كمسائل الري  
وتطهير الترع وربط الضرائب ولم يكن رأيه معمولا به إلا بعد موافقة  
الخديو ، وبهذا لم يكن من حقه التصدي من تلقاء نفسه لأي مسألة تتعلق

---

(٥) مؤسسة الاهرام ، مركز التنظيم والميكرو فيلم ، العنبر المصرية ١٨٠٥ - ١٩٧١ م

مشتون البلاد (٧) . بالاضافة الى ذلك اقتصر اختيار نواب المجلس على فئة الملاك الزراعيين من العمدة والمشايخ والأعيان وضم المجلس مجموعة من العمدة (٨) والأعيان كما يمكن القول ان اختيارهم كان أشبه بالتعيين لان العمدة والمشايخ والأعيان لم ينتخبوا غير مرشحي الحكومة الذين يعول عليهم اسماعيل في مساندته في الازمة المالية (٩) .

وبهذا أخذ المجلس شكل المجلس النيابية دون الجوهر الذى يقوم أساسا على الاختيار المباشر للنواب وحق المجلس فى التشريع والرقابة التنفيذية عن طريق الاسئلة والاستجوابات ، والمسئولية الوزارية امامه . ومن هنا يتضح لنا حرص اسماعيل على استمرار حكمه المطلق ، وأصبح المجلس مجلسا استشاريا يستأنس الخديو برأى أعضائه فى المسائل الادارية والداخلية .

وقد افتتح المجلس فى ٢٥ نوفمبر ١٨٦٦ بالقلعة ، واستمر اداة طيبة فى يد الخديو لا يجرؤ على المعارضة ، لعدم توفر ضمانات الحرية الفردية والسياسية ، ولعدم وجود صحافة تشد أزره (١٠) . حتى جاء عام ١٨٧٦ وما بعدها فى بداية الفصل التشريعى الثالث ، حيث دخلت الحياة النيابية عصرا جديدا ، اذا ظهرت فيه المعارضة وقد أدى الى قيامها عاملين ، العامل الاول داخلى تجسم فى عدة مظاهر منها التوسع فى انشاء المدارس والمعاهد العالية ، وتشجيع حركة الترجمة من علوم الغرب ، والتأليف ، وعسودة

---

(٧) د. محمد كامل ليلة ، القانون الدستورى ص ٢١٢ ، د. ثروت بدوى ، القشون الدستوري وتطور الانظمة الدستورية فى مصر ص ١٨٢ .

(٨) فاز ٥٨ عمدة فى الانتخاب الاول عام ١٨٦٦ ، ٦٤ عمدة فى الانتخاب الثانى ١٨٧٠ ، ٥٩ عمدة فى الانتخاب الثالث ١٨٧٦ د. لطيف أنسى جوى ، الحياة النيابية والصحافة المصرية ١٨٦٦ - ١٩١٢ ، ص ( رسالة دكتوراة غير منشورة بكلية الآداب جامعة القاهرة ) .

(٩) د. عبد العزيز رفاعى ، فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة ، ص ٢٠٠-٢٠٢ .

(١٠) د. السيد صبرى ، القانون الدستورى ، الكتاب الثانى ، الدستور المصرى ص ٢٢١ .



البحوث العلمية التي أرسلها اسماعيل الى أوروبا . مما أدى الى ظهور فئة من المثقفين المتأثرين بالثقافة الغربية . ودور المطبعة وانتشار الصحافة والقراءة في عهد اسماعيل ورعايته للآداب وظهور طائفة من العلماء والادباء (١١) وساعد كل ذلك على تثقيف العقول وتهيئة الافكار مما أدى اليقظة والوعى .

كما شهد عام ١٨٧٧ ظهور عدد من الصحف الوطنية التي كان يكتب فيها ويشرف على تحريرها جيل من المثقفين الذين تربوا في كنف افكار جمال الدين الانغاني (١٢) الثورية . وقد قامت على هدم الاساس الذي تقوم عليه الحكومة المطلقة الاستبدادية عن طريق هدم نظرية الحق الالهي للملوك وكتب سليم نقاش في « المحروسة » وفي « العصر الجديد » . وميخائيل عبد السيد في « الوطن » وأمين شميل في « التجارة » و « مصر » وبشارة تقلا في « الاهرام » و « الوقت » ودعسوا فيها الى الحكم المقيد وانهاء الاستبداد (١٣) . وكتب عدد كبير منهم مطالبين بعلانية جلسات المجلس وحقه في اختيار رئيسه ووكيله ومسئولية الوزارة امام مجلس النواب وحق النواب في اقرار الميزانية .

والعامل الثاني : عامل خارجي ، نتج عن الازمة المالية وما نتج عنها من تدخل غير مباشر او سافر في شئون البلاد ، مما أدى الى انشاء صندوق الدين ثم المراقبة الثنائية على مالية البلاد ومشاريعها ، وتأليف لجنة التحقيق

---

(١١) Landau, J., *Parliaments and Parties in Egypt*.  
P. P. 73, 74.

(١٢) جاء جمال الدين الانغاني الى مصر عام ١٨٧١ وتلمت دعوته على اصلاح الاجتماعى والسياسى والتجربى الفكرى ودعا الى قيام الحياة النيابية . وكان له اثر في عقول تلاميذه الذين سافروا ببذاته في البلاد وخاصة في القاهرة .

(١٣) فاروق أبو زيد ، المرجع السابق ، ص ٢٨٧ .

الأوربيّة ، والتي كان من ضمن ما دعت اليه تكوين وزارة مسئولة أمام الخديو ، وقد شكلها نوبار باشا في ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ ، ودخل فيها وزيران أجنيبان (١٤) . وقد انتقلت اليها السلطة في الواقع من يد الخديو الى الوزيرين الأجنيين بالوزارة وانحازت وزارة نوبار الى المصالح الأجنبية ، وقامت بفصل كثير من الموظفين المصريين بحجة توفير أموال الدين العام مما أدى الى تدمير فئات الشعب المختلفة ، والى مقاومة الصحافة الوطنية للحكم الأجنبي بل أخذت الى جانب ذلك تشن حملة في سبيل اقرار مسئولية الوزارة أمام الشعب ممثلا في مجلس شورى النواب .

وانت العوامل السابقة الداخلية والخارجية الى اشتداد معارضة مجلس شورى النواب للوزارة وكان ذلك مظهرا لنمو الحركة الوطنية التي تردد صداها في الصحف وفي مجلس شورى النواب ، والتي ترمى الى انقاذ مصر من التدخل الأجنبي وتقرير النظام الدستوري ولذلك اجتمع أعضاء المجلس وزعماء البلاد واعيانها وعلمائها وضباط جيشها وكبار موظفيها وتجارها ورفعوا عريضة الى الخديو في ٥ أبريل ١٨٧٩ سموها « اللائحة الوطنية » يعارضون فيها مشروع وزير المالية الانجليزى « ويفرس ويلسون » لتسوية الازمة المالية على أساس اعلان افلاس البلاد ، ويؤكدون قدرتها على سداد ديونها ، وانتخاب مجلس نواب يتمتع بنفس الحقوق التى للمجالس النيابية الاوربية ، وتشكيل وزارة مصرية خالصة مسئولة أمام مجلس شورى النواب ، مع القبول باعادة المراقبة الثنائية . ورحب الخديو اسماعيل بالحركة وتحقيق المطالب الوطنية حتى يتخذها وسيلة في كساحه ضد التدخل الأجنبي والتخلص من الوزارة التى سلبت الخديو سلطته وأقصته عن رئاسة مجلس الوزراء (١٥) . وبهذا لم يكن قبوله عن

---

(١٤) هاريفرس ويلسون الانجليزى للمالية ، وديبلينير الفرنسى للأشغال .

(١٥) د. طلعت اسماعيل رمضان ، محمد شريف بختيا ، ص ١٧٤ ( رسالة ماجستير غير

منشورة كلية آداب — جامعة عين شمس ) .

اقتناع لتطور الحياة النيابية والوقوف أمام التدخل الاجنبى وانما من أجل مصالحه الشخصية والقضاة على السلطة التى سلبت منه .

وعهد الخديو اسماعيل الى شريف تشكيل وزارة وطنية فى ١٧ ابريل ١٨٧٩ ، وكان أعظم أعمالها أن وضعت مشروع لائحة أساسية جديدة ( دستور ) وقدمته الى مجلس شورى النواب فى ١٧ مايو ١٨٧٩ ومنحته الوزارة سلطة جمعية تأسيسية تملك حق تعديل الدستور واقراره . وفى ٢ يونيو قدمت اليه الحكومة مشروع قانون الانتخاب الجديد فألف المجلس لجنة لدراسة مشروع الحكومة ، فأدخلت عليه بعض التعديلات ، وفى ٨ يونيو وافق المجلس بالإجماع على تقرير اللجنة والمشروعين اللذين انتهى اليه بحثهما وصدرت اللائحة الأساسية ( الدستور ) فى ٤٩ بندا ، تنص على حق المجلس فى اقرار القوانين على شرط أن لا يصدر قانون الا بموافقة المجلس والخديو ، وصار التشريع مناصفة بين الخديو والمجلس ، وصار للمجلس أيضا اقرار الضرائب واقرار الميزانية ، وأن تكون مسئولية الوزارة أمام المجلس وحق توجيه الأسئلة الى النظار وفى مقابل ذلك أقرت للخديو سلطة حل المجلس على شرط اجراء انتخابات جديدة خلال أربعة أشهر من تاريخ الحل ، وتضمنت اللائحة انتخاب المجلس لرئيسه ولوكيله ، والحصانة النيابية لأعضائه وحق المجلس فى تحقيق صحة نيابة أعضائه وعملانية الجلسات . وعلى أن يتكون المجلس من مائة وعشرين نائبا بما فيهم نواب السودان ، وحددت مدة العضوية بثلاث سنوات ونص قانون الانتخاب على أن يكون الانتخاب على درجتين بعد أن كان مقصورا على العمدة والمشايخ (١٦) . وهكذا أمام نمو الحركة الوطنية ووقوف الخديو بجانبها

---

(١٦) محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ج ٤ : ص ٢٦ ، د. لطيف أنس ، المرجع

السابق ، ص ٥٠ و ص ٥١ . ومعنى أن يكون الانتخاب على درجتين هو انتخاب مجموعة من الناخبين مندوبا ناخبا منهم وهؤلاء يقومون بانتخاب النواب .

حصلت البلاد على دستور مبنى على قواعد نيابية سليمة وزادت اختصاصات المجلس بالاضافة الى توسيع قاعدة الانتخاب ومع أن الانتخاب كان مقيدا بشرط مالى (١٧) ، إلا أن قانون الانتخاب أعفى قطاعا من المثقفين من الشرط المالى وهم العلماء والقسس والمدرسون والموظفون الذين لا يقل راتبهم عن الفى قرش والمحامون والأطباء والصيادلة مما يتيح الفرصة لدخول فئات جديدة مثقفة واعية الى مجلس شورى النواب « على أن تأليف الوزارة الوطنية وابعاد العضوين الاوربيين منها ، وتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس شورى النواب وما تضمنه مشروع اللائحة من سلطات واسعة للنواب ، كان معناه وقف التدخل الاجنبى وابعاد النفوذ السياسى الفرنسى الانجليزى عن البلاد » (١٨) وليل النفوذ الاجنبى الى الحاكم المطلق الذى يحقق أهدافه دون مشقة ، فقد اعتقدت دولتا بريطانيا وفرنسا أن النظام الدستورى الذى أيده الخديو اسماعيل سيشل يد المراقبة الثنائية فاعترضتا على اللائحة الوطنية وعلى قبول الخديو لها وسعتا لدى السلطان العثمانى لخلعه ، وفى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ تم خلع الخديو اسماعيل دون إصدار الدستور وقانون الانتخاب الجديدين .

### الحياة النيابية فى عهد توفيق :

وخلف اسماعيل فى حكم مصر ابنه محمد توفيق ، وحسب التقاليد الدستورية قدم شريف استقالة وزارته ، ثم أعاد تأليفها بتكليف من الخديو الجديد ، ورغم ما جاء فى أمر تأليف وزارة شريف الثانية من تأييد مجلس شورى النواب وتوسيع اختصاصاته فقد رفض التصديق على اللائحة الأساسية وقانون الانتخاب الجديد ، لأنه أمتنع أن المحافظة على عرشه تقتضى الاعتماد على انجلترا وفرنسا والانصياع لارادتهما . وشعر بنفوذهما ممثلا فى عزل والده عن العرش ، وابعاد النفوذ أو التدخل

---

(١٧) اشترط قانون الانتخاب أن يدفع الناخب مائتين وخمسين قرشا نظير الاموال

والعشور .

(١٨) د. محمد أنيس ، د. السيد رجب حراز ، المرجع السابق ص ١٩ .



العثماني في شئون مصر عقب توليته . لهذا خضع لضغط الدولتين الكبيرتين إنجلترا وفرنسا ورفض التصديق على اللائحة الاساسية لانهما يريا أن أى اصلاح من شأنه اضعاف نفوذهما في مصر ، ورأى الخديو رأيهما في أن النظام الدستوري يتعارض مع المراقبة الثنائية خصوصا فيما يتصل بالاشراف على ميزانية البلاد (١٩) ، والى جانب ذلك ميله الى الحكم المطلق ، فقدم شريف استقالته في ١٧ أغسطس ١٨٧٩ . وفي ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ كلف الخديو توفيق مصطفى رياض بتشكيل الوزارة ، وكان يشارك الخديو ميله الى الحكم المطلق ، ومبالاة الأجانب لذلك هاجمته الصحف وأيدت معارضة النواب لوزارته . وظهر على المسرح السياسى ثلاث قوى ، الاولى سلطة الخديو وتمسكه بالحكم المطلق يشاركه فيه مصطفى رياض رئيس الوزراء ، والثانية قوة الاجانب بنفوذهم المتزايد المالى والسياسى ، ووقوفهم خلف الخديو والوزارة ، اما القوة الثالثة فهى القوة الوطنية التى رفضت التدخل فى شئون مصر سواء من جانب المراقبة الثنائية أو الوزارة الاوربية ورفضت أيضا الحكم المطلق ونادت باقامة وزارة مصرية خالصة وحياة نيابية سليمة ، وكانت هذه القوة تضم كبار الملاك الزراعيين الذين ارهقوا بكثرة الضرائب واضيروا بالغاء قانون (x) المقابلة ، والاعيان والموظفون الوطنيون الذين كانوا يؤلفون الفئة المصرية المثقفة سواء منهم المدنيون الذين فضلت الحكومة عليهم الأجانب ، وطردت عددا كبيرا منهم من وظائفهم فوق ذلك سياسة القمع والكبت ومصادرة الصحف وضيابط الجيش لعدم مساواتهم بزملائهم من الاتراك والشراكسة .

وأدى التدخل الاجنبى والحكم المطلق الى تجمع تلك القوة الوطنية

---

(١٩) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ، ص ١٠٩ و ص ١١٠ ، د. يونان لبيب ، تاريخ الوزارات المصرية ص ٧٧ .

(x) بعد امتناع البنوك الأجنبية عن اعطاء القروض الى الحكومة المصرية ، لجأت الحكومة الى عقد قروض داخلية من الاهالى سميت دين المقابلة أو قانون المقابلة ، وكان اجباريا . ويقضى بانه اذا دفع ملاك الاراضى ضرائب ٦ سنوات مقدما علاوة على الضريبة السنوية اعفت الحكومة اطيانهم من نصف الضريبة ومنحهم فوائد بواقع ٨٪ ، واقترت ملكيتهم للأطيان .

بفئاتها المختلفة وقيام الثورة العربية التي تركزت أهدافها في المطالبة بعزل ريلض باشا ، وتشكيل مجلس نواب وتحقيق المساواة في الجيش وزيادة عدده (٢٠) . وبتلك الثورة امتزجت الحركة الوطنية بالحركة الديمقراطية ، وصارت الحركتان متلازمتين فيما بعد حتى تحقق الاستقلال لمصر واستجاب الخديو توفيق لمطالب الشعب ، وليست استجابته عن اقتناع لاقامة ديمقراطية سليمة ومنع التدخل الاجنبى ، ولكنه استجاب خوفا على عرشه وحتى ينتهز اقرب فرصة لينقض على مكاسب الثورة ، وهذا ما سيوضح فيما بعد فكلف شريف بتشكيل الوزارة في ١٤ سبتمبر ١٨٨١ ، على ان يشمل برنامجها وضع النظام الدستوري . وفور تشكيل الوزارة قدم اعيان البلاد وعمدها الى شريف عريضة تتضمن التماسهم بتشكيل مجلس النواب (٢١) . فرفع شريف الى الخديو تقرير في ٤ اكتوبر ١٨٨١ تضمن ضرورة انشاء مجلس نيابى ، دعا فيه الى اجراء الانتخاب طبقا لللائحة ١٨٦٦ مع اعترافه بانها لم تعد تلائم الافكار الجديدة ، على ان تعرض الوزارة على المجلس المنتخب مشروع اللائحة الاساسية (٢٢) . في الوقت الذى طالب فيه عربى وكثير من الزعماء تطبيق مشروع لائحة ١٨٧٩ (٢٣) العصرية كما دعا الخديو المجلس ايضا الى الانعقاد حسب لائحة ١٨٦٦ (٢٤) . وكان هدف شريف من اجراء الانتخابات حسب لائحة ١٨٦٦ قيام مجلس نيابى معتدل من فئة كبار الملاك الزراعيين والتجار لمواجهة مطالب الجيش (٢٥) وحرص شريف على ان تجرى الانتخابات حرة بعيدة عن تدخل الحكومة .

---

(٢٠) عبد الرحمن الرافعى ، الثورة العربية والاحتلال الانجليزى ص ٦٦ و ٦٧ .

(٢١) د. احمد عبد الرحيم ، المرجع السابق ص ١٦٢ .

(٢٢) Landnu, J., op. cit., P. P 26, 27

Ibid, P, 29 (٢٣)

(٢٤) محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ص ١١١ .

(٢٥) ملاح مهدي ، صحيفة الجمهورية في ٩ سبتمبر ١٩٧١ . (لماذا اجتمعت الثورة

العربية ) .

تصدر أوامره الى رجال الإدارة بالتزام الحياد (٢٦) ، وجاءت الانتخابات الجديدة بالفئة التى اعتادت ممارسة النشاط النيابي من قبل وهم كبار الملاك الزراعيين من العمدة والمشيخ والاعيان . وهذا ما اراده شريف من اجراء الانتخابات على لائحة ١٨٦٦ .

وافتح المجلس فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ ، وفى ٢ يناير ١٨٨٢ عرض عليه شريف اللائحة الاساسية التى استقاها من مشروع لائحة ١٨٧٩ ، وجعل المجلس بمثابة جمعية تأسيسية للنظر فى الدستور واقراره . واحتوت اللائحة على كثير من القواعد الرئيسية للنظم الدستورية الحديثة . واحيل المشروع الى لجنة من المجلس فأدخلت عليه بعض التعديلات ، وكاد ان يتم الاتفاق عليه بين المجلس والوزارة لولا تدخل قنصلى انجلترا وفرنسا اللذين طلبا من شريف باشا بايعاز من الرقيبين الا يخول مجلس النواب حق تقرير الميزانية (٢٧) . ومعنى ذلك هيئة المراقبة الثنائية فى البلاد على مصادر الايراد والمصروفات والتحكم فى ترقيات الضباط والحد من زيادة قوة الجيش (٢٨) . وبينما كان الحوار دائرا بين الوزارة ومجلس النواب حول مواد الميزانية فى الدستور قدم ممثلا انجلترا وفرنسا مذكرة ٧ يناير الى الخديو التى اشارت فى جزء منها الى تأييد سلطته ومقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية وهى تعنى بذلك الحركة الوطنية والجيش ومجلس النواب وتمسك الأخير بحق تقرير الميزانية (٢٩) . وعلى ذلك أوقعت بين الخديو والحركة الوطنية واغرتة باسترداد سلطته فى إعادة الحكم المطلق . وكان رد فعل المذكرة الثنائية هو اصرار النواب على أن يكون لهم الحق فى اقرار الجزء من الميزانية ، الذى لم يكن خاضعا لقانون الدين العام . وعارض شريف مطالب الجيش فى الميزانية — وانضم الى المراقبة الثنائية التى رأت

---

(٢٦) د. محمود عبد ، نظام الانتخاب فى التشريع المصرى والمقارن ص ٦٥ .

(٢٧) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ص ٢١٢ .

(٢٨) د. عبد العزيز رفاعى ، فجر الحياة النيابية ص ١٦٣ .

(٢٩) د. أحمد عبد الرحيم ، المرجع السابق ص ١٦٤ .

استحالة مهمتها مع مطالب النواب ، ويتضح من ذلك أن شريف أدار ظاهرة النواب ، ولم يعمل كما كان مأمولا منه بتوسيع اختصاصات المجلس النيابي ، وأيد المراقبين في رغبتهم في بقاء الميزانية كلها تحت تصرفهما المطلق ، فذهبت جماعة من النواب في ٢ فبراير لمقابلة الخديو وطلبوا منه تغيير وزارة شريف ، وفي اليوم التالي اقترحوا عليه محمود سامي البارودي لرئاسة الوزارة فكلفه الخديو بتشكيلها (٣٠) .

وعقب تشكيل الوزارة أقرت اللائحة الجديدة ( الدستور ) في ٧ فبراير ١٨٨٢ متضمنة المسؤولية الوزارية أمام مجلس النواب ، ولكنها اكتفت بمسئولية وزارية جزئية بتوجيه الأسئلة للوزارة وحق المجلس في اقرار الميزانية فيما لا يتصل بالدين العام وحق اقرار سن انقوانين ولكنها جعلت الحكم مناصفة بين الخديو والمجلس ، اذ جعلت اللائحة لحكومة الخديو اقتراح مشروعات اللوائح والقوانين ، وحددت دور المجلس في حق الاقرار التشريعي وللخديو حق التصديق . وفي مقابل المسؤولية الوزارية أقرت للخديو حق حل المجلس بشرط اجراء انتخابات جديدة في فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ الحل ، وعدم حل المجلس الجديد لنفس السبب . وحددت العضوية بخمس سنوات على أن يكون النائب ممثلا للأمة كلها وأقرت مدة الانعقاد في كل دور بثلاثة أشهر ، وتضمنت انتخاب المجلس للوكيلين واختيار ثلاثة أعضاء يعين الخديو واحدا منهم رئيسا للمجلس مدة الخمس سنوات ، وتضمنت الحصانة البرلمانية . وعلى ذلك نقلت اللائحة الجديدة البلاد من الحكم المطلق الى الحكم الديمقراطي النيابي ، سواء في سن القوانين أو الرقابة التنفيذية واقرار الجزء من الميزانية غير الخاضع للدين العام الى جانب اختيار النواب لوكيلي المجلس ، ولهذا يمكن القول انها خطوة ايجابية نحو اشراك الشعب في السلطة .

---

(٣٠) ذ. طلعت اسماعيل رمضان ، محمد شريف باشا ، ص ٢٠٦ : ص ٢١٣ ، عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ١٢ ، د. احمد عبد الرحيم ، المرجع السابق ، ص ١٨٢ وما بعدها .



ثم أحال مجلس النواب مشروع قانون الانتخاب على اللجنة التي شكلت للنظر في اللائحة الأساسية ، ووافق المجلس على المشروع وصدر الأمر العالى به فى ٢٥ مارس ١٨٨٢ ، وبمقتضاه يتكون المجلس من مائة وخمسة وعشرين نائبا بما فيهم نواب السودان . واشترط فى النائب المامه بالقراءة والكتابة والا يقل عمره عن خمس وعشرين سنة . وأن يكون الانتخاب على درجتين ، أى أن يقوم كل مائة ناخب باختيار مندوب عنهم سموا « مندوبين مؤيين » وهؤلاء يقومون بانتخاب النواب واشترط القانون نصابا ماليا للناخب ( أن يدفع للحكومة من مال الضرائب أو الرسوم المقررة أيا كانت ما يبلغ خمسمائة قرش فى السنة ) وأعفى منها بعض الفئات وهم ( العلماء والرؤساء الدينيون وحملة الشهادات العالية والمدرسون والموظفون العاملون والمتقاعدون والمحامون والأطباء المهندسون ) وأن يكون قد بلغ من العمر واحدا وعشرين عاما (٣١) . ولا شك أن طريقة الانتخاب على هذه الصورة تعتبر خطوة ايجابية نحو توسيع القاعدة الانتخابية بدلا من حصر الانتخابات فى عمد ومشايخ البلاد والأعيان بالمدن كما كانت عليه الحال فى الماضى وفتح المجال امام الفئات المهنية والدينية لدخول المجلس مما يتيح الفرصة لتمثيل البلاد تمثيلا صحيحا (٣٢) . وهذا ان دل على شىء فانما يدل على نمو الحركة الوطنية واستمرار عجلة التطور .

وبصدور دستور ١٨٨٢ متضمنا المسئولية الوزارية امام مجلس النواب ، وحق المجلس فى اقرار الميزانية ، مما سيؤدى الى عدم هيمنة المراقبة الثنائية على شئون البلاد المالية ، لهذا اخذت المراقبة الثنائية تتربص بالحياة النيابية ، وقد وائتها الظروف باكتشاف المؤامرة الشركسية فى ٢ ابريل ١٨٨٢ والتي كان هدفها اغتيال عرابى وزملائه من رؤساء الحزب العسكرى وكبار زعماء البلاد لاعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل الثورة

---

(٣١) محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٢٣٠ وما بعدها .

aLndau, J., op. ci t. P. 38.

(٣٢)

العراقية وقد القى القبض على ثمانية وأربعين من الضباط الأتراك والشراكسة المتآمرين ، وحوكموا أمام محكمة عسكرية مصرية ، وفي ٣٠ أبريل أصدرت حكمها على أربعين من قادتهم وكان منهم عثمان رفقى بمجردهم من القابعهم ، ونفيهم إلى أقاصى السودان ، ولكن الخديو تعاطف مع المتآمرين ، واستمع إلى نصيحة القنصلين البريطانى والفرنسى ، فرفض التصديق على الحكم العسكرى (٣٣) . وتدخلت بريطانيا وفرنسا لتأييد سلطة الخديو وأرسلت أساطيلهما إلى الاسكندرية ، وفي ٢٥ مايو ١٨٨٢ أرسلتا المذكرة المشتركة الثانية ، تحتمان فيها إسقاط وزارة البارودى ، ونفى عرابى خارج مصر وإبعاد على فهمى وعبد العال حلمى عن القاهرة بهدف إقصاء قيادة الثورة وإسقاط الوزارة الثورية وتمهيد مجلس النواب . ثم ما لبثت الحرب أن نشبت بين العربيين وبريطانيا وأدت إلى احتلالها لمصر . والغاء مجلس النواب وضياع المكاسب الدستورية . ورغم مدة انعقاد مجلس النواب القصيرة من ٦ فبراير إلى ٢٦ مارس ١٨٨٢ فقد اقترح المجلس تحسين أحوال الزراعة والرى . وتنظيم التجارة وإصلاح القضاء وجعل التعليم إلزاميا (٣٤) ، وهى ولا شك رغبات شعبية .

### الحياة النيابية في عهد الاحتلال :

وعقب الاحتلال البريطانى لمصر قررت الحكومة البريطانية حل مجلس النواب وإلغاء دستور ١٨٨٢ ، وإنشاء نظام جديد يحل محله . ولهذا استدعت سفيرها فى الأستانة « دفرن » لدراسة الحالة السياسية فى البلاد وتقديم تقرير عنها تمهيدا لاختيار نظام جديد لحكمها وتنظيم شئونها على أساس يحقق المصالح البريطانية فيها « وقرر » دفرن « فى تقريره » أن أصول النظام لم تثبت فى أرض أن لم تتم ببطء وتمتد فروعها بالتدريج وأنه ليس فى الشرق جرثومة الحرية النظامية . ورأى « أن الشعب المصرى غير قادر

---

(٣٣) د. محمد انيس ، د. السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ١٠٤ و ص ١٠٥ ،

د. أحمد عبد الرحيم ، مصر والمسألة المصرية ص ٢٠٦ و ٢٠٢ .

(٣٤) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٩٢ .

على إدارة مصالحه بنفسه لأنه حكم حكما استبداديا وان الاستبداد يبيت بذور تلك الحرية » ، وكان من أهم اقتراحاته إنشاء مجلسين تشريعيين وهما فيما عرف بعد مجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية — وقد وصفها دفرن بأنها مجالس إدارية استشارية « لأن مصر لم تصل إلى درجة تتيج لها إنشاء حكومة ديمقراطية محضة » (٣٥) . وبهذا التقرير رأى « دفرن » أن مصر ليست أهلا لنظام نيابى سليم وحكم فيمقراطى نظرا لسيطرة حكم الاستبداد وانتشار الامية بها فجعل سلطة المجلسين استشارية ودون أن يكون لهما أثر واضح فى السياسة المصرية وهرم مصر من تطورها النيابى وكماحدا من أجل الدستور ورأى أن ذلك طفرة فى التشريع يقبعها نتائج غير مأمونة . وعادت مصر من جديد الى النظم شبه النيابية : وقد كانت اقتراحاته أساس التنظيم الجديد الذى صدر به القانون النظامى لمصر فى أول مايو عام ١٨٨٣ وبمقتضاه شكلت به حياة شبيهة بالمجالس النيابية وشملت مجالس المديرىات وهى خاصة بالثئون المحلية ومجلس شورى الحكومة الذى لم يشكل ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية . ( وسوف أتعرض لمناقشة المجلسين السابقين على أساس تمثيلهما لجميع انحاء البلاد ) .

ويتكون مجلس شورى القوانين من ثلاثين عضوا تعين الحكومة منهم أربعة عشر عضوا بما فيهم الرئيس واحد الوكيلين ( وهم أعضاء دائمون ) — أما الستة عشر عضوا المندوبين ، ينتخب واحد من كل مديرية من الأربع عشرة مديرية ، وتنتخبهم مجالس المديرىات من بين أعضائها . والعضوان الباقيان ينتخبان بواسطة مندوبى المدن والمحافظات أحدهما من القاهرة والآخر عن مدن الاسكندرية ودمياط ورشيد والسويس وبورسعيد والاسماعيلية والعريش ، ويشترط فى العضو معرفة القراءة والكتابة وأن يكون قد دفع ضريبة عبارة عن خمسة وعشرين جنيها ضرائب اطيان يملكها

---

(٣٥) دار الوثائق القومية ، الوثائق المصرية ، العدد رقم ١٦٢٠ فى ١٨ ابريل ١٨٨٣ الى

العدد ١٦٢٥ فى ٢٤ ابريل ١٨٨٣ — وتشمل الاعداد نص المشروع .

إذا كان حاصلا على شهادة عالية أو خمسين جنيها إذا لم تكن لديه شهادات .  
ومدة العضوية للأعضاء ( المنتخبين ) ست سنوات ، ويحق لهم إعادة انتخابهم  
على الدوام . ويجتمع المجلس مرة كل شهرين ويستمر منعقدا حتى ينتهى من  
الأعمال المعروضة عليه . ويكون اجتماعه فى المرة الأولى بمرسوم خديوى ،  
وتفرض جلساته متى فرغ من نظر المسائل المعروضة عليه . ويكون حله بأمر  
خديوى على شرط إجراء انتخابات جديدة فى الأشهر الثلاثة التالية لتاريخ  
حله . أما اختصاصات المجلس فكانت تقتصر فى إبداء الراى فى القوانين  
واللوائح التى تقدمها اليه الحكومة والحق فى مطالبة الحكومة بتقديم مشروعات  
قوانين أو أوامر عالية متعلقة بالإدارة العمومية — وهذه المقترحات ليست  
ملزمة للحكومة ، وللمجلس أن يبدى آراءه ورغباته فى كل قسم من أقسام  
الميزانية دون أن يلتزم الحكومة السير بمقتضاها على شرط بيان الأسباب ،  
وليس للمجلس الحق فى مناقشة أو إبداء أية رغبة فى ويركو الاستانة والدين .  
العمومى فيما التزمت به الحكومة (٣٦) . وإذا نظرنا الى لائحة مجلس شورى  
القوانين الأساسية نجد أنه لا يمثل الأمة تمثيلا صحيحا لقلة عدد أعضائه ،  
وتعيين الحكومة لما يقرب من نصف الأعضاء — بالإضافة الى كونه مجلسا  
استشاريا . محضا حتى إذا أبدى الأعضاء رأيهم فى أية مشروع فانه ليس  
ملزما للحكومة ، وقد اشترط قانون الانتخاب نصابا ماليا للناخب وأهمل  
شرط الكفاءة وتخصيص نسبة للمثقفين وفوى المهن الحرة وكان من نتيجة  
ذلك أن رأينا معظم أعضاء المجلس والجمعية العمومية ومجالس المديريات  
طوال ثلاثين عاما من طبقة الاغنياء ( كبار الملاك الزراعيين ) (٣٧) .

أما الجمعية العمومية فتتكون من نظار الدواوين الستة « الوزراء »  
ورئيس ووكلى وأعضاء مجلس شورى القوانين ومن ستة وأربعين عضوا من  
الأعيان ينتخبون على درجتين ولدة سنوات ، ممن لا تقل سنهم عن ثلاثين سنة .

(٣٦) دار الوثائق القومية — الوثائق المصرية ، العدد ١٦٣٠ — أول مايو ١٨٨٢ .

(٣٧) د. لطيفة أنسى جوى ، الحياة النيابية والصحافة المصرية ١٨٦٦ — ١٩١٣ .



وأن يكون العضو عارفا القراءة والكتابة مؤديا منذ خمس سنوات على الأقل. ضريبة لا تقل عن ( ألفى قرش سنويا ) وأن يكون اسمه مندرجا منذ خمس سنوات على الأقل في دفتر الانتخابات ورئيسها هو رئيس مجلس شورى القوانين ، ولم تزد اختصاصاتها عن اختصاصات مجلس شورى القوانين. الامن حيث انه خول للجمعية العمومية سلطة قطعية في أمر واحد هو تقرير ضرائب جديدة واستشارتها وابداء رأيها في الأمور الادارية او المالية او المواد المتعلقة بالثروة العمومية دون الزام الحكومة بشيء ، مع بيان الاسباب وعدم مناقشة الجمعية فيها وان تعقد جلساتها على الأقل كل سنتين ، ولولى الأمر عقدها وفضها وحلها . وفي حالة حلها يكون اجراء انتخابات في مدى ستة أشهر من تاريخ الحل ، ونص القانون على أن تكون جلساتها سرية (٣٨) . ومعنى ذلك التقرير وما ترتب عليه ان النظم الدستورية في مصر قد ارتدت الى الوراء بعد أن قطعت شوطا بعيدا في سبيل التطور منذ عام ١٨٦٦ — ١٨٨٢ فصارت الحكومة بهذا النظام هي صاحبة الأمر وليس لاحد الحق في محاسبتها . وكانت الحكومة البريطانية في الواقع هي صاحبة السلطة ، وسيطر المعتمد البريطاني على كافة الادارات . وتدخل في شئون مصر . وكانت الحكومة المصرية لا تقرر أمرا الا بإمره ومقدت الحياة البرلمانية بعد تكوين تلك المجالس الاستشارية التي وضعها الاحتلال البريطاني أركانها الاساسية وهي سلطة التشريع والرقابة التنفيذية ومسئولية الوزارة امام المجلس النيابي — وأصبح مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية مجرد مجالس شكلية او استشارية .

وأمازت الفترة ما بين عام ١٨٨٣ — ١٨٩٢ في عهد الخديو توفيق بالاستسلام للمحتل وانعدمت روح المعارضة ، واقتصر عمل المجلسين على النظر في المشروعات التي كانت تقدمها الحكومة ، دون أن يكون لهما أثر في.

سياسة الحكومة على أساس أنها مجالس استشارية (٣٩) لا سلطة لها .  
ومنذ عام ١٨٩٢ في بداية عهد الخديو عباس حلمي بدأت اليقظة وبسدادات  
الاحزاب والصحف المصرية بل والمجالس النيابية الشكلية تطالب الخديو  
والحكومة بالدستور ، وطالبت الاحزاب وفي مقدمتها الحزب  
الوطني بالدستور . وقدم الحزب الوطني عدة عرائض الى الخديو  
طلب فيها انشاء المجلس النيابي (٤٠) . وحمل مصطفى كامل في صحيفة  
اللواء ( في ١٦ نوفمبر ١٩٠٢ ) على فساد الادارة ، ودعا الى انشاء مجلس  
نيابي تكون له السلطة التشريعية لمعالجة هذه الحالة (٤١) . ثم واصل محمد  
فريد في صحيفة العلم بعد مصطفى كامل الدعوة لعودة الدستور وانشاء  
مجلس نيابي حقيقي . و في الوقت الذي طالب فيه الحزب الوطني وحزب  
الاصلاح على المبادئ الدستورية بحياة نيابية تامة طالب حزب الأمة  
الاشتراك مع الحكومة في وضع القوانين العامة وتوسيع اختصاصات مجالس  
المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية تدرجا الى اجلاس  
مجلس نواب ، لأن ذلك النظام القديم يكفل لرجاله وهم اصحاب الاراضى  
الزراعية غالبية كبيرة في تلك المجالس لا يضمنها في نظام نيابي تمام  
السلطة (٤٢) . وقد رحب الخديو عباس حلمي بمطالب الشعب في اقامة  
حياة نيابية سليمة ، واحتضن الخديو الحزب الوطني وزعيمه مصطفى كامل ،  
بالرغم من انه كان أكثر الاحزاب الموجودة ثورية لأنه ضم بصفة اساسية  
عناصر المدن من المثقفين والطلبة والتجار ، وطالب الاحتلال بالجلاء والخديو  
بالدستور واقامة حياة ديمقراطية . واتضح فيما بعد أن الخديو ايد الحركة  
الوطنية ليتخذها وسيلة لتأييد مركزه أمام طغيان الاحتلال البريطانى وسيطرة  
المعتمد البريطانى « اللورد كرومر » سيطرة كاملة سافرة على كل أمور البلاد.

---

(٣٩) د. لطيف أنسى ، المرجع السابق ، ص ٢٦٠ .

(٤٠) محمد خليل صبحي ، المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٥٦٥ .

(٤١) خمسون عاما على ثورة ١٩١٩ ، مؤسسة الاهرام ص ٢٣ ، ص ٢٤ .

(٤٢) د. يونان لبيب ، الحياة الحزبية في مصر ، ص ١٦٤ .

وعندما اعتقدت سلطات الاحتلال أن الخديو عباس حلمى وراء حركة المطالبة بالدستور لجأت الى السياسة التى عرفت « بسياسة الوفاق » وجاء المعتمد البريطانى الجديد السير « الدون جورست » لتنفيذ السياسة الجديدة ونجح جورست فى استمالة الخديو عباس حلمى ، وسمحت له سلطات الاحتلال ببعض السلطة ، وحرضته على الحزب الوطنى ، فانقلب عليه وأصبح حربا على رجاله ، وتوارى الاحتلال خلف السلطة الشرعية المتمثلة فى الخديو ووزرائه ، وأصبحت السلطتان الفعلية والشرعية ضد الحركة الوطنية الأكثر ثورية ، التى تطالب بالجللاء (٤٣) والدستور الا أن المطالبة بالدستور كانت حركة طبيعية سواء وجدت التأييد أو الرفض من الخديو عباس فقد استمر ارسال العرائض وخاصة فى تلك الفترة الأخيرة (٤٤) . وبوجه عام قامت فى مصر حركة وطنية تطالب بالدستور وبرلمان ، والفناء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية اللتين أوجدهما الاحتلال . وانعكست هذه اليقظة ونمو الحركة الوطنية على المجالس النيابية الشكلىة فطالبت الجمعية العمومية بانشاء مجلس نيابى أسوة بالمجالس النيابية الحقيقية ، وقدم الشيخ على يوسف رئيس حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية اقتراحا من أجل هذا الهدف فى فبراير ١٩٠٤ (٤٥) ، ردت الحكومة عليها بالرفض على أساس ان الاقتراح خارج عن اختصاصات الجمعية العمومية (٤٦) . وفى فبراير ١٩٠٧ طلب أحد الأعضاء من الحكومة انشاء مجلس نيابى يشارك الحكومة فى الرأى وعلى الأقل توسيع اختصاصات الهيئات الحالية وتقرر بأغلبية الآراء رفع الاقتراح الى الحكومة فى جلسة ٣ مارس ، وردت الحكومة على الجمعية العمومية أيضا بالرفض وأشارت

---

(٤٣) عباس محمود العقاد ، سعد زغلول سيرة ونحية ، ص ١٢٨ ، د. محمد كامل ليلة ، المرجع السابق ، ص ٢٧٧ : ص ٢٨٣ ، د. محمد أنيس ، المرجع السابق ، ص ١١٤ .  
(٤٤) عباس محمود العقاد ، المرجع السابق ، ص ١٢٩ ومن ١٤٠ .  
(٤٥) الجمعية العمومية ، جلسة ٢٢ فبراير ١٩٠٤ .  
(٤٦) تحائف جلسات : الجمعية العمومية ، جلسة ٣ أبريل ١٩٠٥ .

بأن الوقت لم يأت بعد لتشكيل مجلس للنواب يرجى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية (٤٧) . ثم طالبت الجمعية فى جلسة ٦ فبراير ١٩٠٩ فى جعل الجلسات علنية ، وردت الحكومة بالموافقة وتم اصدار القانون فى ٣ مارس ١٩٠٩ . واستمرت الجمعية تطالب بحياة نيابية سليمة فاقترح معظم الأعضاء اشتراك الأمة مع الحكومة اشتراكا فعليا برأى قاطع فى المسائل الداخلية المصرية ، لأن الهيئات النيابية الموجودة لا تناسب سنة التطور والارتقاء ، ولأن البلاد قد خطت خطوات واسعة فى طريق التقدم السياسى تجعلها أهلا لتحقيق تلك الأمنية (٤٨) . لدرجة أن معظم الأعضاء تباروا فى عرض الاقتراح فى جلسة ٢٤ مارس ١٩١٠ ، وطالب بعض الأعضاء بالفستور . ومجلس نيابى على أساس أن تلك أمنية كل فئات الشعب صغيرها وكبيرها (٤٩) .

أما بالنسبة الى مجلس شورى القوانين فقد طالب أحد الأعضاء بعلانية الجلسات (٥٠) وفى جلسة ٣١ أكتوبر ١٩٠٨ طالب بعض الأعضاء باعطاء المجلس سلطة واسعة فى الأمور الداخلية واشراك الأمة فى الرأى وأن يكون للمجلس رأى قطعى فى امضاء تلك الشئون ، وأن تكون الوزارة مسئولة أمام المجلس وأن ينظر فى ميزانية الحكومة وأن يقرر الضرائب ، واقتراح منح الأمة مجلس نواب يكون له تلك الاختصاصات وكانت اقتراحاتهم فى شكل حماسى لاحتساسهم بقيمة الحياة النيابية على تطور البلاد وتقدمها . وفى الوقت الذى طالبت فيه الاغلبية بمجلس نيابى كمجلس ١٨٨٢ (٥١) . طالب آخرون بتوسيع اختصاصات المجالس الحالية لأن الطلب الأول من المحال لوجود الاحتلال (٥٢) وفى أول ديسمبر ١٩٠٨ قرر

---

(٤٧) الجمعية العمومية ، جلسة ٢ فبراير ١٩٠٩ .

(٤٨) الجمعية العمومية ، جلسة ١٩ مارس ١٩١٠ .

(٤٩) الجمعية العمومية ، جلسة ٢٤ مارس ١٩١٠ .

(٥٠) مجلس شورى القوانين ، جلسة أول ديسمبر ١٩٠٧ ( اسماعيل أباطة ) .

(٥١) مجلس شورى القوانين ، جلسة ٣١ أكتوبر ١٩٠٨ .

(٥٢) موسى غالب ، وفريق من سرارة المجلس .



المجلس أعداد مشروع قانون يمنح الأمة حق الاشتراك اتفعلى مع الحكومة فى إدارة أمورهم الداخلية وتبىر شئونهم المحلية وأن يكون رأيها قطعيا فى مشروعات القوانين واللوائح التى تطبق على الأهالى وفى تقرير الضرائب ( غير الخاصة بالدين العام والجزية ) (٥٣) . وقد أجابت الحكومة على هذا المشروع فى الجمعية العمومية فى جلسة ٢ فبراير ١٩٠٩ بالرفض وقد تحسن رد الحكومة فيما بعد تحت توالى ضغوط الحركة الوطنية وانعكاسها على مواقف النواب . فمنحت مجلس شورى القوانين حق توجيه الأسئلة للنظار فى المسائل الادارية فى جلسة ١٥ نوفمبر ١٩٠٩ ولكنها قيدت هذا الحق بقيود جعلته مجرد شكليات ليس له معنى وقيمة وصدر به قانون فى جلسة ٢٦ أبريل ١٩١٢ . ونص على أن تكون الاجابة على السؤال بعد تحريره بخمسة أيام ، وللرئيس أن يرفض السؤال أو يطلب تعديله ، وللنظار الحق فى عدم الاجابة عليه اذا رأوا أن المصلحة العامة تقتضى ذلك ، وعدم جواز المناقشة فى اجاباتهم ، ما جعل أحد الأعضاء يعقب على القانون « بأن ذلك لم ينقل المجلس قيد شعره الى الامام بل ابقاه فى مكانه كالرحى تدور حول نفسها دون أن تتعدى مكانها » .

### الجمعية التشريعية :

وتحت ضغط القوى الوطنية المتمثلة فى الأحزاب وبخاصة الحزب الوطنى والمجالس شبه النيابية ومطالبتها بانشاء مجالس نيابية حقيقية اضطر المعتمد البريطانى « كتشنر » الى اقامة نظام شورى جديد فى أول يوليو ١٩١٣ وهو المعروف بالقانون النظامى رقم ٢٩ لعام ١٩١٣ . وضم هذا القانون النظامى المجلسين السابقين فى هيئة واحدة هى « الجمعية التشريعية وأقر تأليفها من ثلاثة وثمانين عضوا هم الاعضاء القانونيون ( نظار الدواوين ) وستة وستون عضوا ينتخبهم ناخبون مندوبون ينتخب احدهم وكيلا بمعرفة الجمعية وسبعة عشر عضوا معيناً ، من بينهم الرئيس واحد الوكيلين والباقى من المعينين « على نحو يكفل النيابة عن الأقليات والمصالح التى لم تنل نصيباً من الانتخاب » وعلى أن تكون مدة عضوية

الأعضاء المنتخبين والمعينين في الجمعية التشريعية ست سنوات ، ويتجدد ثلث كل من الفريقين في كل سنتين وعلى حق الخديو في حل الجمعية في أي وقت بناء على طلب النظار على شرط اجراء انتخابات جديدة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الحل . ونص على أن تكون جلساتها علنية وأن يتم انعقادها في أول نوفمبر من كل عام وأن يمتد دور انعقادها الى آخر مايو من السنة التالية . وعلى أن لا يصبح انعقادها الا اذا حضر ثلثا الاعضاء على الأقل ، وأن تصدر القرارات بأغلبية الحاضرين الا في الحالات الخاصة التي تستلزم موافقة ثلاثة أرباع الاعضاء . ونص قانون الانتخاب على أن تجرى الانتخابات على درجتين على أن لا يقل سن الناخب عن احدى وعشرين سنة . وعلى توسيع دائرة المندوبين الذين بيدهم المصير النهائي للانتخابات ، بأن جعل كل خمسين ناخبا ينتخبون مندوبا عنهم لا يقل سنه عن ثلاثين سنة كاملة ، وأن ينتخب مندوبو كل دائرة انتخابية بالاقتراع السري عضوا واحدا للجمعية التشريعية ، واشترط أن يكون قد دفع منذ سنتين مال اطيان قدره خمسون جنيها أو عوائد مبان قدرها عشرون جنيها في السنة أو دفع خمسة وثلاثين جنيها مال اطيان وعوائد مبان معا وينقص المال السنوي الى الخمسين جنيها بالنسبة لكل حائز لشهادة من مدرسة عالية (٥٤) . وهكذا جاء تكوين الجمعية واختصاصاتها على نمط المجالس التي أشار بانشائها « دفرن » ١٨٨٣ الهدف منها تخدير الحركات الوطنية وخدمة مصالح الاحتلال وشغل المصريين والحركة الوطنية بنظام جديد ، دون أن يكون له قواعد الدستور الحقيقي السليم وكل ما في الامر ان القانون شمل بعض الميزات ، كازدياد عدد الاعضاء المنتخبين بالنسبة الى المعينين ، وازدياد عدد المندوبين الناخبين زيادة ملحوظة ، فقد صار لكل خمسين ناخبا ابتدائيا ناخبا مندوبا واتيح لعدد من المسلمين والعلماء دخول المجلس والى تخويلها الاختصاصات التي كانت ممنوحة

---

(٥٤) محمد خليل صبحي ، المرجع السابق ، ج ٤ ص ٢٩١ و ص ٢٩٢ و ص ٢١٢

وما بعدها .

للمجلسين السابقين (٥٥) ، وأخصها اقرار الضرائب والرسوم . كما أصبح لها حق اقتراح مشروعات القوانين ماعدا ما يتعلق بالقوانين النظامية ولكن اقتراحاتها ليست ملزمة للحكومة . ومنح اعضاؤها حق توجيه أسئلة للنظار في المسائل الادارية ذات المصلحة العامة ، مع حق الوزراء في عدم الاجابة عليها اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك كما أصبحت جلساتها علنية (٥٦) . وبهذا أصبحت سلطة التشريع والرقابة التنفيذية والمسئولية الوزارية ، وهى الاركان الأساسية للحياة النيابية البرلمانية غير قائمة وأصبحت اختصاصاتها أقرب ما تكون الى هيئة استشارية منها الى مجلس نيابى . وثمة ظاهرة جديدة لها خطورتها وهى ان تعيين عدد من النواب على أساس من الطوائف والاقليات يخشى أن يكون تفرقة بين المصريين . وقد دام انعقاد « الجمعية التشريعية » العادى الأول من ٢٢ يناير الى ١٧ يونيو ١٩١٤ أى حوالى خمسة شهور ناقشت فى تلك المدة كثيرا من الامور ، كنظام الزراعة وقانون « كتشنر » الشهير بالخمسة أفدنة ، ونظام الامتحانات ونظام مدرسة التجارة العليا ، وتشجيع المسرح العربى فى مصر . وقبلت الحكومة نصائح المجلس فى كثير من الامور (٥٧) . ونظرا لقيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، وعلان الحماية البريطانية على مصر وقيام الاحكام العرفية فى البلاد ، وخلع الخديو عباس حلمى الثانى ، رأت الحكومة تأجيل انعقاد الجمعية التشريعية ، واستمر التأجيل حتى قيام ثورة ١٩١٩ (٥٨) .

---

(٥٥) انظر ص ٢٦ ، ص ٢٧ ، بالكتاب .

(٥٦) محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ج ٤ ص ١٢ وما بعدها .

Ladan, J., op.cit., P. 75.

(٥٧)

(٥٨) محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٤٦ .

( م ٣ — الحياة البرلمانية )





# الفصل الأول

دسور ١٩٢٣.

وضعه — أهم أحكامه ونقده

١. — لجنة وضع الدستور .
٢. — اتجاهات اللجنة والقضايا التي أثرت .
٣. — موقف القوى الرسمية والشعبية من مشروع الدستور .
٤. — نقد الدستور .



## دستور ١٩٢٣

قامت ثورة ١٩١٩ وكلن جوهرها الاستقلال السياسى واقامة حياة  
تتياينة سليمة ، وقدر لعناصر حزب الامة واعضاء الجمعية التشريعية  
الذين كانوا اعضاء بالحزب او قريبين فى فكرهم منه ، قيادة ثورة ١٩١٩ من  
خلال الوفد المصرى ، وهذه العناصر تتكون من كبار الملاك الزراعيين بحيث  
يمكن القول ان تشكيل الوفد كان دون نزاع ، من كبار اصحاب الاراضى  
الزراعية من المعروفين باعتدالهم وثورتهم المحدودة (١) . ثم حدث انشقاق  
فى الوفد وخرجت منه غالبية الممثلين السياسيين لكبار الملاك الزراعيين  
الذين كونوا فيما بعد حزب الاحرار الدستوريين برئاسة عدلى يكن ،  
وانفصال سعد زغلول عنهم وارتباطه بالجناح المتقدم جناح الرأسمالية  
التجارية والصناعية والثقفين ، ما يسمى « بالبرجوازية الوطنية » وكان  
أكثرها ثورية جناح المثقفين وخاصة اصحاب المهن الحرة وبالاخص قطاع  
المحاميين ، ولا شك انه ضم أيضا عناصر من كبار الملاك الزراعيين التى  
تميل الى الاعتدال ، وأصبح يعبر تعبيرا صادقا عن المطالب الوطنية  
الحقيقية التى تدور حول الاستقلال التام والدستور ، بل أصبح معبرا عن  
الرأى العام فى مصر عقب ثورة ١٩١٩ . وقد استمرت الحركة الوطنية  
المتحدة فى الوفد المصرى برئاسة سعد والمعتدلين برئاسة عدلى يكن رافعة  
شعار الاستقلال والدستور وبعد تشدد الحكومة البريطانية أمام الحقوق  
القومية امتنع المصريون عن التعاون معها ، ثم قبل عبد الخالق  
عزت تشكيل الوزارة على أساس شروط اتفق عليها بينه وبين السلطان  
نفاذ والمندوب السامى البريطانى « اللورد اللبى » منها تصريح الحكومة  
البريطانية الغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر واعادة وزارة الخارجية

(١) مجلة الكاتب عدد أغسطس ١٩٦٥ ( ثورة ١٩ تحالفت الطبقات بقيادة الرأسمالية

المصرية بقلم د. محمد انيس ) .

وقيام التمثيل الخارجى وانشاء برلمان من هئتين مجلس النواب ومجلس الشيوخ تكون له السلطة التامة على أعمال الحكومة وتكون مسئولة امامه. والدخول فى مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان مع الحكومة البريطانية بواسطة هيئة يعتمدها البرلمان ويكون له القول الفصل فى نتيجة المفاوضات (٢) . وعلى ذلك انتهز عبد الخالق ثروت الفرصة للحصول على موافقة كل من انجلترا والسultan بمقتضى وثيقة رسمية على اقامة الحياة النيابية السلمية وارجاع مسئولية الحكومة الى البرلمان (٣) . وفى برقية من وزير خارجية بريطانيا الى اللورد اللنبى فى ٢٨ يناير ١٩٢٢ ، اوضح فيها انه موافق على شروط ثروت وان حكومة جلالة الملك « جاهرت بانها مستعدة ان تطلب من البرلمان البريطانى رفع الحماية المعلنة على مصر من عام ١٩١٤ والاعتراف بمصر دولة ذات سيادة والموافقة على ايجاد برلمان مصرى وعلى اعادة وزارة الخارجية المصرية بمجرد الوفاء بالشروط (٤) ، التى تعتبرها بريطانيا شروطا حيوية لمنفعة مصر ومنفعة الامبراطورية على السواء (٥) ثم صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وفى نفس تاريخ صدوره وجهت الحكومة البريطانية خطابا الى السلطان حملة المندوب السامى « اللورد اللنبى » وجاء فيه ، « اما انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالامر فيه يرجع الى عظمتكم وللشعب المصرى » .

ونلاحظ من هذا الخطاب ان الحكومة البريطانية ، ارجعت انشاء البرلمان الى السلطان فؤاد اولا والى الشعب المصرى ثانيا ، وقصد الاحتلال ان تكون للسلطان فؤاد اليد العليا فى انشاء البرلمان وفهم السلطان

---

(٢) خمسون عاما على ثورة ١٩١٩ ، مؤسسة الاهرام ، ص ٥١٣ ، عبد الرحمن

الرافعى ، فى اعقاب الثورة المصرية ج ١ ص ٤٠ و ٤١ .

(٣) د. احمد فؤاد مصطفى ، تاريخ العلاقات المصرية الانجليزية واثرها فى تطور الحركة

الوطنية فى مصر ١٩١٤ — ١٩٥٢ ص ١٨٧ ( رسالة دكتوراه بآداب القاهرة غير منشورة ) .

(٤) وهى التخططات الاربعة المشهورة فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

(٥) احمد شفيق ، الحوادث ، تهيد ج ١ ص ٧١١ .

عكس الإشارة ولذا حرص على أن يكون الدستور رغبة ملكية وليس إرادة شعبية فعقب إعلان التصريح وإبلاغه للسلطان فؤاد ، أصدر مرسوماً بتشكيل وزارة جديدة برئاسة عبد الخالق ثروت يكون من مهامها وضع دستور يحقق التعاون بين الأمة والحكومة إذ جاء به « ولما كان من أجل رغبتنا أن يكون للبلاد نظام دستوري يحقق التعاون بين الأمة والحكومة ولذلك يكون من أول ما تعنى به الوزارة إعداد مشروع لذلك النظام » (٦) . ولم يبين المرسوم كيفية وضع الدستور ، ورد عبد الخالق ثروت على خطاب تكليفه تشكيل الوزارة بما يفيد التزام وزارته إصدار الدستور إذ جاء فيه « والوزارة عملاً بأوامر عظمتكم ستأخذ في الحال في إعداد دستور طبقاً لمبادئ القانون العام الحديث ، وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسؤولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الإشراف على العمل السياسي المقبل » (٧) .

وكان الرأي العام السائد تجاه وضع الدستور متجهاً إلى أن يعهد إلى جمعية تأسيسية منتخبة لوضعها (٨) . وكان الوفد المصري والحزب الوطني والحزب الديمقراطي المصري (٩) ، وبوجه عام كانت تلك الأحزاب الثلاثة تشكل البورجوازية الوطنية ، وتمثل قطاعاً كبيراً من الرأسمالية التجارية والصناعية والمثقفين وكان لها تأثيرها الكبير في الطلاب والعمال والفلاحين . بمعنى أنها كانت تعبر عن الرأي العام للشعب المصري وتمثل الحركة الوطنية خير تمثيل لذا اقترحت تلك الأحزاب الثلاثة وضع دستور عن طريق جمعية وطنية منتخبة على أساس أن هذا حق من حقوق الشعب .

(٦) أول مارس ١٩٢٢ . المجمع السابق تمديد ٣ ، ص ٩ .

(٧) أحمد شفيق الحويلات تمديد ج ٢ ص ٢٢ .

(٨) السياسة في ١٩٢٢/١٢/٤ .

Vatikiotis, the modern History of Egypt, P. 267.

(٩) كان يتألف من عدد قليل من المثقفين ثقافة غربية وبخامسة الفرنسية ، وكان في مقدمتهم د. محمد حسين هيكل وعزيز مبرهم ومحمود عزمي ثم التحل وتفرق أعضاؤه على الأحزاب الأخرى قبل إنشاء البرلمان .



من جهة ثانية فإن الملك فؤاد كان حريصا على أن تقوم الوزارة بوضع دستور يتيح له أن يملك ويحكم في نفس الوقت ، وبإعلان الملكية في مصر ازداد الملك فؤاد طموحا وحبا للسيطرة والقوة كجده محمد علي أو والده الخديوي اسماعيل (١٠) والقوة الثالثة وهي قوة الإحتلال البريطاني المتمثل في مندوبه السامي في نفوذه السياسي على مؤسسات الحكم المصرية وكبار موظفيه وجيشه الرابض على أرض مصر وفوق ذلك تصريح ٢٨ فبراير الذي يتيح لهم التدخل في شئون البلاد وتلك القوة لا تقبل نظاما شعبيا حقيقيا يكفل للشعب حكم نفسه . وكان هناك قوة رابعة هي جماعة المعتدلين وهم « كبار الملاك الزراعيين » التي تهدف الى المشاركة في الحكم وتقييد سلطة الحاكم الشرعي والتي تمثلت من قبل في أغلبية أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ودعت في هذين المجلسين السابقين الى مشاركة الإحتلال والسلطة الشرعية الحكم وبخاصة في الأمور الداخلية ، ثم تمثلت بعد في حزب الأمة ، الذي لم يدع الى حياة نيابية تامة السلطة كالحزب الوطني الذي كان يعبر حينئذ عن الرأي العام ، ورئيس الوزراء متحد في الفكر مع جماعة عدلى . ولهذا لم تقم الوزارة بإجراء انتخابات لتأسيس جمعية وطنية تقوم بأعداد الدستور وأدارت ظهرها لمطالب الحركة الوطنية في طريقة وضع الدستور واختارت الوزارة تعيين لجنة لوضعه . وعلى هذا يكون ثروت قد أرضى السراى والإحتلال وكبار الملاك الزراعيين في هذا الأسلوب . وعرض ثروت على الوفد المساهمة بعضوين أو ثلاثة ، ولكن الوفد رأى أن تمثيله بهذا العدد القليل بين ثلاثين عضوا من أنصار الوزارة المعادية للوفد ورئيسه لا تأثير له في وضع دستور يرضى عنه الشعب ، وفي نفس الوقت فإنه يخالف خطه في أن تقوم بوضع الدستور جمعية وطنية منتخبة (١١) .

---

Wavell, Allenby in Egypt, Vol. 11, P. 84.

(١٠)

(١١) عباس محمود العقاد ، سعد زغلول — سيرة وتحية ، ص ٤١٩ ، وهذه حيلته

Vatikiotis, op cit, p. 267.

لعبد العزيز نهى من ١٢٩

وكذلك لم يوافق الحزب الوطنى على المساهمة فى لجنة وضع الدستور على أساس مبدئه فى أن تقوم بوضعه جمعية منتخبة وقادت صحيفة الاخبار حملة أن تقوم جمعية منتخبة بوضع الدستور لحفظ حقوق الأمة (١٢) .  
وبهذا خرجت البرجوازية الوطنية عن المشاركة فى لجنة وضع الدستور .  
وصدر قرار مجلس الوزراء فى ٣ أبريل ١٩٢٢ بتأليف لجنة تقولى بوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب برئاسة حسين رشدى وذكر عبد الخالق ثروت ان الوزارة لم تنظر فى تأليف تلك اللجنة الى اى اعتبار .  
حزبى (١٣) .

وقد راعت الحكومة فى تأليفها تمثيل الهيئات التى لها صفة فى البلاد من بين الوزراء السابقين ، ممثلين عن الجمعية التشريعية ورجال القانون ، والتجار ، وقادة رجال الدين وممثلين عن بعض الطوائف كالأقليات والعربان .  
وتألفت اللجنة من ثلاثين عضوا عدا الرئيس والوكيل (١٤) . ومن الوزراء السابقين حسين رشدى باشا رئيس اللجنة وأحمد حشمت باشا وكيل اللجنة ، ويوسف سابا باشا ، وعبد الفتاح يحيى باشا ومحمد توفيق رفعت باشا ولا شك ان هؤلاء كانوا على صلة طيبة بالملك فؤاد ، ومن الممثلين للجمعية التشريعية قلبنى فهمى باشا وأسماعيل أباطة باشا ، محمود أبو حسين باشا ، إبراهيم أبو رحاب باشا ، يوسف أصلان قطاوى باشا ، على المنزلاوى بك ، عبد اللطيف المكياتى بك ، محمد على بك ، زكريا نامق بك وممثلين عن الاقباط كتوفيق دوس بك والياس عوض بك . وممثلين عن المحامين كإبراهيم الهلباؤن بك ، ومحمود أبو النصر بك ، نقيبى المحامين ١٩٠٧ لاهلين سابقا ، وعبد العزيز فهمى بك نقيب المحامين سابقا . والشيخ محمد خيرت راضى بك ، نقيب المحامين الشرعيين . وممثلين عن القضاة

(١٢) النظام فى ٢٤ أبريل ١٩٢٢ .

(١٣) صحيفة مصر فى ١٦ أبريل ١٩٢٢ .

(١٤) محمد خليل مبحى ، تاريخ الحياة النيابية فى مصر ج ٥ ص ٤٦٠ .

كأحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف حينئذ ، وعلى ماهر بك وكيل محكمة أسسوط الأهلية سابقا . وممثلين للتجار كمنصور يوسف باشا سر تجار الاسكندرية وعبد القادر الجمال باشا سر تجر العاصمة حينئذ وصالح اللوم باشا ممثلا عن العربان ، وكان لهؤلاء بعض الامتيازات كالأعفاء من الخدمة العسكرية وممثلا لرجال الدين المسلمين وهو الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية سابقا وممثلا لرجال الدين المسيحيين وهو الأنبا يؤانس مطران كرسى الاسكندرية ويهوديا واحدا هو يوسف أصلان قطاوى باشا ، والسيد عبد الحميد البكرى شيخ مشايخ الطرق الصوفية ومحافظ القاهرة ، حافظ حسن باشا ، ومحافظ الاسكندرية حسن عبد الرازق باشا ، والسكرتير العام لمجلس الوزراء عبد الحميد بك ، ووكيل وزارة المالية عبد الحميد مصطفى بك . ولا شك أن أغلبية أعضاء لجنة وضع الدستور من قوى الخبرة وقوى الآراء ، ولكن لم يقر الشعب باختيارهم وعلى ذلك فهم ليسوا ممثلين عنه لوضع دستور للبلاد ، ولكنهم معينون من قبل الحكومة ولذلك سوف لا نجد الا القليل منهم الذى أيد بروز الأمة مصدر السلطات وفصل السلطات الثلاث ، وتأكيد المسئولية الوزارية . وبشكل عام سوف لا تعمل على إقامة ملكية دستورية تملك ولا تحكم ، بل ستعمل من أجل تحقيق سلطات كثيرة للملك . واطلقت عليها الصحف لجنة الثلاثين أو لجنة الدستور .

وعقب اذاعة نبا تشكيل اللجنة احتجت عليه المعارضة ، التى تمثلت فى الوفد المصرى والحزب الوطنى والحزب الديمقراطى المصرى ، لانها رأت وجوب انتخاب جمعية وطنية لوضع الدستور (١٥) . وأشارت إحدى الصحف المصرية الى تعيين لجنة الدستور فقالت « ليكن أعضاء اللجنة من خير الناس وأمثلهم وأعلمهم وأغناهم ولكنهم لا يستطيعون ان يعدوا أنفسهم

---

Holt, P. M., Political and social change in modern (١٥)

Egypt, P. 351; Vatikiotis, P. J., op. cit., p. 267.

منتخبين من قبل الشعب المصرى للتعبير عن آراء جميع الهيئات والعناصر والطبقات فى وضع الاساس الدستورى لحكم جديد وعهد جديد » ، وانه كان من الضرورى أن تفزل الوزارة عن رغبة الأمة فى انتخاب جمعية وطنية تقوم بوضع الدستور (١٦) .

وعادت مصر الى الورااء فى وضع الدستور بواسطة الهيئة التنفيذية بعد أن كسبت الأمة حقها فى وضعه عن طريق جمعية وطنية عام ١٨٨٢ (١٧) .

كما أن تكوين لجنة من ثلاثين عضوا كان يشكل خطرا على الدستور نفسه ، إذ أتاح للحكومة فرصة اختيار أغلبية من أنصارها وأنصار الملكية فى اللجنة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن لجنة بهذا العدد يسهل التأثير عليها من قبل الملك بعكس الحال إذا ما وكل هذا العمل الى جمعية وطنية منتخبة من الشعب (١٨) . وقد أشار ابراهيم الهلباوى فى مذكراته الى بذل مساعى من أجل التضييق فى قواعد الدستور فى شكل رجعى ، ومحاولة بعض الاعضاء الذين اقتنعوا بتلك المساعى اقناع زملائهم بتلك الآراء الرجعية ولكنهم لم يوفقوا (١٩) . ولكن القوى الوطنية الخارجة عن تشكيل اللجنة وأقصد بها الوفد والحزب الوطنى وأصحاب الراى فى البلاد والهيئات المحلية أخذت تراقب أعمال اللجنة وتعبّر عن راى الأمة فى مشروعى الدستور وقانون الانتخاب (٢٠) .

وبدأت اللجنة العامة للدستور أولى جلساتها فى ١٠ أبريل ١٩٢٢ فى القاعة الكبرى بالجمعية التشريعية وألقى فيها رئيس الوزراء عبد الخالق

---

(١٦) صحيفة مصر فى ٦ أبريل ١٩٢٢ ( من بيان نقابة المحامين ) ،

(١٧) الاخبار فى ٢٥ أبريل ١٩٢٢ ( من بيان نقابة المحامين ) .

(١٨) أمية صابر البغدادي ، الحركة الوطنية المصرية ١٩١٩ — ١٩٢٤ ص ٢٨٦ ، ص ٢٨٧

ومقالة ماجستير غير منشورة كلية أداب جامعة القاهرة .

(١٩) المذكرات ، ص ١٨٥ .

(٢٠) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ص ١٢٨ .



ثروت خطبة أشار فيها الى ضرورة ان تراعى في الدستور تقاليد البلاد المحلية وعاداتها ومختلف الاعتبارات الاجتماعية فيها . وان الحكومة قد استعانت بذوى الكفاءات من أبناء البلاد ، وانتقد المعارضة لعدم المساهمة في عمل وطني حيث أشار « ان الحكومة لم تقتصر الدعوة الى معاونتها » على فريق دون آخر ، بل وجهتها أيضا الى من قضت عليهم الظروف بأن يعتبروا أنفسهم خصوما سياسيين لها » ويقصد الوفد وعدم موافقته المساهمة في لجنة وضع الدستور ، ثم أضاف « غير أنهم للأسف لم يريدوا أن يضافوا اليد التي مدت اليهم ، وأبو أن يتقدموا الى المشاركة في هذا العمل الوطني الخطير » ثم أشار الى جمعية وطنية فقال لا أدري مقدار ارتباط هذا الرفض بالحركة التي روجت منذ أيام للدعوة التي عقدت الى عقد جمعية وطنية وأن القوانين الدستورية وتواريخها ومبادئها معروفة ومنتشرة بين جميع الناس وان كثيرا من البلاد الدستورية الأوروبية وغير الأوروبية لم تكن قوانينها الدستورية وليدة جمعية وطنية . وبالنسبة لمصر أشار الى ضرورة الرجوع الى قانوننا العام وقد جرى الأمر فيه على أن تصدر القوانين النظامية من ولي الأمر » . وأرجع عمل جمعية وطنية الى ثورة او زوال السلطة الشرعية فيها وحلول سلطة مؤقتة محلها كما حدثه عام ١٨٨٢ عقب قيام ثورة على العرش دعت الى اغتصاب وضع الدستور لسنا في مثلها . وأشار الى القول ، بأن الدستور اذا لم يكن من وضع جمعية وطنية فان في وسع ولي الأمر ان يسترده في أى يوم من الأيام فذكر ان « استرداده بعد ذلك محال اذا أن مجرد صدوره يصبح حقا مكتسبة للأمة » . وستثبت الاحداث فيما بعد أنه لوجود الاحتلال بكل مؤسساته المختلفة ورغبة الملك في الحكم المطلق فقد تعرض الدستور الى التعطيل مرات كثيرة ثم الى تغييره في عهد اسماعيل صدقي عام ١٩٣٠ لصالح الملكية . ثم أشار رئيس الوزراء الى ما يتردد من الراى ، في أن الجمعية الوطنية هي الوسيلة الوحيدة للوقوف على رغبات الأمة وحاجاتها ، وان الحكومة تخشى اقامة جمعية وطنية حتى لا تتخذ من القرارات ما لا يتفق مع



ميول الحكومة في تأليف لجنة تتحكم في النظام الدستوري ، وأن تحول بين الأمة وبين ابداء رغباتها ، ففكر ان اجتماع جمعية وطنية « سيسود فيها تلك النزعات وسينقلب العمل فيها الى معارضة وتهويش » وذكر ان لوزارته برنامجا وهو وضع الدستور على احدث مبادئ القانون العام وعلى الاخص مبدأ المسؤولية الوزارية امام البرلمان وهو محور النظام الدستوري وجوهره ورد ايضا على اتهامه بخروجه عن برنامج وزارة عدلى يكن التى ألفها في مارس ١٩٢١ والتي تضمن برنامجها ان تقوم جمعية وطنية بوضع الدستور ، وكان ثروت عضوا بها ومقرا برنامجها « ان مهمة الجمعية الوطنية بحسب ذلك البرنامج لم تكن في الاصل وضع دستور للبلاد وانما كانت مهمتها النظر في الاتفاق الذى تألفت وزارة عدلى باشا للمفاوضة فيه ثم وضع الدستور المبني على نصوص هذا الاتفاق بعد ذلك فالمهمتان لا تقبلان التجزئة . وكان يجب على الجمعية اذا هي اقرت الاتفاق ان تراعى في وضع الدستور ما يكون قد تضمنه من الشروط والقيود . اما اليوم فان وضع الدستور متقدم على الاتفاق واذا كان لا يبنى عليه فانه يجب على اى حال ان لا يسد الطريق للوصول اليه » (٢١) . ويمكن القول ان هذا الاسلوب في تشكيل لجنة لوضع الدستور حرم الشعب ان يكون الدستور من وضع ممثليه او نوابه الحقيقيين ، وقطعت الوزارة على الشعب تطوره النيابى وحرمته من ثمره جهاده ، وابعدت القوى الوطنية المؤثرة عن المشاركة في وضعه ، وفي نفس الوقت عزل ثروت نفسه عن قوى الشعب التى يمكن ان تقف بجانبه عند اصدار الدستور دون اى تعديل . وفي نفس الجلسة ذكر بعض الاعضاء ان اللجنة ستقوم باعداد مشروع للدستور وآخر للانتخاب ، وتساعلوا هل ذلك سيكون قطعيا ام ان للحكومة حق تعديله او تنقيحه او رفضه ، واجاب رئيس الوزراء ان عمل اللجنة بمثسابة تنوير

---

(٢١) الحكومة المصرية ، لجنة الدستور - مجموعة محاضر اللجنة العامة ، الجلسة

الاولى في ١١ ابريل ١٩٢٢

تسترشد به الحكومة في وضع الدستور ، مما أدى بعد الى تدخل الملك وتعديل مشروع الدستور الذي ستضعه اللجنة وادى الى تغليب السلطة التنفيذية على التشريعية . وطلب الشيخ بخيت ضرورة عرضه على البرلمان قبل التصديق عليه . وركز عبد اللطيف المكباتى على بعض النقاط الاساسية ، ومنها أن الدستور ليس منحة من الملك كما ذكر رئيس الوزراء ولكنه ثمرة من ثمار جهاد الامة وأن سلطة الامة ومسئولية الوزارة يجب أن تكون بارزة ، وأن يكون الدستور قابلا للتعديل امام المجلس النيابى . وفى بداية الجلسة الثانية (٢٢) اخذ الاعضاء فى تكوين لجنتين واحدة لوضع الدستور وأخرى لوضع قانون الانتخاب ، ولكن أحد الاعضاء ذكر أن القواعد التى سيبنى عليها قانون الانتخاب يتوقف وضعها على معرفة المبادئ التى يؤخذ بها فى وضع الدستور ، واقترح تكوين لجنة واحدة لتحقيق المهمتين ، وقد أبدى رئيس اللجنة حيث وجد أن الاغلبية رأت لضبط عملها أن تشكل بادية الامر لجنة فرعية لوضع المبادئ العامة فاذا فرغت من ذلك قدمت ما انتهت اليه رأيها مع تقرير عنه الى اللجنة العامة ، وبعد بحثه وقراره تشكل لجنة أخرى لوضع مشروع قانون للانتخاب لتسير فى عملها طبقا للمبادئ المقررة وتم انتخاب هذه اللجنة بالاقتراع السرى من ثمانية عشر عضوا (٢٣) . وقد نفى رئيس لجنة الدستور لمراسل صحيفة الاهرام أن هناك مشروعا مقديما من الحكومة (٢٤) . وذكر أن أعضاء اللجنة يعملون بما يمليه عليهم الواجب الوطنى

---

(٢٢) الخميس ١٣ أبريل ١٩٢٢ .

(٢٣) وهم :! عبد العزيز فهمى ، توفيق دوسن ، عبد الفتاح يحيى ، محمد على علوبة ، أحمد حشمت ، على ماهر ، عبد الحميد مصطفى ، أحمد طلعت ، محمد توفيق رفعت ، عبد الحميد بدوى ، عبد اللطيف المكباتى ، على آلنزلوى / الشيخ بخيت ، ابراهيم الهلباوى ، يوسف أصلان ، زكريا نافع ، محمود أبو النصر ، وحسين رشدى رئيس لجنة وضع الدستور . (٢٤) كان لعبد العزيز فهمى مشروعا ناقشت اللجنة بعض مبادئه للاستفادة به فى إعداد مشروع الدستور جاء ذكره فى الجلسة الخامسة فى ٢٥ أبريل والسابعة عشرة فى ١٣ مايو للجنة الفرعية .

والضمير (٢٥) . وأطلقت عليها الصحف لجنة المبادئ العامة أو لجنة الثمانية عشر .

وقد جرى الصراع في اللجنة حول وضع الدستور بين ثلاث اتجاهات واضحة المعالم ، الاتجاه الأول « أوتوقراطي » ومثله أنصار الملك فؤاد ، وفي مقدمتهم عبد الحميد مصطفى ، محمود أبو النصر ، عبد الحميد بدوي ، محمد توفيق رفعت وزكريا نامق وقد رأى هذا الفريق « أن البلاد ولم تبلغ بعد من التعليم العام مبلغ الدول الغربية ، جدير بها أن يكون لصاحب العرش فيها من الحقوق ما يكبح من جماح الأهواء الحزبية ، وخاصة بعد الذي رآه من انقسام الأمة المصرية واتجاه الكثرة الى سياسة ليس بينها وبين الواقع الملموس أى صلة (٢٦) ومن افكارهم ، لمثلو الشعب مشاركة الملك فقط في السلطة التشريعية وان يستمر الملك جزءا من السلطة التشريعية ، وله الحق في حل مجلس النواب للموازنة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لان الاستبداد في رأيهم ربما يأتي من جانب السلطة التشريعية ، فقد تتأثر الهيئة بالشبهوات او بتهورات خارجية أى أنهم حريصون على أن يملك الملك ويحكم في نفس الوقت والاتجاه الثاني يمكن أن يطلق عليه جماعة « الملكيين المعتدلين » ومثله أنصار حكومة ثروت وفي مقدمتهم حسين رشدي ، عبد العزيز فهمي ، علي المنزلاوي ، محمد علي ، إلياس عوض وحسن عبد الرازق ، ومع اتجاه فكرهم في أن الأمة مصدر السلطات الا أن افكارهم لم تكن على نهج واحد وكانت على درجات متفاوتة حسب الموضوعات المطروحة للمناقشة ومع حرصهم على مشاركة الملك السلطة فكانوا حريصين على الحقوق الملكية وأيدوها في اللجنة ، وكان حسين رشدي مع اقراره بالحريات العامة يبدو في جانب التسليم بحقوق معينة للملك حتى لا تقوم عقبات من صاحب العرش في التصديق

---

(٢٥) الامراء في ٢٢ أبريل ١٩٢٢ .

(٢٦) د . محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ١٣٦ ، ص ١٣٧ .

على مشروع اللجنة ، وكان هذا الاتجاه هو اتجاه ثروت في وضع الدستور (٢٧) . والاتجاه الثالث يمكن أن يطلق عليه «الملكية الدستورية» حريص على بروز الامة مصدر السلطات والمسئولية الوزارية ، ومبدأ فصل السلطات ومثله في اللجنة عدد قليل من الاعضاء وهم على ماهر ، عبد اللطيف المكباتى والشيخ محمد بخيت يؤيده أحيانا بعض أعضاء الاتجاه الثانى في بعض الموضوعات الثانوية . وبوجه عام كانت أغلبية أعضاء لجنة الدستور من كبار الملاك الزراعيين ولذا سنفجد أن الفكرة القومية الليبرالية ، سيكون لها أثر في وضع الدستور ، في الاقرار بالحرريات العامة ، حرية الرأى وأصدار الصحف ، حرية الاجتماع ، حرية العقيدة الدينية ، وحق التملك ، وحرية التعامل في مجموعة من المؤسسات ، كتعدد الاحزاب واقامة البرلمان ومجلس وزراء مسئول أمام البرلمان ، وحق المعارضة (٢٨) .

وقد ناقشت لجنة وضع الدستور عدة قضايا ، منها القضايا الدستورية وأهمها السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وتعديل الدستور ، وبالنسبة للسلطة التنفيذية نلاحظ أن الملك كان حريص على متابعة ما كان يجرى داخل اللجنة ، ورغم أن لجنة وضع الدستور أقرت أن يتولى الملك السلطة التنفيذية في الحدود المقررة في هذا الدستور إلا أن اللجنة أشركته في التشريع عن طريق التصديق على القوانين واصدارها ، اذ نصت على أن الملك يصدق على القوانين ويصدرها ويضع اللوائح اللازمة لتنفيذها في حدود القوانين (٢٩) رغم حرص الذين يمثلون الاتجاه الثالث باللجنة على حصر السلطة التشريعية في البرلمان خوفا من عدم تصديق الملك على القوانين لدرجة أن وصف أحدهم ذلك الحق بأنه تنظيم للاستبداد لان الامة

---

(٢٧) د. محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ و ص ١٢٨ .

(٢٨) الكاتب العربى ، العدد ١٢١ يونيو ١٩٧١ — البورتجوازىة والدستور بقلم

د. عبد الكريم أحمد ، ص ١١ .

(٢٩) الجلسة الثامنة للجنة الفرعية في ٢٩ ابريل ١٩٢٢ .



• هي مصدر السلطات (٣٠) . ورأى الفريق الاول والثانى « أن ينص على أن الملك هو الذى يدعو البرلمان الى الاجتماع وله تأجيل انعقاده وحل مجلس النواب ومع ذلك فلا يجوز ان يزيد التأجيل على شهر ولا ان يتكرر فى دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين » (٣١) . فاعترض الفريق الثالث « الملكى الدستورى » على أن يكون للملك سلطة تعطيل انعقاد البرلمان ، واقترح عبد العزيز فهمى أن يجتمع المجلس فى مواعيد محددة من تلقاء نفسه فى الادوار العادية . وعدل النص على أن يقتصر حق الملك على الدعوة الى الاجتماع غير العادى (٣٢) . وعلى ذلك لا يتحكم الملك فى اجتماع البرلمان ويصبح اجتماعه حسب القانون . كما حدث واجتمع البرلمان فيما بعد عام ١٩٢٥ بفندق الكونتنتال . وعمل بعض أعضاء الفريقين الاول والثانى ، حق الملك فى تأجيل البرلمان حتى يمكن التفادى من حل مجلس النواب وأن يكون فى وسع النواب أن يتداولوا مع ناخبهم الامر . واذا انتهى الامر بحل مجلس النواب يجب أن يحدد فى أمر الحل ميعاد لاجراء انتخابات المجلس الجديد ، فاذا انتخب المجلس الجديد فلا يجوز حله لنفس السبب الذى حل من أجله المجلس الاول واعترف بهذا الحق للملك كما رأى البعض حتى لا تستبد الهيئة التشريعية بالامر استبدادا قد لا يكون أقل من استبداد الهيئة التنفيذية (٣٣) . واتفق على أن يصدر الملك مراسيم لها قوة القانون عند الضرورة فى فترة العطلة بين ادوار الانعقاد على شرط عرض هذه المراسيم على البرلمان فى أول اجتماع له وأن يرتب الملك المصالح العمومية ويعين ويعزل جميع الموظفين الملكيين والعسكريين ويمنح الرتب وأن يكون له حق

---

(٣٠) الجلسة العاشرة ، للجنة العامة فى ١٠ يونيو ١٩٢٢ .

(٣١) الجلسة الثامنة للجنة الفرعية فى ٢٩ ابريل .

(٣٢) الجلسة السابعة .

(٣٣) الجلسة الثانية عشرة للجنة الفرعية فى ٦ مايو .



صك العملة وحق العفو وتخفيض العقوبة واعلان الاحكام العرفية وكل ذلك يكون بالكيفية المبينة بالقوانين (٣٤) . وعندما اقترح رئيس اللجنة النص على أن « الملك يباشر سلطته مع مجلس وزرائه وبواسطته » اعترض أحد أعضاء الفريق الثالث ( المكباتى ) على كلمة ( مع ) على أن لا يرأس الملك الوزارة لتفادى تدخله ومنع تأثيره . وتقرر بالاغلبية قبول الاقتراح لوجود المسؤولية الوزارية (٣٥) . الا أن عبد العزيز فهمى أعاد مناقشة الاقتراح السابق ورأى أن هذا المبدأ يجعل الدستور عديم القيمة، وأن تدخل الملك فى أعمال مجلس الوزراء يجعل الوزارة آلة فى يده ورأى أن يكون الملك بعيدا بالفعل عن مباشرة أعمال الحكومة وأن يكون فوق الأحزاب، يملك ولا يحكم ولهذا اقترح حذف كلمة « مع » من النص وتقرر بالإجماع حذفها وأصبحت « الملك يباشر سلطته بواسطة الوزراء » (٣٦) واتفق على أن يعين الملك وزراءه ويقيلمهم وتقرر أن لا يكون الأمراء وزراء (٣٧) .

ولما اقترح رئيس اللجنة « أن كل مشروع قانون رفضه البرلمان نهائيا أو لم يصدق عليه الملك ولم يرده للبرلمان لاعادة النظر فيه فلا يجوز أن ينظر مرة ثانية فى دور الانعقاد نفسه . فاذا تجدد القانون الذى لم يصدق عليه الملك فى دور انعقاد آخر فاما ان يصدق الملك على القانون أو يحل المجلس » ثار حوله جدل ونقاش كثير مما أدى الى تعديله ، حرص فيه الفريق الثالث على المحافظة على سلطة الامة وعدم استبداد السلطة التنفيذية على أساس القاعدة الدستورية الصحيحة المبينة على مبدأ فصل السلطات التى تقضى بأن القانون متى أقره البرلمان تحتّم صدوره والعمل به ، لأن اللجنة قررت فى صدر مشروع الدستور أن الامة مصدر السلطات.

---

(٣٤) الجلسة الثامنة للجنة الفرعية فى ٢٩ ابريل .

(٣٥) الجلسة السابقة .

(٣٦) الجلسة الحادية عشرة للجنة الفرعية فى ٥ مايو .

(٣٧) الجلسة الثامنة للجنة الفرعية فى ٢٩ ابريل .

مبين أن الاقتراح اعطى للملك حقوقا كبيرة ومتعددة ليست متفقة مع سلطة الأمة ، وهي عدم تصديق الملك وتعطيل القانون سنة ، واعتبر الاقتراح وسيلة لهم مبدأ سلطة الأمة وتنظيم الاستبداد ، واقترح التصديق بمجرد موافقة المجلسين . في حين رأى الفريق الأول الاوتوقراطية المتعصب للحقوق الملكية أن الملك لا يمكن أن يجلس على العرش ويخضع حتما لرأى البرلمان ويجب أن يحفظ سلطانه مع حفظ سلطة الأمة ، واتهم الفريق الثالث بأن قواعده هي قواعد النظام الجمهوري ، وأن الاستبداد يأتي أيضا من جانب السلطة التشريعية فقد تتأثر بالشهوات أو بمؤثرات خارجية . ثم اقترح أحد أعضاء الفريق الثاني أن يرد القانون إلى المجلسين في مدة أقصاها شهر في حالة عدم التصديق فإذا وافق البرلمان عليه في المرة الثانية بأغلبية الثلثين من أعضاء كل من المجلسين هنا يجب أن يصدر القانون فاعترض عليه الفريق الثالث بحجة أن لثلث أعضاء أحد المجلسين ( ويقصد المعينين في مجلس الشيوخ ) أن يشل القوانين إلى الأبد وبذلك تتحكم الأقلية في الأكثرية واستمرت المناقشة في هذا الاقتراح أربع جلسات ( ٣٨ ) . حتى انتهوا إلى اقتراح قدمه توفيق دوس وهو كل مشروع قانون أقره البرلمان ولم يصدق عليه الملك يرد للبرلمان في بحر شهر مشفوعا بالأسباب التي أدت إلى عدم التصديق ، فإذا أقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي أعضاء كل من المجلسين وجب إنفاذه ، وإذا لم يرد البرلمان في بحر شهر اعتبر هذا مصادقة من الملك عليه ووجب إنفاذه ، أما إذا رد إلى البرلمان وحاز أغلبية عادية ولكنها أقل من الثلثين تأجل نظر القانون إلى دور انعقاد آخر فإذا أقره البرلمان بأغلبية عادية نفذ القانون ( ٣٩ ) . ولا شك أن في هذا تخفيفا من سلطة الملك التي كانت له في المشروع الأصلي في حل المجلس وأقرت اللجنة أن ملك مصر يلقب بملك مصر والسودان ليقاسب ذلك مع ما قرره اللجنة

---

( ٣٨ ) في الجلسة السادسة عشرة للجنة الفرعية في ١٢ مايو والجلسة العاشرة والحادية

عشر والثانية عشر للجنة العامة في ١٢ و ١٩ و ٢٠ يونيو ١٩٢٢ .

( ٣٩ ) الجلسة الثالثة عشرة للجنة العامة في ٢١ يونيو ١٩٢٢ .

من أن السودان جزء من مصر تحت سيادتها وخاضع للملكها (٤٠) .

وبالنسبة للوزراء اتفق على أن جميع القوانين وأوامر الملك المتعلقة بشئون الحكومة لا تكون نافذة المفعول الا اذا كان موقعا عليها من رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصين وأن الوزراء مسئولون بالتضامن لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للأمة ، وأن أوامر الملك شفوية كانت او كتابية لا يمكن بحال من الاحوال ان تخلى الوزراء او غيرهم من موظفى الحكومة من المسئولية ولا يكون للوزراء رأى محدود فى مداولات أى المجلسين. الا اذا كانوا من أعضائه ولهم دائما حق حضور المجلسين والكلام والدفاع أو ارسال من ينوب عنهم من كبار موظفى دواوينهم ، ولكن مجلس حق الزام حضور الوزراء لجلساته (٤١) . وتقرر بأغلبية الآراء أن تنشأ محكمة خاصة لمحاكمة الوزراء على ما يقع منهم من الجرائم السياسية المتعلقة بوظائفهم على أن تتكون من أعضاء من مجلس الشيوخ ومن كبار رجال القضاء (٤٢) . وعندما اقترح رئيس اللجنة « اذا أعلن المجلس عدم ثقته بالوزارة ورفعت استقالتها الى الملك فانه له حق رفضها » . وفى هذه الحالة يستعمل الملك حقه فى حل مجلس النواب بعد أخذ رأى الوزارة (٤٣) . رأى الفريق الثالث ان تستقيل الوزارة اذا فقدت ثقة المجلس حتى يتمكن المجلس من العمل بحرية تامة دون تهديد بالحل ولا يحل المجلس الا لسبب جوهري وحجته ان هذا الأسلوب من جهة سيجعل من المستحيل الاقتراع على عدم الثقة بالوزارة وتعطيل حرية المجلس ، ومن جهة أخرى فان الأمة هى مصدر السلطات والمجلس هو النائب عن الأمة ، وأنه لا يريد ان يحرم الملك من حق حل المجلس وانما يمكن قبول الحل اذا حدث خلاف حول قانون أقره المجلس ورفضه الملك أو حول مسألة معينة ، أما اذا كان الخلاف لأمور غير معينة

---

(٤٠) الجلسة الثانية عشرة للجنة الفرعية فى ٦ مايو .

(٤١) الجلسة الثامنة للجنة الفرعية فى ٢٩ ابريل .

(٤٢) الجلسة العاشرة للجنة الفرعية فى ٣ مايو .

(٤٣) الجلسة الثالثة عشرة للجنة الفرعية فى ٧ مايو .

فلا يجوز حل المجلس مطلقا لانه في هذه الحالة لا يكون امام الأمة شيء يراد استفتاءها فيه . وتسأل احدثهم هل يوجد في بلد دستوري ان اقترح على عدم الثقة بالوزارة وحل المجلس (٤٤) . اما الفريق الاوتوقراطي فقد رأى ان للملك ان يقبل الاستقالة وله الا يقبلها ويحل المجلس . وقد أيدهم الفريق الثاني وأشار احدثهم وهو محمد علي علوبة الى ان يكون حل مجلس النواب مقيدا بأخذ رأى مجلس الشيوخ . وانتهت المناقشة باقتراح قدمه أحد أعضاء الفريق الاوتوقراطي وهو « ان الأصل في عدم الثقة استقالة الوزارة وقبول تلك الاستقالة الا انه يجوز بطريقة استثنائية الرجوع الى رأى الأمة اذا ما ظهر ان المجلس لا يعبر في عدم الثقة عن رأى « الأمة » (٤٥) وكان لهذا القرار وهو جواز بقاء الوزارة مع تقرير مجلس النواب عدم الثقة بها وحل المجلس اثر سئ في التطبيق ، اذ سيكون سيفا مسلطا على رقاب أعضاء المجلس وسيتيح للملك ولحكومات الاقلية البرلمانية فرصة حل المجلس وتعطيل نمو الحياة الدستورية ، وفي نفس الوقت ضرب القوى الوطنية . واتفق لتقرير عدم الثقة بالوزارة الاغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ، وذلك لا يكون الا بعد طلب ايضاح قبل الجلسة بثمانية ايام حتى تتمكن الوزارة من تقديم ما لديها من بيانات وايضاحات (٤٦) .

وبخصوص السلطة التشريعية كان أول ما قرر ان السلطة التشريعية يقوم بها الملك (٤٧) والبرلمان ولكن الفريق الثالث اقترح حصر السلطة التشريعية في البرلمان فقط ، وضرورة تصديق الملك على ما يقرره المجلسان احتراماً لمبدأ فصل السلطات ، وعلى اساس استمرار اتصال أعضاء المجلسين بجماهير الشعب ، والعمل على تحقيق أهدافهم ، وحتى لا يحدث خلاف بين

---

(٤٤) الجلسة الخامسة عشرة للجنة الفرعية في ١٢ مايو ، والجلسة الواحدة والعشرين للجنة العامة في ١٧ أغسطس .

(٤٥) الجلسة الواحدة والعشرين للجنة العامة في ١٧ أغسطس ١٩٢٢ .

(٤٦) تقرير لجنة المبادئ العامة .

(٤٧) الجلسة الاولى للجنة الفرعية في ١٩ أبريل ١٩٢٢ .



السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية . ورفض الفريقان الآخران اقتضاء الفريق الثالث وهم الاغلبية في اللجنة مع تعليق عبد العزيز فهمي ، وهو المشرع الذي برز فكره ونشاطه في اللجنة « ان اشتراك الملك ضروري ولكنه يخشى نتائج هذه القاعدة أى من جواز عدم التصديق » وتقرر بالاغلبية بقاء النص كما هو (٤٨) . وتقرر بالاجماع ان يشكل البرلمان من هئتين وأن يكون أعضاء الهيئة الاولى كلها بالانتخاب ويسمى « مجلس النواب (٤٩) » وعللت لجنة المبادئ العامة ذلك في تقريرها بان الهيئة التشريعية بطبيعتها نيابتها عن الأمة ميالة الى الاعتداء على السلطات الأخرى فاذا كانت محصورة في مجلس واحد استبدت بتلك السلطات استبدادا سيء الأثر ، أما تداولها في مجلسين فيكفل زوال هذا الاستبداد وعدم اضطراب العلاقات بين هيئات الحكومة (٥٠) . ودعت صحيفة الاخبار الى الاكتفاء بمجلس واحد حتى لا يحدث شقاق بين المجلسين وفوق ذلك فان التعيين في مجلس الشيوخ سيجعله أداة في يد السلطة التنفيذية تعطل به أعمال وقرارات مجلس النواب (٥١) ، ورأى أحد الأعضاء ان تأليف البرلمان من مجلسين اضاعة للوقت وتعطيل للأعمال ، واقترح ان يؤلف البرلمان من مجلس واحد ، وأن يضم أعضاء من الفئات التي ينتخب منها أعضاء مجلس الشيوخ فيكون في وجودهم ما يغنى عن ايجاد مجلس ثان . وتقرر بقاء نظام المجلسين لأن مجلس الشيوخ اعتبر ملطفا لمجلس النواب (٥٢) .

وبالنسبة للمجلس الثانى اتفق بأغلبية الآراء أن يكون « مجلس الشيوخ » ، ولكن أعضاء اللجنة اختلفوا في عدده ، وفي نسبة المعينين الى المنتخبين ومال الفريق الثالث (٥٣) الى زيادة عدد المنتخبين بان يكونوا ثلاثة

---

(٤٨) الجلسة الخامسة ، للجنة العامة في ٤ يونيو .

(٤٩) الجلسة الاولى للجنة الفرعية في ١٩ ابريل ١٩٢٢ .

(٥٠) تقرير لجنة المبادئ العامة .

(٥١) الاخبار في ٢ مايو ٢٢ ( مجلس او مجلسان لامين المسمى ) .

(٥٢) الجلسة الخامسة للجنة العامة في ٤ يونيو . والرأى للمعضو منصور يوسف .

(٥٣) على ماهر ، عبد اللطيف المكباتى ، وشاركهما في هذا الرأى محمد على علوية .



أربعاء المجلس أو ثلثيه ، وفي حين مال الفريق الاوتوقراطي الى جعله كله من المعينين أو تساوى عدد المعينين والمنتخبين ، وحجتهم في ذلك حتى لا يكون صورة لمجلس النواب . واقترح الفريق الثانى أن يكون المعينون نصف المنتخبين أو أكثر بقليل . وبعد مناقشات طويلة اتفق اغلبية الآراء أن يؤلف مجلس الشيوخ من ثمانين عضوا على أن يكون عدد المعينين ثلاثين والمنتخبين خمسين عضوا مع ملاحظة أن يترك الأمر الى اللجنة العامة باستثناء أن يكون نصفه بالتعيين في المدة الأولى ، واتفق على أن لا يقل عمر العضو عن أربعين سنة ، وأن تكون مدة العضوية عشر سنوات ، واقترح رئيس اللجنة أن يكون أعضاء هذا المجلس سواء المعينين أو المنتخبين من الفئات العليا (٥٤) ، وتقرر قبول هذا الاقتراح (٥٥) بالاغلبية مع تعرضه للنقد على أساس أنه ذو نزعة رجعية . ثم دارت المناقشة من جديد حول عدد مجلس الشيوخ ، وعدد المعينين منه ، وتقرر بالاغلبية أن يكون عدد أعضاء مجلس الشيوخ نصف عدد أعضاء مجلس النواب ، ولم تتغير نسبة عدد المعينين وعددهم ثلاثون عضوا . واتضح من المناقشة أن الهدف من اللجوء الى التعيين في مجلس الشيوخ هو تمثيل الاقلية من ألوان مختلفة دينية أو عنصرية ، وبعض الكفاءات الأخرى ، حتى يمكن سد بعض مواضع النقص في هذا

- 
- (٥٤) وهذه هي الفئات بعد تعديل اللجنة العامة لها بإضافة بعض الفئات اليها : —  
١ — الامراء ٢ — الوزراء ٣ — الممثلون السياسيون  
٤ — رؤساء مجلس النواب ٥ — كبار العلماء والرؤساء الروحانيون .  
٦ — وكلاء الوزارات ٧ — رؤساء محكمة الاستئناف .  
٨ — النواب العموميون ٩ — مستشارو الاستئناف ١٠ — نقباء المحامين .  
١١ — نقباء المهن الحرة ١٢ — رؤساء المصالح العامة .  
١٣ — المديرون والموظفون من الدرجة الاولى سواء الحاصلون أو السابقون .  
١٤ — كبار الضباط من رتبة لواء فصاعدا ١٥ — النواب الذين قضوا مدتين في النيابة  
١٦ — كبار الملاك الذين يؤدون خيرية لا تقل عن ( ١٥٠ جنيه في العام ) .  
١٧ — كبار التجار وكبار رجال الصناعة وكبار أصحاب المهن الحرة من لا يقل دخلهم السنوى عن ١٥٠٠ جم .

(٥٥) الجلسة الثانية للجنة الفرعية في ٢٠ أبريل ١٩٢٢ .

الجانب (٥٦) . واقترح المكاتبى أن يحسن عضو مجلس الشيوخ القراءة والكتابة ولكن أبو النصر اعترض بشدة وقال « انما ينتخب مجلس الشيوخ من فئات معينة ، ثم هم بعد ذلك صفوة الأمة و خلاصة قوى الراى والمعلم والحسب فيها ، فإى فضيحة من أن نشترط فى هؤلاء احسان القراءة والكتابة ، ووافقت اللجنة على رايه (٥٧) . ثم أثرت هذه المسألة مرة أخرى حيث راي البعض أن ينص على أن يحسن العضو القراءة والكتابة (٥٨) ، وتقرر بقاء النص كما هو (٥٩) ، وهكذا لم ينص على أن يحسن العضو القراءة والكتابة ولكن روح المناقشة دلت على أنه اذا لم يحسنها العضو يلغى انتخابه ولكن عند التطبيق نفذ نص الدستور لأروحه ، وأتيح لعضو يجهل القراءة والكتابة دخول المجلس فى برلمان ١٩٢٤ . واقترح المكاتبى اخراج الأمراء من المجلس بحجة تأثر الناس فى البلاد الشرقية بالالقاب ، ومن أجل الحرص على تنمية روح الديمقراطية والحرية وتقرر بالاغلبية اجازة تعيينهم بالمجلس ككونهم اعيانا أو ملاكا مصريين حتى لا يحرمون من مصريتهم وحقوقهم السياسية (٦٠) . واقترح رئيس اللجنة ان يرشح مجلس الشيوخ ثلاثة من أعضائه تعرض أسماءهم على الملك ليختار من بينهم رئيسا للمجلس وينتخب المجلس وكيلين واعترض الفريق الثالث على الاقتراح على اعتبار أنه تدخل من الملك وتحكم فى الانتخابات الداخلية للمجلس فى حين راي الفريقان الآخران المؤيدان للحقوق الملكية ان المسألة عادية لان المجلس يتكون من منتخبين ومعينين . وتقرر بالاغلبية الموافقة على الاقتراح (٦١) . وتقرر أن يكون لكل مائة وثمانين ألف من السكان شيخ واحد (٦٢) .

---

(٥٦) الجلسة الثامنة للجنة العامة فى ١٢ يونيو .

(٥٧) الجلسة السابقة .

(٥٨) الجلسة خمسة وثلاثون للجنة العامة فى ٣٠ سبتمبر ١٩٢٢ .

(٥٩) الجلسة ستة وثلاثون للجنة العامة فى أكتوبر ١٩٢٢ .

(٦٠) الجلسة الثالثة للجنة الفرعية فى ٢١ ابريل .

(٦١) الجلسة السادسة عشرة للجنة الفرعية فى ١٣ مايو ( عبد اللطيف المكاتبى وعلى

ماهر وأيدهما عبد العزيز فهمى ) .

(٦٢) الجلسة تسعة وعشرون للجنة العامة فى ٢٨ أغسطس ١٩٢٢ .

وبالنسبة لمجلس النواب اتفق على أن يكون كله بالانتخاب لأنه يمثل الأمة كلها ، واستقر الرأي على أن يكون لكل ستين ألف من السكان نائب واحد وعلى أن تكون مدة العضوية للمجلس خمس سنوات (٦٣) . واخذت اللجنة باقتراح أن يكون الحد الأدنى لسن العضو المرشح للنيابة ثلاثين عاما . لان البلاد الشرقية يغلب عليها العاطفة ، وان مركز البلاد السياسي من الدقة والخطورة بحيث يحتاج الى روية وأن الأمر في مصر مختلف عن أوروبا من حيث تربية الأوربيين السياسية الطويلة وانتشار الآراء الاجتماعية بينهم . واشترط أن يحسن العضو القراءة والكتابة ، وأن تكون المسئولية الوزارية أمامه (٦٤) . واتفق على أنه اذا حل مجلس النواب لسبب فلا يجوز حل المجلس الجديد لنفس السبب الذي حل من أجله المجلس الأول ، وان يحدد في أمر الحل ميعاد لإجراء انتخابات للمجلس الجديد (٦٥) . ونسرحل مجلس النواب على أنه أحد سبل الموازنة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وحق إقراره دستير الأمم ذات النظام البرلماني كافة فقد يقع الخلاف بين مجلس النواب والسلطة التنفيذية أو بين المجلسين ، وقد تنقسم الأحزاب في المجلس الى فئات متعددة يتعذر معها قيام الاغلبية المتجانسة الثابتة التي لا يستغنى عنها في انتظام العمل . ولكنه يجب أن يشتمل على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهريين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في عشرة الأيام التالية لتمام الانتخابات (٦٦) . واتفق أن ينتخب مجلس النواب ابتداء نيابته رئيسا له ووكيلين من بين أعضائه .

وتناقش الأعضاء في اختصاص المجلسين ، وتقرر بالاغلبية الموافقة على أن الأصل أن يكون المجلسان متساويين في الاختصاص (٦٧) . بمعنى

---

(٦٣) الجلسة السادسة عشر للجنة الفرعية في ١٣ مايو .

(٦٤) الجلسة الرابعة للجنة الفرعية في ٢٤ ابريل ١٩٢٢ ، لجنة الدستور ، تقرير لجنة

المبادئ العامة .

(٦٥) اللجنة الثانية عشرة للجنة الفرعية في ٦ مايو .

(٦٦) تقرير اللجنة العامة الذي قدمته لجنة الدستور للحكومة في مشروع الدستور .

(٦٧) الجلسة الرابعة للجنة الفرعية في ٢٤ ابريل .

أن القانون لا ينفذ إلا إذا صدق عليه المجلسان ولهذا رفض اقتراح لرئيس اللجنة ينص على تقديم مشروعات الحكومة أولا على مجلس النواب حتى يكون له افضلية على مجلس الشيوخ (٦٨) واعترض على ماهر على تساوى المجلسين في الاختصاص على أساس أن مجلس الشيوخ أنشئ ليكون ملطفا بين الهيئتين التنفيذية ومجلس النواب ، ولاختلافهما في العدد وطريقة الانتخاب وبعد مجلس الشيوخ عن الجماهير ، ولكن تقرر بقاء النص كما هو (٦٩) . وتقرر أن يكون لكل من المجلسين الحق في اقتراح القوانين (٧٠) وأن يكون حق تقرير عدم الثقة بالوزارة لمجلس النواب وحده ، لأن المجلس كله بالانتخاب أى هو الممثل للأمة مباشرة ، ولأن أعضاء مجلس الشيوخ أقرب الى مناصب الوزارة ويخشى أن يكثروا من سقوط الوزارات ، ولأن مجلس الشيوخ لا يمكن حله (٧١) . واتفق أنه من حق كل عضو من أعضاء البرلمان توجيه أسئلة واستجابات للوزراء حسب اللائحة الداخلية (٧٢) . وأن تكون أنوار الانعقاد واحدة للمجلسين فإذا اجتمع أحدهما في غير الزمن القانونى فاجتماعه غير شرعى وأعماله باطلة ، وتكون جلسات المجلسين علنية ويجوز عقدها سرية بناء على طلب من الحكومة أو عشرة من الأعضاء (٧٣) ويكون انعقاد كل من المجلسين صحيحا إذا حضر الجلسة أكثر من نصف الأعضاء (٧٤) . فإذا اجتمع العدد الذى يصح به الانعقاد تكون القرارات بالاغلبية المطلقة لأراء الأعضاء الحاضرين مع اشتراط اغلبية خاصة في مسائل معينة (٧٥) . وبخصوص تعديل الدستور ، اقترح رئيس اللجنة ان « كل تفسير أو

---

(٦٨) الجلسة الخامسة للجنة الفرعية في ٢٥ ابريل .

(٦٩) الجلسة العاشرة للجنة العامة في ١٢ يونيو .

(٧٠) الجلسة الخامسة ، للجنة الفرعية في ٢٥ ابريل ١٩٢٢ .

(٧١) الجلسة السادسة للجنة الفرعية في ٢٧ ابريل ١٩٢٢ .

(٧٢) الجلسة السادسة عشرة للجنة الفرعية في ١٣ مايو ١٩٢٢ .

(٧٣) الجلسة السابقة .

(٧٤) الجلسة الحادية عشرة للجنة الفرعية في ٥ مايو ١٩٢٢ .

(٧٥) الجلسة السادسة عشرة للجنة الفرعية في ١٣ مايو ١٩٢٢ .



تعديل لنص من نصوصه وكل اضافة عليه لا يصح اجراؤها الا بموافقة ثلاثة ارباع اعضاء المجلسين وهما مجتمعان بهيئة جمعية وطنية تحت رئاسة رئيس مجلس الشيوخ وان يكون هذا حقا للحكومة والمجلسين « . واقترح الفريق الثالث الحق المطلق للمجلسين في اول اجتماع لهما ، النظر في كل احكام الدستور وتعديل ما يريان تعديله من احكامه بدون اشتراط اغلبيه خاصة والاكتفاء باشتراط حضور ثلاثة ارباع كل من المجلسين حتى تسمح الحكومة ان يكون للأمة رأى في وضع دستورها ، وقد ايده بعض اعضاء الفريق الثانى (٧٦) في ضرورة عرض الدستور على المجلسين واتخاذ القرارات بالاغلبية المطلقة لمجموع الحاضرين مع ابعاد العرش وقانون الوراثة والتعهدات الدولية من المناقشة . ورأى الفريق الثالث عدم اعطاء الدستور صفة القانون الا اذا صادق عليه البرلمان بعد اجتماع المجلسين بصفة جمعية مؤسسه ، ولكن الفريق الاول الاوتوقراطى ، اعترض على ذلك ورأى ان اللجنة مكلفة بوضع مشروع دستور ، وحتى اذا اخذت الحكومة على نفسها مسئولية اصداره ، أصبح القانون نافذا في البلاد ورفض ان تقرر الدستور جمعية وطنية (٧٧) . وفي الجلسة التالية اعترض الفريق الثالث على الاكثار من القيود التى تحد من تعديل الدستور (٧٨) . ثم وافقت اللجنة على ان يكون التفسير والتعديل بناء على اقتراح أحد المجلسين أو الحكومة وأن يكون على مرحلتين ، ففى المرحلة الاولى ينظر في جواز التعديل وحصر نقاطه ، وفى المرحلة الثانية يفصل في موضوع التعديل الذى تقرر نظره ، ويعرض اقتراح التعديل على كل من المجلسين منفردا فاذا اقراها كل منهما بالاغلبية المطلقة ، وهى نصف عدد اعضاء زائدا واحدا اجتمع المجلسان على هيئة مؤتمر للفصل في موضوع التعديل واشترط لصحة قرارات المؤتمر توفر الاغلبية المطلقة لاعضائه جميعا . ويرفع التعديل بعد ذلك الى الملك للمصادقة

(٧٦) توفيق دؤس وعبد العزيز فهمى وابراهيم الهلباوى .

(٧٧) الجلسة السادسة عشرة للجنة الفرعية في ١٢ مايو ١٩٢٢ .

(٧٨) الجلسة السابعة عشرة للجنة الفرعية في ١٩ مايو .

عليه (٧٩) . ثم أعاد الفريق الثالث المناقشة في تعديل الدستور ، ولكن تقرر بالأغلبية بقاء النص كما هو (٨٠) .

واتفق على وجوب تقديم الميزانية أولا على مجلس النواب قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل ، وأن يستمر في نظرها حتى يفرغ منها . وتقرر بالأغلبية عند الخلاف بين المجلسين على مسائل الميزانية أن يبق القديم على قدمه ولكن اتفق أن يحل الخلاف في الخمس سنين الأولى باجتماع المجلسين مع عدم تعرض البرلمان للديون العمومية ولا للالتزامات المالية الناشئة عن تعهدات دولية (٨١) . واعترض بعض الأعضاء (٨٢) وهم من كبار الملاك الزراعيين على حق اقتراح الضرائب لمجلس النواب وخصوصا بعد أن تقرر مبدأ الانتخابات لأعضاء مجلس النواب من غير اشتراط النصاب المالي ، وتخوفوا من وجود مجلس به أغلبية اشتراكية فيسرف في فرض ضرائب جديد ولهذا تقرر « وإنشاء الضرائب أو زيادتها لا يكون الا بناء على اقتراح من الحكومة » (٨٣) وتمكن كبار الملاك الزراعيين وهم أغلبية بالمجلس حرمان مجلس النواب حق انشاء ضرائب جديدة .

وبخصوص السلطة القضائية ، اتفق على أن « المحاكم مستقلة لا سلطان على رجالهم في قضائهم بغير القانون وليس لاية سلطة في الحكومة التدخل في شئونهم وتقرر أيضا « عدم قابلية القضاة للعزل أو النقل ، وأن يكون ذلك على الكيفية التي يقررها القانون (٨٤) .

ومن أهم القضايا الاجتماعية التي ناقشتها لجنة وضع الدستور ، نظرية التمثيل الطائفي وقد ناقشها أعضاء لجنة الدستور بأسلوب وطني

---

(٧٩) الجلسة الثامنة عشرة للجنة الفرعية في ٢٠ مايو .

(٨٠) الجلسة الثامنة عشر للجنة العامة في ١٤ أغسطس ١٩٢٢ .

(٨١) الجلسة السابعة للجنة الفرعية في ٢٨ أبريل ١٩٢٢ .

(٨٢) عبد الحميد مصطفى ، منصور يوسف ، على المنزلاوي ، زكريا نامق .

(٨٣) الجلسة السادسة عشرة للجنة العامة في ١١ أغسطس .

(٨٤) الجلسة التاسعة للجنة الفرعية في ٢ مايو ١٩٢٢ .

حرصاً على وحدة الشعب . ولهذا اقترح رئيس لجنة وضع الدستور حرية العقيدة والمساواة امام القانون لجميع سكان مصر دون تمييز جنسى او لغوى او دينى ، حتى يكفل الدستور المساواة للجميع دون أى تمييز ، وحتى يسد الخرائع امام أى ادعاء بريطانى فائز العضو توفيق دوس مسألة الاقلييات واقترح تمثيلهم النيابى لسببين الاول سياسى والثانى قانونى ، اما عن السبب الاول فهو عدم اعطاء اجنبى يدعى حق التدخل فى شئون مصر الداخلية باسم حماية الاقلييات ( حيث احتفظت انجلترا بحقها فى حماية الاقلييات فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ) والثانى أن يكون بين النواب خبراء عن الطوائف المختلفة ، حتى لا تعرض مسائل على البرلمان تضيع فيها مصلحة الاقلية عن حسن نية . فاعترض عبد الحميد بدوى على فكرة تمثيل الاقلييات وعن السبب السياسى ذهب الى أن التدخل لحماية الاقلييات مقصور على طلب حفظ الحقوق العامة للأقلييات ، اما عن السبب المحلى فانه يستنكر تقسيم المجلس الى طوائف على أساس وجود صلة بين المجلس وبين رأى العام ورغباته ، ولم يفكر أحد فى تمثيل الاقلييات منذ وجد النظام النيابى ، وبجانب ذلك فان النائب يمثل الأمة كلها ، وأن الفارق الدينى أخذ يضعف ولن يطول عليه الزمن حتى ينمحي فى العلاقات الاجتماعية . وذكر أن الهدف هو اقامة سياسة قومية خالصة وأن تحتفظ بالوحدة القومية ، وعدم شطر الأمة بين اكثرية واقلية (٨٥) . وفى الجلسة التالية دار نقاش بين العضوين السابقين دوس وبدوى وأخذ كل منهما يؤيد اقتراحه ، وذكر عبد العزيز فهمى « أنه لو أعطى هذا الامتياز لانقسمت البلد انقساماً مستمراً مع أن المراد هو احياء الديمقراطية (٨٦) » واقترحت اللجنة الفرعية فى تقريرها أن تمثيل الاقلييات الجنسية أو الدينية بدعة وأن التمثيل النسبى قائم على معنى الأحزاب السياسية ووجوب تمثيلها يتكافأ مع قوة انتصارها حتى تجتمع المنازع

---

(٨٥) الجلسة الثالثة عشرة للجنة الفرعية فى ٧ مايو .

(٨٦) الجلسة الرابعة عشرة للجنة الفرعية فى ١١ مايو .

السياسية في مجلس النواب حسب قواها الصحيحة وأن تمثيل الأقليات الدينية منافيا لقاعدة المساواة أمام القانون وافتتات على القواعد الديمقراطية. وذلك يجعل اللجنة غير مختصة بتقريره . فوق ذلك أنه يناق المصلحة العامة لنقضه للقاعدة الدستورية لان العضو نائب عن الأمة لا عن جزء أو طائفة دينية ولأنه يفرق بين طوائف الأمة الى الأبد ، ويخلد سياسة طائفية غير قومية ، وله نتائج اجتماعية خطيرة فهناك أقليات أخرى كالسوريين واليهود والعرب والنوبيين وغيرهم . وليس لاي أقلية من هذه الأقليات رأى خاص في السياسة العامة ولا مصالح خاصة تخالف مصالح الاكثرية وان التخوف من التدخل الانجليزى لا أساس له طالما يقوم الدستور على حفظ الحقوق العامة وأن تضامن كل طوائف الأمة في حركتها الأخيرة من أصدق الأدلة على أن تمثيل الأقليات مناف لارادتها ولهذا أرجأت اللجنة الموضوع الى اللجنة العامة (٨٧) . وكان تيار الرأى العام من الاقباط شديدا في معارضة تمثيل الأقليات الدينية في البرلمان . ومع أن صحيفة مصر دعت الى ضرورة تمثيل الأقليات (٨٨) على أساس ان المجالس النيابية يعرض عليها حتما كل تشريع خاص بالأحوال الشخصية وتقرير النظم الخاصة في معاهد ومدارس دينية وغير ذلك (٨٩) واتهمت صحيفة الوطن الوفد لتدخله في عدم تمثيل الأقليات (٩٠) الا أن كثيرا من الاقباط كتبوا في الصحف المصرية يعارضون تمثيل الأقليات ، فكتب ويصا واصف يدعو الى عدم تمثيل الأقليات وأنه لن يكون في البرلمان الا احزاب سياسية ولا ضرر ان لا يكون في البرلمان اى قبلى (٩١) — ولم يؤيد سلامة موسى اى حق للأقلية الدينية في الدستور لانه لا قيمة لها الا اذا اتفقت مع الأحزاب (٩٢) لصالحها . وطالب راغب

---

(٨٧) عن تقرير لجنة المبادئ العامة .

(٨٨) في ١٨ مايو ( لا تتخذوا يجب أن تمثل الأقليات ) .

(٨٩) صحيفة مصر في ٢٤ مايو .

(٩٠) في ١٣ مايو ١٩٢٢ مقالة بعنوان ( تمثيل الأقليات والوفد المصرى ) .

(٩١) الاخبار في ٢ يونية ١٩٢٢ .

(٩٢) الاهرام في ٢٩ مايو .



لمسكندر الاقباط في لجنة الدستور ان ينزلوا على حكم الامة ، وذكر انهم لا يمثلون الا انفسهم (٩٣) . وصرح الوفد المصرى انه « ليس في البلاد لقلية ولا اكثرية وانما الجميع مصريون . وقد ثبتت الحوادث ان الاقباط والمسلمين لا يدينون الا بدين واحد هو الحرية والاستقلال » (٩٤) . ورات صحف الاخبار والبلاغ والاهرام عدم تأييد تمثيل الاقلية وتحديث فيها كثير من المسيحيين ان مصر ام الجميع . ثم طرح توفيق دوس المسألة في اجتماعات اللجنة العامة للدستور واستند في دفاعه على العاملين السياسى والقانونى ، ولكن الاغلبية رات انهم كلنوا بعمل دستور على أحدث النظم وانه لا يوجد دستور واحد ينص على وجوب تمثيل الاقلية الدينية ، بل الاقلية السياسية ، وان النص على هذا بدعة لان النص يجر البلاد الى مالا آخر له من تمثيل الاقلية التى لا يعلم عددها الا الله . وان النص على تمثيل الاقلية فيه تخليد وانماء لروح التفرقة وتقوية للفاصل الدينى الذى نريد هدمه والذى لابد ان يهدم بالتربية والتعليم . ولما اشار توفيق دوس الى الاكثرية والاقلية في الانتخابات رد عليه عبد العزيز فهمى بأن الكفاح في الانتخابات بين آراء سياسية واحزاب مختلفة وذكر احد الاعضاء ان عدم النص يجعل حجة المفاوض المصرى اقوى لان في وجود النص دليل كبير على وجود الفوارق بين أبناء الشعب . وأضاف انه يمكن تغادى عدم التمثيل باللجوء الى التعيين في مجلس الشيوخ . وذكر آخر ان كل ما تريده انجلترا هو المساواة بين الاكثرية والاقلية ، وذكر ثالث ان فكرة التمثيل هادئة للوحدة القومية وموجبة للتفرقة بين العنصرين . وتقرر بالاغلبية عدم تمثيل الاقلية (٩٥) . ودلت تلك المناقشة على بعد

---

(٩٣) الاخبار في ٢٦ يونيو (حول تمثيل الاقلية) .

(٩٤) الاهرام في ١٣ مايو (تمثيل الاقلية في الدستور) بامضاء أعضاء الوفد منهم أربعة من الاقباط وهم في نفس الوقت من كبار رجال الوفد (ويمسا واصف ، جورج خياط ، مرقس حنا - واصف غسالى) .

(٩٥) الجلسة السابعة والعشرين للجنة العامة في ٢٥ أغسطس ١٩٢٢ . وقد وافق على الفكرة يوسف قطاوى ودوس والابا يؤانس والمنزلاوى والمكبلى ، والاخر على أساس اذا كانت فكرة التمثيل ترضى اخوانه المسيحيين .

نظر المصريين عامة مسلمين ومسيحيين على حرصهم وتمسكهم بالوحدة الوطنية والتأكد عليها ، على أساس أن النائب ممثل للأمة كلها . وإن الصراع في الانتخابات سوف يكون على برامج حزبية . وانتقلت مصر من أى انقسام طائفى ، وأصبحت مصر أما للجميع من مسلمين ومسيحيين .

وقد واجهت اللجنة قضية اجتماعية أخرى وهى موضوع « العربان » الذى يعيش أغليبيتهم على حدود البلاد . ولما كان هدف اللجنة هو وضع دستور على أحدث المبادئ العصرية ، ينص على أن جميع المصريين متساوون أمام القانون يتمتع كل منهم بما يتمتع به الآخرون من الحقوق المدنية والسياسية من غير تمييز بينهم بسبب الأصل أو اللغة أو الدين ، وعلى أساس أن هذا النص لا يجعل امتيازاً لآحد على آحد بين جميع المصريين فى الحقوق والواجبات اعترض العضو صالح للموم ممثل العربان فى اللجنة على تلك العبارة ( بأن جميع المصريين متساوون أمام القانون وأنه لا يبقى للعربان امتياز على سائر الأهالى ولا يكون من حقهم الاعفاء من الخدمة العسكرية ) وطلب أن تترك هذه المسألة للبرلمان ، فهو وحده صاحب الفصل فيها ورأى أن للعربان حقوقاً مكتسبة من قديم الزمان فاعترض أحد الأعضاء وذكر أن العربان عوفوا من الخدمة العسكرية لحراستهم لأطراف البلاد ، والآن قد وضع عنهم هذا العبء كما أصبحوا يشاركون الفلاحين فى جميع مرافق الحياة ويساهمون معهم فى كل الحقوق العامة فهم يزرعون الأرض ويدخلون فى الانتخابات ويتولون النيابة فى المجالس على اختلاف أنواعها ، وأن اعطاء امتياز لبعض الفئات هدم لقواعد الدستور ، وقررت اللجنة الموافقة على النص (٩٦) ، أى المساواة العامة دون اعطاء تمييز لآى فئة . وكان معنى اعطاء العربان هذا الامتياز خروجاً عن مبدأ هام وهو مساواة المصريين أمام القانون فى كل شىء دون أى تمييز بينهم وتمسك الأعضاء بالآطار الوطنى والديمقراطى فى مشروع الدستور . وكتب بعض زعماء العربان فى الصحف:

مؤيدين الاتجاه العام في اللجنة . ومن ذلك ما كتبه عبد السقار الباسل في مقالة جاء فيها « ان مصر جميعها امة واحدة لا فرق فيها بين عنصر وعنصر ولا نطلب تمثيلا خاصا في البرلمان باعتبارنا اقلية في الامة (٩٧). المصرية » . ثم ذهب جماعة منهم الى مكان اجتماع لجنة وضع الدستور ، وتمسكوا بكلل حقوقهم ، ولكن أعضاء اللجنة تمسكوا بمبدأ المساواة وعدم اقصاء العربان من واجب وطنى وحاول عبد الحميد بدوى أن يقرب بين وجهتى المجلس وصالح اللوم — فاقترح وضع قانون يكيف بين حالتهم الخاصة وهى جراسة الحدود الغربية والشرقية والتكاليف العمومية مع التسليم تماما بمبدأ المساواة، وعلى أن تكون الخدمة العسكرية واجبة على الجميع ولكن بنظام يلائم حالة العربان . وانتهوا الى النص الآتى : « مع أن المصريين جميعا سواء في الحقوق والتكاليف ومنها الخدمة العسكرية يكون المرجع في تكييف تلك الخدمة بالنسبة للعربان الرحل وجعلها ملائمة لحالتهم المعيشية الى قانون » ولكن صالح اللوم لم يقتنع بهذا الراى (٩٨) .

وبالنسبة للعمال والعمال اقترح على ماهر أن لا يفل الدستور حالة العمال واقترح اضافة نص مضمونه أن « العمل تحت حماية الدولة » وتشغيل النساء والأطفال وتحديد ساعات الشغل في الصناعات المختلفة والاعمار المتفاوتة تحديد بقانون » واعترض عبد العزيز فهمى ودعا الى عدم ذكر هذا النص في الدستور على الاطلاق اذ لا يوجد الا قليل من عمال الصناعات كلف السجائر وامثالهم وأن هؤلاء ليسوانواة الثروة في البلد ، انها العمال الحقيقيون عندنا هم الفلاحون واذا نص عليه بالدستور « يخشى أن تقوم مئات النقابات التى تبث الفتن في الفلاحين وتخلق مشاكل لا قبل لنا بها » وعلت الاصوات بعدم ذكر شيء من ذلك . وكان الاعتراض عاما على

---

(٩٧) المقطع في ١١ يونيو ١٩٢٢ .

(٩٨) الجلسة السابعة والعشرين للجنة العامة في ٢٥ اغسطس ١٩٢٢ .

(م ٥ — الحياة البرلمانية )

اقترح على ماهر الخاص بالعمال (٩٩) . وهكذا لم تجد تلك الفئة من يقف بجوارها من البداية ، واستمر تجاهل حقوقهم الأساسية لفترة غير قصيرة . وبخصوص التعليم اقترح على ماهر أن يكون التعليم الأولي إجباريا لجميع السكان ، وأن تدفع الحكومة مصاريف الطلبة الفقراء المتنازين في المدارس الابتدائية والثانوية والعالية ، وضرورة مراقبة المدارس الخاصة ، وأن ينص على أن يكون التعليم الأولي مجانيا لغير القادرين . وفي حين اقترح آخر أن يترك للبرلمان وضع قانون يقرر فيه ما يشاء ، وتقرر أن يكون « التعليم الأولي الزامي للمصريين من بنين وبنات وهو مجاني في المعاهد الاميرية ويصير وضع قانون لتنظيم جميع أمور التعليم العام بكل درجاته » (١٠٠) .

ثم أبدى على ماهر رغبته في ابداء ملاحظات عن حرية الصحافة ، فرد عليه حافظ حسن بأن الرقابة على الصحف غير موجودة في قانون المطبوعات فأجاب على ماهر أنه يطلب حرية موجودة فعلا لان الرقابة على الصحف غير موجودة الآن بحكم القوانين المصرية ورأى أن تصدر الصحف دون رقيب كما هو واقع بالفعل ، وتقرر الموافقة على منع الرقابة على الصحف قبل اصدارها ، على أن يكون ذلك في الأيام العادية . ثم أثار على ماهر نقطة أخرى وهي أنه لكل فرد حق اصدار الصحف دون حاجة الى ترخيص خاص، واقترح النص على أن « الصحافة حرة والرقابة ممنوعة ولكل مصرى حق اصدار الصحف ما دام حائزا للشروط التي يقررها القانون » حتى لا تتحكم الادارة في العطاء والمنع ولا تفرق بين الأشخاص الذين يتقدمون لها ماداموا حائزين للصفات التي اشترطها القانون ، ورد بعض الأعضاء بعدم تقييد البرلمان فيما يضع من القوانين للصحف فقد يجوز ان يعطى الادارة هذا الحق ويجب عدم شل البرلمان في مراقبة الصحفيين غير الوطنيين وتقرر

---

(٩٩) الجلسة السابقة .

(١٠٠) الجلسة الرابعة والعشرين للجنة العلية في ٢١ اغسطس ١٩٢٢ .



الأخذ بالنص الآتى : « الصحافة حرة في حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة وانذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور كذلك » (١.١) وبذلك قطعت اللجنة على الإدارة انذار الصحف وتعطيلها ووقفها ، وأرجعت ذلك الى القضاء ، وحسب القانون كما حظرت الرقابة عليها وتركت في نفس الوقت حرية إصدارها الى القانون .

وبالنسبة للسودان حرصت جميع الفئات على أن ينص في مشروع الدستور على أن السودان جزء من مصر وعلى ضرورة تمثيل السودانيين في البرلمان (١.٢) ودعت المعارضة على صفحات الجرائد ان يذكر في الدستور نص صريح أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر (١.٣) . واقترح توفيق دوس أن « يسرى هذا الدستور على جميع أجزاء المملكة المصرية ما عدا السودان فمع أنه جزء من مصر تحت سيادتها خاضع للملكها فان نظام الحكم فيه يقرر بقانون خاص » . وتقرر بالاغلبية الموافقة على أن ملك مصر يلقب بملك مصر والسودان (١.٤) .

هذه كانت أهم القرارات والمبادئ التى قررتها لجنة المبادئ العامة واللجنة العامة للدستور ، وعندما انتهت لجنة المبادئ العامة من عملها شكلت من بين أعضائها لجنة فرعية (١.٥) ، وكلهم من رجال القانون لوضع تقرير يقدم الى اللجنة العامة شاملا المبادئ العامة الأساسية التى حددتها لجنة المبادئ العامة (١.٦) . ثم اجتمعت اللجنة العامة فى ١٩ مايو ١٩٢٢ ، وبدأت فى تلاوة المبادئ العامة مادة مادة ومناقشتها . وأثيرت فيها مسائل

---

(١.١) الجلسة الأربعين للجنة العامة فى ٦ أكتوبر ١٩٢٢ .

(١.٢) أحمد شفيق الحويلات تمهيد ج ٣ ص ٢٠١ .

(١.٣) نفسه ، ص ٢٠٥ .

(١.٤) الجلسة الثانية عشرة للجنة الفرعية فى ٦ مايو .

(١.٥) مكونة من عبد الحميد مصطفى ، عبد العزيز فهمى ، محمود أبو النصر ، توفيق

دوس وعبد الحميد بدوى .

(١.٦) الجلسة الثالثة عشرة للجنة الفرعية فى ١٠ مايو ١٩٢٢ .

تمت مناقشتها في اللجنة الفرعية . وخلال عمل اللجنة توافرت الاحاديث عن  
الخلاف المتزايد بين القصر والوزارة لرغبة الملك في مراجعة مشروع الدستور  
لصالح الملكية . فأوعز ثروت الى رئيس اللجنة بسرعة اعداد مشروع  
الدستور (١٠٧) . وتقرر تشكيل لجنتين أحدهما لتحرير الصيغة النهائية  
لمشروع الدستور لعرضه على اللجنة تتكون من أربعة أعضاء (١٠٨) ،  
والأخرى لوضع قانون الانتخاب من ستة أعضاء (١٠٩) على أن تكون الرئاسة  
في اللجنتين لحسين رشدي . ثم أخذت اللجنة العامة في ٢٩ سبتمبر في تلاوة  
مشروع الدستور الذي قدمته لجنة التحرير لمراجعتها (١١٠) . وبعد انتهاء  
أعمال لجنة الدستور رفعت اللجنة مشروع الدستور الى الحكومة في ٢١  
أكتوبر ١٩٢٢ موضحه انه اقتضى في اعداده ستة أشهر ، وأن اللجنة أعدت  
أيضا مشروع قانون انتخاب بعد أن ضمنت الدستور نفسه قواعده  
الكلية (١١١) . وقد شكرهم رئيس الوزراء ( عبد الخالق ثروت ) على  
انجازهم الدستور وصرح ان الدستور سيصدر بالنص الذي وضعته اللجنة  
في حين انه ذكر في الجلسة الأولى للجنة وضع الدستور ، أن عمل اللجنة  
سوف تسترشد به الحكومة ، اذا فقله هذا يؤكد وجود خلافات بين  
القصر والوزارة (١١٢) . وأرسلت حكومة ثروت مشروع الدستور الى اللجنة  
الاستشارية التشريعية (١١٣) لوضعه في الصيغة القانونية دون التعرض

---

(١٠٧) د. محمد حسين هيكل المرجع السابق ص ١٥١ .

(١٠٨) لجنة التحرير : عبد العزيز فهمي ، عبد الحميد بدوي ، توفيق دوس ، ومحمود  
أبو النمر .

(١٠٩) لجنة الانتخاب : علي المنزلاوي — محمد علي — حسن عبد الرازق — توفيق  
رفعت — علي ماهر — ابراهيم الهلباوي .

(١١٠) الجلسة الرابعة والثلاثين للجنة العامة في ٢٩ سبتمبر ١٩٢٢ .

(١١١) لجنة الدستور ، مجموعة محاضر اللجنة العامة ، ملحق نمرة ١ تقرير مرفوع من  
لجنة الدستور .

(١١٢) مذكرات ابراهيم الهلباوي ، ص ١٤٣ .

(١١٣) وتتكون اللجنة من المستر شلدن ايموس مستشار الحقائقية والسير وليم هيترو ،  
المسيو بيولاكازاللي ، المستر واردبويز ، المستر بقلر ، عبد الحميد بدوي ، المسيو فرنسوي  
بيترى وكلهم مستشارون ملكيون والمستر والتون ناظر مدرسة الحقوق الملكية السابق ،  
المسيو واتلين نائب مستشار ملكي وسكرتير اللجنة وكلهم أجانب ماعدا مصري واحد .

عجوهه وعقدت اللجنة السابقة ست جلسات من ٥ الى ١٤ نوفمبر ١٩٢٢ ،  
وفحصت مشروع الدستور ووضعت تقريرها ، ولكن الوزارة قبل ان تقيم  
اجراءات اصدار الدستور الذى تحرص عليه ، قدمت استغاثتها فجأة للملك  
فى يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ .

وبعد ان عرض مشروع الدستور على اللجنة الاستشارية التشريعية  
بالحكومة تدخلت قوتا السراى والانجليز فى المشروع بالاضافة والحذف ،  
اما الاحزاب المصرية فقد سمعت وجاهدت من أجل اصداره على الأقل كما  
وضعت لجنة الدستور ، ولاختلاف أهداف كل تلك القوى الثلاث تجاه المشروع  
تأخر اصداره وبالنسبة للملك فقد اجمعت الآراء على ان الخلاف بين  
عبد الخالق ثروت رئيس الوزراء والمملك فؤاد كان من أجل الدستور . وبالرغم  
من حرص أغلبية لجنة وضع الدستور على حقوق ملكية الا ان الملك اعتقد  
ان الدستور الذى وضعتة اللجنة يفل سلطته ويجعل الحكم مرجعة الى  
الشعب لان نزعتة استبدادية يميل كأجداده الى الحكم المطلق وتوسيع  
سلطاته من هنا اختلف مع ثروت بينما ثروت كان يريد ان يحد من سلطاته  
ونزعتة الاوتوقراطية (١١٤) . وضاق الملك من لجنة وضع الدستور والتي  
كانت تضع دستورا ديمقراطيا على النمط الأوربى الحديث . من أجل ذلك  
صمم على ان يسمى ملك مصر والسودان ، على اعتبار أنه من جهة مطلب  
قومى يحظى بالتأييد (١١٥) الشعبى ومن جهة أخرى يؤدى الى احراج ثروت  
أمام الجماهير لو تهاون فى ذلك (١١٦) وأمام رغبة الملك فى تعديل مشروع  
الدستور لصالحه ، ودار المتدوب السامى التى تطلب حذف المواد الخاصة

(١١٤) مذكرات سعد زغلول ، كراسية ٤١ ، ص ٢٤٧٩ ، كراسية ٤٨ ص ٢٧٩٨ ،

مذكرات محمد على علويه ص ١٩٤ من ١٩٥

Sirdar Ikbal Ali Shah, op. cit, P. 174.

Befque, Jacques, Egypt Imperialism and Revolution, (١١٥)  
p. 361

Mar Lowe, J , op. cit, p. 261.

بالسودان . وأصرار حزب الاحرار الدستوريين التخلي عن الوزارة اذا قبلته .  
المطالب الانجليزية ، والوفد الذي اعترض على طريقة وضع الدستور .  
ووصف لجنة الدستور بلجنة الاشقياء . وعندها أحس ثروت بأنه لم يعد .  
هناك من يسأله قدم استقالته قبل أن يتم اصدار الدستور (١١٧) . وقد  
قبلها الملك بعد ساعة من تقديمها ، واسند الوزارة الى أحد كبار القصر من  
المقربين والمطيعين له وهو محمد توفيق نسيم في ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ ، وقد  
قبلها دون أن يضع لوزارته برنامجا تهتدى به ، واعتبرت وزارته وزارة  
القصر ، وأن مهمتها الاولى تنقيح مشروع الدستور تنقيحا يخرج به عن  
جوهره أن الأمة مصدر السلطات (١١٨) . ويحصل منها الملك على كل رغباته .  
الشخصية (١١٩) وقد قامت وزارة نسيم بتعديل مشروع الدستور في كثير  
من مواده ففى المادة ( ١٥ ) الخاصة بحرية الصحافة حيث نص المشروع :  
على أن « الصحافة حرة في حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة . .  
وانذار الصحف أو وقفها أو الغاؤها بالطريق الادارى محظور كذلك »  
بأضافة « الا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى » وعلى ذلك يمكن  
للادارة ان تستبد بالصحافة وتتحكم بها بالوقف أو التعطيل وتجعلها تخرج  
عن دائرة الرقابة الجادة . وكذلك اضافت الى المادة ( ٢٠ ) الخاصة بحرية  
الاجتماع اضافة خرجت بها عن جوهرها وهى « كما انه لا يقيد أو يمنع أى  
تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى » . وحذف المادة ( ٢٣ ) التى تنص على  
ان جميع السلطات مصدرها الأمة لان الوزارة رأت ان المبدأ لا يطابق .

---

(١١٧) مذكرات سعد زغلول ، الكرامة ٤١ ، ص ٢٤٧٤ ، د. محمد حسين هيكل ،  
المراجع السابق ص ١٥٥ . ص ١٥٦ ، مذكرات ابراهيم الهلباوى ص ١٩٠ ، ص ١٩١  
Zayid, M. Y., Egypt's Struggle, for independence, P. 112,  
Lloyd, op. cit, P. 71.

(١١٨) مذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ١٥٦ ،

Wavell V., Allenby in Egypt, p. 92.

(١١٩) Lloyd, op. cit, p. 73, Vatikiotis, op. cit, p. 268.



الواقع ، اذ ان الدستور مئحه من الملك . واجازت المادة ( ٣٤ ) للملك حقه  
فى رفض التصديق على القوانين حتى اذا رده للبرلمان ووافق عليه اعضاؤه  
فى نفس الدور وحجتها ان مشاركة الملك فى التشريع يجعل من حقه رفض  
القوانين التى يقرها البرلمان حتى ولو أعاد البرلمان اقرارها اكثر من مرة .  
والمادة ( ٣٦ ) التى تنص على ان للملك حق حل مجلس النواب ، عدلت بحقه  
فى حل البرلمان اى حل مجلس النواب والشيوخ وسمحت المادة ( ٣٧ ) للملك  
بتأجيل البرلمان لمدة ثلاثة شهور واكثر من مرة والمادة ( ٤٤ ) وهى « ان الملك  
يتولى سلطته بواسطة وزرائه . اضيف ( فيما عدا الحقوق التى يباشرها  
بنفسه طبقا للدستور او غيره من القوانين او للقواعد والعادات المعمول  
بها ) « منها حق التصديق على مشروعات القوانين وتنقيح الدستور وتعيين  
رئيس مجلس الوزراء واقالة وتعيين موظفى الحاشية الملكية واختيار  
الاعضاء المعينين فى البرلمان وحق انشاء الرتب والنياشين ومنها ما يختص  
بالمعاهد الدينية الاسلامية وتعيين الرؤساء الدينيين ومشايخ المساجد وغير  
ذلك . والمادة ( ٥٨ ) بدلا من تضامن الوزراء امام مجلس النواب عن  
السياسة العامة للدولة وكل منهم مسؤول عن اعمال وزارته اقترحت حذفها  
او تعديلها بحيث تكون المسئولية امام الملك واقترحت ان لا تسقط الوزارة ،  
الا بعد موافقة سلطة الملك والبرلمان ، وحجتها ان الشعب لم يحصل على  
التربية السياسية والتدريب الكافى على النظم السياسية ، وان البلاد حديثة  
عهد بالحكم النيابى وما فتئت الاعتبارات الحزبية والمطامع الشخصية فيها  
تغلب على المصلحة العامة ، وتعيين الممثلين السياسيين واقالتهم بناء على  
ما يعرضه عليه وزير الخارجية والمادة ( ٥٩ ) وهى ان اوامر الملك شفاهية  
او كتابية لا تغلظ للوزارة من المسئولية وحذف ( وغيرهم من عمال الدولة من  
المسئولية ) والمادة ( ٧٤ ) عدلت بتغيير عدد المعينين فى مجلس الشيوخ الى  
« الخمسين لضرورة تعيين النقص فى تمثيل الكليات وغيرها مما لا تضمنه  
الانتخابات تماما . » والمادة ( ٥٠ ) بتعيين رئيس مجلس الشيوخ بدلا من

انتخاب المجلس لثلاثة أعضاء وعرضهم على الملك ليختار منهم رئيساً (١٢٠) للمجلس . وهكذا سعى الملك الى أن يحتوى سلطة البرلمان والوزارة واحتفظ لنفسه بسلطات كثيرة ليست في مثل الملكيات الدستورية (١٢١) . ومن جهة أخرى فإن الحكومة البريطانية رغم موافقتها على انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة في حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فقد تدخلت في وضع الدستور — وفي بداية الأمر اعترضت الحكومة البريطانية على النصوص الخاصة بالسودان في مشروع الدستور لان السودان في نظرهم من النقاط الاربعة المحتفظ بها في التصريح وانها ستكون موضوع مفاوضات ، فنص الدستور المصري على اعتباره جزءاً من الملكة المصرية بعد تحديا للمفاوضات التالية وضعفا لمركز المفاوضات الانجليزي (١٢٢) . وأصر اللبى على استبعاد هذه المواد (١٢٣) . ولما اسندت الوزارة الى محمد توفيق نسيم اعترض الانجليز على اصدار الدستور بسبب المواد الواردة عن السودان (١٢٤) . وكان تدخل دار المندوب السامى في اوائل شهر يناير ١٩٢٣ على اعتبار ان الاحكام الخاصة بالسودان مشتملة على نصوص لا تتفق مع الاتفاق الثنائى المنعقد في ١٩ يناير ١٨٩٩ ولا مع تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وأدى التدخل الى اتصالات دارت بين الحكومتين وانصرف تبادل الراى منذ البداية الى المادة (١٤٥) . وهى التى جاء فيها « تجرى أحكام هذا الدستور على الملكة المصرية جميعها عدا السودان فمع أنه جزء منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص » .

---

(١٢٠) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ( تعديل مشروع الدستور ) والامرام في ٢١ ابريل .

• ١٩٢٣

(١٢١) Vatikiotis, op. cit, p. p. 270,271. wavell. op. cit, p. 96.

(١٢٢) النظام في ٣٠ نوفمبر بقلم حافظ موصى .

(١٢٣) د. يونان لبيب ، المرجع السابق ، ص ٢٤٧ ، Lloyd, ap. cit. p. 71.

(١٢٤) Jean & Simone Lacouture Egypt in transition, P. 111.

هو ادلى فيها نسيم بحجج قانونية على ان المشروع لا يخالف الحالة السائدة في حالة الوضع القانوني ، واقتُرحت دار المندوب النامي نصا جديدا طرح على بساط البحث وبعد تحويله حاز الموافقة وأبلغ الى وزارة الخارجية البريطانية وخلصته « ان الدستور سيتناول تطبيقه البلاد المصرية ما خلا السودان وذلك بشرط لا يمس هذا الاستثناء سيادة مصر على السودان ولا حقوقها الاخرى ولم تنقضى ايام حتى طرحت دار المندوب النامي مناقشة جديدة في المادة (٢٩) من المشروع التي نصت على تلقيب الملك « ملك مصر والسودان » (١٢٥) .

وفي خلال تلك الاتصالات دعت الاحزاب والصحافة المصرية الى التمسك بالسودان وجاء بالاهرام ان اى حكومة مصرية تقوم على تغيير ما نص عليه مشروع الدستور بشأن السودان فهي حكومة تخالف راي الامة المصرية (١٢٦) . ودعت الى اصدار مشروع الدستور كاملا مع الحرص على السودان (١٢٧) . ورات في مقالة اخرى ان حذف الحكومة المصرية نص السودان انما معناه تنازل المصريين عن السودان تنازلا نهائيا (١٢٨) . ثم اشارت الى ان الشيء المحفوظ للمفاوضة بين الحكومتين هو ادارة السودان لا السيادة عليه (١٢٩) : واصدرت احزاب ( الوفد والاحرار الدستوريين والحزب الوطني ) بيانات تدعو الى التمسك بالسودان في نص مشروع الدستور (١٣٠) . ورغم تمسك الشعب واحزابه بنصوص السودان (١٣١) الا ان الحكومة البريطانية تمسكت بوجهة نظرها وعمد

---

(١٢٥) احمد شفيق ، المرجع السابق ، تمهيد ٣ ص ٤٠٥ : ص ٤١٠ .

(١٢٦) الاهرام في ١٩ يناير ١٩٢٣ ( بين الحكومة المصرية والحكومة الانجليزية ) .

(١٢٧) الاهرام في ٢٦ يناير ١٩٢٣ .

(١٢٨) الاهرام في ١ فبراير .

(١٢٩) الاهرام في ٦ فبراير .

(١٣٠) الاهرام في ١ فبراير ١٩٢٣ .

Vatikiotis, op. cit. P. 269.

(١٣١) .

الانجليز الى تخطى الوزارة الى الملك ، وفي يوم الجمعة ٢ فبراير سلم المندوب السامي نجاة الى الملك مذكرة شديدة اللهجة ضرب فيها صفحا عن الاتصالات السابقة وابلغه قرار الحكومة البريطانية وهو حذف هاتين المادتين في مشروع الدستور على أن تظل حقوق مصر محفوظة الى أن يتم الاتفاق عليهما في مفاوضات بين الحكومتين وارفق المندوب السامي بلاغ حكومته بكتاب منه الى الملك طلب فيه جوابا من الحكومة في ظرف اربع وعشرين ساعة في موعد اقصاه ظهر يوم ٣ فبراير . وقرن طلبه بأنه اذا لم تقبل الحكومة المصرية فان الحكومة البريطانية تسترد حرية العمل القامة ازاء المركز السياسى والدولى للسودان ومصر ، وقد يلجأ الى التدابير التى يراها لازمة (١٣٢) . وعقب الانذار اجتمعت الوزارة وحدثت اتصالات صباح السبت ٣ فبراير بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامى ، وتطورت المسألة من الحذف التام الى وضع نصين جديدين هما (م ١٥٩) « تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق فى السودان والآخر فى (م ١٦٠) يعين اللقب الذى يكون لملك مصر بعد أن يقرر المندوبون المفوضون النظام النهائى للسودان ثم رفعهما المندوب السامى الى وزارة الخارجية البريطانية كما رفعهما محمد توفيق نسيم الى الملك مع النصح بقبولهما . وبعد أن حققت الوزارة رغبات السراى والاحتلال فى مطالبهما فى مشروع الدستور قدمت استغناءها فى ٥ فبراير وقبلت استقالتها فى ٩ فبراير ١٩٢٣ (١٣٣) .

وخلال تلك الفترة أى منذ تقديم مشروع الدستور الى الحكومة لم تهدأ الاحزاب المصرية فى المطالبة باصدار مشروع الدستور كما هو دون

---

(١٣٢) مذكوات سعد زغلول ، كراسة ٤١ ، من ٢٥٩٢ والاهرام فى ٦ فبراير ١٩٢٣ والنظام ٨ فبراير ١٩٢٣ .

(١٣٣) الاهرام فى ١٠ فبراير ١٩٢٣ ، وقد ذكر نسيم « انه كان من الواجب علينا تلاقى الخطر والقتال عن العرش والوطن » .



تعديل . وكان حزب الاحرار الدستوريين في مقدمة تلك الاحزاب اذ اخذ على عاتقه المطالبة بسرعة اصدار الدستور دون تعديل ، فأغلبية اعضاء لجنة الدستور قد أصبحوا اعضاء به وهم حريصون عن طريق الدستور على المشاركة في الحكم وحريصون ايضا على مجازاة الاحزاب الاخرى في التمسك بمشروع الدستور دون الانتقاص منه من أجل التقرب الى الجماهير الناجبة . ولما تشكل محمد توفيق نسيم الوزارة واشيع انها ستتقصر من حقوق الشعب في مشروع الدستور ، دعت صحيفة السياسة لسان الحزب الى الزيادة لا النقصان في حقوق الشعب (١٢٤) . وطالبت بسرعة اصدار مشروع الدستور الذي قدمته لجنة الدستور غير منقوص ان لم تزد من سلطة الامة (١٢٥) . على اعتبار انه اقل نظام ترضى به الامة وان كان لابد من تعديله فيجب ان يكون هذا التعديل عن طريق نواب الامة (١٢٦) . ولما تم تشكيل وزارة يحيى ابراهيم في ١٥ مارس ١٩٢٣ وترددت الاشاعات عن مسخ وزارة نسيم للدستور ارتفعت الصيحات مطالبة باصدار الدستور دون تشويه ، وكانت أولى هذه الصيحات من عبد العزيز فهمى أحد الاعضاء البارزين في الحزب فأرسل الى يحيى ابراهيم كتابا مفتوحا في ١٦ مارس اشار فيه الى بعض التعديلات التي تناقلها الناس في عهد وزارة نسيم (١٢٧) . ثم اجتمع مجلس ادارة الحزب في ١٩ مارس وأصدر قرارات من أهمها طلب اصدار الدستور شاملا للبيادى التي قررتها لجنة الدستور ، ورفع الاحكام العرفية في الحال واطلاق سراح المعتقلين والافراج عن المبعدين السياسيين والعمل على اتباع سياسة الاتحاد والوئام (١٢٨) .

(١٢٤) السياسة فى ٦ ديسمبر ١٩٢٢ بقلم د. محمد حسين هيكل .

(١٢٥) السياسة فى ١٢ ديسمبر بقلم محمد توفيق دياب .

(١٢٦) السياسة فى ١٢ ديسمبر بقلم د. محمد حسين هيكل بعنوان ( الدستور ) .

(١٢٧) الاهرام فى ١٧ مارس ١٩٢٣ . وقد سبق الاشارة الى تلك التعديلات من ص ٧٠ :

(١٢٨) الاهرام فى ٢١ مارس ١٩٢٣ .

وفي ١٥ أبريل أرسل عبد العزيز فهمي الى رئيس الوزراء خطابه الثاني مشيراً فيه الى بعض تعديلات أخرى أجرتها الوزارة النسيجية (١٣٩) . وبهذا دافع الحزب عن مشروع الدستور وانتقد أي تعديل له ، وانفرد عن الوفد والحزب الوطني بالعمل المستمر من أجل سرعة إصدار الدستور . أما الوفد المصري فلم يكن حريصاً كحرص الأحرار الدستوريين على سرعة إصدار الدستور لأنه طالب أن تضعه جمعية وطنية منتخبة ، وعندما رأى أن لجنة وضع الدستور قد انتهت منه ، وبدأت عملية تعديله ومسححه وحذف بعض موادها ، لم يقف الوفد موقفاً سلبياً ، وأصدر عدة بيانات دعا فيها الى رفع الأيدي عن مشروع الدستور سواء من جانب الإنجليز والتعجيل بإصدار الدستور الذي وضعت مشروعه اللجنة العامة (١٤٠) . ومنها بيانه الذي أصدره في ٢٠ يناير ١٩٢٣ والذي أشار فيه الى ضرورة احترام حق الأمة في أن يكون الدستور وليد إرادتها ، وجذر الوزارة من حذف النصوص الخاصة بالسودان ، واعتبر ذلك نكبة كبرى لا تستطيع أي وزارة مصرية أن تتحمل مسئوليتها الخطيرة ، واستنكر البيان كل محاولة ترمي الى زيادة العيوب خصوصاً ما كان منها متعلقاً بالمسئولية الوزارية ، لأن فيها قضاء على سيطرة الأمة (١٤١) .

وأرسل الحزب الديمقراطي المصري خطاباً الى رئيس الوزراء ، احتج فيه على مسح الدستور ، وطالب بحذف كل أثر رجعي من مشروع لجنة الدستور وطلب أيضاً سرعة إصداره (١٤٢) وعبرت بعض الهيئات الأخرى عن موقفها من مشروع الدستور ، ففي ١٩ مارس ١٩٢٣ ، رفع أعضاء لجنة الدستور احتجاجاً على التعديلات التي أدخلتها وزارة نسيم على المشروع ، وطلبت من رئيس الوزراء يحيى إبراهيم ، أن يصدر مشروع

---

(١٣٩) السياسة والأعرام في ١٦ أبريل ١٩٢٢ .

(١٤٠) صحيفة الوطن في ٢٦ ديسمبر ١٩٢٢ .

(١٤١) الإنكسار في ٢١ يناير ١٩٢٣ .

(١٤٢) الأعرام في ٢٤ مارس ١٩٢٣ .

الدستور كاملا كما وضعت اللجنة على الاقل وأوضحت أنها عملت جهد الطاقة أن يخرج مشروع الدستور محققا لسلطة الأمة محافظا على حقوق العرش ضامنا للتوازن بين جميع السلطات (١٤٣) . وذهب وفد من الشرقية لمقابلة رئيس الوزراء طالبا منه سرعة إصدار الدستور كاملا محققا لمطالب الأمة ، وإعادة المبعدين وإطلاق سراح المعتقلين (١٤٤) . وقام الاهالى بإرسال برقيات الى الوزارة ، طالبوا فيها أن يصدر الدستور محققا لسلطة الأمة محافظا على حقوق العرش ، ضامنا للتوازن بين جميع السلطات (١٤٥) . ودعت الصحف المصرية الوزارة الى سرعة إصدار مشروع الدستور دون تعديل .

وأدلى رئيس الوزراء بحديث صحفى أشار فيه الى اعتماده على ثقة الملك وحسن التفاهم مع المندوب السامى ، وأنه سينذل جهده فى إصدار الدستور مطابقا لنص مشروع الدستور الذى وضعت اللجنة على قبحر المستطاع (١٤٦) ومعنى ذلك أنه سيحاول التوفيق بين رغبات الأمة ورغبات الملك ولكن ليست عنده قدرات شخصية ثروت الاستقلالية ، وسيكون للمعارضة أثر فى تخفيف تلك التعديلات . وبعد أن حقق الانجليز رغبتهم فى مشروع الدستور سعت دار المندوب السامى الى إصدار الدستور ، حتى تستطيع الحكومة البريطانية من عقد المعاهدة مع الحكومة البرلمانية القادمة لتنظيم العلاقات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية على أن تحتوى على

---

(١٤٣) الاحرام فى ٢٢ مارس ١٩٢٣ .

(١٤٤) الاحرام فى ٢٢ مارس ١٩٢٣ .

(١٤٥) الاحرام فى ٢٦ مارس ١٩٢٣ من منشور فى ٢٤ مارس ( أعضاء المجلس البلدى ) .

(١٤٦) البصر فى ١٧ مارس فى حديث مع مؤسسه « حتى يصدر الدستور » والاحرام

و ١٧ مارس ١٩٢٣ .

كل الضمانات التي تكفل تنفيذها (١٤٧) . ولهذا أوضح سبعة وتسعون عضوا من النواب الانجليز لحكومتهم فشل سياسة اللبى في مصر ، وذكروا أن سعد زغلول هو الرجل الوحيد الذى يستطيع ان يقدم الضمانات المطلوبة ، واوصوا بعودة زغلول من المنفى والغاء الاحكام العرفية (١٤٨) . وكتبت احدى الصحف البريطانية عن ضعف وزارة يحيى ابراهيم ، وأشارت الى انه لا يمكن الحصول على تلك الضمانات الا عن طريق وزارة تمثل الشعب تمثيلا صحيحا . وانه لا يمكن تشكيلها بدون تأييد سعد زغلول . ودعت الى معاونة الشعب المصرى فى الحصول على دستور يحقق رغبات الشعب المصرى ، واتهمت الملك فؤاد باللاتوقراطية وتأخير اصدار الدستور ، ورجت اللبى ان يساند الشعب المصرى فى سرعة اصدار الدستور (١٤٩) . لهذا اتجه اللبى الى مساندة يحيى ابراهيم رئيس الوزراء فى سرعة اصدار الدستور (١٥٠) من اجل قيام الحياة البرلمانية ، وحتى يمكن بدء المفاوضات وعقد اتفاقية تصون مصالح انجلترا . ولكنهم فوق ذلك لا يريدون دستورا واسع السلطات للامة ، فقد وافقوا على اصداره مع التعديلات التى اجريت لمصالح الملكية ولصالحهم . واصبح موقف الملك فؤاد فى غاية الحرج امام الانجليز وامام الشعب المصرى الذى اتحدت كلمته فى المطالبة باصدار الدستور ومن هنا صدق عليه الملك ، وقامت وزارة يحيى ابراهيم باصداره يوم ١٩ ابريل ١٩٢٣ .

وقد تابعت الصحافة المصرية قرارات لجنة وضع الدستور ، وبعد نشر المبادئ العامة لمشروع الدستور ، دعت ان يكتفى بمجلس واحد حتى لا يحدث شقاق بين المجلسين ، وانتقدت زيادة نسبة المعينين فى مجلس

---

(١٤٧) الوفد المصرى ، الحالة البرلمانية والسياسية فى مصر ، ص ٨ .

(١٤٨) الامام فى ٢٠ مارس ١٩٢٣ — لندن فى ٢٩ مارس ١٩٢٣ .

(١٤٩) احمد شفيق ، تهديد ٢ ، ص ٤٩٨ : ص ٥١٥ وهى صحيفة النابيز البريطانية .

(١٥٠) Holt, P., M., op. cit, P. 859.



الشيوخ مما يجعل المجلس اداة في يد السلطة التنفيذية تعطل به أعمال وقرارات مجلس النواب (١٥١) وانتقدت أيضا اقتصار مجلس الشيوخ على فئة معينة من الاعيان (١٥٢) . وتصديق الملك على القوانين على أساس مبدأ فصل السلطات يقضى بأن القانون متى أقره البرلمان تحتم صدوره والعمل به (١٥٣) . وبهذا وجد رأى عام استتارت به اللجنة العامة للدستور ولم تتجاهله في بعض المسائل كالقرار الخاص بأن الأمة مصدر السلطات والسودان جزءا لا يتجزأ من مصر واعفاء النواب من النصاب المالى . وعدم تمثيل الاقليات واعطاء امتيازات للعربان .

ولقد اشار محمد حسين هيكل أحد العاملين في سكرتارية اللجنة انه كان للمعارضة بعض النفع خلال سير اللجنة في عملها ، اذ انها ناصرت المعارضة داخل اللجنة في رأيها (١٥٤) . ومما لا شك فيه أن اللجنة قد تأثرت لحد ما بالآراء التى نشرت خارجها .

وبعد صدور الدستور تناولته الصحافة المصرية بالنقد والتحليل . ففي صحيفة الاهرام نشر الكاتب الصحفى محمود عزمى عدة مقالات في نقد الدستور بين ٢٣ الى ٢٨ ابريل ١٩٢٣ . اشار فيها الى بعض العيوب التى أرجعها الى كثرة الأيدى التى عملت به وتنوع الروح التى استوحتها تلك الأيدى المتعددة وعنايتهم بالدساتير الاجنبية التى أصبح بعضها غير معمول به . كإقرار الدستور لحرية الصحافة وحرية الاجتماع ثم الاضافة التى اضافتها الوزارة النسبوية بدعوى حماية النظام الاجتماعى . وبهذا أصبحت الادارة سيفا مسلطا عليها (١٥٥) . وأن اشراك الملك مع البرلمان

---

(١٥١) الاخبار في ٢ مايو ( مجلس او مجلسان لامين الواقعى ) .

(١٥٢) الاهرام في ١١ مايو ١٩٢٢ .

(١٥٣) الاخبار في ٢٣ مايو ١٩٢٢ .

(١٥٤) د. محمد حسين هيكل ، مفكرات في السياسة المصرية ج ١ ص ١٢٨ .

(١٥٥) الاهرام في ٢٣ ابريل ( حرية الصحافة ) و ٢٤ ابريل ( حرية الاجتماع )

لمحمود عزمى .

في السلطة التشريعية أخرج له من الحيدة المقررة بين الأحزاب ، وأن السلطة التشريعية يجب أن تقتصر على البرلمان موقعا عليها من الملك ، واشراك الملك مع الوزارة في السلطة التنفيذية تعريض لذاته المصونة (١٥٦) وأن حل مجلس النواب المطلق سيفا مسلطا على النواب ، ورأى أن يكون الحل مقيدا بحالتين الأولى وجود حالة استمرار انقسام الآراء في مجلس النواب مما يؤدي الى عدم وجود أغلبية حزبية لا تعمل على تحقيق الرغبة الشعبية ، وانتقد اعلان الملك للأحكام العرفية مع عدم تحديد مدة يدعى فيها البرلمان لأقرارها والغاءها (١٥٧) .

وفي صحيفة الاخبار نشر أمين الرافعي ملاحظاته على الدستور في أربع عشرة مقالة ، من ٢٢ أبريل الى ٧ مايو ١٩٢٣ . حيث رأى أن مشروع الدستور الذي وضعته لجنة الدستور أقرب الى المبادئ الديمقراطية ولكنه احتوى بعض المبادئ الرجعية ، فتعرض لحرية الصحافة وحرية الاجتماع ، ورأى أن الحكومة بما أدخلته عليها من إضافة تخلصت من أكبر مظاهر الحرية في البلاد وهما الدعامة التي يرتكز عليها النظام الدستوري (١٥٨) . وانتقد تسليم الوزارة بوجهة النظر الانجليزية في المواد الخاصة بالسودان (١٥٩) ، وذكر أن أكبر مظهر للامة هو التشريع الذي تعطّل بمنع رئيس الدولة حق التصديق على القوانين قبل إصدارها بما لا يتفق مع تطور الحركة الديمقراطية . وانتقد حق الملك في حل مجلس النواب وتأجيل انعقاد البرلمان وحق التصديق على القوانين واشترط أغلبية الثلثين في كل من المجلسين عند إعادة الملك لمشروع القانون ونظيره

---

(١٥٦) الاحرام في ٢٧ أبريل ( السلطات وسلطة الملك أيضا ) لمحمد عزمي .

(١٥٧) الاحرام في ٢٨ أبريل .

(١٥٨) الاخبار في ٢٢ أبريل ( كلمة تمهيدية ) و ٢٣ ( حرية الصحافة ) و ٢٤ ( حرية

الاجتماع ) .

(١٥٩) الاخبار في ٢٥ أبريل ( عن السودان ) .

في المرة الثانية ، واثـر نسبة المعينين في مجلس الشيوخ في ذلك ، نظرا (١٦٠) لان خمسي أعضاء مجلس الشيوخ معينون وهذه النسبة اكثر من الثلث وان امتناع هذا العدد عن التصويت أو رفضه للمشروع يسقطه نهائيا الا في حالة اقراره في الدورة التالية بالاغلبية العادية . وانتقد عدم النص على تحديد ميعاد لدعوة البرلمان الى الانعقاد للنظر في المراسيم التي يصدرها الملك خلال فترة عدم انعقاد البرلمان وحذف كلمة حالا (١٦١) . وبتر الدستور للمادة (٥٩) وهي « أوامر الملك شفوية أو كتابية لا تظلي الوزراء وغيرهم من عمال الدولة من المسؤولية بحال » فحذفت عبارة « وغيرهم من عمال الدولة » ومعنى ذلك الحذف يفهم منه أن كل موظف ينفذ أوامر الملك الشفهية أو الكتابية يظلي من المسؤولية ولو كانت هذه الاوامر مخالفة للدستور (١٦٢) . ثم ناقش الاقتراع على عدم الثقة بالوزارة ، وفكر ان لجنة الدستور كانت قد أقرت المناقشة في الاستجواب فورا . ولكن النص في الدستور يصر على توفر الشرطين معا وهما الاستعجال وموافقة الوزير (م ١٠٧) واذا استجوب الوزير واتضح خطأ الوزارة وتفرع عن الاستجواب بحث جديد في اسقاط الوزارة بالاقتراع على عدم الثقة بها ويحكم (م ١٠١) للوزارة الحق في التأجيل ثمانية أيام أخرى ، قد تكون البلاد تمر بحوادث خطيرة ، وبذلك قيد استجواب الوزارة والاقتراع على عدم الثقة في حين أطلق حل مجلس النواب من غير قيد ، وفي الاقتراع على الثقة بالوزارة تحدث المناورات (١٦٣) . وان الدستور جعل المجلسين على قدم المساواة وان لنسبة الخمسين المعينين في مجلس الشيوخ نتائج خطيرة في مسألتين كبيرتين هما التصديق على القوانين وتنقيح الدستور

---

(١٦٠) الاخبار في ٢٩ أبريل ( التصديق على القوانين ) .

(١٦١) الاخبار في ٣٠ أبريل ( التشريع بين ادوار الانعقاد ) .

(١٦٢) الاخبار في ٢ مايو ( اوامر الملك ) .

(١٦٣) الاخبار في ٣ مايو ( الاقتراع في عدم الثقة بالوزارة ) .

لأنه إذا لم يصدق الملك على قانون رده الى المجلس ولا بد لى ينفذ أن توافق عليه اقلية لا تقل عن الثلثين في كل من المجلسين وهذه خطورة المعينين وكذلك الحال في تنقيح الدستور (١٦٤) . ثم طالب ان يكون اول برلمان عبارة عن جمعية تأسيسية يعرض عليها الدستور لتتقيحه بموافقة الاغلبية المطلقة دون حاجة الى القيود الرجعية الواردة في (م١٥٧) ، (١٦٥) .

أما صحيفة السياسة فقد انتقدت استسلام محمد توفيق نسيم للانجليز في السودان لأن نصوص التعديل لا تتفق مع رغبة الامة في ضرورة النص على مادة صريحة في أن السودان جزء لا يتجزأ عن مصر — ونكرت أن مسألة الحقوق قد تنصرف الى ما جرت اليه الصحف البريطانية في انها تنحصر على ضمان مياه النيل اللازمة لمصر (١٦٦) . وأشارت الى اختلاف الدستور عن مشروع اللجنة في المادتين الخاصتين بالصحافة وحرية الاجتماع، وبالإضافة التي أضيفت جعلت للسلطة التنفيذية أو الادارة اماكن العبث بها (١٦٧) . وتعرضت الى التعديلات الخاصة بحقوق الملك (١٦٨) . ونقدت زيادة نسبة المعينين في مجلس الشيوخ وتعيين الملك لرئيس المجلس ورأت أن السلطة التنفيذية أرادت من هذه الزيادة السيطرة على السلطة التشريعية وتأبيدها فيما تطلب . وأشارت الى اضعاف مسألة الاقتراع على الثقة بالوزارة وتنقيح الدستور (١٦٩) . وفي النهاية أسفنت لما في الدستور من أوجه النقص ولكنها اغتبطت بصدوره على أن أمر الامة أصبح بيدها

---

(١٦٤) الاخبار في ٤ مايو ( مجلس الشيوخ أيضا — تنقيح الدستور ) .

(١٦٥) الاخبار في ٧ مايو ( الدستور ونظرية الامر الواقع — خصوم نقد الدستور ) .

والمادة هي الخاصة بتنقيح الدستور .

(١٦٦) السياسة في ٢١ أبريل ( الدستور ومسألة السودان ) .

(١٦٧) السياسة في ٢٢ أبريل .

(١٦٨) السياسة في ٢٣ أبريل .

(١٦٩) السياسة في ٢٥ أبريل .



تفسير أمورها (١٧٠) وبهذا لم تتعرض السياسة لاي نقد في الدستور الا ما هو مخالف للمشروع الذي وضعت له لجنة الدستور على أساس ان اغلبيتهم من حزب الاحرار الدستوريين .

وقد اوضحت بعض الصحف الاجنبية وبخاصة البريطانية رأيها في الدستور المصري فرحبت بعضها به وذكرت انه استقبل في مصر بالابتهاج ولكن احداها ذكرت ان الدستور جاء موافقا بين رغبة الملك فؤاد في وضع حدود سلطات مطلقة (١٧١) . وذكرت اخرى ان الملك فؤاد اراد ان يحكم بسلطات استبدادية وأشارت الى الانتقادات التي وجهها عبد العزيز فهمي ونشرت الصحيفة مقالا افتتاحيا قالت فيه ، ان الملك اوتوقراطى متشدد ، وأشارت الى تهسكه بالاشراف على المعاهد الدينية (١٧٢) . كما ان أحد الكتاب الاجانب ذكر ان الدستور نص على ان الامة مصدر السلطات ولكنه اعطى للملك حق منح الرتب العسكرية والمدنية ، الحرية في تعيين وطرده الضباط ، وزيادة في أعضاء مجلس الشيوخ المعينين والسيطرة على المعاهد الدينية وهذا ما تسعى اليه الملكية في مصر (١٧٣) . وكاتب اجنبي آخر رأى ان هذا الدستور احتفظ للملك بصلاحيات واسعة تشريعية وتنفيذية وقوى كثيرة ليست موجودة في الدساتير الاوربية او الملكيات الدستورية ثم رصد بعض الانتقادات التي تعرضت لها الصحف المصرية (١٧٤) .

على ان الدستور بجانب ذلك كان قد اشتمل على مضمون رجعي اجتماعي ، فقد نصت (م) ان « للملكية حرية فلا ينزع من أحد ملكه الا بسبب المنفعة العامة في الاحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص

---

(١٧٠) السياسة في ٢٦ ابريل .

(١٧١) صحيفة المثلثين جاريين « عن الاحرام في ٢٢ ابريل لندن في ٢١ ابريل .

(١٧٢) صحيفة ديلي اكسبريس البريطانية عن الاحرام في ٢٠ ابريل ، لندن في ١٩

ابريل .

Holt, p. M., op cit p. p. 359 - 361.

(١٧٣)

Vatikiotis, op, cit, p. p. 270, 271.

(١٧٤)

عليها فيها ويشترط تعويضه عنه تعويضا عادلا » وبهذه المادة أصبح الدستور وسيلة مناهضة للدعوات التي سوف تنادي بالاصلاح الاجتماعى وخاصة « توزيع الاراضى الزراعية (١٧٥) . ومن ذلك نرى أن الدستور قد عبر تعبيرا صادقا عن مصالح كبار الملاك الزراعيين حيث كانوا يمثلون اغلبية لجنة وضع الدستور . ومن مظاهر الرجعية الاخرى الاضافة التى اضيفت الى حرية الصحافة وحرية الاجتماع واشترط دفع تأمين قدره مائة وخمسون جنيها لمن يرشح نفسه للبرلمان ، وكان هذا ايضا تعجيزا لبعض قوى الشعب واتاحة الفرصة لكبار الملاك الزراعيين والرأسماليين والمهنيين المرتبطين بهم للترشيح لمقدرتهم على مواجهة تكاليف الانتخابات الباهظة . واشترط ان يكون عضو مجلس الشيوخ سواء منتخبا او معيناً من طبقة عليا ، وان يحرم البرلمان من اقرار ضرائب جديدة وترك ذلك للحكومة .

ويتضح من مواد الدستور رغم تلك الانتقادات أنه أصبح من اختصاصات أعضاء البرلمان حق التشريع ( فيما عدا فرض ضرائب جديدة ) وحق مراقبة السلطة التنفيذية عن طريق (الاسئلة والاستجوابات) ومناقشة الميزانية ومسئولية الوزارة أمام مجلس النواب وهذه كلها مظاهر الحياة النيابية الحديثة ، ولكن يمكن القول أنه أمام كل ميزة وضعت صعوبات تحد من حرية الاعضاء . وعامة فقد رحب الاحرار الدستوريون باعلان الدستور (١٧٦) . بينما أصدر الوفد عدة بيانات توضح عيوبه (١٧٧) ، ووجه اليه سعد زغلول نقدا شديدا (١٧٨) ولكن العبرة كما رأى المفكرون هى فى كيفية تنفيذ الدساتير والتقاليد التى ستراعى فى التطبيق .

---

(١٧٥) د. عائشة راتب المرجع السابق ، ص ٧٢ ، ص ٧٣ .

(١٧٦) السياسة فى ٢٣ أبريل ١٩٢٢ .

(١٧٧) الامرام فى ٢٣ أبريل ١٩٢٢ ، ومذكرات عبد الرحمن فهمى ، ملف ٢٢ من ٢٢٥٩ ،

ص ٢٢٩ .

(١٧٨) الامرام فى ١١ أكتوبر ١٩٢٢ — فى حديث اجراه مع مندوب جريدتين فرنسييتين —

## الفصل الثاني

---

### قانون انتخاب ١٩٢٣

- ١ - اتجاهات اللجنة في اعداد قانون الانتخاب
- ٢ - اهم احكامه
- ٣ - نقده





## قانون انتخاب ١٩٢٣

بعد تعيين لجنة وضع مشروع الدستور ، وتكوين لجنة المبادئ العامة ، بدأت الأخيرة في تكوين لجنتين واحدة لوضع مشروع الدستور ، وأخرى لوضع مشروع قانون الانتخاب ولكن أحد الأعضاء . اقترح قيام لجنة واحدة لتحقيق المهمتين لأنه رأى أن القواعد التي يبنى عليها قانون الانتخاب يتوقف وضعها على المبادئ التي يؤخذ بها في وضع الدستور ، ولهذا اقترح قيام لجنة واحدة لتحقيق المهمتين وأيده الأعضاء . وسوف أتعرض لبعض الخطوط الرئيسية للقانون التي اقترتها لجنة وضع الدستور حتى تتمشي مع القواعد الرئيسية للدستور وقد أيد الفريق الأول الأوتوقراطي ، الانتخاب غير المباشر والاقتراع المقيد بشرط النصاب المالي أو شهادة علمية والانتخاب الفردي ، وأن يرشح العضو نفسه في المديرية أو المحافظة التي ينتسب إليها ، وأن يكون مدرجا بجداولها الانتخابية بعكس الفريق الثالث ، « الملكي الدستوري » فقد أيد الانتخاب المباشر لكل من المجلسين ، وأن يكون الانتخاب عاما غير مقيد بأي قيد ، وأيد الانتخاب بالقائمة ، وأن يرشح العضو نفسه في أي مكان في محافظات ومديريات القطر المصري ، لأن النائب يمثل الأمة كلها . أما الفريق الثاني المؤيد للحكومة فقد أيدت أغلبيته الفريق الأوتوقراطي في حين أيد بعضهم الفريق الثالث في موضوعات متفاوتة . وخلال مناقشة المبادئ العامة أبدت كل من تلك الفرق رأيها وحجتها على جانب كبير من الفكر ولما طرح رئيس لجنة الدستور مسألة الانتخاب بدرجة أو درجتين انقسم الاتجاه ، نحوها إلى اتجاهين ، الاتجاه الأول ضم الفريق الأوتوقراطي وأغلبية الفريق الثاني فقد رأوا أن الناخب في انتخابات الدرجة الواحدة ( الانتخاب المباشر ) لا يعرف الصالحين للانتخاب فيجربى الانتخاب طبقا لاهواء سيطرة الانتخاب ، أما ميزة الانتخاب بدرجتين أن يوكل الأمر إلى من هم أرقى من

الناخبين واكثر علما باللائقين للنيابة في حين رأى اصحاب الاتجاه الآخر وهو الفريق الثالث وبعض من اعضاء الفريق الثانى ان الاصل فى ان يستعمل كل فرد حقه ، بالاضافة الى ذلك ان الانتخاب على درجتين يسهل فيه التأثير على المندوبين الناخبين لقلة عددهم . وتقرر بالاغلبية جعله على درجتين (١) . وبررت لجنة المبادئ العامة رأيها بأمرين : الأمر الاول هو تاريخ مصر الدستورى (٢) ، حيث سار الانتخاب فى مجلس شورى النواب ١٨٦٦ ، وفى مجلس نواب ١٨٨٢ وفى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ١٨٨٣ وفى الجمعية التشريعية ١٩١٣ على طريق الانتخاب غير المباشر ( على درجتين ) . والأمر الثانى هو عدم معرفة الناخب للأشخاص المرشحين للنيابة معرفة تامة . ثم أعاد اصحاب الاتجاه الثانى المناقشة فى هذا الموضوع ، وعن تاريخ مصر الدستورى ذكروا أن البلاد تطورت تطورا تناول جميع مظاهر الحياة فلا يصح اذن الاحتجاج بالقديم امام هذا التطور الحديث وراوا ضرورة الانتقال الى حالة جديدة امام نمو الشعور السياسى — وأما عن السبب الثانى راوا أن المندوب الناخب لا يختلف كثيرا عن الناخب من حيث العلم بالمرشحين واقترحوا ضرورة وضع صفات خاصة للناخب بالاضافة الى ذلك أنه سيتولد عن الحياة البرلمانية قيام الاحزاب السياسية ومتى وجدت الاحزاب فلا يهم معرفة الناخب لشخصية النائب وانما يجرى الانتخاب تبعا للمبادئ السياسية ، وان الانتخاب المباشر أكثر اتفاقا مع سلطة الأمة لان سيادة الأمة معناها سيادة الناخبين ، واكبر دليل على صحة الانتخاب المباشر ان معظم الدول قد أخذت به ، الا أن أحد اعضاء الاتجاه الاول ذكر انه يؤيد الانتخاب على درجتين لعاملين : العامل الاول التأخر العلمى حيث ان الانتخاب المباشر فى أمة لا يزيد المتعلمون فيها عن ٧٪ عملية شاقة والعامل الثانى لضعف التربية السياسية وعدم اهتمام السواد

---

(١) الجلسة الاولى للجنة الفرعية فى ١٩ أبريل ١٩٢٢ .

(٢) لجنة الدستور ، تقرير لجنة المبادئ العامة .

الاعظم في الارياف بالانتخابات . ورأى أنه من السهل تعديل قانون الانتخاب متى زاد عدد المقلمين . وتقرر بالاغلبية أن يكون الانتخاب على درجتين (٣) . وكان من الافضل أن يكون الانتخاب للعارفين للقراءة والكتابة لان هؤلاء يفترض فيهم متابعة الاحداث الجارية والحكم على الامور .

واقترح عبد اللطيف المكباتى وعبد العزيز فهمى أن يكون لكل مصرى في سن واحد وعشرين عاما الحق في الانتخاب ، فاعترض اسماعيل أباطة على هذا الاقتراح بحجة أنه لا يقبل أن يتساوى عبد العزيز فهمى أو هو شخصيا مع الفلاح الذى لا يعرف القراءة والكتابة بالاضافة الى جهله لحقوقه ولكن تقرر الاقتراح (٤) .

وبالنسبة الى طريقة الانتخاب هل تكون على طريقة الانتخاب الفردى، اى تقسيم المديرية أو القطر كله الى عدة دوائر وانتخاب نائب واحد عن كل دائرة انتخابية أم على طريقة الانتخاب بالقائمة ، وهذه تكون بجعل المديرية على قوائم تحررها الاحزاب كل حزب له قائمة وتعرف القائمة بالاسم المبين على رأسها (٥) . وقد أيد الفريق الاوتوقراطى واغلبية الفريق الثانى « انصار الحكومة » ، طريقة الانتخاب الفردى (٦) ، فقد رأوا أن وجود اسم شخص حائز للثقة فى احدى القوائم قد يدعو الى انتخاب كل من معه فى القائمة وقد يكونوا غير جديرين بثقة الناخبين الذين انتخبوهم حرصا على انتخاب ذلك الشخص المعين . وان الناخب فى طريقة الانتخاب بالقائمة لا يعرف من ينتخبه مما يجعل التمثيل غير صحيح ، وان انتشار الوعى ووجود الاحزاب السياسية جعل الناخب فى أوروبا أكثر اتصالا بالمرشحين فى حين

---

(٣) الجلسة الخامسة للجنة العامة فى ٤ يونيو ١٩٢٢ وشترك الراى لاصحاب الاتجاه الاول عبد العزيز فهمى وحسن عبد الرازق وأيد الانتخاب المباشر على ماهر ، عبد اللطيف المكباتى وعلى المنزلاوى وأحمد طلعت .

(٤) الجلسة الاولى للجنة الفرعية فى ١٩ أبريل .

(٥) الجلسة السادسة للجنة العامة فى ٧ يونيو ١٩٢٢ .

(٦) الجلسة الاولى للجنة المبادئ العامة فى ١٩ أبريل ١٩٢٢ .

أن الناخب في مصر لم يصل بعد الى هذه الدرجة ورغم ان احدهم انتقد طريقة الانتخاب الفردى بأن النائب فيها أكثر اهتماما بالمسائل المحلية الخاصة وان نظام القائمة قائم على النظام الحزبي وأن هؤلاء يشغلون بالاعمال العامة وتتجاوز شهرتهم مراكزهم الا انه ذكر ان تلك الشهرة في مصر لا تتعدى اصحاب الاملاك الواسعة ، وان النظام الحزبي لا يزال في مصر في دور الطفولة ، لهذا ايد الانتخاب الفردى واعترض الفريق الثالث انصار الملكية الدستورية مؤيدا من بعض انصار الحكومة ، على طريقة الانتخاب الفردى ، لعدول أوروبا عنها بعد ان ظهرت بالتجربة عيوبها ، وانها مضيعة لكرامة النائب ، وان نجاحه في الانتخابات يتوقف على التزلف الى الناخبين والاسراف في الوعود لهم وكثرة المرور على الوزارات لقضاء مصالحهم ، واقترحوا على اللجنة ان تأخذ بطريقة الانتخاب بالقائمة ، وراى احدهم انها خير وسيلة لمنع الفساد والرشوة في الانتخابات . وخشى من طريقة الانتخاب الفردى لان الذى سيفوز فيها هو صاحب العصبية القوية بين المرشحين لا الشخص الكفاء . وأشار الى أن الانتخاب بطريق القائمة يفسح المجال لذوى الكفاءات ويضعف تحكم العصبية في الانتخابات (٧) . وتقرر بالاغلبية أن يكون الانتخاب فرديا (٨) . ولا شك ان ذلك القرار سيكون لصالح كبار الملاك الزراعيين حتى يكون كل منهم في بلده وهى دائرته الانتخابية (٩) . وعلى ذلك يسهل عليه التأثير في المندوبين الناخبين لترشيحه وانتخابه .

وبخصوص اشتراط أن يكون النائب ممن يدفعون مالا من عقار أو غيره ، تقرر بالاغلبية اشتراط نصاب مالى مع اعفاء الحاصلين على شهادة علمية

---

(٧) الجلسة السادسة والخامسة وأربعين للجنة العامة في ٧ يونيو ، ١٦ أكتوبر ١٩٢٢ .

(٨) الجلسة السادسة للجنة العامة ، في ٧ يونيو والجلسة ٢٥ للجنة العامة في ١٦ أكتوبر ١٩٢٢ .

(٩) د. عاصم دسوقي ، المرجع السابق ، ص ١٩٦ .



مضت عليها خمس سنين من هذا الشرط (١٠) . ثم اعيدت المناقشة في شرط النصاب المالى واقتراح رئيس اللجنة ان يكون من يرشح نفسه للنيابة له ريع معين او يدفع ايجارا معيناً ، واتخاذ الايجار قاعدة لتقدير الثروة . وبسبب اعتراض البعض من التخوف في ضبط الضريبة عاد رئيس اللجنة وعدل اقتراحه بأن يشترط فيمن ينتخب « ان يدفع ضريبة معينة على اطياف او عقارات او يكون له ايراد معين او يدفع ايجارا سنويا معيناً . وقد اختلفت الآراء حول هذا الاقتراح ، فالمريق الاوتوقراطى مؤيدا من اغلبيه انصار الحكومة ، اقترح شرط المال بالاضافة الى الغاء الامتياز الذى اعطى لحملة الشهادات العالية من شرط المال حتى لا يحصل على النيابة مرتزقا ، ولكن رئيس اللجنة تمسك باعفائهم لانتشار الامية او شبه الامية انتشارا كبيرا في البلد حتى يفتح الباب للطبقة المتوسطة وحتى لا يكون المجلس النيابى حكرا لكبار الاغنياء ، وتمسك الفريق الاوتوقراطى بالنصاب المال حتى لا يساعد ( على حد قول احدهم ) المفلسين والمتشردين على دخول المجلس ، وحتى لا تملأ المقاعد النيابية بالعمال وباشخاص لا كفاءة لهم (١١) ولكن الفريق الثالث رأى ان النيابة حق لا امتياز ، واقترح بعض اعضاء الفريق الثانى انصار الحكومة الغاء شرط المال لصعوبة البحث عن ثروة الناس ، وعدم منع التلاعب في اثباتها فرد عليهم رئيس اللجنة أنه يمكن مواجهة ذلك باشتراط ان يكون الايجار عن ثلاث سنوات سابقة للانتخاب حتى نمنع وجود حزب عمال بالمجلس ، فأجاب احدهم (١٢) ان شرط الترشيح « كفىل بعدم انتخاب أحد من صمالك القوم » ولا شك ان تلك التعبيرات تدل على فكر طبقي لا زال متأثرا بالعصر الذى عاش فيه المصريون أداة الحكم للاتراك وكبار الملاك او اصحاب المصلحة في البلد رغم قيام ثورة ١٩١٩ ، وازدياد

---

(١٠) الجلسة الاولى ، للجنة الفرعية في ١٩ ابريل ١٩٢٢ .

(١١) كان في مقدمتهم زكريا نامق وعبد الحميد مصطفى وعبد الحميد بدوى ورئيس

اللجنة حسين رشدى .

(١٢) عبد العزيز فهمى .

الوعى ، واعترض رئيس اللجنة على الاكتفاء بشرط الترشيح على أساس ان يكون المنتخب له مصلحة في البلد — واقترح عضو آخر من الفريق الثانى الغاء شرط المال على أن يحسن العضو القراءة والكتابة وتقرر بالاغلبية اشتراط المال ورفض الاقتراح الخاص باعفاء حملة الشهادات العالية من شرط المال (١٣) . ثم انتقلت المناقشة بعد ذلك الى القدر المالى للضريبة ، وفى النهاية وافق الأعضاء على الغاء شرط النصاب المالى لصعوبة تقدير الضرائب لان الضرائب المقررة فى مصر هى الضرائب العقارية وقدرها لا يتجاوز فى ذلك الوقت سدس الايراد ففكرت اللجنة فى قيمة ايراد الشخص وفى قيمة الايجار الذى يدفعه الساكن وغير ذلك واتضح ان ذلك سيقضى تدخلا فى شئون الناس الخاصة ويكلف الخزينة المال الكثير ، ولان القوانين الحديثة لا تقر هذا المبدأ (١٤) .

وبالنسبة لعضو مجلس النواب قررت الاغلبية ان يكون سنه ثلاثين سنة لضعف التربية السياسية فى ذلك الوقت ، وان يحسن القراءة والكتابة ، وان يفصل المجلس فى الطعون التى تقدم فى انتخابات الأعضاء ، وان يشترط لصحة انتخاب النائب « ان يرشح من عدد معين من المندوبين الناخبين حتى لا يفاجأ اولئك المندوبون فى آخر لحظة بظهور اشخاص يرشحون انفسهم للانتخاب فتشتت آراء المندوبين فيمن يتجهون الى انتخابه ، وينفسح الوقت امامهم ليطيخوا التفكير فيمن يولونه ثقتهم ويقدمونه للنيابة عنهم » ، وان لا يجوز ترشيحه الا فى المحافظة او المديرية التى يكون اسمه مقيدا فيها مع اعتراض الفريق الثالث على أساس ان العضو نائب عن الامة كلها (١٥) ، وان يكون لكل ستين ألفا من السكان نائبا فى المجلس (١٦) .

---

(١٣) الجلسة الحادية عشرة للجنة العامة فى ٥ مايو .

(١٤) الجلسة السابعة .

(١٥) الجلسة الثانية للجنة المبادئ العامة فى ٢٠ أبريل ١٩٢٢ .

(١٦) الجلسة الثانية عشرة للجنة العامة فى ١٨ أغسطس .

وبخصوص أعضاء مجلس الشيوخ قررت الأغلبية قبول اقتراح رئيس اللجنة وأن يكون أعضاء هذا المجلس سواء المعيّنين أو المنتخبين من الفئات العليا (١٧) واقترح الفريق الأول الاوتوقراطي تعيين رئيس المجلس بواسطة الملك على أساس أن المجلس يضم المعيّنين والمنتخبين في حين اقترح الفريق الثالث أن يكون رئيس المجلس بالانتخاب كرئيس مجلس النواب ، واعترض على تدخل الحكومة في تعيينه وتقرر بالأغلبية أن « يرشح مجلس الشيوخ ثلاثة من أعضائه لرئاسة المجلس تعرض أسماءهم على الملك ليعين أحدهم (١٨) » ولم يقرر أعضاء اللجنة اشتراط استحسان عضو الشيوخ القراءة والكتابة (١٩) . وعن طريقة انتخابهم قدمت عدة اقتراحات وانتهت المناقشة بموافقة الأغلبية على أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين على ثلاث درجات بواسطة مندوبين ينتخبون عن المندوبين الفاضلين ، وأن يكون الترشيح شرطا لأعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين (٢٠) . وتمت الموافقة على أن يكون النصاب المالى المفروض على عضو مجلس الشيوخ مائة وخمسين جنيها في السنة (٢١) وتقرر أن يكون لكل مائة وثمانين ألف من السكان شيئا واحدا . وهكذا نرى أن كبار الملاك الزراعيين والمؤيدين لحقوق الملكية قد أيدوا الانتخاب غير المباشر (٢٢) ، والانتخاب الفردى ، وأن يكون العضو مقيدا في المحافظة أو المديرية التى يرشح نفسه فيها وهذه أمور كلها لصالح تلك الطبقة ، والتى تضمن لهم الفوز في بلادهم وهى دوائرهم الانتخابية .

- 
- (١٧) الجلسة السابقة ، انظر البحث ص ٤٠ والمدون بها الفئات .  
(١٨) الجلسة التاسعة للجنة الفرعية في ١٢ يونيو ٢٢ والجلسة الرابعة والعشرين للجنة العامة في ٢١ أغسطس والجلسة ستة وثلاثين في ٢١ سبتمبر ١٩٢٢ .  
(١٩) الجلسة ستة وثلاثين للجنة العامة في ٢١ سبتمبر ١٩٢٢ .  
(٢٠) الجلسة التاسعة للجنة العامة في ١٢ يونيو ١٩٢٢ .  
(٢١) الجلسة السادسة عشرة للجنة الفرعية في ١٢ مايو .  
(٢٢) أى اجراء الانتخاب على دوجتين مائتين .

وبعد ان انتهت اللجنة العامة من مناقشة المبادئ العامة ، تم تشكيل لجنتين أحدهما لوضع قانون الانتخاب من ستة أعضاء . ولما انتهت ناقشته اللجنة العامة من الجلسة الأربعين في ٦ أكتوبر حتى الجلسة الرابعة والخمسين في ٢٦ أكتوبر ١٩٢٢ . وبعد مراجعته صدر في ٣٠ إبريل ١٩٢٣ وانقسم القانون الى أربعة أبواب ، وفي الفصل الأول من الباب الأول ( في الناخبين ) نص على انه لكل مصرى من الذكور بلغ من السن احدى وعشرين سنة ميلادية له الحق في الانتخاب ( م ١ ) ( ٢٣ ) ، ما عدا رجال العسكرية الذين هم تحت السلاح ، ووضع الفئات التى تحرم من حق الانتخاب وهى الفئات المحرومة من حقوقها المدنية والسياسية ونص على أن موطن المرشح هو الجهة التى يقيم فيها دائما أو التى بها مركز أعماله أو مصالحه ( م ٢ ) ، وأشار الى تنظيم الجداول الانتخابية فى كل قرية أو مدينة أو قسم ، وعلى نوعية اللجنة التى تقوم بتحريرها ( م ٤ ) وعلى كيفية ادراج الاسم فى جدول الانتخاب ( م ٨ ) ، وفى الفصل الثانى منه الخاص ( بالمندوبين ) ، نص على أن كل ثلاثين ناخبا فى كل قرية أو مدينة أو قسم ، ينتخبون مندوبا واحدا من بينهم على أن يراعى فى تقسيم الناخبين الى اقسام ثلاثينية ، التجاور فى السكن فى المدن ، وخصص المشايخ فى القرى ( م ٢٥ ) واشترط أن لا يقل عمره عن ثلاثين سنة ميلادية ( م ٢٦ ) ، ولم يشترط القانون فى هيئة الناخبين سواء الناخبين ( الدرجة الأولى ) أو المندوبين ( الدرجة الثانية ) أو مندوبى المندوبين ( الدرجة الثالثة ) أى نصاب مالى أو كفاءة معينة فكان بذلك أقرب الى الديمقراطية .

وفى الباب الثانى ، فى انتخاب أعضاء مجلس النواب نص على أن يمثل النائب ستين ألفا من الاهالى ( م ٢٧ ) بحيث لا يقل عن ثلاثين ألف ، وعلى ذلك قسمت كل مديرية أو محافظة الى دوائر انتخابية ، على أن يراعى فى تقسيمها أن تكون متساوية فى العدد ، وعلى أن تعين دوائر الانتخاب فى



جدول وتقرر بقانون ، وتنتخب كل دائرة عضوا واحدا ( م ٢٩ ) ، واشترط  
في النائب ان لا يقل عمره عن ثلاثين سنة ميلادية ، وان يحسن القراءة  
والكتابة وان يكون اسمه مدرجا بجدول الانتخاب في المديرية او المحافظة  
التي ينتخب فيها ، وان يرشحه ثلاثون من مندوبى دائرة انتخابه ( م ٣١ ) ،  
وان لا يرشح العضو نفسه في اكثر من دائرتين ، ولا يجوز ان يرشح الموظف  
نفسه في دائرة عمله الخاصة باستثناء العمد والمشايخ ، وان يودع العضو  
خزانة المديرية او المحافظة وقت الترشيح مائة وخمسين جنيها مصريا ،  
تصرف في الاعمال الخيرية المحلية في الدائرة الانتخابية اذا عدل عن الترشيح  
او اذا لم يحرز في الانتخابات على عشر الاصوات الصحيحة التي اعطيت .  
وعلى ان تناط كل دائرة انتخابية في كل دائرة عامة او فرعية بلجنة ، تؤلف  
من قاض او عضو نيابة او احد موظفى الحكومة يعينه وزير الحقانية وتكون  
له الرئاسة ومن مندوب من قبل وزير الداخلية ومن ثلاثة ناخبين ليسوا  
مرشحين ويتخذ رئيس اللجنة الوسائل اللازمة لحرية اعطاء الاراء وضبط  
عملية الانتخاب ( م ٤٥ ) ، ونص على ان يكون الانتخاب بالاقتراع السرى  
وعلى ان ينتخب العضو بالاغلبية المطلقة ( ٢٤ ) لعدد الاصوات التي اعطيت ،  
فاذا لم يحصل عليها احد المرشحين في المرة الاولى يعاد الانتخاب في مدى  
خمس ايام بين المرشحين الذين نالوا العدد الاكثر من الاصوات ، وفي المرة  
الثانية يكون الانتخاب بالاغلبية النسبية لعدد الاصوات التي اعطيت ، فاذا  
حصل اثنان او اكثر في المرة الثانية للانتخاب على اصوات متساوية اقتضت  
اللجنة بينهم وكانت الاولوية لمن تعينه القرعة ( م ٥٨ ) .

وفي الباب الثالث في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ ، نص على ان  
يمثل عضو الشيوخ مائة وثمانين الفا من الاهالى ( م ٨١ ) واشترط في العضو  
ان لا يقل عمره عن اربعين سنة ميلادية وان يكون من فئات معينة ( ٢٥ ) ،

---

( ٢٤ ) الاغلبية العظمى تساوى النصف زائدا واحدا . اما الاغلبية المطلقة فهي  $\frac{2}{3}$  فاكثر .

( ٢٥ ) انظر الكتاب ص ٥٤ .

سواء كان منتخبا أو معيناً ، وأن يكون اسمه مدرجا بجدول الانتخاب في المديرية أو المحافظة التي ينتخب بها ، وأن يرشحه عشرون على الأقل من مندوبى المندوبين في دائرة انتخابه ( م ١٦ ) ، واشترط فيه نصاب مالى في الوقت الذى أعفى فيه عضو مجلس النواب منه بأنه يدفع ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيها في العام ممن لا يقل دخلهم عن ألف وخمسمائة جنيه ، وعلى ان تنقص الضريبة والدخل السنوى الى الثلث بالنسبة لمن ينتخب عن مديرية أسوان وعلى أن يودع المرشح مبلغ مائة وخمسين جنيها في خزانة المديرية أو المحافظة وقت الترشيح . وفي الباب الرابع نص على ان لكل ناخب ان يطلب ابطال الانتخاب الذى حصل في دائرته بكتاب يقدمه الى رئيس المجلس ، على أن يشتمل على الاسباب التى بنى عليها الطلب ( ٢٦ ) .

ولما أعلن القانون تناولته الصحافة بالنقد والتحليل ، فكتب محمود عزمى في السياسة مقالة في محاسن ومساوىء القانون ، فذكر ان من محاسنه سن الواحد والعشرين عاما تعتبر مناسبة للحكم على الاشخاص والاشياء من حيث الحياة السياسية ، وأن من اهم عيوبه ان القانون أخذ بمبدأ الانتخاب الفردى ، وفي ذلك تضحية لأصحاب الكفاءات . ثم أشار الى ان القانون والصورة التى صدر بها يصلح وسيلة لاختيار أعضاء البرلمان المصرى اذا احسن تنفيذه ، وقامت الحكومة من جانبها بكل ما يلزم لجعل الانتخابات حرة بعيدة عن كل المؤثرات غير المشروعة ، وقامت الامة من جانبها باختيار الكفاء الذين يعرضون عليها من برامج انتخابية ما يحقق آمالها ، ورأى انه قابل للتحرير والتغيير عقب انعقاد البرلمان ( ٢٧ ) . ونشرت صحيفة الاخبار عدة مقالات حول القانون اشارت في أولها الى ان التجارب اثبتت ان المجالس النيابية التى تتولد عن انتخاب متعدد الدرجات لا يمكنها

---

( ٢٦ ) مشروع قانون الانتخاب ملحق رقم ٣ وتقرير مرفوع من لجنة الدستور ، ومحمد

خليل صبحى ، المرجع السابق ج ٥ ص ٦٢١ : ص ٦٤٥ .

( ٢٧ ) في ٢ مايو ( كلمة في قانون الانتخاب ) .

مطلقا ان تعبر عن آراء الشعب ؛ وأصبحت طريقة الانتخاب غير المباشرة رجعية ؛ وان القوانين الانتخابية الحديثة كلها مبنية على حول الانتخاب بدرجة واحدة ، وان قوانين الانتخاب في مصر قيد أهلية هذه القاعدة الديمقراطية السلبية (٢٨) . وقارنت بين الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة . ورات « ان الانتخاب بالقائمة هو الذي يحقق عند العمل تلك القاعدة التي نصت عليها المادة ( ١١ ) من الدستور وهي ان عضو البرلمان ينوب عن جميع افراد الامة (٢٩) . وانتقبت المغالاة في شروط عضوية مجلس الشيوخ مما جعلت منه مجلسا بعيدا عن ان يمثل الامة مما يؤدي الي ايجاد هيئتين مختلفتين في تكوينهما وان يكون احدهما ديمقراطيا بحضا والاخر رجعيا (٣٠) . وفكرت ان الادارة نتيجة اجراء الانتخابات على درجات سوف تتدخل في تقسيم الاقسام الثلاثينية ورات ان انتخابهم سيكون في حكم التعيين وسيتأثرون برأى العمدة في القرى وذوى النفوذ في المدن وان هذا الانتخاب للمندوبين سيكون اقله حرا واكثره بالامر (٣١) . وأشارت المقطم ان الانتخاب العام بدرجة واحدة مدرسة سياسية عملية للناخبين ، وان عملية الناخبين المندوبين عرضة لتأثيرات مختلفة مشروعة وغير مشروعة (٣٢) . وانتقدت الاستقلال اهل النساء في الانتخاب ، ورات ان ذلك قضاء على حقوق نصف الامة لتقاليد نشأت وسط الاستبداد والجهل (٣٣) . ولو اشترط القانون معرفة الناخب للقراءة والكتابة لاصبح عندنا هيئة ناخبين تكون قادرة على اختيار ممثلى الشعب ولكن قانون ١٩٢٣ اهل هذا الشرط ولم يشترطها حتى في المندوب ، ولم يفرق القانون بينهما الا فى السن فقط لانه

(٢٨) فى ٨ مايو ١٩٢٣ لامين الرافعى .

(٢٩) فى ٩ مايو ١٩٢٣ .

(٣٠) فى ١٠ مايو ١٩٢٢ .

(٣١) الاخبار فى ٢٤ و ٢٩ مايو بعلم ابراهيم عبد القادر المازنى .

(٣٢) فى ٢ يونيو .

(٣٣) فى ٢٤ مايو ١٩٢٢ ( اصوات النساء لعمد العمدة جدي ) .

كلما ارتفع مستوى الناخبين الثقافي والاجتماعي والسياسي كان اختيارهم للنواب دقيقا ، ولان الناخب الامى أداة طيعة في يد الادارة في المدن والعمد والمشايع والقرى (٣٤) . ومن الناحية النظرية يمكن القول ان مميزات هذا القانون انه طبق نظام الاقتراع العام ، فلم يشترط اى نصاب مالى أو شهادة علمية ، وهذا من شأنه ان يوسع في قاعدة الانتخاب ويدعو الى اشراك اكبر عدد من افراد الشعب في حقوقه السياسية وبذلك تتحقق المساواة بين افراد الشعب والى جانب ذلك فقد اتخذ نظام التصويت السرى الكامل في التصويت ضمانا لحرية الانتخاب وحماية للناخب من اى ضغط يقع عليه (٣٥) .

وكان هذا القانون محل صراع داخل البرلمان وخارجه بالصحف بين الوفد المصرى واحزاب الاقلية ( ما عدا الحزب الوطنى ) وفي مقدمتها حزب الاحرار الدستوريين . ورأى هؤلاء ان مصر صارت في قوانينها النظامية والانتخابية من عام ١٨٦٦ حتى ١٩١٣ على النظام الانتخابى غير المباشر ( على درجات ) وعللوا ذلك لتأخر البلاد العلمى وعدم نضج الشعب في التربية الاجتماعية والسياسية . اما الوفد فقد ايد الانتخاب المباشر ورأى انه حق للمواطنين جميعا الاشتراك في انتخاب الممثلين ، وان الدستور ايد المساواة والحرية لذلك وجب اعطاء حق الانتخاب لجميع الناخبين على السواء ما داموا قد بلغوا سنا معيناً بلا حاجة الى شرط القراءة والكتابة أو نصاب مالى معين الى آخر القيود وانتقد سعد زغلول الانتخاب غير المباشر المتعدد الدرجات ، وانتقد قيام الادارة بتكوين الدوائر الثلاثينية والدوائر المركزية وجميع اللجان الانتخابية (٣٦) . وذكر ان الانتخابات

---

(٣٤) انظر دوايت ابراهيم وتوفيق حبيب في نظامنا الانتخابى كما هو وكما يجب ان يكون ص ٤٥ .

(٣٥) حسنى نصار ، النظم السياسية والقانون الدستورى من ٢٢ و ٧٩ و ٨٠ .

(٣٦) الاخبار في ١٩٢٢/١٠/٦ من حديث لسعد زغلول مساء ٥ اكتوبر في حفلة تكريمه

في ندى سيروس ومفكرات عبد الرحمن نهى ، ص ٢٤٠٦ .



على درجتين بمجلس النواب وعلى ثلاث درجات بمجلس الشيوخ تفتح بابا واسعا للتأثيرات المختلفة ، لأن التأثير في فئة قليلة أسهل من التسليخ في مجموع الأمة (٣٧) . أى أنه من الممكن شراء الأصوات ومن السهل أن يضغط على المندوبين الناضجين من العمدة والمشايخ ورجال الإدارة بمختلف أوجه الضغط . ودعا سعد زغلول إلى تغيير وتعديل هذه المبادئ الرجعية عند أول اجتماع للبرلمان (٣٨) .

—————

---

(٣٧) الأهرام في ١١ أكتوبر ١٩٢٣ — حديث لسعد زغلول مع مندوب جريدتين فرنسيين .

(٣٨) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٧ ، ص ٢٧٦٨ .



## الفصل الثالث

### الانتخابات وتشكيل وزارة سعد زغلول

---

- ١ - التمهيد لاجراء الانتخابات .
- ٢ - الاحزاب التي اشتركت في الانتخابات ووسائل دعايتها الانتخابية .
- ٣ - تشكيل وزارة سعد زغلول .
- ٤ - الخلاف بين الملك والوزارة حول تعيين خمسي اعضاء مجلس الشيوخ .





## الانتخابات وتشكيل وزارة سعيد زغلول

وفي سبيل التمهيد للانتخابات أصدرت حكومة يحيى إبراهيم عدة قوانين ففى ٣٠ مايو ١٩٢٣ أصدرت الوزارة « قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات فى الطرق العمومية » . وهو قانون يخالف الحرية التى منحها الدستور للمصريين ، فكان عرضة للنقد . ومن ذلك ما جاء فى بيان للوفد أصدره فى ٥ يونيه ١٩٢٣ جاء فيه « أن الوزارة قضت بهذا القانون على كل اجتماع سياسى وانتخابى ومنعت فى الواقع ابداء الآراء السياسية واجهضت فيه على حرية القول والفكر والرأى » وناشد البيان نواب المستقبل تعديل هذه القوانين العتيقة بقوانين ديمقراطية (١) وعلقت عليه إحدى الصحف البريطانية بأن قانون الاجتماعات والمظاهرات مس حرية الخطابة التى حرصوا واضعوا الدستور كل الحرص على صيانتها ولذلك أحدث صدوره ضجة فى الدوائر الديموقراطية (٢) . وفى ٥ يوليو ١٩٢٣ صدر قانون التضمنات الذى قضى بإجازة كل ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية من إجراءات إدارية وقضائية أو تشريعية مدة الأحكام العرفية وأصبح المصريون مسئولين فقط أمام المحاكم والقوانين المصرية — ولكنه وضع على صورة اتفاق أو جزء من معاهدة بين مصر وإنجلترا ، وأصبح أمرا واقعا أمام البرلمان المصرى (٣) . فى الوقت الذى حفر فيه الوفد المصرى الوزارة من إصدار القانون فى شكل معاهدة تربط مستقبل البلاد ، وتمس حقوقها وسيادتها وحتى لا يتسنى لنواب الشعب تعديلها (٤) . وبناء على صدور هذا القانون قامت الحكومة المصرية بإلغاء قانون الأحكام العرفية التى أعلنتها

(١) مذكرات سعيد الرحمن فهمى ، ملف ٢٢ ، ص ٢٢٩٧ : ص ٢٢٩٩ .

(٢) صحيفة « الديلى نيوز » من الأهرام فى ٢ يونيو ، لندن فى أول يونيو .

(٣) صحيفة السياسة فى ٦ يوليو ١٩٢٣ .

(٤) الأهرام فى ١٢ أبريل ١٩٢٣ .

الحكومة البريطانية في ٢ نوفمبر ١٩١٤ . وفي ١٨ يوليو ١٩٢٣ أصدرت الوزارة قانون تعويضات الموظفين الاجانب وصدر أيضا في صورة اتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، وقضى بمنح الموظفين الاجانب مكافآت عند أحالتهم على المعاش أو فصلهم من الخدمة ، وحظقت الحكومة فيه كل رغبات دار المندوب السامي البريطاني وقامت فيه الخزنة المصرية بأعباء ثقيلة (٥) . واحتج عليه الوفد المصري وعلى الوزارة في ٣٠ يوليو باعتباره عبئا جسيما على الميزانية اذ يكلفها عدة ملايين من الجنيهات ، وعلى إخراجها من اختصاص البرلمان التلزم . ونكر سعد زغلول أن تلك القوانين ليست في الواقع الا ارادة فردية ، لأن مجلس مصر لم يؤخذ رأيهم فيها وأن البرلمان لا يستطيع الا الغاءها ليتسنى له أن يدرس المسألة (٦) في مجموعها . وعلى ذلك زالت الظروف التي نفى فيها سعد زغلول ، وبقرب موعد الانتخاب أصبح لا مفر من الإفراج عنه ودعوته وصحبه الى مصر . وتوالى الإفراج عن المعتقلين في مصر ، فانخرج أولا عن أعضاء الوفد المعتقلين بشبكة قصر النيل في ١٥ ابريل ١٩٢٣ ، واسفرت الاتصالات بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامي عن الإفراج عن المعتقلين في المظلة في ١٥ مايو ١٩٢٣ (٧) . وفي ٣١ مايو أطلق سراح المعتقلين في سيناء (٨) . وفي ٥ يوليو صدر العفو عن بعض المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية بمناسبة صدور قانون التضمينات والغاء الاحكام العرفية (٩) . وترجع سهولة هذه الاجراءات الاخيرة أن بريطانيا رأت أن تتجه في سياستها نحو الوفد لموازنة قوة الملك الدكتاتورية بالاضافة الى عامل همام وهو سيطرة الوفد على الحركة.

---

(٥) السياسة في ٢٨ يناير ١٩٢٤ .

(٦) الاخبار في ٢٢ سبتمبر ١٩٢٣ حديث لسعد مع جورج دومان ، مندوب صحيفة جورنال.

دي لير في ٢١ سبتمبر .

(٧) مذكرات عبد الرحمن غمهي ، ملف ٧٢ ، ص ٢٤٩٤ ، الاهرام في ١٥ مايو ١٩٢٣ .

(٨) نفسه ، ص ٢٢٩٧ .

(٩) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٢٢٧ .

#### الوطنية (١٠) ،

وحتى يمكن إجراء الانتخابات كان لابد من إنشاء الدوائر الانتخابية ، وهذه يجب أن يكون أعدادها مبكراً قبل إجراء الانتخابات بوقت كاف ضماناً لنزاهة العمل وذلك بتقسيم القطر إلى دوائر انتخابية حسب نسبة السكان التي يمثلها النائب أو الشيخ والتي استقرت عليها لجنة الدستور ، وتحرير جداول انتخابية تتضمن أسماء الناخبين وقد قرر قانون الانتخاب مبدأ علانية هذه الجداول حتى يتمكن الناخبون مراقبتها والمعارضة فيما يوجد بها من أخطاء ، وحتم عرضها في مواعيد دورية حتى يمكن الاطلاع عليها وتأليف اللجان الانتخابية لإدارة عملية الانتخاب (١١) . ونص القانون أن يكسبون التصويت شخصياً ، وأن يكون لكل ناخب صوت واحد ، ويكون الانتخاب بالاقتراع السري (١٢) ( مادة ٣٩ ) . وفي ختام عملية الانتخاب تثبت اللجنة في محضرها أصل عدد الناخبين المدعوين للحضور أمامها وعدد من حضروا منهم وأعطوا فعلاً أصواتهم (١٣) . ثم تجمع النتائج إلى لجنة خاصة في مركز الدائرة لفرز الأوراق وتعلن اللجنة اسم الفائز من المرشحين وهو الذي حصل على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات التي أعطيت ( مادة ٤٧ ) ( ١٤ ) . ومن أجل تنفيذ تلك الإجراءات صدر في أول مايو ١٩٤٢ قرار من وزارة الداخلية ينص على تحديد موعد وضع جداول الانتخاب وتصحيحها في ٢٦ مايو (١٥) . ثم عدل موعد الفيد إلى يوم ٢٢ مايو لاستكمال الجداول بتصحيحها حتى تتاح الفرصة لتسجيل أسماء جميع الناخبين وتسجيل أسماء

---

Marlowe, J., op. cit, p. 263.

(١٠)

(١١) د. محمود عيد ، نظام الانتخاب في التشريع المصري والقوانين ، ص ٢٥٤ : ص

٢٦٠ .

(١٢) نفسه ص ٢٦٤ .

(١٣) نفسه ص ٢٨٤ .

(١٤) نفسه ص ٢٩٢ : ص ٢٩٥ .

(١٥) الأهرام في ٢٠ مايو ١٩٤٢ ،

عرض الجداول المحدد من ٢٢ مايو الى ٢٦ مايو (١٦) . ثم تلاه ميعاد آخر لغاية ٣١ مايو ، لمن يطلب ادراج اسمه ضمن هذه الجداول (١٧) . وفي ٢ أكتوبر ١٩٢٣ صدر قرار بتقسيم دوائر الانتخاب الى ٢١٤ دائرة للنواب . والى ٧١ دائرة للشيوخ المنتخبين وبعد تحرير كشوف الناخبين والتحقيق فيها تقوم الادارة بتقسيم الناخبين الى الاقسام الثلاثينية للشروع في انتخابات المندوبين ، واتمام الانتخاب في حيدة ونزاهة (١٨) .

### الوفد والدعاية الانتخابية :

وتقدم للانتخابات احزاب ( الوحد ، والاحرار الدستوريون والحزب الوطنى ) والشخصيات المستقلة . وبالنسبة للوفد فقد اجتمعت الامة بكل فئاتها وعناصرها حوله فقبل سفر اعضائه الى اوربا شكل « لجنة الوفد المركزية » — التى قامت بانشاء لجان فرعية لها فى المحافظات والمراكز والقرى — وعلى ذلك اوجد طريقة للاتصال بالجماهير — والتاثير فيها (١٩) . واستفاد الوفد من تلك اللجان اثناء الانتخابات العامة . وبعد انفصال كبار الملاك الزراعيين عن الوفد تمسكت الجماهير بسعد الذى اصبح رمزا للثورة بالاضافة الى شخصيته القوية ونشاطه الاجتماعية الاولى وانتمائه الى الطبقة الوسطى (٢٠) . واصبح الوفد اقرب الى التعبير عن المطالب الوطنية ، ولكنه لم يخرج عن المعسكر البرجوازى ، مما صبغ الثورة بالطابع البرجوازى . من ناحية اسلوب العمل السياسى والفكر السياسى الذى يقف وراءها ، ولكنه فى نفس الوقت اكثر تقدما من جناح كبار الملاك (٢١) . وواصل الوفد قيادة الجماهير فلم يعترف بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ واعتبره نكبة وطنية ،

(١٦) الامم فى ١٥ مايو ١٩٢٣ .

(١٧) الامم فى ٢٢ مايو ٢٢ .

(١٨) المقطع ٥ يونيو ١٩٢٣ .

(١٩) د. عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره فى النهضة المصرية من ١٩١٤ —

١٩٢٧ ، ص ٢٢٥ .

(٢٠) نفسه ، ص ٣٢٦ .

(٢١) د. محمد انيس ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واصولها التاريخية ، ص ٢٣٠ .



يؤنقد الدستور وقانون الانتخاب ووصفها في كثير من مبادئها بالرجعية . وطالب تعديلها في أول برلمان . وفي الوقت نفسه رأى الوفد أن الدستور ما هو إلا سلاح من أسلحة الجهاد ، إذ سوف يترتب عليه قيام الحياة البرلمانية والوزارة الدستورية ومفاوضة الانجليز ، لهذا دخل الوفد الانتخابات حتى يصل عن طريقها الى الحكم من أجل المفاوضة ، وتحقيق الهدف الذي أنشئ من أجله وهو السعى للاستقلال القام لمصر والسودان . ولانتشار لجانها أصبحت كل دائرة انتخابية في مصر وكل إقليم بل وكل قرية لها لجناتها الوفدية المحلية . وأقام لجان عامة انتخابية بالمحافظات والمديريات ولجان عرقية (٢٢) من أجل تنبيه أهل الدائرة الى مآلهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات في مسائل الانتخابات والعمل على اختيار الأكفاء المخلصين للوطن الملتفين حول الوفد المصري . وشرع الوفد في تكوين لجنة الطلبة التنفيذية للانتخاب بالقاهرة ، لتشرّف على فروعها في أنحاء القطر كله وكان في كل مديرية لجنة الطلبة العامة . وقد شكرها سعد زغلول على مجهودها العظيم واثنى على الطلبة جميعا وحمد لهم جهادهم الشريف في الحركة الوطنية (٢٣) . وقد أشارت إحدى الصحف البريطانية الى هذا التنظيم إذ رأت أن الزغوليين اغوا اللجان في أنحاء القطر المصري وجندوا الطلبة وزودوهم بتمويلات مما يجب عليهم اجراؤه (٢٤) .

وأقام الوفد اجتماعات انتخابية عامة طعن فيها في خصومه السياسيين وهم جماعة عدلى وثروت ورشدى وزراء الحملة (٢٥) . وأعلن منشوراته لتوعية الجماهير بحركة الانتخابات دعا فيها اللجان الانتخابية الوفدية الى ثلاث واجبات هي تسجيل الاسماء ومراجعة الجداول

---

(٢٢) الاحرام في ١٩ مايو ١٩٢٢ .

(٢٣) الاخبار في ٣/١٠/١٩٢٢ .

(٢٤) صحيفة التليز ، عن الاحرام في ٤ يونيو .

(٢٥) احمد شفيق — الحولية الاولى ، ص ١ : ص ٥ ، والاحرام في ١٩ مايو .

الانتخابية المعروضة وتقديم الطلبات لأدراج اسم من العمل في هذه الجداول .  
ويؤكد الوفد فيها أن الترشيح لمجلس النواب والشيوخ سيكون بالتشاور  
مع لجانه الفرعية وانصاره الى حين تحديد الدوائر الانتخابية (٢٦) .  
وعاد زغلول من المنفى في الوقت المناسب للانتخابات ومنذ أن وصلت قدمه  
أرض مصر في ١٤ سبتمبر ١٩٢٣ أخذ يخطب في الناس خطبا حماسية كانت  
تثير شعورهم ضد خصومه السياسيين . وأخذ يفتش في توجيهه الحركة  
الانتخابية ويوجه نداءاته الى الشعب لانتخاب الرجال الأكفاء الموثوق بهم  
ومعارضة كل تدخل ورفعه الى جهة الاختصاص (٢٧) . ونتيجة لانتشار  
اللجان في أنحاء القطر أخذ كل من له حق الانتخاب يسجل اسمه في جداول  
الانتخاب ، وأخذت اللجان في توجيه المواطنين الى أماكن الانتخاب في  
أوقاتها الممينة وخاصة في الأقاليم (٢٨) .

#### الاحرار الدستوريون والعلوية الانتخابية :

ثم ألف جماعة الممثلين عدلى يكن وأصحابه حزب يكون نأول ولجانه  
المطالبة بإصدار الدستور وإيجاد شكل سياسي حزبي يدخل الانتخابات  
القادمة مناضيا للوفد ، غالفوا في ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ حزبا سميوا حزب  
« الاحرار الدستوريين » برئاسة عدلى يكن ، يتكون من كبار السلاك  
الزراعيين ومن صفوة من المثقفين المصريين . ولهذا ضم جميع وجهاء  
وأعيان المديريات الذين لهم نشاط في مديرياتهم حتى يتمكنوا من أن يلعبوا  
دورا هاما في الانتخابات القادمة والحصول على الأغلبية . وفي نفس  
الوقت يشد الحزب من أزر عدلى في أى مفاوضات قادمة ، ويبرر أعماله  
ويحمي مصالح أعوانه (٢٩) . لتلك عقيدوا اجتماعا في فندق شبرد في ٣٠

(٢٦) الامرام في ١٠ ، ٢٢ مايو ١٩٢٣ .

(٢٧) مخبرات عبد الرحمن فهمي ص ٢٣٩١ ، ص ٢٣٩٢ .

(٢٨) نفسه ، ص ٢٤٥٣ ، ص ٢٤٥٧ .

(٢٩) د . أحمد نؤاد مصطفى ، تاريخ العلاقات المصرية الانجليزية وأثرها في تطور  
الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٤ - ١٩٥٢ ، ص ٢٥٦ ، ص ٢٥٧ . ( بمطالعة دكتوراه آداب  
القاهرة غير منشورة ) .

أكتوبر ١٩٢٢ أعلنوا فيه برنامجهم . وما جاء فيه الحرص على الاستقلال التام وإنهاء الإحتلال البريطاني وعدم فصل السودان عن مصر . ( مادة ١ )  
وتأييد النظام الدستوري والحفاظ على سلطة الأمة وحقوق العرش . ( مادة ٢ )  
وشمل البرنامج النواحي الاقتصادية كترقية الزراعة والصناعة وتنمية الموارد عامة . والتأكيد على الحرية الفردية ومجارية الامية والاهتمام بمجانية التعليم الأولى ووسيلة الحزب في الحصول على الاستقلال التام لمصر والسودان هو المفاوضات مع الحكومة البريطانية ، وهو في ذلك لا يختلف عن وسيلة الوفد لتحقيق نفس الهدف ( ٣٠ ) . الا ان الاختلاف جاء من التباين في المواقف ، فقد رأى الاحرار الدستوريون التساهل مع الاحتلال ، واعتبروا التصريح خطوة نحو الاستقلال ، وانهم أبطال المفاوضات القادمة لانهم اصحاب الراي والاعتدال والدبلوماسية كما رأى الاحتلال انهم اكثر مرونة واقل تصلبا من الوفد ولكونهم الفوا الحزب من الاعضاء المنفصلين عن الوفد ، ومن معظم المخالفين لسعد زغلول ولانهم من عوامل نفى سعد زغلول زعيم الأمة الى عدن فقد ظلوا يفتقرون الى التأييد الشعبي لهم . ومن هنا ائتمد الحزب في تكوينه على قوة الحكم ( ٣١ ) .  
وبدا الحزب يعد نفسه للمرحلة الجديدة وهي قيام المرحلة الاولى من الانتخابات باقامة الاجتماعات الانتخابية العامة ، تكلم فيها زعماءه ، وحملوا فيها على رجال الوفد وزعيمه بأن سياسته هي سياسية الهدم والقضاء على الحرية ( ٣٢ ) . وكانت جهلات رجال الحزب على الوفد عنيفة ، وكان القضية أصبحت محاولة الخط من شخصية سعد زغلول لانهم رأوا وقوف الشعب حوله ، من هنا قسيت جهلاتهم عليه .

Zayid, M. Y., op. cit, P. P. 111, 112.

( ٣٠ )

ونذكر ان الاجتلال البريطاني عني أن الاحرار الدستوريين أكثر مرونة من الوفد ،

Holt, P. M., Political and Social change in modern Egypt,  
P. 346.

١ ( ٣١ ) . طرابلس في امتداد الثورة المصرية ، ج ١ ، ص ٦٦ ، ص ٧٠ .

( ٣٢ ) د . محمد حسين هيكل الموجع السابق ، ص ١٧٢ و ١٧٣ .

### الحزب الوطنى :

أما الحزب الوطنى فيمكن القول أنه بقيام الحرب العالمية الاولى كاد أن ينتهى الدور التاريخى للحزب الوطنى فى قيادة الحركة الوطنية وتوجيهها لنفى زعيمه وتشقيت معظم أعضائه وفى نفس الوقت كانت الحرب العالمية الاولى فاصلا حجب الحزب فترة طويلة من الوقت عن الراى العام (٣٣) . وللموقف المتطرف الذى اتخذه من الوفد فى رفض المفاوضة وهى الوسيلة التى اختارها الوفد سبيلا لتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان ، الى جانب أن مبداه لا مفاوضة مع بريطانيا الا بعد الجلاء كانت سياسة غير معقولة فى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا قوة كبرى (٣٤) ، ثم ظهور قيادة منظمة جديدة تمثلت فى الوفد المصرى (٣٥) .

وبالرغم من ذلك كان يراود أعضاء الحزب الأمل فى الانتخابات رغم عدم تأثيرهم فى مجرى السياسة ولا فى تحويل التيارات الشعبية (٣٦) . واخذ الحزب يستعد للانتخابات ولكنه قصر لجانه على القاهرة والاسكندرية (٣٧) . واقام حفلة انتخابية فى ناديه ( دار اللواء ) بالدرب الأحمر تكلم فيها رئيسه حافظ رمضان عن مبادئ الحزب الوطنى ساخطا على انتصار المفاوضة رأيهم ، حاثا الأمة على انتخاب المخلصين من ابنائها العاملين على استقلال مصر وسودانها ، وركز على الجلاء قبل (٣٨) المفاوضة وألف لجنة انتخابية بالقاهرة من المحامين والطلبة والاعيان لمساعدة من يرشحهم الحزب للبرلمان ، ودعا انتصار الحزب فى الاقاليم ومن يدينون بمبادئ الحزب الى الاسراع فى تكوين لجائهم الفرعية الانتخابية ، وحث الطلبة على القيام بواجبهم الوطنى فى تلك الظروف

(٣٣) محمد زكى عبد القادر ، محنة الدستور ، ص ٤٥ .

Landau, op. cit, P. 135,

(٣٤)

(٣٥) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٣٦) محمد زكى عبد القادر ، المرجع السابق ، ص ٤٦ .

Landau, op. P. 135.

(٣٧) الاهرام فى ٢٨ مايو ١٩٢٣ ص ٤

(٣٨) أحمد شفيق ، الحولية الاولى من ١٩٢٢ .



الخطيرة » التي تتطلب الحذر وعدم الاندفاع تحت التأثير والمواقف الخلابية » . ويقصد الوفد وعدم الاندفاع في تليده (٣٩) .

وبهذا لم يسع قادة الحزب الى تنظيم اللجان الانتخابية في انحاء القطر كله ، وركزوا جهودهم في القاهرة والاسكندرية وعلى ماضي كفاحهم ايام مصطفى كامل ومحمد فريد ، ولم يخلقوا أداة اتصال بالجماهر المنتشرة في عرض البلاد ، من هنا فقد فاق الوفد في انتشاره ونشاطه حزبه الاحرار الدستوريين والوطني .

### الانتخابات :

وما ان بدأت عمليات الانتخابات الثلاثينية في انحاء القطر صباح يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٢٣ حتى أصبحت المسئولية في يد المندوبين وقيل ان اغلبهم من الوفد . وذكرت احدى الصحف البريطانية ان اكثرية المندوبين الذين انتخبوا زغلوليين ، وان نسبة الذين اشتركوا في الانتخاب وبالحاح الزغلوليين واصرارهم نحو عشرين في المائة من الناخبين (٤٠) . ومن احصائية عامة وضعتها وزارة الداخلية (٤١) اتضح ان النسبة المئوية العامة في القطر كله كانت عبارة عن ٥٨.٤ ٪ ، وان نسبة الاقبال على الانتخابات كانت في الاقاليم ، ومعنى ذلك ان العصبية والعمد والمشايخ كان لهم دورهم الكبير في تحريك الجماهر الى صناديق الانتخاب وقلبت تلك النسبة في المدن الكبيرة كالقاهرة والاسكندرية ومدن القناة وكان المفروض العكس لارتفاع نسبة التعليم وربما رجس ذلك الى ان الانتخاب كان اختياريًا . وذكرت احدى المجلات البريطانية ان الزغلوليين يستحقون جميع ما حصلوا عليه من الفوز في الانتخابات لانهم انفردوا عن سواهم

(٣٩) الامرام في ٢٢ يونيو ١٩٢٣ .

(٤٠) صحيفة « المورنج بوست » من الامرام في ٢ - ١٠ - ١٩٢٣ .

(٤١) توضح عدد الناخبين في البلاد والمقيمين بالكثوف وهم ٤٦٤ و ٥٩٢ و ٢ ناخب وعدد الذين اشتركوا بينهم بملا في الانتخابات يوم ٢٧ سبتمبر ونسبتهم الى اصل الناخبين وعدد المندوبين الذين انتخبوا في اليوم المذكور هم ٨٢٦٧٩ مندوبًا .

في الاهتمام بالانتخابات اهتماما عظيما في حين أن ربح كل السرب الوطني وحزب الاحرار الدستوريين (٤٢) لم يعملوا شيئا هاما من أعمال الدعائية الانتخابية (٤٣) ، ولم يكن ذلك هو السبب الرئيسي فهناك شخصية سعد القوية الشعبية والتفاف الجماهير حول الوفد والتنظيم والعمل المستمر .

وكان المقروض بطلد اجراء الانتخابات الثلاثينية ان تسرع الحكومة الى اجراء انتخاب النواب وان تصدر مرسوما يحدد موعد اجرائه . ولكنها اجلت انتخاب النواب فأصبح الوقت على هذا التأجيل بحجة ان الانتخابات السابقة أدت الى حضر الناخبين في عدد معين ، وصار المندوبون عرصة لجميع وسائل التأثير ، وان اطالة مدة الانتخاب قد تدفع الى اطالة المناقشة وتخصر الفكر كله في الانتخاب (٤٤) . من اجل ذلك صدر في ٢١ أكتوبر ١٩٢٣ مرسومان ملكيان يحددان موعد اجراء الانتخابات لأعضاء البرلمان ، المرسوم الاول يحدد انتخاب أعضاء مجلس النواب حيث نصت المادة الاولى منه على دعوة المندوبين المنتخبين لانتخاب أعضاء مجلس النواب في يوم السبت ١٢ يناير ١٩٢٤ من الساعة الثامنة صباحا حتى الرابعة مساء على أن تعاد الانتخابات في يوم الخميس ١٦ منه في حالة عدم حصول أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة . والمرسوم الثاني نص على انتخاب مندوب المندوبين في يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٢٣ (٤٥) .

(٤٢) اعتد مرشحوا الحزب الوطني على مكانهم ومناصبهم ، أما مرشحوا الاحرار الدستوريين اعتمدوا في مقاطعتهم على مصيبتهم المثلية ونفوذهم الشخصي ( عبد الرحمن الوائلي ، مذكراتي ص ٤٤ ) .

(٤٣) مجلة « نرايست » عن الامور في ١٢ - ١٠ - ٢٣ ، لندن في ١١ - ١٠ - ١٩٢٣ .

(٤٤) مذكرات عبد الرحمن الوائلي ، المجلد ٢٤ ، ص ٢٢٧ و ص ٢٢٨ . والاخبار في ١٥ - ١٢ - ٢٢ التي اشاعت تأجيل الانتخابات .

(٤٥) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر . منشور ٢١ انتخابات التديريكت والمحافظات بخصوص عملية انتخاب أعضاء مجلس النواب - والاخبار في ١٥ - ١٢ - ١٩٢٣ .

ومن أجل انتكاسات أعضاء مجلس النواب ، وانحياز الأحزاب  
السياسية الانتخابية واتبعته انتقوبها السابق لتأييد مرشحيها ، وإلى جانب  
ذلك انضمت إليها المرشحون من الأحزاب والمنسقلين أوالا مختلفة من  
السياسة ، فكانت حفلات انتكاسية يخطب فيها كبار رجال الحزب  
ويخطبوا ، يتعرف فيها المرشح أو المتحدث بالتكلم عن حزبه وأهم أعماله  
والتهام الأحزاب الأخرى أو بقضائها بالنسائل وظهورت في تلك الفترة  
المهاترات الضخمية وكثرت الاتهامات بين صفوف الأحزاب الأخرى ، حمل  
عليها زعماء الأحزاب الدستوريين حملة قاسية على الوفد وزعميه وفي  
الوقت نفسه لم يقل الوفد ضراوة عن خصومه السياسيين ونشر المرشحون  
بيانات صحفية توضح أعمالهم وامتيازهم الحزبي ، ويصور المرشحين  
بالدائرة ، واتصالاتهم الشخصية بالفتائل ، وفي حين اتجهت بعض  
المرشحين إلى الأساليب المعتدلة كلن يمد الناس بالوعود والامتناعات  
الخاصة العقلية أو الشخصية ، على البعض الآخر اتجهت إلى الأساليب  
القوية لصدع ببلع من المال لأفهامه أي مشروع أو شراء الاصوات ولحق  
دعاية مفرضة أو أخبار كاذبة تجاه خصمه ، ليحتل كصاحب المندوبين  
الناخبين . وفكر أخذ النواب أن ومثاله كانت الخطب والبيانات في حين أن  
خصمه اعتمد على شخصية سخط وغلول وأصاليب (٤٦) بلهوية . ونحن من  
الأجدر أن يكون التنافس بين الأحزاب حول البرامج والخطط كما يحدث  
في البلاد الدستورية لا أن يتهم كل حزب من الحزب الآخر بالتهاون في  
استقلال بلده (٤٧) . ودعت الصحف وبخاصة الأهرام المندوبين الناخبين  
إلى اختيار النواب ذوي الكفاءة القاصرين على حل المشاكل والعمل على  
تقدم البلاد ، كما دعاهم إلى الابتعاد عن طرق الإغراء والغواية (٤٨) ثم

(٤٦) يشير بذلك إلى اقلية عزائم وولام يدعى فيها المندوبون الناخبون ويقدم لهم

في الطعم ، الضحك الباكي ، من ١٢٨

(٤٧) الأهرام في ٢٧ - ١٢ - ١٩٢٢ .

(٤٨) الأهرام في ٨ يناير ١٩٢٤ .

واصلت دعوتها الى المندوبين الثلاثين في يوم انتخاب النواب وفكرتهم بأنهم يحملون على عاتقهم ثمرة مجهودات اجدادهم في المطالبة بحياة دستورية سليمة وضرورة انتخاب الكفاء (٤٩) . وزار سعد زغلول الاقاليم واستقبلته الجماهير بحماس شديد كشخصية شعبية قوية ، ووجه نداء الى الامم يدعوها الى انتخاب مرشحي الوفد الذين عرفوا فيهم الاخلاص والكفاءة . ثم الهب شعورهم الوطني بقوله « ان نقود المنافقين لا يمكن ان تشتري اصواتهم » ، وما كان لوطنى ان يبيع وطنه بدراهم معدودة (٥٠) .

وفي يوم الانتخاب تنافس المرشحون من كل الاحزاب تنافسا شديدا ، وبذلت الوعود وعرضت النقود على المندوبين الناضجين ، لان حصر الانتخاب على درجتين جعل المندوبين في عدد معين يسهل التأثير عليهم بكل نوع من انواع الترغيب ، وقد وصل الصوت في بعض الجهات الى خمسين جنيها (٥١) . ولكن سرعان ما ظهر ان الوفد يكتسح خصومه ، ولم يستطع احد ان يزاحمه الا بعض قادة الحزب الوطني ممن يعتمدون على ماضى كالحزب وبعض الاحرار الدستوريين والمستقلين من اصحاب العصبيات وذوى النفوذ في بلادهم . وكان ذلك في يوائر محددة ونال الوفد حوالى ٩٠٪ من المقاعد البالغ عددها ( ٢١٤ ) مقعدا وكان عددهم ١٩٠ نائبا (٥٢) ، ونال الحزب الوطني اربعة مقاعد (٥٣) ، والاحرار الدستوريون ستة مقاعد (٥٤) ،

(٤٩) الامرام في ١٢ - ١ - ١٩٢٤ .

(٥٠) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، ملف ٢٤ ، ص ٢٤٩ .

(٥١) مذكرات سعد زغلول ، الكراسة ٤٧ ، ص ٢٧٦٧ ، ص ٢٧٦٨ .

(٥٢) Lloyd, op. cit, p. 80, Marlowe J., op. cit. p, 263.

Landau. op. cit, P, 64.

(٥٣) وهم عبد اللطيف الصوفاتى ، عبد الرحمن الراجى ، الدكتور عبد الحبيد سعيد ، وعبد العزيز الصوفاتى .

(٥٤) وهم محمد محمود ، محمود عبد الرازق ، عبد الله ابو حسين ، محمد عيد الجليل ، ابو مسرة ، عبد الحليم العلالي ، توفيق اسماعيل وبالنسبة لمحمد محمود قبل الطعن المقدم ضده وتقرر عدم صحة نيابته .



وسقط في الانتخابات أشهر خصوم الوفد ومنهم اسماعيل صدقي (٥٥) وغيره . وسقط رئيس الوزراء نفسه في الانتخابات وهذا يدل على قوة الوفد ونزاهة الوزارة والتزامها جانب الحياد في الانتخابات . وقد رأى البعض أن عملية تنظيم الوفد الهائل وانتشار لجاته ، إلى جانب رصيد الوفد المصري وشخصية سعد زغلول الذي برز كزعيم وطني رفع شعار الجماهير في المطالبة بالاستقلال القام وتعرض زعماء الوفد للاعتقالات والنفي ومعارضتهم لتصريح ٢٨ فبراير والحرص على حقوق الأمة ، كل هذا جعل الجماهير (٥٦) تلتف حوله . كما جعل المندوبين يأخذون رأى الوفد في ترشيح (٥٧) النواب وجعل أيضا بعض المرشحين الذين ليسوا زغلوليين في الباطن ان يتقدموا الى الانتخابات باسم الوفد وعلى مبادئه لانهم لم يجدوا موافقة من المندوبين على انتخابهم الا بعد ان حصل هؤلاء منهم انهم سيعملون على مبادئ الوفد (٥٨) . في حين أرجعت المعارضة هذه النتيجة الى شخصية سعد وجهل أفراد الأمة بعدم اقامة الانتخابات على محور سياسة معينة بل على محور الشخصيات واختيار سعد زغلول لمرشحيه على أساس اخلاصهم لشخصيته وليس على أساس مقدراتهم (٥٩) .

وذكر سكرتير حزب الاحرار الدستوريين انه « كيف يرجى فوز لمخالفى سعد ، والامية فاشية والتضليل عارم والحقيقة مستورة (٦٠) » واسماعيل صدقي الذى علل سقوطه في الانتخابات امام مرشح الوفد المغمور ، الى ان شخصية سعد زغلول في هذا الوقت كانت جبارة ، وانه كان هناك ضغط

---

(٥٥) الكاتب — العدد ٧٩ — اكتوبر ١٩٢٧ ( ثورة ١٩ ) والسلطة السياسية — طارق

البشرى ( ) .

Landau, op, cit. P. 64, Lloyd, op. cit, P.P. 78-80

(٥٦)

والرائعى ، المرجع السابق ، د ١ ، ص ١٢٢ ، عبد الرحمن الرافعى ، مذكراتى ص ٤٤ .

(٥٧) وادى النيل ق ٢٢ نوفمبر ١٩٢٢ .

(٥٨) الاهرام في ٧ ديسمبر ( حالة الانتخابات العنصرية في مصر ) .

(٥٩) د . محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ص ١٧٤ ص ١٧٧ .

(٦٠) مذكرات محمد على علوية ، ص ٢٣٠ ، ص ٢٣١ .

نفساني أوجيته شخصية سعيد زغلول القوية (٦١) . وظهرت إغلبة الصحف المصرية ، وهي تذكر أن الانتخابات دلت على تأييد الأمة للوفد وزعيمه (٦٢) . أما صحيفة السياسة فقد استسلمت للهزيمة وأملت أن تحقق الأيام أمل الإجراء الدستوريين في الحكم (٦٣) . أما الصحف البريطانية فقليل منها أظهرت الارتياح الى نتائج الانتخاب ، وأقرب بأنها قد تكون في صالح بريطانيا لان زعيم الوفد هو الشخص الوحيد الذي يمكن للحكومة البريطانية أن تعقد معه المعاهدة لانه أصبح الزعيم الذي يتكلم باسم مصر (٦٤) .

### الآراء المختلفة في تولية سعيد زغلول الوزارة :

وكان على الوفد صاحب الاغلبية في الانتخابات ، وحسب التقاليد الدستورية ان يشكل الوزارة البرلمانية . و في بداية الامر كان مجل اجماع الأمة تقريبا هو عدم قبول سعد تشكيل الوزارة (٦٥) وأخذ الناس والصحف تكتب في موضوع الوزارة وقبولها والتحقى عنها ورات اغلب الصحف الرفض ثم اخذ رأى القبول يقوى يوما بعد يوم وانتهى رجال الوفد مع القبول الا تردد البعض كمكرم عبيد ومصطفى النحاس (٦٦) . وأصبحت الآراء فبين يتولى الحكم تنقسم الى فريقين الفريق الاول تكون من الاغلبية الكبرى من رجال الوفد المصرى وكبار رجال الحكم والسياسة المنتمين اليه وما أطلق عليهم بالمدرسة التركية وفي مقدمتهم محمد توفيق نسيم وأحمد مظلوم ومحمد سعيد . وعدد كبير من نواب الأمة ، كان يلح على سعد زغلول في قبول الحكم على اساس أن القاعدة المتبعة في الأمم الدستورية تقضى بأن يتولى زمام الامور زعيم الحزب أو الاغلبية في البرلمان ولصالح القضية المصرية ، وراوا تنحى

---

(٦١) اسماعيل صدقى ، مذكراتى من ٢٩ ، من ٣٠ .

(٦٢) الامرام فى ٦ - ١ - ١٩٢٤ .

(٦٣) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، الجرائد العربية المحلية ، آراء الجرائد في نتيجة الانتخابات المصرية .

(٦٤) من الامرام فى ٢١ يناير ١٩٢٤ .

(٦٥) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٧ من ٢٧٧٧ .

(٦٦) نفسه .

الزعيم عن ذلك جنوحا عن تلك القواعد والتقاليد الدستورية (٦٧) . وقد عبر سعد زغلول عن هذا الاتجاه الدستوري عندما أعلن رأيه في الأمر الوزارة يوم ظهور الانتخاب فذكر لمراسل شركة بروتري في ١٥ ١٩٢٤ أنه « على وزارة يحيى باشا أن تستقيل تبعا لأحكام الدستور » أما الفريق الثاني فمجرد رأي اسناد رئاسة الوزارة إلى أحد كبار أنصار سعد زغلول وهتائه يرشيدا لها وزعيما لنواب الأمة في البرلمان وضمانا للحياة النيابية في فاتحة عهدهما واستند في رأيه إلى كثرة مشاغل الحكم وعدم اجتهاد الزعيم نفسه بها ، وإلى أن المجالس النيابية في البلاد الدستورية هي التي تضع في الواقع قواعد السياسة التي تجري عليها الحكومات ووجود سعد في زعامته النيابية لا تقل أثرا عين رئاسة الحكومة (٦٨) . وفريق ثالث رأي إبتعاد رئيس الوفد وأنصاره عن تأليف الوزارة على أساس عدم إعتراف الوفد بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، يقبول الوزارة على أساس عدم إعتراف الوفد بالتصريح هو عبارة عن إعتراف ضمني به ، ورغم أن الحياة الدستورية تتطلب توليه الأغلبية الحكم ، إلا أنه يستحسن إبتعاد الزعيم عن الوزارة جرسا على مكانته في الأمة . إذ أن وجود الاحتلال الأجنبي في البلاد يدفع الحكومة إلى مراعاة الواقع ، والتنازل عن بعض مبادئها أو الاصطدام به ، ولكل منهما

---

(٦٧) مذكرات عبد الرحمن نهي ، محفوظة ٤٠ — ملحق ٢٤٠ ، ص ٢٤٩٦ والاهرام في ٢٢ — ١ — ٢٤ . ورجال السياسة المنتمين اليه وأيدوا تولية سعد للوزارة وهم محمد توفيق نسيم ، أحمد مظلوم ومحمد سميد ، فقد خطبوا ود الوفد وتقدموا اليه ونشطوا في مساعي التوفيق بين القصر والهند ، وكتب محمد سميد بالاهرام في ٢٢ — ١ ، وتوفيق نسيم في ١٤ — ١ ، وأحمد مظلوم في ٢٥ — ١ والبلاد في ٢٣ — ١ ، ٢٥ — ١ مؤيدون تولى سعد للوزارة ( الجزيرة ) آثار الزعيم سعد زغلول عهد وزارة الشعب ، ص ٢٧ . هججهم في ذلك هو إجتمع القوتين ( الوزارة الأمة وزمام الحكم من ناحية ومن ناحية أخرى فوجود سعد في رئاسة الوزارة مع وجود مستر مكدونالد رئيس حزب العمال في رئاسة الوزارة . فال حسن وفرصة يجب ألا تضيع ) .

(٦٨) مذكرات عبد الرحمن نهي ، ص ٢٤٩٦ والاهرام في ٢٢ — ١ — ٢٤ ( الوفد والوزارة ) .

إنتر على تراجع الحركة الوطنية وهذا اضعاف للروح الوطنية والزعامة الوطنية (٦٩) .

أما بالنسبة لسعد زغلول فقد كان حريصا على كتمان ما استقرت عليه نفسه في هذا الموضوع وكان يصفى للأراء ، وإن كان قد استقر رأيه على قبول الوزارة حتى قبل ظهور نتيجة الانتخابات لأنه رأى « أن الأمر لا يستدعى تردد لأن المسئولية واقعة عليه » . وطالما أن الأمر كذلك ، « فلا معنى لأن يكون العمل في يد غيري » حيث رأى أن الظروف قد تغيرت ، وأصبحت الوزارة تعتمد في قيامها وسقوطها على الأمة لا على قوة أخرى . ورأى أنه لابد من قبول الوزارة (٧٠) . ورأى سعد أن حزب العمال البريطاني على وشك أن يتقلد الحكم في إنجلترا ، كاول حكومة لحزب العمال ، واعتقد زغلول أن حكومة العمال سوف تكون أكثر مرونة في الحقوق الوطنية من الأحزاب الأخرى وعلق عليها الوفد وسعد أملا كبيرا في الوصول إلى حل عادل للقضية الوطنية على أساس هذه الروح . وكان لسعد زغلول علاقة شخصية بماكدونالد رئيس حكومة العمال (٧١) .

وأما بالنسبة للملك فؤاد فقد اختلف مع ثروت على وضع الدستور . وكان من وراء ثروت قطعا حزب الاحرار الدستوريين فأخذ الملك فؤاد ينهج سياسة تقارب مع الوفد لمعارضة وزارة ثروت (٧٢) . وقد حدث هذا التقارب على يد محمد توفيق نسيم رئيس الديوان الملكي الذي انصرف بجميع

---

(٦٩) مذكرات عبد الرحمن فهمي ص ٢٢٦ والاحرام في ٢٥ - ١ - ١٩٢٤ ، الرافعي ، المرجع السابق ، ص ١٢٦ وص ١٢٧ . وهو رأى الأمير عمر طوسون .  
(٧٠) مذكرات سعد زغلول - كراس ٤٧ ، ص ٢٧٧ .

(٧١) محمد شفيق غريمال ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ١٨٨٢ - ١٩٢٦ ، ص ٧ ، ص ٨  
Little—Tom. Modern Egypt, P. 78, Lloyd.  
op. cit. p. 82, Zayid, M. Y., op. cit. P. 115

(٧٢) مذكرات سعد ، كراسة ٤٨ ص ٢٧١٧ ، د. محمد حسين حجيل ، المرجع السابق ص ١٥٦ ، ص ١٥٧ .



قواه الى تحسين العلاقات بين الوفد والسراي (٧٣) . وكان من اثر ذلك ان  
قابل الملك المصرى السعدي القائم بأعمال رئيسى الوفد فى ٩ اكتوبر ١٩٢٢  
مقابلة طويلة ، وأعلن رجال القصر تأييدهم للوفد فى كل مكان ، وأصدر  
الوفد بدوره بعدها منشورا ضد وزارة ثروت (٧٤) . ولما توقع الملك ان  
تكون الاغلبية لمرشحي الوفد فى الانتخابات ، اخذ يتوعد الى الوفد ، ولهذا  
استقبل سعد زغلول فى ٩ نوفمبر ١٩٢٣ (٧٥) . واذا نظرنا الى هذا التقارب  
الذى تم بين القصر والوفد نجد انه تقارب مرحلى او مؤقت ، فقد ذكر  
سعد زغلول فى مذكراته ، ان الغايات مختلفة ولا يمكن ان يدوم معه  
اتحاد (٧٦) .

ونتيجة لرغبة سعد زغلول فى تولى الوزارة ، وتقرب القصر له (٧٧) ،  
وعدم معارضة دار المندوب السامى فى توليه الوزارة لانها رأت ان الاغلبية  
ستكون للوفد واتضح لها ان سعد هو الزعيم الذى يمكن ان يساعدكم باغليبيته  
البرلمانية فى عقد المعاهدة ، واتفاق رأى الاغلبية فى الحزب على توليه الحكم ،  
وتشجيع فريق المستوزرين وما أطلق عليهم بالمدرسة التركية ، فقد اوصى  
سعد النواب الوفديين بأن يلحوا عليه فى تولى الوزارة وكانت استجابة  
لرغبة الامة (٧٨) . وتم ذلك فى حفلة نواب الامة تكريما لسعد فى ٢٥ يناير  
١٩٢٤ وخطب فى الحفل أحمد مظلوم مؤيدا تولى سعد الوزارة ثم محمد  
سعيد الذى قال « ولعلنى أنطق باسم زملائى النواب جميعا اذا أنا انتهزت  
هذه الفرصة السعيدة ورجوت منه الا يتردد فى قبول رئاسة الوزارة » (٧٩) .  
والقرار فى نفس الوقت حق من حقوق الاغلبية فى ان يتولى زعيمها رئاسة

(٧٤) أحمد شفيق ، تمهيد د ٣ ، ص ٢٤٩ .

(٧٣) نفسه ، ص ٢٥٧ ، د. يونان لبيب ، تطويع الوزارات المصرية ، ص ٢٤٩ .

(٧٥) مجلس النواب ، المرجع السابق ، ص ٤٣١ .

(٧٦) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٨ ، ص ٢٧٩٨ .

(٧٧) د. لاشين ، المرجع السابق ، ص ٣٥٢ .

(٧٨) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٧ ، ص ٢٧٧٧ ، ص ٢٧٧٨ .

(٧٩) محمد إبراهيم الجزيرى ، المرجع السابق ، ص ٤١ .

الوزارة في الوقت الذي أصبح فيه قيام الوزارات وليدة ارادة الامة ونفوق ذلك تعد أمل في تحقيق أهداف الامة على يحيى في ظل ظروف رأى أنها مناسبة كل هذا جعل سعد زغلول يقبل على تشكيل الوزارة .

وعندما احس سعد زغلول برغبة الملك في الأبقاء على وزارة يحيى ابراهيم حتى يتيسر له تعيين أعضاء مجلس الشيوخ المعينين صرح سعد لمراسل روتر في ١٥ يناير ١٩٢٤ « أنه اذا اتبعت القواعد الدستورية وجب على يحيى ابراهيم أن يستقيل امام حقيقتين ، الأولى أن البلاد قد اوضحت رأيها بشكل لا يمكن الشك فيه ، والثانية ، أن رئيس الوزارة قد هزم في الانتخابات وفاز عليه مرشح الوفد (٨٠) . وفي نفس الوقت دعا اكثرية النواب عن طريق الصحف الى وجوب استقالة الوزارة . وبدأ من هذا أن سعد زعيم الاغلبية البرلمانية لا يؤيد بقاء الوزارة حتى تقوم باختيار الشيوخ المعينين (٨١) . لذلك رفع رئيس الوزراء كتاب استقالة وزارته الى الملك في ١٧ يناير ١٩٢٤ ، أشار فيه الى القوانين التي أصدرتها وزارته للتعهد بالانتخابات ، وحياد حكومته التام في سيرها وأنه كان يود الاستقرار حتى انتخابات مجلس الشيوخ ليجريها بنفس الحياد غير أن فريقا من المنتخبين اظهروا نزوعا الى الرغبة في تغيير الوزارة قبل انتهاء عملية الانتخاب لمجلس الشيوخ (٨٢) .

ونتيجة للفوز الساحق الذي حققه الوفد في الانتخابات وحصوله على الاغلبية البرلمانية دعا الملك سعد زغلول لمقابلته وتمت المقابلة في ١٩ يناير في قصر عابدين ، ودار الحديث بينهما على نتيجة الانتخابات واختاره الملك باستقالة وزارة يحيى ابراهيم ورغبته في أن يشكل وزارة جديدة ، فأجابته سعد بأنه سيرجع الى أصحابه ، فقال له الملك « ان غلبة النواب معك وأنا

(٨٠) نفسه ، ص ٢٥ .

(٨١) هلالى الحلال : المجمع الشاذ ، ص ٤٢٢ .

(٨٢) الراعى في اعقاب الثورة المصرية ، ص ١ ، ص ١٢٨ ، ص ١٢٩ .

« لا أريد إلا أنت » — وطلب منه أن يقبلها هو لا غيره (٨٣) ، وأجل البت فيها إلى حين مودة الملك من رحلته بالعقبة ، ثم قبلت استقالة يحيى إبراهيم في يوم ٢٧ يناير بعد الاتفاق مع سعد زغلول على تشكيل الوزارة الجديدة (٨٤) . وفي نفس اليوم استقدمى الملك سعد زغلول وأبلغه قبول استقالة الوزارة السابقة ، وطلب منه تشكيل الوزارة ، على أن يقدم إلى الملك في اليوم التالي برنامج وأسماء أعضاء الوزارة (٨٥) . وفي ٢٨ منه رفع سعد إلى الملك البرنامج والأسماء ، وصدر أمر ملكي في نفس اليوم بتأليف الوزارة البسيطة وكانت أول حكومة نيابية في مصر الحديثة أى أول وزارة وليدة إرادة الأمة بعد أن كانت الوزارات تعين في أكثر الأحيان برغبة المأمود البريطاني ، ولهذا لا يستغرب أن عمت الفرحة البلاد (٨٦) .

ومع بداية الحياة الدستورية وتقاليدها التي تقتضى بأن يتولى رئيس الأغلبية للوزارة كان على الملك أن يعترف في خطبه إلى سعد بهذا الأسس الدستوري في قيام الوزارات واستقلالها ولطبيعتها الأوتوقراطية تجسدها سلطة الأمة وحقوقها في اختيار حكامها إذ يتضمن للكتاب الملكي الصادر لسعد زغلول لتشكيل الوزارة عبارات تقليدية . « وبما لنا بكم من الثقة التامة قد اقتضت أرائنا توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لمعهدكم وأصبحنا أمرنا هذا لولتكم للاخذ في تأليف هيئة الوزارة » (٨٧) . ولكن سعدا تهسك بحقه الدستوري في تشكيل الوزارة ، وفي مقدمتها فوز الوفد الساحق في الانتخابات ، وضرورة العمل بالتقاليد الدستورية وخاصة في مستهل تطبيق الدستور ولذا استهل رده لقبول تشكيل الوزارة بقوله « أن الرعاية السامية التي قابلت بها جلالكم ثقة الأمة ونوابها

(٨٣) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٧ ، ص ٢٧٧٨ .

(٨٤) مذكرات عبد الرحمن نهي ، ملف ٢٤ ، ص ٢٤٩٥ ، ص ٢٥٠٩ .

(٨٥) مذكرات سعد زغلول — كراس ٤٧ — ص ٢٧٧٨ .

(٨٦) مذكرات عبد الرحمن نهي ، ملف ٢٤ ، ص ٢٤٩٥ ، ص ٢٥١٩ .

(٨٧) الراعي ، الرجوع السابق ، ص ١٢٩ ، سراي عابدين في ٢٨ يناير ١٩٢٤ .

لشخصي الضعيف توجب على والبلاد داخله في نظام نيابتي يقضى باحتسرام  
ارادتها وارتكاز حكومتها على ثقة وكلائها الا اتقى عن مسئولية الحكم «  
ثم سجل في كتابه السابق مجموعة من النقاط في ان تشكيله للوزارة لا يعتبر  
اعترافا بأية حالة او حق استنكره الوفد المصري . ويقصد بذلك عدم  
الاعتراف بالتحفظات الاربعة التي وردت في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وان  
الانتخابات دلت على تمسك الامة بنبأديء الوفد ، التي هي الاستقلال  
الحقيقي لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التي لا تتعارض مع  
هذا الاستقلال كما اظهرت شدة ميلها الى العنف عن المحكوم عليهم سياسيا ،  
ونفورها من كثير من التعهدات والقوانين التي صدرت بعد ايقاف الجمعية  
التشريعية ونقصت من حقوق البلاد وحدثت من حرقتها والعمل على معالجة  
التصرفات المالية والادارية السيئة ، والرغبة في نشر التعليم وتحسين  
الاحوال الصحية والاقتصادية ، وأشار الى ان هذا لا يتم الا بمساعدة  
البرلمان ولهذا يكون من اول واجبات الوزارة اعداد العدة لقرب انعقاده  
وتثبيت الروح الدستورية في مصالح الحكومة وتعويد الجميع على احترام  
الدستور والخضوع لاحكامه (٨٨) . وشمل البرنامج بهذا حق الامة  
الديمقراطي في تشكيل الوزارة وحققها في الحرية والاستقلال والعناية بأحوال  
الشعب المختلفة . ونشر الروح الدستورية واحترامها في أرجاء البلاد .  
وقد اعريت الهيئات والاحزاب والصحافة على اختلافها عن ارتياحها للبرنامج ،  
لانه سيساعد الامة في وقت قريب على تحقيق اهدافها ، وتمنت للوزارة  
النجاح في مهامها (٨٩) .

**الصراع بين الملك وسعد زغلول في حق اختيار المعينين في مجلس الشيوخ :**  
وقد واجهت الوزارة اول مسألة دستورية وهي تعيين خمسي أعضاء  
مجلس الشيوخ ، وحدث صراع علني بين القصر والوزارة حول أحقية أي

(٨٨) محمد خليل مبحي « المرجع » د ه ، ص ٥٥١ ومن ٥٥٣ .

(٨٩) د . لافين ، المرجع السابق ، ص ٣٦٠ — عن مذكرات سعد كراسية ٢٧ ،

ص ٢٧٨١ .



الطرفين في تعيينهم حتى قبل تشكيل سعد للوزارة ، فقد قابلته حسن نشأت يوم ١٣ يناير ١٩٢٤ وأبلغه ان تعيين اعضاء الشيوخ المعينين من اختصاص الملك ، وفي يوم ١٧ منه زاره حسن نشأت فكرر لسعد رايه السابق (٩٠) وأشار نشأت الى تصريح سعد عن ضرورة استقالة وزارة يحيى ابراهيم ، وذكر سعد ان وزارته غير مؤيدة من الشعب ، وسقوط رئيسها يحيى ابراهيم في الانتخابات . وفي يوم ١٨ منه أخبره ان الملك يرغب في استقرار الصفاء بينك وبينه ، وانه يرى ان من حقه تعيين خمس اعضاء مجلس الشيوخ ، ولكن سعد زغلول راي انه من الاحسن ان يسود ولا يحكم وان يتعد عن المنازعات وتحمل المسؤولية وان يترك ذلك لوزارته (٩١) .

ولقد كتبت صحيفة السياسة عن هذه المسألة فليدت ان تقوم وزارة الوفد بتعيين الشيوخ المعينين حتى يكون المجلس في مجموعه متقفا في الراى مع كثرة الامة ، ويحدث التفاهم بين المجلسين ، ثم أكتت على نقطة هامة وهى عين الصواب وهى ان الحكمة في وجود اعضاء معينين في مجلس الشيوخ هى استكمال الكفايات التى لا توجد في الاعضاء الذين يصيبهم الانتخاب في المجلسين ، وأشارت الى ضرورة حياد الحكومة حتى لا تحرم البلاد من الكفايات (٩٢) . ثم شكل سعد زغلول الوزارة في ٢٨ يناير ١٩٢٤ ، وفي يوم ١١ فبراير ، أعلنت الحكومة عن اجراءات تنظيم انتخاب اعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين (٩٣) ، وفي يوم السبت ٢٣ فبراير اجتمع مندوبو المندوبين في جميع المحافظات والمديريات لانتخابهم ، ونجح في تلك الانتخابات اغلبية مرشحى الوفد . ثم عاد الملك للاتصال بسعد . وفي يوم ١٥ فبراير أخبره محمد توفيق نسيم ، ان الملك متمسكا بتعيين اعضاء مجلس الشيوخ.

(٩٠) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٢٦٢ .

(٩١) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٧ ، ص ٢٧٧٢ ، ص ٢٧٧٤ .

(٩٢) صحيفة السياسة في ٢٤/١/٢٥ والمقالة بعنوان « الوزارة القائمة وتعيين

اعضاء مجلس الشيوخ » .

(٩٣) الأهرام في ١٩٢٤/٢/١٢ .

أركانها على المادة ٧٤ من الدستور (٩٤) . ولكن سعد كان حريصا . لا :  
 يتنازل للملك فيها ، ولأوضح سعد ، أن أحكام الدستور وخاصة المادة ( ٤٨ )  
 تشير صراحة إلى أن « الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه » وعلى المادة  
 ( ٥٧ ) بأن « مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة » وعلى المادة  
 ( ٦٠ ) التي تنص على أن توقيعات الملك في شئون الدولة يجب لنفاذها أن  
 يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون « وعلى المادة ( ٦١ )  
 « بأن الوزراء مسئولون متضامنون لدى مجلس النواب عن السياسة العامة  
 للدولة وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته » وعلى ذلك يكون من حق  
 تعيين أعضاء مجلس الشيوخ (٩٥) . ولما كان سعد حريصا على علاقته  
 الطيبة بالملك ، وفي نفس الوقت متمسكا بنصوص الدستور ، فقد اتجه إلى  
 الاستعانة بأهل الخبرة (٩٦) ، فاقترح سعد على الملك الاحتكام إلى  
 Van Den Bosch « فان دين بوش » الاستاد البلجيكي والفائب  
 العام أمام المحاكم المخلطة حينئذ ، على أساس أن دستور ١٩٢٣ مستمد  
 في أغلبه من الدستور البلجيكي . وفي يوم ١٧ فبراير قابل سعد « فان دين  
 بوش » (٩٧) . وفي يوم ١٨ منه تمكن بوش من اقناع الملك حيث جاء في  
 حكمه « بأنه ليس لي الحق أن أقيم نفسي قاضيا على النظام الدستوري الذي  
 يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته إلا بواسطة وزرائه ، وهو مبدأ لا يحتمل أي  
 استثناء من الوجهة القانونية ، بل يمتد إلى أعمال الملك ، فإذا استثنى عمل  
 واحد فان هذا الاستثناء يصيب النظام في روحه وأساسه ولذا أرى أن تعيين

(٩٤) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٧ ، من ٢٧٨٨ .

(٩٥) د . محمد كليل خليفة ، القانون الدستوري ، من ٢١٦ ومن ٢٤٧ .

(٩٦) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٧ ، من ٢٧٨٩ .

(٩٧) نفسه .

(٩٨) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، من ١٤٧ ومن ١٥١ .

أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء « (٩٨) واقتنع الملك بوجهة نظر سعد وأبدى الوزراء ارتياحهم لحسم النزاع ، وزار سعد الملك في ١٩ منه وأوضح له أن الوزارة تمسكت براءها « لكى تثبت للعالم أجمع أنكم فى الظاهر كما أنتم فى الباطن ملك دستورى تحترم الدستور » ثم قدم سعد للملك قائمة بأسماء الأعضاء فاعترض على بعضها ، وفى النهاية اتفقا معا على القائمة (٩٩) . وعلى افتتاح البرلمان فى ١٥ مارس ١٩٢٤ .

وهكذا تمسك سعد بحق وزارته الدستورى فى تعيين أعضاء مجلس الشيوخ المعينين ، ولم يتهاون فيه ، رغم رغبته فى استمرار الصفاء بينه وبين الملك وبعد الاتفاق بين سعد والملك على تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ أذيع مرسوم ملكى فى ٢٣ فبراير بتعيين أعضاء مجلس الشيوخ المعينين ، استنادا على المواد ٧٤ و ٧٧ و ٧٨ من الدستور وعلى ما عرضه مجلس الوزراء ، وكان عددهم ثمانية وأربعين عضوا (١٠٠) . وضمت قائمة الأسماء اثنين وعشرين ( باشا ) ومعظم الباقين ( بكوات ) ، وبينهم ثلاثة من أصل مسورى يمثلون الجالية السورية الكبيرة الثرية وواحد من أصل إيطالى يمثل قسما كبير العدد من سكان مصر الأجانب الذين اكتسبوا الرعوية المصرية ، ومدير بنك مصر ، وقليلون منهم عينوا مكافأة لهم على خدمة سياسية ، وليس بينهم خصوم لسعد زغلول (١٠١) ، ومعنى ذلك أن الاتفاق سوف يكون تاما بين المجلسين ، وسوف يساند أعضاء البرلمان الوزارة . وفى نفس اليوم صدر مرسوم ملكيان ، الأول ينص على تعيين أحمد زيور رئيسا لمجلس الشيوخ ، والثانى على دعوة البرلمان الى عقد جلساته ابتداء من يوم السبت ١٥ مارس ١٩٢٤ .

---

(٩٩) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٧ ، ص ٢٧٩٠ .

(١٠٠) الوقائع المصرية ، ٢٥ فبراير ٢٤ — صدر بمرأى عقدين فى ٢٣ فبراير وبه عطلة الأسماء .

(١٠١) الأهرام فى ٢٧ — ٢ — ٢٤ . من صحيفة التليجراف فى ٢٦ فبراير .





## الفصل الرابع

برلمان ١٩٢٤

---

- ١ - تكوين البرلمان وافتتاحه .
- ٢ - اعداد اللائحة الداخلية وتكوين مكتبى ولجان المجلسين .
- ٣ - القضايا المختلفة التى ناقشها أعضاء المجلسين .
- ٤ - الظروف التى أدت الى استقالة الوزارة .
- ٥ - تقييم برلمان ١٩٢٤ .



## برلمان ١٩٢٤

أسفرت نتيجة انتخاب أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم مائتين وأربعة عشر نائبا عن فوز مائة وتسعين نائبا وغدبا وستة نواب من الاحرار الدستوريين (١) ، وأربعة نواب من الحزب الوطنى (٢) ، وأربعة عشر من المستقلين . واتضح ان عدد المنحوبين الذين رشحوا أعضاء الوفد ، كانت نسبتهم عالية ، وكانت نسبة الذين حضروا في عموم القطر ٨٧٪ (٣) ودل ذلك على شدة تنافس الاحزاب والمرشحين وحرص المنحوبين انفسهم على تأدية واجب الانتخاب ، ودل ايضا على صدق ترشيح المنحوبين اذ نجد زيادة في الاصوات التى حصل عليها النواب الوفديون في اغلبية الحالات . وبهذا حصل الوفد على الاغلبية في انتخاب أعضاء مجلس النواب ، مما ادى الى تشكيله الوزارة حسب التقاليد الدستورية برئاسة سعد زغلول رئيس الوفد وزعيم الاغلبية البرلمانية ، وكان اعضاؤها جميعا منتخبين في مجلس النواب والشيوخ (٤) .

(١) وهم محمد محمود ( البرية — أسيوط ) ولكن قبل الطعن المقدم ضده في ٢٠ أبريل ١٩٢٤ وعبد الله أبو حسين ( طنوب — منفوية ) ومحمود عبد الرازق ( بندر المنيا — المنيا ) ومحمد توفيق اسماعيل ( حسن باثا — المنيا ) وعبد الحليم العلالى ( دياط ) ومحمد عبد الجليل أبو سمرة ( أبو سلامون دقهلية ) .

(٢) عبد اللطيف الصوفاتى ( كفسر داود — البحيرة ) د. عبيد الحميد مسعود ( كفر الشيخ — غربية ) وعبد الرحمن الرافعى ( مركز المنصورة — دقهلية ) وعبد العزيز الصوفاتى ( الدلنجات — بهرة ) .

(٣) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، اجتمعية أعضاء مجلس النواب لمصر ١٩٢٤ ، شملت اسم النائب ، والدائرة التى انتخب عنها ، وعدد مندوبيها ، وعدد من رشحوه قبل الانتخاب والاصوات التى نالها النائب .

(٤) ١ — سعد زغلول — نائب السيد زينب — بالترشيح — رئيس الوزراء ووزير الداخلية .

٢ — محمد سعيد — نائب الجيزة بالاسكندرية — بالانتخاب — وزير المصارف والصومبة .

( م ٩ — الحياة البرلمانية )

وكانت نوعيات نواب ١٩٢٤ (٥)

أعيان	محامون	موظفون	أطباء	مدرسون بالمعاهد العليا	طلبة	المجموع
(٦)				(٧)	(٨)	
١٧٦	٣٧	٢٥	١٣	٢	١	٢١٤

منهم

باشا	بك	أفندى	شيخ	بدون لقب
١٨	١٠٥	٦٦	١٧	٨

٣ — محمد توفيق نسيم — عضو مجلس الشيوخ بالجمالية — بالانتخاب — وزير المالية .

٤ — أحمد مظلوم — نائب محرم بك بالاسكندرية — بالترشيح — وزير الاوقاف .  
٥ — حسن حسيب نائب الوايلي بالقاهرة — بالترشيح — وزير الحربية والبحرية .  
٦ — محمد فتح الله بركات — نائب فوه — غربية وعضو الشيوخ بالترشيح — وزير الزراعة .

٧ — مرقص حنا — نائب الازبكية بالقاهرة — بالترشيح — وزير الاشغال العمومية .

٨ — مصطفى النحاس — نائب سنود — غربية — بالانتخاب — وزير المواصلات .  
٩ — واصف بطرس غالى — نائب دائرة بنى سويف — المدينة — بالترشيح وزير الخارجية .

١٠ — محمد نجيب الغرابلى — نائب سند بسط غربية — بالانتخاب — وزير الحقانية .

وبعد انتخاب أحمد مظلوم لرئاسة مجلس النواب تولى الغرابلى وزارة الاوقاف وتولى محمد سعيد وزارة الحقانية الى جانب عمله وزيرا للمعارف .

(٥) مستقاة عن : محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ص ٦ الهيئة النيابية الاولى والتي شملت اسم النائب ودائره ومهنته ، ومركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، احصائية نواب ١٩٢٤ وكذلك عن صحف الاخبار والاهرام والسياسة .

(٦) منهم ١٨ عمدة ، ٥ تجار .

(٧) هذا د. أحمد ماهر أستاذ بمدرسة التجارة العليا ، ووليم مكرم عبيد باشا أستاذ

متألق بالحقوق .

(٨) هو حسن يسن ، طالب الحقوق وزعيم الطلبة حينئذ .



وقد دلت تلك النوعية من النواب على انتماء الاعضاء الى البورجوازية المصرية الكبيرة والمتوسطة بأجنحتها المختلفة . وهم بالطبع القادرون على عملية تمويل الانتخاب وفي نفس الوقت الذين ساندتهم اللجنة التنفيذية الوفدية ، الخاصة بالانتخاب . وعلى ذلك يمكن القول ان الانتخابات لم تفرز فئات شعبية حقيقية ، ولم تتح المنافسة ونفقات الانتخاب والتأمين واحجام اللجنة سابقة الذكر عن ترشيح الفئات الشعبية التي يمكن ان تعبر بصدق عن القوى العاملة من العمال والفلاحين . أما أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين والمعينين فكانوا من الاعيان حسب نص الدستور ، ومعظمهم من الباشوات مع تعيين أربعة من شيوخ الأزهر وعضوين من رجال الدين المسيحي ونلاحظ أن أغلبية الأعضاء المنتخبين والمعينين ينتمون الى الوفد ، وليس بينهم خصوم لسعد زغلول ، ومن هنا تم التوافق بين مجلسي البرلمان .

وفي ١٥ مارس ١٩٢٤ ، افتتح الملك فؤاد البرلمان المصري ، واجتمع المجلسان على هيئة مؤتمر بناء على الدستور ، ورأس الجلسة أكبر الأعضاء سنا في مجلس الشيوخ وهو المصري السعدي ، لغياب رئيس مجلس الشيوخ المعين في ايطاليا ، واقسم الملك اليمين (٩) . وتلا رئيس الوزراء خطاب العرش الذي اشار فيه الى عدة أمور هامة منها ، استعداد الحكومة للدخول في مفاوضات حرة مع الحكومة البريطانية لتحقيق الاماني القومية ، ولعله يشير هنا الى عدم اعتراف الوفد بالتحفظات الاربعة في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . حيث وصفه سعد في حينه أنه نكبة وطنية ، ومشاركة أعضاء البرلمان في اتمام التشريع ، واعادة النظر في القوانين المعمول بها خصوصا التي لم تعرض على الجمعية التشريعية بعد تعطيل أعمالها ، والنظر في قانون الانتخاب وضرورة التزام الحكومة بسياسة

---

(٩) « أحلف بالله العظيم أن أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية ، وأحفظ على

استقلال الوطن وسلام أراضيهِ » .

الحزم في السياسة المالية ، ورعاية الاقتصاد في الوظائف وفي المرتبات واصلاح الادارة الداخلية على وجه يضمن سهولة العمل وسرعته وانتظامه ، وتنمية ثروة البلاد بنسبة زيادة السكان والى عدة اصلاحات اجتماعية كحماية العمال ونشر التعليم بنوعيه الاولى والراقى ، وقيام علاقات ودية مع جميع الدول واشتراك مصر في عصبة الأمم المتحدة كدولة تامة الاستقلال (١٠) . وبذلك مس الخطاب معظم القضايا الداخلية والخارجية ، وأشار الى أن قضية الاستقلال هي أخطر المهمات الملقة على عاتق أعضاء البرلمان . وبعد تلاوة خطاب العرش انصرف الملك وانفض المؤتمر ، وعكف كل مجلس على مباشرة شئونه .

### اللائحة الداخلية :

وقد عكف مجلس النواب من بداية جلساته على اعداد لائحته الداخلية ، لحسن تنظيم سير العمل داخل المجلس ، ولهذا فمن المستحسن ابراز أهم ما جاء فيها . وقد نصت اللائحة على أن يشغل كرسى الرئاسة في بداية كل دور انعقادي (١١) عاды ، أكبر الأعضاء الحاضرين سنا ، ويقوم أربعة من أصغر الأعضاء سنا في وظيفة السكرتيرية ، وفي نفس الجلسة يقوم النواب باختيار مكتب المجلس الذي يشرف على ادارة شئونه ، بحيث يتكون من رئيس ووكيلين وأربعة سكرتيرين وثلاثة مراقبين (مادة ٢) ولا شك أن اختيار المجلس لمكتبه ميزة ديمقراطية ، تبعد عن المجلس أى تدخل في شئونه الداخلية ، وأى تأثير على اتخاذ قراراته . وأن يختص رئيس المجلس بالمحافظة على نظام الجلسات ، ومراعاة نصوص اللائحة

---

(١٠) مضبط مجلس النواب ، الجلسة الافتتاحية يوم السبت ١٥ مارس ١٩٢٤ .

(١١) دور الانعقاد ، هي مدة انعقاد البرلمان ودور الانعقاد العاды ينتهى اما بناء على دعوة الملك قبل السبت الثالث من شهر نوفمبر ، وأما بحكم القانون في اليوم المذكور ، ويستمر ستة شهور على الأقل ، ولا يجوز نفيه قبل مناقشة الميزانية . اما دور الانعقاد غير العاды يتم في فترات العطلة وعند الضرورة ، وبناء على دعوة الملك . ( نؤاد كمال )  
الوضع البرلمانية ص ١٢ ) .

الداخلية ، والاذن بالكلام وعلان نتيجة الاقتراع ، ونطق القرارات التى يصدرها المجلس والتكلم باسم المجلس وطبقا لرغبته ، واذا اراد الاشتراك فى المناقشات وجب عليه مغادرة كرسى الرئاسة ولا يعود اليه الا بعد انتهاء المناقشة . وللوكيل نفس الحقوق والواجبات التى للرئيس عند غيابه (م ١٤) ومهمة السكرتيرين القائمين مراقبة تحرير مضابط الجلسات ، وقراءة الاقتراحات والاوراق وتسجيل أسماء الاعضاء الذين يرغبون فى الكلام وجمع الاصوات وفرزها ورصد نتائج الاقتراع (مادة ١٥) ويقوم المراقبون بتحضير ميزانية المجلس وتنفيذ اوامر الرئيس فى المحافظة على النظام ، وملاحظة حضور وغياب الاعضاء والترخيص للجمهور لحضور الجلسات . على أن تنتهى مدة العضوية لهيئة المكتب بانتهاء دور الانعقاد مع جواز تجديد انتخابهم (م ١٧) . واوضحت اللائحة تنظيم العمل من حيث اوقات الاجتماع (١٢) ، وموعد افتتاح الجلسة والشروط التى يجب مراعاتها فى قانونية افتتاح الجلسة ، وهى تكامل العدد القانونى وهو اغلبيه اعضاء المجلس ، نصف عدد اعضائه زائدا واحدا ، وترتيب طلبات الاذن بالكلام حسب الاسبقية فى الطلب (م ٢٦) . واحقية ممثلى الحكومة ومقررى اللجان فى الكلام اثناء المناقشة فى أى وقت (م ٢٨) . وعدم مقاطعة المتكلم ، ولا الخوض فى الامور الشخصية ، ولا ارتكاب أى امر من شأنه ان يخل بالنظام (مادة ٣٣) وعلنية الجلسات مع جواز انعقاد المجلس فى هيئة سرية بناء على طلب الحكومة او عشرة من اعضائه على الاقل (م ٤٥) . وعلى ان يعلن رئيس المجلس قبل انتهاء كل جلسة جدول اعمال الجلسة التالية (م ٥٣) .

وفى تكوين اللجان نصت على تقسيم الاعضاء الى عدة لجان اصلية

---

(١٢) وهى ايام السبت ، الاحد ، الاثنين والثلاثاء من كل اسبوع (م ٢١) وفى ٢٠ سبتمبر ١٩٢٦ تبعت الى الاثنين ، الثلاثاء ، الاربعاء والخميس حتى تتوحد ايام العمل فى المجلسين .

في بداية كل دور انعقاد عادي بطريق الانتخاب على أن تنتهي اللجان بافتتاح الدور الجديد (م ٥٥) . وأن تنتخب كل لجنة من بين أعضائها رئيساً وسكرتيراً (م ٥٧) وعلى أن تشكل اللجان من بين أعضائها لجنة فرعية مؤقتة لدرس بعض مسائل خاصة . وأن تكون جلساتها سرية ولا تصدر قراراتها صحيحة إلا إذا حضر أكثر من نصف أعضائها . وأن تنتخب كل لجنة عضواً مقررًا من بين أعضائها ، وفي نفس الوقت سمحت للأقلية أن تختار عضواً يدافع عن رأيها أمام المجلس حتى يمكن للمجلس أن يسمع الرأي الآخر . وتحقق مميزات المجالس النيابية في إبداء الآراء ويقرر المجلس ما يراه صالحاً ( مادة ٥٨ — ٦٠ ) وأن يشرع المجلس في انتخاب لجنة من ثلاثة وثلاثين عضواً لتحقيق صحة نيابة الأعضاء وفحص الطعون (م ٦٠) ، ونصت على إحالة الاقتراحات بقوانين التي يتقدم بها الأعضاء على المكتب لتبدي لجنة الاقتراحات رأيها فيها من عدم مخالفتها للدستور ، وأحقية النظر فيها في اللجان المختصة ، وقررت إحالة مشروعات القوانين المرسلة من الحكومة أو من المجلس الآخر على اللجان المختصة لدراستها مباشرة ، لأنه من المفترض أن تكون تلك المشروعات ناضجة وقائمة على دراسة واعية . وفي أخذ الآراء ، نصت اللائحة على عدم اتخاذ أي قرار في المجلس إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه ( مادة ٨٨ ) . ونصت على توجيه الأسئلة (١٣) .

---

(١٣) السؤال الغرض منه استيضاح أمر من أمور الدولة أو معرفة حقيقة ، ولا تتعدى مناقشة موضوع السؤال دائرة العضو والوزير المسئول . وهو عبارة عن مراقبة جادة ومستمرة للسلطة التنفيذية — وخوفاً من كثرة استخدامهم وضياع الوقت فقد حدد وقتاً للأسئلة في كل جلسة ونصت المادة ١٠٦ على تخصيص نصف الساعة الأولى للأسئلة والاجابة عليها — وإذا بقي شيء منها يدرج للجلسة التالية . وذكر محمد شفيق غريال أن الأسئلة توجه إلى الوزراء لاستيفاء بيان أو الضغط على الحكومة أو لإجرائها أو لإمطاء الوزير فرصة للإدلاء برأيه للتأثير على الرأي العام ( محمد شفيق غريال ، تاريخ المفاوضات المصرية ، ص ( ٦ ) ) .



والاستجابات (١٤) ، وهنا أحدى وسائل تحقيق الوظيفة السياسية  
للبرلمان ، والتي يستطيع بواسطتها مراقبة السلطة التنفيذية . وتوجيه  
الحكومة الى ما يريه الشعب سواء في السياسة الداخلية او الخارجية اى  
المراقبة والتوجيه لصالح جماهير الشعب ، ويبقى طريقة تقديمها والاجابة  
عليها ( المادة ١٠١ — ١١٦ ) وأوضح كيفية الاهتمام بالعرائض ، وخطر  
مقدم العريضة بما تم فيها .

ونصت على عدم جواز مناقشة اى مشروع في المجلسين في وقت واحد  
(م ١٣٩) ، وعلى ارسال ما قرره احد المجلسين من مشروعات القوانين الى  
المجلس الآخر ، وخطر الوزير المختص (م ١٤٠) وعلى رفع مشروعات  
القوانين التي يقررها المجلسان الى الملك بواسطة الوزير المختص للتصديق  
عليها (مادة ١٤٢) . وأعد مجلس الشيوخ لائحته الداخلية ، وهي لا تختلف  
كثيرا عن لائحة مجلس النواب في جميع موارد ، وكل ما فيها تأخير او  
سبق النص هنا او هناك (١٥) .

وبعد اجتماع البرلمان على هيئة مؤتمر في ١٥ مارس ١٩٢٤ ، اجتمع  
مجلس النواب في نفس اليوم برئاسة أكبر النواب سنا وهو محمد سعيد ،  
وحلف الاعضاء اليمين الدستورية ، وفي جلسة ١٦ مارس تم تشكيل مكتب  
المجلس النهائي ، من أحمد مظلوم رئيسا للمجلس وقد حصل على ١٦١  
صوتا وأحمد محمد خشبه الذي حصل على ١١١ صوتا وجمد الباسل الذي  
حصل على مائة صوت وكيلين . ثم كون المجلس لجانه الاصلية وهي ، لجنة

---

(١٤) أما الاستجواب يراد به محاسبة الوزراء او احد الوزراء عن تصرف معين مما  
يتصل بالمسائل العامة وهنا تتعرض الوزارة او الوزير للنقد . ويؤدى الاستجواب بعكس  
السؤال الى مناقشات عامة يشترك فيها جميع الاعضاء ، وتنتهى الى اتخاذ المجلس قرارا  
فى موضوع الاستجواب . واذا لم يقتنع المستجوب وغيره من الاعضاء لهم ان يطرحوا مسألة  
الثقة في الوزارة .

ولهذا يحاط بالاستجواب بضمانات كثيرة واجراءات معينة ( د . محمد كسابل ليلة النظم  
السياسية ، الدولة والحكومة ، القسم الثانى ، ص ٦١٩ ، وص ٦٢١ ) .  
(١٥) انظر ، مجلس النواب ، اللائحة الداخلية ، مجلس الشيوخ ، اللائحة الداخلية .

الداخلية ، المالية والتجارة والصناعة ، الحقانية ، المعارف ، الأشغال ،  
الحرية والبحرية والطيران ، الخارجية ، المواصلات ، الأوقاف والمعاهد  
الدينية ، الزراعة ، الصحة — وكل منها تتكون من واحد وعشرين عضواً ،  
ولجنة العرائض ، الاقتراحات ، السودان ، التعاون والشئون الاجتماعية —  
وتكونت كل منها من خمسة عشر عضواً . وصارت اللجان خمسة عشر  
لجنة أصلية ، كما أجازت لائحة المجلس تعيين لجان مخصصة بحسب  
الحال كلجنة الرد على خطاب العرش ، وهذه اللجان المؤقتة تنتهى مدتها  
بإنتهاء العمل الموكل إليها ، أما اللجان الدائمة فتظل قائمة طوال انعقاد  
الدور العادى .

واجتمع مجلس الشيوخ فى يوم ١٥ مارس برئاسة المصرى السعدى .  
أكبر الاعضاء سناً ، لحين وصول رئيسه المعين أحمد زيور من إيطاليا ،  
وفى جلسة أخرى تم انتخاب أحمد زكى أبو السعود وعلوى الجزار وكيلين .  
وتم تكوين عدد لجانه فكانت اثنى عشر لجنة هى ، لجنة الامور الداخلية ،  
الشئون الخارجية ، المالية والتجارة والصناعة والجمارك ، الحقانية ،  
المعارف ، الأشغال ، الزراعة ، المواصلات ، الحرية والبحرية والطيران  
والسودان ، الصحة ، لوقاف والمعاهد الدينية ولجنة فحص الاقتراحات  
والعرائض ، وتكونت كل لجنة من تسعة أعضاء (١٦) .

### الرد على خطاب العرش :

وكان من أبرز ما ناقشه البرلمان من القضايا الدستورية ، خطاب  
العرش ، فبعد أن قامت اللجنة الخاصة بدراسة الخطاب والرد عليه فى مجلس  
النواب (١٧) ، عرضت تقريرها على المجلس فى جلسته التاسعة فى

---

(١٦) مجلس الشيوخ ، الجلسة الرابعة فى ٢٤ مارس ١٩٢٤ .

(١٧) جرى العرف فى فحص مشروع الرد على خطاب العرش أن يعهد الى لجنة  
تناقشه وترد عليه بتعديل أو تغيير أو تفسير ، ثم تعرض رأيها على المجلس ، ويقوم المجلس  
بمناقشة التقرير الذى يقدم الى كل منهما ، فاما يوافقان عليه أو يضيقان اليه ما يشاءان  
من تعديل أو تفسير .

يوم ٢٩ مارس . وبرزت المعارضة من بداية المناقشة في الخطاب تتمثل في تنواب الحزب الوطني ، وبدأ عبد اللطيف الصوفاني كلمته بتوجيه تحيته للوزارة الشعبية التي لها في القلوب ما تستحقه من الاحترام ، ثم اشار الى ما جاء في الخطاب ( انه اول برلمان مصري تأسس على المبادئ المصرية ) .  
مبانه ليس اول برلمان مصري ، حيث كان لمصر برلمان مصري عام ١٨٨٢ هدمته يد الاحتلال ، وذكر ان الدستور أسس على مبادئ رجعية وكان الوعد وزعيمه في مقدمة من وصفتهم بذلك ، وراى ان ينص المجلس في رده على خطاب العرش بعدم التقيد بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وعن ما جاء في الخطاب من تحقيق ( الاماني القومية لمصر والسودان ) ذكر ان التفسير الوحيد لتلك العبارة هو الاستقلال التام لهما . واثار الى ان الخطاب يترك الجيش دون ايضاح ، وبغير النظر في اصلاحه وتقويته . اما عبد الرحمن الرافعي فقد بدأ كلمته معبرا عن ثقته الكبيرة في زعيم الامة ورئيس الوزراء ، حتى يمهّد لكلمته امام الاغلبية الوفدية ، وفي الوقت نفسه يعطى انطبعا على ان نقده برىء من اى هجوم على الوزارة ، وراى ان يفكر في الرد على تعديل الدستور ، والعناية بالجيش ، وان يكون راي البرلمان واضحا في تصريح ٢٨ فبراير لان انجلترا استبقت فيه اربع مسائل هي في الواقع اركان الحماية الفعلية والقانونية ، وراى ضرورة استنكاره او الرد بعدم تقيد مصر بهذه التحفظات . واثار هو وزميله السابق الى ان التعديل لا يقلل من الثقة التامة بالوزارة والولاء للعرش اما عبد الحميد سعيد فاكد تأييده للوزارة ، واثار الى قانون الانتخاب والدستور الرجعيين وراى ضرورة تعديلهما ، وعن الاماني القومية ذكر انها ليست الا الاستقلال التام . وهكذا اوضحت المعارضة انه لا معنى للاماني القومية التي وردت في خطاب العرش ، غير الاستقلال التام لمصر والسودان ، وعبرت عن الراى العام في تعديل الدستور ليكون جوهره « الامة مصدر السلطات » ، وايضا تعديل قانون الانتخاب وضرورة

تقوية الجيش الوطنى ، الا ان ما يوجه الى المعارضة من نقد انها رفضت اسلوب المفاوضة وطالبت بالجلء قبل المفاوضة ، والقوة العسكرية فى يد الاحتلال البريطانى .

ورد رئيس الوزراء على المعارضة السابقة باجابات حاسمة ومقنعة ، حيث قال اننى قلت « ان الدستور اسس على المبادئ العصرية ولم اقل انه اسس على احسن المبادئ العصرية » . وذكر ان الدستور حفظ حرية الفكر وحرية القول وحرية العمل والمساواة وحفظ للامة سلطتها ومبدأ المسئولية الوزارية ، الا انه تضمن قيودا اضعفت من هذه المبادئ ، وايدى استعداداه لتأييد النواب اذا طلبوا تعديل الدستور ، وأن يكون معهم فى تعديل ما سبق ان استنكره . أما من جهة تصريح ٢٨ فبراير فذكر « اننا لسنا مرتبطين به » وعن المفاوضات قال انه يدخلها دون قيد ، وعن الامانى القومية ذكر انها ليست الا الاستقلال التام لمصر والسودان ، ولا يمكن تحقيقه الا بجيش قوى ، وأنه مع النواب اذا راوا مصلحة البلاد فى زيادة الاعتمادات لتقوية الجيش عند مناقشة الميزانية . وعن قانون تعويضات الموظفين الاجانب ذكر انه مرهق للميزانية مخالف للدستور (١٨) . وبالرغم من اتفاقه مع المعارضة فيما طرحته من قضايا ، الا أن سعد زغلول رفض أى تعديل فى خطاب العرش لأنه رأى أن أى تعديل معناه أن الوزارة لم تحسن التعبير عن رغبات الامة ، ورأى بعض نواب الوفد ضرورة تعديل خطاب العرش ، لانهم شعروا أن الحكومة لم تشر الى الاستقلال فى اسلوب واضح صريح ، ورفضوا العبارة المبهمة ، الا أن سعد زغلول هدد المجلس بالاستقالة لو عدل خطاب العرش فى أى فقرة من فقراته (١٩) ، مع أن تعديل الخطاب أو الاضافة اليه أو تفسيره من حق البرلمان ، وأن الغرض من تعديله هو تعزيز الحكومة فى مطالبها بحقوق البلاد وهى الاستقلال التام.

---

(١٨) مجلس النواب ، الجلسة التاسعة فى ٢٩ مارس .

(١٩) الامرام فى ٢٠/٢/١٩٢٤ .



للمصر والسودان كما تفسرها سعد زغلول نفسه ، وكان على سعد زغلول كما تمسك بحقوق الوزارة الدستورية مع القصر ان يحترم حرية الراى فى مجلس النواب ، وأن يساعد على اقامة التقاليد البرلمانية القوية . واعتبرت صحف المعارضة ما حدث تهديدا لاهدار حرية النواب وذكرت أن التعديل لا يقلل من شأن الثقة بالوزارة (٢٠) . وأنه لابد من احترام حرية المناقشة وحرية الراى فى المجلس (٢١) . وأن النظم الدستورية لا تقوم الا على أساس المعارضة وحرية المناقشة وحرية الراى ، وأن الوزارة ذكرت فى خطاب العرش أنها ستبث الروح الدستورية ، وتعود الجميع على احترام الدستور والخضوع لاحكامه (٢٢) . وأمام اصرار سعد على عدم تعديله وافقت الاغلبية على رد اللجنة الذى وجه الشكر للحكومة (٢٣) .

وفى مجلس الشيوخ شكل المجلس لجنة الرد على الخطاب من خمسة عشر عضوا ، وقد قررت بالاجماع ادخال بعض تفسيرات فى ردها ، وذكر المقرر اللجنة (٢٤) أن الأمر ما هو الا تفسير لعبارة الامانى القومية ، اذ رأت اللجنة ما هى الا الاستقلال التام لمصر والسودان ، وخلال مناقشة الرد الذى تضمن تفسيراً على الخطاب عرض العضو على عبد الرازق مشروع رد على الخطاب لا يتضمن أى تفسير او تعديل ، وانقسم الاعضاء بين محبذ لمشروع رد اللجنة ، ومحبذ لمشروع رد على عبد الرازق ، وذكر سعد زغلول أن الوزارة تعبر عن افكار البرلمان وآرائه ، وأن الوزارة لا تحتل القول بان المجلس يثق بها ثم يطلب من جهة أخرى تعديل الخطاب ثم قال « لا يمكنى بصفة كونى وطنيا ، وبصفة كونى رئيسا للحكومة ، وبصفة كونى مقتنعا بالمبادئ الدستورية أن المح ولو من بعيد أن هناك عدم ثقة

(٢٠) الاخبار فى ٢١ مارس .

(٢١) السياسة فى ٢٠ مارس .

(٢٢) الاخبار فى ٢٠ مارس ( الحياة الدستورية فى خطر ) .

(٢٣) ولم يوافق على الرد : عبد اللطيف الصوفلى ، محمد عبد الجليل أبو سمرة ،

د. عبد الحميد سعيد .

(٢٤) أحمد زكى أبو السعود .

مهما غطيت لا يمكنى بعد هذا أن أبقي دقيقة واحدة في منصة الحكم »  
وذكر أن الحكومة تتمسك بلورد الذى اقترحه على عبد الرازق ، وتجتـ  
ضغط رئيس الحكومة وزعيم الاغلبية ، وافق المجلس بالاجماع على  
رد على عبد الرازق الذى لا يتضمن أى تعديل . ونص بعد توجيه الشكر للملك  
الدستورى « ويرفع مجلس الشيوخ عبارات الشكر الوافر لجلالتكم على  
ما تضمنه خطاب عرشكم الجليل من المبادئ النفيسة التى يرى تنفيذها  
اقوم طريقة لوصول البلاد الى السعادة المادية والادبية ، وتحقيق الاستقلال  
القام لمصر والسودان » (٢٥) .

وهكذا ساندت الاغلبية زعيمها واكتفت بـرد سعد زغلول في المجلسين ،  
وحصلت الحكومة على الموافقة على خطاب العرش في اول جولة مع  
اعضاء البرلمان ، ولكنها تعرضت الى نقد أعضاء الحزب الوطنى داخل  
مجلس النواب ، والى نقد أشد عنفا خارج البرلمان من صحف الاخبار  
والسياسة والاهرام ، فقد تعرضت لهذا الضغط ودعت النواب الى عدم  
الخضوع له ، واعتبرته اهدارا لحرية الراى وخروجها عن الروح الدستورية .

### **قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية :**

ومن القوانين الدستورية الاخرى التى اهتم بها البرلمان وأعطاهـ  
الكثير من جهده ، القانون الخاص بالاجتماعات العامة والمظاهرات في  
الطرق العمومية المعروف بالقانون رقم ١٤ الصادر في ٣٠ مايو ١٩٢٣ في  
عهد وزارة يحيى ابراهيم ، وقضت فيه حكومته على حرية الخطابة والفكر  
حيث اتاحت للادارة مطلق الحرية في الغاء أى اجتماع سياسى . من هنا حاول  
النواب الغاء هذا القانون والتخلص منه ، ولهذا اجتمعت لجنة الداخلية في  
مجلس النواب وقررت خطورة هذا القانون واقترحت الغاءه وارفعت بمذكرة  
اوضحت فيها أن حرية ابداء الراى حق طبيعى للمواطنين ، ويدخل تحت  
حرية ابداء الراى حرية الاجتماع ، وحرية الصحافة فالمادة الاولى منـ

القانون المشار اليه ، تذكر أن الاجتماعات العامة حرة ، تم قيدها باخطار السلطات قبل الاجتماع بثلاثة ايام (مادة ٢) والحصول على تصريح يبين فيه موضوعه ، وتوقيع خمسة أو اثنين من نوى السبعة الطيبة اذا كان الاجتماع انتخابيا ) من أهل المدينة أو الجهة التي سيعقد فيها الاجتماع (مادة ٣) وأجازت المادة الرابعة « للمحافظ أو المدير أو لسلطة البوليس في المركز منع الاجتماع اذا رأوا أن من شأنه أن يترتب عليه اضطراب في النظام أو الأمن العام بسبب الغاية منه أو بسبب ظروف الزمان والمكان الملائمة له أو لاي سبب خطر غير ذلك » وهكذا جعل القانون منع الاجتماع بتقدير من الإدارة لاي سبب ، لهذا اقترحت اللجنة على المجلس الموافقة على مشروع القانون المقدم من اللجنة القاضي بإلغاء القانون ، لأن الأمم المتقدمة في المدنية والحرية ليس عندها قوانين خاصة بالاجتماعات والمظاهرات ، وأن القانون العام كميل بالمحافظة على النظام والأمن العام . وقد وافق مجلس النواب على قرار لجنة الداخلية بالاجماع (٢٦) . وفي الجلسة التالية دارت مناقشات حامية بين الحكومة وأعضاء المجلس اعترض فيها رئيس الوزراء على مناقشة قانون الاجتماعات على أساس عاملين ، العامل الأول أن مجلس النواب اتخذ قرارا في هذا القانون مع أنه لم يكن واردا في جدول الأعمال في ذلك اليوم . وطرح سؤالاً لبدء الرأي فيه وهو ، هل يجوز أن يتخذ مثل هذا القرار في غيبة الحكومة . والأمر الثاني هو إلغاء قانون الاجتماعات دون قيد ولا شرط مع أن الدستور يحتم وجود قانون استنادا على ( المادة ٢٠ ) التي نصت على أن يكون تنظيم الاجتماعات العامة منوطا بقانون . وذكر سعد زغلول أنه لا يسع الحكومة الا استخدام حقها القانوني وهو عدم التصديق ورد القانون للمجلس ليعيد النظر فيه مرة أخرى . وأشار الى ( المادة ٥٣ ) من اللائحة التي تنص على اعلان جدول الأعمال على اللوحة المعدة لهذا

---

(٢٦) مجلس النواب — الجلسة ٦١ في ١ يولييه ١٩٢٤ — وانظر الهيئة النيابية الثالثة ، الانعقاد العادي الثالث المجلد الاول وبه ملحق رقم ٤ خامس بأصل القانون وتعديله في مجلس الشيوخ .

الغرض واطار الاعضاء الغائبين عن ميعاد الجلسة التالية وبيان أعمالها ،  
وصمم على إعادة بحثه لتعديله لأن الحكومة لها رأى فى هذه المسألة  
الخطيرة .

واذا رجعنا الى موقف الوفد وزعيمه تجاه تلك القوانين وخاصة التى  
صدرت فى عهد وزارة يحيى إبراهيم ، فقد احتج عليها الوفد ونقدها فى  
بياناته وأشار الى ضرورة تعديلها عند اجتماع البرلمان . ففى ٥ يونيو ١٩٢٣  
أصدر بياناً أشار فيه الى أن الحكومة أجهضت فيه على حرية الرأى والقول  
والفكر ، وذكر سعد زغلول أن تلك القوانين ما هى الا ارادة فردية (٢٧) .  
على أن ما فعله أعضاء المجلس ما هو الا تحقيق رغبة وطنية فى إلغاء قانون  
الاجتماعات العامة (٢٨) . وفى الجلسة التالية أصر النواب على الإلغاء ،  
وهددهم رئيس الوزراء بحق الحكومة فى استعمال حقوقها الدستورية كاملة  
أى عدم التصديق على القانون ورده الى المجلس . ثم قرر المجلس تأجيل  
النظر فى القانون حتى تعرض عليه الحكومة مشروع قانون جديد ، والى أن  
يفرغ مجلس الشيوخ من دراسة قرار الإلغاء . ونجح سعد زغلول فى إعادة  
مناقشة القانون ، مستخدماً نفوذه على الأعضاء ، ومستنداً على المادة ( ٥٣ )  
من اللائحة الداخلية ، وبذلك أتاح الفرصة للحكومة لمناقشة القانون وتعديله  
فى مجلس الشيوخ . وعكست لجنة الداخلية بمجلس الشيوخ على دراسته  
فى جلسة ٤ يولية ١٩٢٤ بحيث يكفل للأمة حرية الاجتماع مع اعطاء السلطة  
الضرورية للمحافظة على الأمن والنظام مع شرط الا تكون هذه السلطة  
غير مضيعة للحرية . وحددت سلطة مندوب الحكومة فى حل الاجتماع اذا  
طلبت اللجنة منه ذلك او اذا حصل تصادم او ضرب . وكان القانون يخول  
للحكومة حق منع الاجتماع قبل انعقاده وبين المشروع الجديد أنه ليس لها  
الا حق الحضور فقط . ووافقت أغلبية المجلس على التعديل بأغلبية ٥٥

---

(٢٧) صحيفة الاخبار فى ٢٢ سبتمبر ١٩٢٢ .

(٢٨) مجلس النواب ، الجلسة ٦٢ فى ٢ يولية ١٩٢٤ .



صوتا ضد ١٨ صوتا . ثم أرسلت هيئة مكتب المجلس المشروع الى مجلس النواب وعرض عليه في جلسة عشرين يولية ، وكانت الجلسة الأخيرة في دور انعقاده الأول . ولم يناقشه المجلس لاستقالة الوزارة ، وحل مجلس النواب . وهكذا لم يتح للبرلمان فرصة الغائه أو تعديله . واستمر القانون سيفا مسلطا على حزب الوفد في انتخابات ١٩٢٥ ، وكان تعديله عام ١٩٢٨ فرصة لدار المندوب السامي لتهديد وزارة مصطفى النحاس الائتلافية ثم اقالته .

### قانون الانتخاب :

ومن القوانين الدستورية الأخرى التي ناقشها البرلمان مناقشة جادة قانون الانتخاب الذي صدر في ٣٠ ابريل ١٩٢٣ في عهد وزارة يحيى ابراهيم ووضعت لجنة الدستور مبادئه العامة التي لا تتنافى مع الدستور ، وطالب الوفد وبعض الهيئات تعديله ، ووضعت لجنة الحقانية في مجلس النواب مشروع القانون المعدل ، واستمرت مناقشته سبت جلسات متتالية (٢٩) . ورات أن مشروعها يرمى الى اصلاح اعظم العيوب التي ظهرت عند العمل ، كحصر الوكالة الانتخابية في عدد قليل من المندوبين وتسهيل المساومة على الأصوات وأن من أهم أغراض المشروع الغاء طريقة الانتخاب ذات الدرجات حتى يتسنى للناخب مباشرة حقوقه الانتخابية بنفسه . ومن أهم الموضوعات التي عرضت في مناقشته ، موضوع نوعية الناخب اذ رأت اللجنة أن الناخب الأمي في مستوى أقل من الناخب المتعلم ، لصعوبة ادراكه للمصلحة العامة وبحركة الاحزاب وتقدير كفاءات الرجال ومعرفة نزعاتهم السياسية ، ورات زيادة سن الناخب الأمي حتى يكون عنده قدرة في فهم كفاءة الرجال بالحياة الاجتماعية ، على الاتخل هذه الشروط الخاصة في السن بمبدأ الانتخاب العام ، فاقترحت سن واحد وعشرين للناخب المتعلم لمجلس النواب ، وأربعة وعشرين للناخب الأمي ، وسن ثمانية عشر عاما لانتخاب أعضاء المجلسين

من الحاملين لشهادة . ولما عرضته لجنة الحقيقة على أعضاء المجلس اعترض أحد النواب (٣٠) على التفرقة بين الناخب المتعلم والناخب الأمي وحمل على الحكومات السابقة في عدم اهتمامها بالتعليم ، وفكر أن المصري عنده حس بالانتخابات وقرر المجلس توحيد السن للمتعلم والجاهل سواء ، واتفق على أن يكون قد بلغ سن الناخب إحدى وعشرين سنة لمجلس النواب وخمسا وعشرين سنة لـناخب مجلس الشيوخ . وكان من الأفضل اشتراط معرفة الناخب القراءة والكتابة ، لأن ذلك يعطى الناخب قوة في ممارسة حقه في الانتخابات ، ويدفع الناخب الى الاعتداد برأيه والاعتزاز بمصوته فلا يمنحه الا لمن يستحقه ، ولا يعطيه الا لمن يثق فيه ، وفي نفس الوقت يدفع الاميين الى التعليم ، وبذلك تنكمش رقعة الامية في الوطن .

وكان من اهداف مشروع القانون أيضا الغاء ترشيح المندوبين الناخبين لأعضاء المجلسين على اعتبار أن العضو مرشح من قبل الحزب الذى ينتمى اليه او مرشح مستقل يرشح نفسه ، واعتبر العضو المرشح ممثلا للأمة كلها ، وعدم التقيد أن يكون العضو مقيدا في جداول الانتخابات بالمديرية التى يتقدم اليها بالترشيح . ولم يعدل مشروع القانون في نسبة ما يمثله النائب أو الشيخ من السكان أو في شروط انتخاب عضوى المجلسين . وقد اقترح بعض الأعضاء انقاص مبلغ التأمين ، لاتاحة الفرصة لبعض الفئات التى لم تمل نصيبا من الثروة . ورفض الاقتراح بحجة مساندة الاحزاب للأعضاء غير القادرين على دفعه ، ولعدم بعثرة الاصوات والمساومة عليها ، ولم توافق اللجنة على اعفاء حملة الشهادات العالية من مبدأ التأمين . وقرر المشروع أن يكون الانتخاب بالاقتراع السرى . واقترح عبد اللطيف الصوفانى أن تفصل هيئة من خارج المجلس في صحة نيابة أعضاء المجلسين ، ولعل ما دفعه الى ذلك ما حدث في قبول الطعن الموجه ضد محمد محمود وكيل حزب الاحرار الدستوريين ، وانحياز الأغلبية الى قبول الطعن والتشويش على

معارضة قبوله ، غير أن سعد زغلول أخذ بمبدأ فصل السلطات والحرص على حقوق المجلس في أن يختص كل مجلس في صحة نيابة أعضائه ، لأن التنازل عن هذا الحق هو عدم ثقة النواب في عدالة أنفسهم ، فوافق المجلس على رأيه (٣١) .

وبعد أن وافق مجلس النواب على مشروع القانون أرسله الى مجلس الشيوخ ، فناقشه خلال ثلاث جلسات (٣٢) . وقرر إحالته على لجنة الحقانية . وقد عقدت اللجنة عدة جلسات اطلعت فيها على مشروع القانون بوقرير لجنة الحقانية في مجلس النواب ، والنص النهائي الذي أقره مجلس النواب والمناقشات التي دارت حوله ، وبعد المناقشة رأت اللجنة الموافقة على المشروع المعروض على الوجه الذي أقره مجلس النواب ، وتمت موافقة المجلس عليه بأجماع الآراء . وصدق عليه الملك في ١١ أغسطس ١٩٢٤ . وهكذا يتضح من مناقشة القانون انه اكتسب عدة مميزات كالانتخاب المباشر والاقتراع العام دون قيد المال أو شهادة علمية ، والغاء شرط الترشيح للعضو المرشح للنيابة ، وترشيح العضو في أى دائرة من دوائر القطر ، لأن المرشح اذا فاز أصبح ممثلاً عن الأمة كلها . ولكن الأعضاء كانوا في الواقع نسخة مكررة من لجنة وضع الدستور ، من حيث انهم لم يفرقوا بين الناخب الأمي والناخب المتعلم واتاحوا للديموجاجية أن تلعب دورها في تضليل الناخبين ومعظمهم أميون ، ولم يلغوا التأمين حتى عن حملة الشهادات العلمية وهكذا نجد الأغلبية الوفدية كانت بورجوازية الفكر في وضع هذا القانون . وكان تعديله صراعاً بين الوفد صاحب الأغلبية وبين حزب الأحرار الدستوريين الذي استنكره واعتبره غير ملائم لوضع البلاد الثقافي مما دفع أحزاب الأقلية فيما بعد الى وضع قوانين أخرى في عامي ١٩٢٥ ، ١٩٣٠ ، عليها تفوز في الانتخابات التالية في ظل تلك القوانين .

---

(٣١) مجلس النواب ، من الجلسة ٦٢ في ٢ يوليو الى الجلسة ٦٧ في ٨ يوليو .

(٣٢) مجلس الشيوخ ، من الجلسة ٢٧ في ٨ يوليو الى الجلسة ٢٩ في ١٠ يوليو .

### قضية الاستقلال :

ومن أبرز القضايا السياسية والوطنية التي ناقشها البرلمان ، قضية الاستقلال ولما كانت المفاوضات وسيلة الأغلبية لتحقيق الاستقلال فقد قدم النواب والشيوخ كثيرا من الأسئلة والاستجوابات الى رئيس الوزراء وأعضاء الوزارة ، عن هذا الموضوع ، ومنها الاستجواب الذى قدمه أحد النواب (٣٣) الى رئيس الوزراء ومضمونه ان استمرار بقاء جنود الاحتلال فى مصر والسودان مناف لاستقلالهما ، وتسأل فى استجوابه هل توجد مبادئ مفاوضة (٣٤) . بين الرئيس والحكومة البريطانية ، وهل لانجلترا مطالب امام جلاء جنودها عن أرض مصر والسودان ، وما هى خطة الحكومة نحو المفاوضة حتى يتناقش المجلس فيها ويكون على بينة من أمرها . وعن الشرط الأول من الاستجواب أكد رئيس الوزراء ان الاحتلال يتنافى مع الاستقلال أما عن وجود مبادئ مفاوضة فأجاب بالسلب ، وبذلك يسقط الجزء الثالث من الاستجواب لأنه مبنى على أن يكون الجواب عن القسم الثانى بالإيجاب . أما عن خطة الوزارة فى المفاوضات فذكر ان خطتها واضحة فى بيانها الوزارى ، كما ان المفاوضة لها غاية وضحت الوزارة فى خطاب العرش ، وأن مبدأ الوزارة هى السعى للاستقلال التام لمصر والسودان ، ورجاء النائب اذا دخلت الحكومة فى المفاوضات أن تحيط المجلس بالأساس الذى تدخل عليه ، ورد عليه رئيس الوزراء بأن الحكومة ستخبر البرلمان بما تنتهى اليه المفاوضة . وذكر النائب أن الصحف ذكرت ان انجلترا لا تدخل المفاوضة الا على أساس تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ (٣٥) . فرد عليه رئيس

---

(٣٣) هو النائب السيد فوده .

(٣٤) أرسل رمزى ماكdonald رئيس الوزراء البريطانى برقية تهنئة بمناسبة افتتاح أول برلمان مصرى وأبدى فيها استعداد حكومته للتفاوض مع الحكومة المصرية .

(٣٥) أعلن رئيس الوزراء البريطانى فى مجلس العموم البريطانى أن حكومته مرتبطة-

House of Commons. Meeting of 25

بتصريح ٢٨ فبراير

February 1924, V. 29, 170, p. p. 29, 30.

وقى جلسة ٢٧ مارس رد المسئول عن السياسة الخارجية بالمجلس السابق على أن-

المفاوضة ستكون على أساس تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

House of Commons, 1924. V. 171, P. 1563.



«الوزراء أنه لا محل لسوء الظن ، ثم أضاف موجهها للنائب على أي مبدأ انتخبت ، فأجاب النائب على مبدأ دولتكم ، فقال سعد إذا انتهينا (٣٦) .

ومن المناقشة في الاستجواب بين النائب ورئيس الوزراء ، يتضح أن الأحزاب ومنها الوفد لم يكن لها برنامج مفصل عن كيفية الحصول على الاستقلال التام لمصر والسودان ، ولكنها اكتفت بعبارات مبهمه ، ووسيلتها هي المفاوضة التي يرفضها الحزب الوطني . وكان على رئيس الوزراء في سبيل التنسيق بين الحكومة المصرية والبرلمان أن يعد خطة للمفاوضة . يتناقش فيها مع أعضاء البرلمان حتى يتفق الأعضاء مع الحكومة على أسس ومبادئ عامة لا مجرد الاخبار فقط ، وهنا يكون للبرلمان دوره في وضع أسس المفاوضة ، حتى يمكن محاسبة الحكومة في مدى الالتزام بها . ولكن رئيس الوزراء لم يتجاوب مع النائب اعتمادا على زعامته واستنادا على الأغلبية الوفدية على أن النائب سار في خط المناقشة حريصا على حقوق المجلس ، فما كان من رئيس الوزراء إلا أن أخرج به بسؤاله « على أي مبدأ انتخبت ، أي أن النائب وفدى والوفد هو الذي أتى به عضوا في المجلس . وسعد هو رئيس الأغلبية وعليه أن يسمع ويقدم الشكر .

على أن أهمية الموضوع وطريقة الحوار دفع بعض الأعضاء الى الاشتراك في المناقشة ، فسأل النائب الدستوري محمد عبد الجليل أبو سمرة رئيس الوزراء ، هل تنوى الحكومة وضع برنامج للمفاوضات لعرضه على البرلمان قبل البدء في المفاوضة . فأجابه هل تقصد به من أي طريق نذهب الى لندن ، عن طريق باريس أم عن طريق آخر ، فذكر العضو أن هناك مسائل جدية يريد الانجليز الاحتفاظ بها كنقطة عسكرية على قناة السويس للمحافظة على طرق المواصلات (٣٧) . وشارك النائب عبد اللطيف

(٣٦) مجلس النواب ، الجلسة ٢٥ في ١٠ مايو ١٩٢٤ .

(٣٧) حدثت هنا مقاطعة وضعية .

الصوفاني في المناقشة ، فذكر أن البرق نقل إلينا تصريح المستر مكدونالد في البرلمان البريطاني (٣٨) الذي أشار فيه إلى تمسكه في المفاوضة بالسياسة التي أقرها البرلمان في ١٤ مارس ١٩٢٢ وهي الموافقة على تصريح ٢٨ فبراير ، ورجا النائب الرئيس أن يصرح « بأننا غير ملزمين بالتصريح ، وأن أساس أعمالنا الاستقلال التام لمصر والسودان » (٣٩) . فأجابه رئيس الوزراء أن رئيس الوفد ورئيس الحكومة يستكره ، وأضاف أنه إذا ما دخلت الوزارة الحالية في المفاوضات فلا تدخلها مطلقا الحرية من كل قيد . واشترك عبد الرحمن الرافعي في المناقشة ، فذكر أن دعوة الحكومة البريطانية مبنية على تصريح ٢٨ فبراير ، فأجابه سعد زغلول أنه ليس مرتبطا بما يقوله رئيس الوزراء البريطاني في مجلسه النيابي وفي نهاية المناقشة اقترح أحد الأعضاء ثقة المجلس بالحكومة وموافقة التامة على سياستها . ولكن عبد اللطيف الصوفاني قال : أثق في الوزارة وأرفض المفاوضات قبل الجلاء وعبد الرحمن الرافعي الذي رفض المفاوضة على أساس تصريح الحكومة البريطانية السابق (٤٠) .

ومن خلال المناقشة في الاستجواب اتضح ظهور المعارضة التي تجسست في أعضاء المجلس من الحزب الوطني وحزب الاحرار الدستوريين . وفي الوقت الذي تساءل فيه النائب الدستوري عن برنامج المفاوضة ، لاتفاق حزبه مع الأغلبية في تلك الوسيلة ، طلب أعضاء الحزب الوطني من رئيس الوزراء استنكار تصريح ٢٨ فبراير ، ورفض المفاوضة قبل الجلاء وكان ذلك خيالا من أعضاء الحزب الوطني ، لأن بريطانيا بيدها عناصر القوة ومع وطنية سعد زغلول ودقته في الاجابة على النواب ، الا ان ما يؤخذ عليه هو تجاهله تساؤل النائب الدستوري عن برنامج المفاوضة بالجابة فيها سخرية

---

(٣٨) تصريح مكدونالد في مجلس العموم في جلسة ٨ مايو ٢٤ ، في تمسكه بتصريح ٢٨

فبراير . ( مفكرات عبد الرحمن فهمي ، ص ٢٥٦٢ ) .

(٣٩) حدثت أيضا مقاطعة وضجة .

(٤٠) مجلس النواب ، الجلسة الخامسة والعشرين في ١٠ مايو ١٩٢٤ .

« هل تقصد من أى طريق نذهب الى لندن ، عن طريق باريس أم عن طريق آخر » وبهذا لم تتفاعل الوزارة مع المعارضة فى وضع برنامج مفصل عن المفاوضات من أجل تحقيق استقلال البلاد . الى جانب استمرار مقاطعة الأغلبية للمعارضة والسخرية والضحك المستمر ، وفى نفس الوقت التصفيق واستحسان رأى الأغلبية أى الضيق بالمعارضة واللجوء الى مضايقتها . ولم يقل اهتمام أعضاء مجلس الشيوخ عن النواب فى قضية الاستقلال ، بل ركزوا عليها كثيرا وتجلى ذلك فى كثير من الاسئلة . وعن المفاوضات دارت مناقشات فى المجلس ، أعلن فيها رئيس الوزارة « انه كنت هناك عقبنا (٤١) تحد من كرامتنا ولكنها ظلت بما يصون الكرامة القومية ويحفظ حقوق البلاد » . وأعطى المجلس ثقته للوزارة (٤٢) وعبر عن ارتياحه الى طريقة الحزم التى جرت عليها فى صيانة وكرامة الأمة وحفظ حقوقها . وعن نفس الموضوع طرح سؤال فى مجلس النواب عن « متى تبدأ المفاوضات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية » ، وأجاب رئيس الوزراء « بأن المفاوضات ستبدأ بين الحكومتين حيث ينتهى ما قلم حديثا فى طريقها من العقبات ، فاذا ذلت هذه العقبات بما فيه صيانة كرامتنا وحفظ حقوقنا ، كان من السهل حينئذ تحديد موعد المفاوضة وإعلانه للأمة » (٤٣) .

### السودان :

والى جانب الاهتمام بالاستقلال التام ، اهتم البرلمان بمسألة السودان اهتماما كبيرا فقد اعتبره الأعضاء جزءا من نفس القضية . وقد رفع أعضاء الحزب الوطنى فى مجلس النواب ، شعار الاهتمام بكل القضايا الخاصة بالسودان وأموره . ولأهمية القضية كان الأعضاء يتفاعلون بالاحداث الخاصة بالسودان ويقدمون الاسئلة والاستجابات فعندما منعت حكومة

---

(٤١) منعت حكومة السودان وفدا سودانيا من السفر الى مصر وهذا الوفد كان مؤيدا

للاتحاد مع مصر ومعارض للحركة الانفصالية التى تؤيدها الحكومة السودانية .

(٤٢) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٢٢ فى ٣ يونيو ١٩٢٤ .

(٤٣) مجلس النواب ، الجلسة ٣٢ فى ٢٥ مايو ١٩٢٤ .

السودان وفدا سودانيا مؤيدا للاتحاد بين مصر والسودان ، ومفارضا للحركة الانفصالية التي دبرتها حكومة السودان من السفر الى مصر كان لتلك الأحداث صداها في مجلس النواب حيث وجدت اهتمام نواب الأمة واحتجاجهم على السياسة البريطانية التي تقوم على خطة فصل السودان عن مصر فذكر عبد الرحمن الرافعي أن ما يحدث في السودان حركتان « حركة حركة نعرفها من البرقية الواردة على المجلس ، أما الحركة الثانية فهي حركة مصطنعة دبرتها السلطة الانجليزية » ورأى في ذلك التصرف اعتداء على حقوق مصر وحقوق السيادة المصرية ، وأن المصريين هم الذين أقاموا العمران في السودان وانفقوا ملايين الجنيهات على عمرانه ، واقترح الاحتجاج على هذا التصرف الانجليزي وأيده كل الأعضاء باختلاف نزعاتهم . وقد شاركت الحكومة على لسان رئيسها أعضاء المجلس شعورهم لما حدث في السودان . فأعلن سعد احتجاجه على ما اتخذ ضد الوفد الذي أراد اظهار ولائه لحكومة مصر ولملكها ، ووصف الحركة الثانية بأنها زائفة باطالة . يوما جاء في تصريحه في المجلس « تحركت مسألة السودان اليوم ولم تكن الحكومة مستعدة لأن تقول رأيها فيها ومع ذلك يمكنني أن أصرح لحضراتكم بأن الحكومة تشارككم كل المشاركة في شعوركم بالنسبة للسودان بل تنظر بعين الحذر لكل عمل من شأنه أن يفصل السودان عن مصر » . وفي نهاية المناقشة قدم الى المجلس اقتراحان ، الأول يحتج على ما يحدث ويستنكر المناورات المصطنعة التي يقوم بها دعاة الاستعمار في السودان ، وتمسك الأمة بالسودان ، والثاني يعلن الثقة بالوزارة والانتقال لجدول الأعمال . وقد وافق المجلس على الاقتراحين بالإجماع (٤٤) . وناقش مجلس الشيوخ أيضا هذا الموضوع ، واقترح وكيله محمد علوى الجزار احتجاج المجلس ووافقه الأعضاء على اقتراحه (٤٥) .

---

(٤٤) مجلس النواب ، الجلسة ٥٤ في ٢٢ يونيه ( قدم الاقتراح الاول عبد الرحمن

الرافعي . والثاني حسين هلال ورافع أسكنده ) .

(٤٥) مجلس الشيوخ ، الجلسة الثلاثون في ٢٥ يونيو ١٩٢٤ .



وعلى اثر تصريح سعد السابق في مجلس النواب في يوم ٢٢ يونيو ١٩٢٤ على اثر منع الوفد السوداني الذي اراد الحضور الى مصر لاطهار ولائه وشعوره طلب مجلس اللوردات من رئيس الوزراء ان يلقي تصريحاً يرد فيه على تصريح سعد زغلول ، فأكد اللورد بارمور نائب الحكومة في المجلس السابق في ٢٥ يونيو ، تمسك الحكومة البريطانية بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، و اضاف ان الحكومة لن تسلم بأي تغيير في مركز السودان ، ومعنى ذلك ان الحكومة البريطانية متمسكة بالتصريح ، وفي نفس الوقت تريد ان تحتفظ بالحالة الراهنة في السودان ، واضطر سعد زغلول ان يرد على هذا التصريح يوم ٢٨ يونيو في مجلس النواب فاشار الى انه مهما يكن من تصريح العمال او الاحرار او المحافظين بالنسبة للسودان فان هذا لا يغير من حقوق مصر الثابتة فيه شيئاً . ثم ذكر نبذة عن تاريخه ودور المصريين في عبارته وذكر انه « لا يمكن مطلقاً مع اموال بذلناها ، ودماء سفكناها ، ومتاعب تحملناها وتحملها آباؤنا ، وحياة نستمدّها من ذلك النهر الذي يتدفق من اعالي السودان لا يمكننا الا اذا كنا قوما اموالنا لا حياة لنا ان نترك ذرة من السودان لغيرنا » ثم اضاف وعن المفاوضات فقد جاء في هذه التصريحات « انها ستكون على اساس تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وقد حرصت غير مرة باستنكاره » وايد المجلس تصريح رئيس الوزراء وحمل حملة شعواء على الانجليز ومقاصدهم (٤٦) .

وفي صباح اليوم التالي لجلسة مجلس النواب السابقة في ٢٨ يونيو ١٩٢٤ ، سافر رئيس الوزراء الى الاسكندرية ومعه وزرائه وقدم استقالته للملك لانه وجد في تصريح بارمور السابق ما يحمله على التخلي عن المفاوضات وبالتالي عن الحكم ولم يقبلها الملك . الى جانب ان الراي العام طلب منه البقاء في الحكم ، وقامت المظاهرات في البلاد مؤيدة الوزارة وبقائها في مناصب الحكم . وطلب الاعضاء من رئيس الوزراء « ان يستمر مشرفاً على اقدار

البلاد متولها لحكومتها (٤٧) ، حتى تتحقق كل أملى البلاد في استقلال مصر والسودان .

وفي مجلس الشيوخ اقترح وكيل المجلس تأييد المجلس لزعيم مصر ورئيس حكومتها تأييدا كاملا في موقفه ، لأن السودان جزء من مصر . وأن يبقى رئيس الوزراء في مركزه ، وارسال برقية الى الملك تقرر تأييد المجلس للوزارة ، وتبليغ سعد تلك الاقتراحات ، وقد وافق المجلس عليها بالاجماع (٤٨) . وطلب أحد النواب من الحكومة عرض ميزانية السودان مع ميزانية الدولة المصرية لأن السودان جزء من مصر ، لأن مصر تدفع مبلغا من المال قدره ٧٥٠.٠٠٠ جنيه مصرى لموظفى حكومة السودان . واجابه رئيس الوزراء أن الحكومة لم تضع ميزانية السودان وأن واضعى اليد لقوياء والحل عنده هو المفاوضة لاقتناع الغاصب ، فأشار عليه العضو عبد اللطيف الصوفانى بأن القوة المصرية موجودة في السودان ويمكن الاتصال بالشعب السودانى ، فرد عليه رئيس الوزراء بأن طريقه المفاوضة وطلب منه أن يدعه حرا ليسلك الطريق الذى يصل به الى ما يريد ثم انصاف « لا تخرجنى فمن اخرج زغلولا فقد اخرج الامة » (٤٩) . ونستنتج من هذا الحوار ان النائب دفع المناقشة الى أسلوب يختلف عن أسلوب الوفد السلمى الذى اتخذ أسلوب المفاوضة ، ولكن سعدا كان حريصا على عدم الاندفاع كرئيس حكومة ، وهذا من حقه طالما أنه يرى أن الحل في المفاوضات . ولكنه في نفس الوقت رأى أن هذا الاقتراح الذى هو حق من حقوق المجلس في مراقبة الميزانية اخرج له وهكذا فان زعيم الأغلبية سجل على نفسه ضيقه بالمعارضة (٥٠) .

---

(٤٧) ( أحمد شفيق ، الحولية الاولى ، ص ٢٠٧ . ومحمد شفيق غريال ، المرجع السابق ، ص ١٣٩ ، والعقاد ، المرجع السابق ، ص ٤٥١ وص ٤٥٢ ) .

(٤٨) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٢٢ في ٣٠ يونيو ٢٤ ( محمد علوى الجزار ) .

(٤٩) مجلس النواب ، الجلسة الاربعون في ٧ يونيو ١٩٢٤ ( صاحب الاقتراح هو

النائب محمد شوقى الخطيب ) .

(٥٠) والسؤال واجابة رئيس الوزراء في مضبوط الجلسة السابقة .

### التعليم :

والى جانب الاهتمام بالاستقلال التام لحرر والمسودان ، ابدى النواب كثيرا من الاهتمام بالتعليم كقضية وطنية من اجل زيادة الوعي والتخفيف من انتشار الامية المنتشرة في البلاد ولهذا سأل اقدمهم عن متى تبدأ الحكومة بتنفيذ المادة (١٩) من الدستور والخاصة بالزامية التعليم الاولى ومجانيته في المكاتب العلمية ، واوصى ان تأخذ الارياف قسطها من هذا التعليم اسوة بالمدن . واتضح من اجابة وزير المعارف « ان الوزارة مهتمة بوضع مشروع قانون لتنفيذه ، وعند الانتهاء منه سيعرض على المجلس لتقرير ما يراه » وفكر الوزير ان الوزارة ستوجه عنايتها الى سكان القطر كله حسبما تسمح به الظروف (٥١) . وفي مجلس الشيوخ دعا احد الشيوخ الى ضرورة التعاون في نشر التعليم ، فأجابه وكيل الوزارة بوجود تعاون بين مجالس المديرية والجمعيات الخيرية والاهلى لنشر التعليم (٥٢) . ثم طلب بعض اعضاء مجلس النواب زيادة ميزانية وزارة المعارف ١٦.٧١٨٩ جنيه ، ورات لجنة المعارف اعتماد مبلغ آخر وهو مئة ألف جنيه لإنشاء مائة وعشرة مدرسة اولية في أنحاء القطر ، وقد وافق الجميع على الزيادة على اساس ان ما تأخذه وزارة المعارف من الميزانية هو ثلاثة ونصف في المئة من الميزانية العامة للدولة وهي نسبة بسيطة . وظهرت روح عالية في المجلس لزيادة الاعتماد لوزارة المعارف لنشر التعليم الاولى وفي نهاية الجلسة اقترح النائب مكرم عبيد ان ينتخب المجلس لجنة من اعضائه لوضع مشروع قانون للتعليم الاجبارى للبنين والبنات على ان ترفع اللجنة تقريرها الى المجلس في اوائل الدور العاقدى الثانى لتطبيق

---

(٥١) مجلس النواب ، الجلسة ١٩ في ١٩ ابريل ١٩٢٤ ( النائب هو محمد توفيق الجارجى ) -

(٥٢) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٢٢ في ٣ يونيه . ( امين سليم ) .

التعليم الاجبارى (٥٣) . ثم عاد أحد الاعضاء الى مناقشة التعليم الابتدائى من زاوية أخرى ، فاقترح تعليم الاولاد فى تلك المرحلة فى مراكز الاقنالىم حرفة ، لأن أغلب التلاميذ المتخرجين منها فقراء لا يواصلون الدراسة ، ولو عمل بهذا الاقتراح لاصبحت المدارس تهتم بالناحيات النظرية والعملية ، وامكن الطلبة الاعتماد على انفسهم بدلا من الاعتماد على الدولة فى تعيينهم فى دواوين الحكومة . واقترح اعتماد ٥٠٠٠٠ ر. جنية للتعليم الصناعى (٥٤) . وفى مجلس الشيوخ دعت لجنة المالية الحكومة الدستورية الى العناية بالتعليم وزيادة ما يعتمد من أجله زيادة كبيرة من سنة لآخرى ، وأشارت الى مذكرة الحكومة بأنها لم تخصص شيئا للتعليم الاولى انتظارا لاعداد مشروع واف يقدم الى البرلمان مشفوعا بدراسة المواد التى يمكن الاعتماد عليها لتحقيقه ، ورات اللجنة اتخاذ ما يلزم لنشر التعليم ، ولهذا وافقت على ما قرره مجلس النواب من تخصيص مائة ألف جنيه من المتوفرات تنفق على إنشاء مائة وعشرة مدرسة أولية ، وعلى ادارة مدارس المعلمين والمعلمات الاولية التى تديرها مجالس المديرىات وأشارت الى أنها كانت تود أن ترفع المبلغ الى الضعف لولا حالة الوفورات ومشكلة عدم وجود المعلمين اللزمين للمدارس الاولية (٥٥) . ويوجه عام قامت الوزارة بالتوسع فى التعليم وفى العام الدراسى ١٩٢٤ — ١٩٢٥ بلغت الزيادة فى عدد المدارس ١٦ ٪ وفى عدد الطلبة ٢٤ ٪ عن الاحصاء المماثل الذى عمل عن السنة الدراسية ٢١ — ١٩٢٢ ، (٥٦) وقصرت الوزارة والبرلمان جهدهما على الاهتمام بمرحلة التعليم الاولى .

---

(٥٣) مجلس النواب ، الجلسة ٤٥ فى ١٢ يونيه ١٩٢٤ .

(٥٤) هو النائب الشيخ أبو الفتح سالم الفقى .

(٥٥) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٢١ فى ٢٦ يونيه ٢٤ .

(٥٦) عزيز خانكى ، سنون مصرية ص ١٤٥ ، ص ١٤٦ عن د. عبد الله العزباوى

المرجع السابق ، ص ٢٥٣ .



## الجامعة :

وكانت هناك أصوات في المجلس تدعو الى الاهتمام بالجامعة ، حيث سأل أحد النواب وزير المعارف (٥٧) ، « عن مدى الاعانة التى تمنحها الحكومة للجامعة المصرية وعن مقدارها ، وكم عدد الطلبة المنتسبين ؟ والمستمعين ؟ وهل شهاداتها معترف بها من الحكومة » ؟ واجابه وزير المعارف بأن الجامعة تحصل على اعانة من نفس الوزارة قدرها ألفى جنيه وعدد طلبتها خمسة عشر طالبا موزعين على ثلاث سنين دراسية ، وعدد الطلبة المنتسبين مائة وسبعة ، أما شهاداتها فغير معترف بكفائتها للتوظيف بالحكومة (٥٨) . ثم تسأل أحد النواب عن ضعف المبلغ المخصص للجامعة في الميزانية وهو ٢٥٠٠ جنيه ، وضعت على ذمة اخصائى لتنظيم الجامعة . واجابه نائب الوزير أن هذه الاعتمادات بخلاف ما يتطلبه التعليم الاولى والجامعة المصرية . وقد شكلت لجنة لوضع مشروع الجامعة الاميرية على أن تكون كلية الآداب نواة لها ، وسيقدم المشروع بعد دراسته للمجلس لفحصه وإقراره (٥٩) . واقترح أحد النواب على هيئة المجلس أن تقوم الوزارة بدراسة المشروع وعرضه على المجلس لتدبير الميزانية اللازمة ولو من الاحتياطى للصرف منها على الجامعة (٦٠) . ونستنتج من ذلك أن الوزارة لم تضع ميزانية كافية للجامعة على أمل أن تقدم الوزارة للمجلس مشروعا لتنظيمها ثم قيام الحكومة فيها بعد بالاعتمادات اللازمة .

---

(٥٧) عقد اتفاق في ديسمبر ١٩٢٢ بين الحكومة ومجلس ادارة الجامعة بخصوص ضم وتسليم الجامعة الى وزارة المعارف ، وتمهتت الاخيرة أن تكون الجامعة المصرية معهدا عاما محتفظة بشخصيتها المعنوية وعلى أن تدبر شئونها بكيفية مستقلة تحت اشرافها (رد وزير المعارف لمجلس النواب ، الجلسة ٢٢ في ٢٤ مايو ١٩٢٤) .

(٥٨) مجلس النواب — الجلسة ١٩ في ١٩ أبريل (د. محمد توفيق الجارحى) .

(٥٩) مجلس النواب ، الجلسة ٤٦ في ١٤ يونيو (عبد اللطيف الصوملى) .

(٦٠) الجلسة السابقة. (محمود وهبة القاضي) .

## الجيش :

والى جانب ما سبق مناقشته ناقش أعضاء البرلمان المسائل الخاصة بالجيش مناقشة لا تقل أهمية عن الجوانب الأخرى وكان الجيش من المسائل التى تعرض لها النواب فى خطاب العرش على أساس أن الاستقلال لا يمكن تحقيقه إلا بجيش قوى ومن هنا كان حماس النواب وغيرتهم على الاهتمام به . ولذا سأل أحد النواب وزير الحربية سؤالاً شاملاً لعدة نواح عسكرية ، عن عدد الجيش المصرى العامل وعدد وحداته ونوعها ، والموجود منها بمصر والموجودة بالسودان والأعمال التى تقوم بها هناك ، ونوع الأسلحة التى لديه وهل هى حديثة ، وعدد الضباط المصريين وعدد الضباط الانجليز من الرتب المختلفة فى الجيش المصرى وهل هناك فرق فى مرتباتهما فى حالة مساواتهما فى الرتبة ، وهل تفكر وزارة الحربية أن تستبدل بالضباط الانجليز ضباطاً مصريين ، ومتى تبدأ ذلك . وأجابته الوزير على سؤاله الشامل بأرقام واضحة — وأوضح أن وزارة الشعب حريصة على أن تعهد الى المصريين وحدهم بتولى الوظائف العامة مدنية وعسكرية — واقترح النائب عقب اجابة الوزير تشكيل لجنة فنية من رجال الحربية لوضع الخطة السليمة لبناء جيش قوى (٦١) .

وعن قيادة الجيش المصرى سأل أحد النواب وزير الحربية هل سردار الجيش المصرى موظف مصرى ، وهل هو مرعوس لوزير الحربية ومسئول أمامه عن أعماله ، وهل يتقاضى مرتباً من خزينة مصر ؟ ثم تسأل النائب أن هذا لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية ، ولا يتمشى مع روح استقلالها أن يكون رئيس الجيش الأعلى اجنبياً ، وأن إقامته بالسودان لا تتفق ومصلحة العمل . وكانت اجابة رئيس الوزراء عليه اجابة دلت على تفاعل وزارة الشعب مع المجلس ، وأوضح للنائب أن ذلك حدث من قبل وواجب على الوزارة أن تغيره . ثم اضاف : « نريد أن يكون جيشنا وضباطه وجنوده

---

(٦١) مجلس النواب ، الجلسة ٢٦ فى ١١ مايو ٢٢ ( عبد العظيم الهادى رسلان ) .

وسلحه وكل ما يتعلق به مصرى ، وهذا ما نسمى اليه « (٦٢) . وكان لهذا التصريح أثر فى مجلس العموم البريطانى ، اذ سأل **Mr Lumby** عن تصريح رئيس الحكومة فى مجلس النواب (٦٣) ، لان الحكومة البريطانية كانت حريصة على الاشراف على جيش مصر ، حتى لا يصبح قويا فى عدده وتسليحه حتى تضمن السيطرة عليه وبالتالي المحافظة على وجودها وطريقها الى الهند . وعند مناقشة الميزانية لفت أحد النواب نظر وزارة الحربية الى رفع مستوى المدرسة الحربية الى درجة المدارس العالية ثم أثار النواب وجود موظفين انجليز كبار يعملون فى السودان بمرتبات مغرية ، وقيام الجيش المصرى فيه بتجديدات مغنمها للحكومة السودانية ، وفى نفس الوقت تقوم الحكومة المصرية بالانفاق على الجيش المصرى ، وطالب أحد النواب زيادة عدد الجيش وتنظيمه ، واقترح الغاء ما يدفع لحكومة السودان من ضرائب جمركية لدخول مهابت ونخائر الجيش المصرى ، لتنفق على البعثات العلمية العسكرية (٦٤) وفى دور الانعقاد العادى الثانى تطور الامر الى مطالبة النواب بحسن اعداده وتسليحه وتدريبه ، فاقترح أحد النواب تجهيز جيش الدولة بالمعدات الحديثة والنخائر وتكوين جيش قوى يتفق مع مركز الدولة السياسى والجغرافى ، ولهذا اقترح على المجلس مشروع قانون خاص بالخدمة العسكرية — نص على أن تكون الخدمة العسكرية اجبارية على كل مصرى بالغ من العمر تسعة عشر عاما ، على أن تكون الخدمة لمدة سنتين على الأكثر ، وعلى كل من أنهى مدة التجنيد أن يخدم جيش الدولة شهرا فى سلاحه على الأقل كل سنتين للتمرين على الاعمال العسكرية — واعفاء الطلبة حتى سن خمسة وعشرين عاما وايفاد بعثات الى الممالك الاجنبية للتخصص فى كل اسلحة

---

(٦٢) مجلس النواب ، الجلسة ٢٩ فى ١٧ مايو ٢٤ (حسن عبد الرحمن) .

House of Commons, meeting of 28 May 1924, Vol. (٦٣)

174, P. 383.

(٦٤) مجلس النواب — الجلسة ٥٤ فى ٢٢ يونيو ٢٤ .

الدفاع ، وفتح المدارس الحربية وفرض ضريبة اضافية على الدخل باسم ضريبة الدفاع الوطنى ، وقدم به مشروع قانون ثم أحيل الاقتراح الى لجنة الحربية والبحرية (٦٥) ، ولكن مجلس النواب حل بعد ذلك بأيام واهملت تلك الاقتراحات .

### قانون تعويض الموظفين الاجانب :

وناقش أعضاء البرلمان قانون تعويض الموظفين الاجانب الذى صدر فى عهد وزارة يحيى ابراهيم فى ١٨ يولييه ١٩٢٣ ، والسذى قضى بمنحهم مكافآت سخية عقب احوالتهم الى المعاش او فصلهم من الخدمة ، وكان من ضمن القوانين التى اراد يحيى ابراهيم أن يمهّد بها من أجل إقامة الحياة النيابية ، ولكنه كان عبثاً جسيماً على الميزانية المصرية لهذا انتقده النواب نقداً شديداً ، حيث أشار أحد النواب أن هذا القانون ظلم ، وذكر انه عمل غير تشريعى وضع فى شكل اتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية . واجاب رئيس الوزراء بأنه أول شخص انتقده ولا يزال يستنكره وأنه مخالف للدستور ، ويعتبره باطلاً ومجحفاً بحقوق الخزانة وسابقاً لاوانه . وأنه قد كتب للحكومة البريطانية لتخفيف قيوده (٦٦) . وقد ذكر سعد زغلول أن الحكومة قبلت تنفيذه حرصاً على استمرار التفاهم بين الحكومتين المصرية والبريطانية (٦٧) . ولكونه رئيساً للحكومة رأى تنفيذه لأنه عقد سياسى ولا يمكن لأحد الطرفين أن يتحطل منه الا باتفاق مع الطرف الآخر ، ودعا الى ضرورة تنفيذه لكسب عطف الدول الى جانب القضية المصرية ، وحتى لاتعود البلاد الى الحالة الاولى وهى تحكم الموظفين الاجانب وقال : « اننا اشترينا بهذا المبلغ الباهظ سعادتنا الداخلية لان الموظفين الاجانب

---

(٦٥) مجلس النواب ، الجلسة ٤ فى ٢٢ نوفمبر ٢٤ — ( محمد محمد الشناوى نائبه المنسورة ) .

(٦٦) كتب سعد زغلول الى المتدوب السمانى فى ١٠ مارس يطلب منه تخفيف قيود هذه القوانين الا ان الحكومة البريطانية رفضت تعديله ( د . لاشين المرجع السابق ص ٢٨٩ ) .

(٦٧) مذكرات سعد زغلول ، ص ٢٧٦٦ .



تكنوا سادة وحكاما» ثم قال : « فلنخسر المال محافظة على حقوقنا في الاستقلال » . وقدم بغض أعضاء المجلس أربعة اقتراحات ، الأول خاص باعتراض المعارضة على الاعتماد وقدره ٠.٣.٠٠٠ ر.أ جنيه على مقتضى قانون التعويضات والاقتراح الثانى أقر دفعه هبة للموظفين والثالث رأى تأجيل دفع المبلغ حتى المفاوضات التالية ، والاقتراح الرابع رأى دفعه مع استنكار قانون تعويضات الموظفين لغاية الفصل فيه . وقد وافق المجلس على الاقتراح الأخير بأغلبية ١١ صوتا ضد ١٦ صوتا رفضوه ، وامتنع خمسة أعضاء عن إبداء الرأى (٦٨) . أما مجلس الشيوخ فقد قرر أعضاءه أن القانون مجحف للخزينة المصرية وظالم لدافعى الضرائب المصرية وطلبوا من الحكومة مواصلة السعى لتعديله الى ما يقرب من المعقول ، وأشار الأعضاء الى استنكار مجلس النواب له وتصريحات رئيس الوزراء فى المجلس السابق وموافقته على الاعتماد . ولهذا اقترحت لجنة المالية بالمجلس الموافقة على الاعتماد ووافقها المجلس على قرارها (٦٩) . وكان هذا القرار امتدادا لسياسة الاعتدال التى قادها سعد زغلول فى المجلس رغم حماس أعضاء مجلس النواب لالغاء هذا القانون ولأن سعدا كان يأمل تسوية تلك المسائل فى المفاوضات .

### القروض العثمانية :

ومن الموضوعات التى شغلت الرأى العام وأعضاء البرلمان القروض العثمانية ، وعند مناقشة الميزانية قدمت لجنة المالية تقريرا عن الاعتمادات (٧٠) المخصصة لها فى الميزانية وأشارت الى أن مصر لم تكن بعد عام ١٨٤١ ولاية عثمانية فقد انفصلت فى ادارتها وفى ماليتها عن شئون الدولة العلية ، وأن تركيا لم تحتفظ بأى حق تجاه مصر الا بالحق الذى خوله مؤتمر لندن الدولى الذى فرض عليها الويركو المثبت لسيادتها الاسمية

(٦٨) مجلس النواب ، الجلسة ٥٥ فى ٢٤ يونيو .

(٦٩) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٢٢ فى أول يوليه ١٩٢٤ .

(٧٠) المبلغ الوارد بالميزانية للقروض العثمانية هو ٦٦٤٨٢٦ جنيه مصرى .

فقط . ومن هذا يفتتح صراحة انه في حالة زوال تلك السيادة الاسمية لا تكون الدولة المصرية ملزمة ان تدفع اى مبلغ من تاريخ زوالها (٧١) . واضاف التقرير انه مهما قيل من ان الخديو اسماعيل وتوفيق وعباس قد التزموا بقبول تحويل الويركو الى دائتى الدولة ، ومهما قيل من ان مؤتمر لوزان في اجتماعه الثانى عام ١٩٢٣ قد اقر هذا التحويل لانه وافق عليه في غيبة مصر فلا تكون مصر ملزمة بما يقرر في غيبتها . ورات اللجنة ان الدين سقط بسقوط تلك السيادة ، واقرحت عدم دفع اقساط تلك الديون لزوال السيادة وحق مصر في المطالبة فيما دفعت به بعد زوالها ، على ان تدفع مصر قسط ١٢ يوليو وان تدع باقى الاقساط في اى بنك بصفته ودائع ، حتى يفصل في هذه المسألة امام محكمة دولية . واشار النائب عبد الحميد سميد الى مؤتمر لوزان الذى حرمت مصر ظلما من ان تمثل فيه للدفاع عن حقوقها وتقرر فيه ان تحل مصر محل تركيا في تسديد الديون ، وعلى ان يصبح هذا الدين جزءا من الدين المصرى ، وراى هذا القرار ظلم لان ما كانت تدفعه مصر لتركيا لما كانت تقوم به من واجب الدفاع عن مصر ، وعارض اللجنة في دفع القسط وايداع باقى الاقساط في البنوك الى ان يفصل في الامر ، وراى ان الشعب احق بالمبلغ الذى دفع وسيدفع (٧٢) . ثم ذكر نائب آخر « اننا احرار مستقلون ولسنا تحت السيادة العثمانية » . وهنا سار سعد زغلول بالمجلس مرة اخرى الى الاعتدال رغم اصرار النواب على ان هذا الدين سقط بزوال السيادة العثمانية . فاجاب رئيس الوزراء ان مصر غير ملزمة بالدفع — ولكنه تساعل موجهها كلامه الى النواب ، هل نتوقف دفعة واحدة عن دفع تلك الديون ؟ وراى عدم التسرع لحاجة الحكومة المصرية الى عطف الراى العالم الدولى — وذكر ان مؤتمر لوزان قرر سقوط سيادة تركيا عن مصر وفي نفس الوقت قرر الزام مصر بتلك الديون . واخيرا ايد قرار اللجنة في دفع القسط المستحق مع حفظ

---

(٧١) زالت السيادة التركية في ٥ نوفمبر ١٩١٤ . وسجل سعد زغلول هذا الراى في

مذكراته الى الحكومة البريطانية خلال مفاوضاته معها كراسة ٤٥ ، ص ٢٧٦٢ .

(٧٢) دفع مبلغ ٦ مليون جنيه وبقي منه ٢٠ مليون جنيه .

الحق في استرداده ، وقد عارض أعضاء الحزب الوطنى وحزب الاحرار الدستوريين وبعضا من نواب الوفد ( الذين سبق لهم معارضة الاغلبية في قبول طعن محمد محمود ) في الموافقة على دفع الاقتساط — ولكن حزب الاغلبية تمكن من اقفال باب المناقشة في الموضوع والموافقة على رأى الحكومة (٧٣) . وقد تعرض هذا القرار للنقد خارج المجلس حيث اشارت صحيفة السياسة أن الخراج قد سقط عن مصر وبالتالي سقط كل التزام لدفع الخراج الى دائنى تركيا . وذلك بعد سقوط السيادة العثمانية في نوفمبر ١٩١٤ (٧٤) . وقد تعرض هذا القرار للنقد خارج المجلس حيث اشارت صحيفة السياسة ان الخراج قد سقط عن مصر وبالتالي سقط كل التزام لدفع الخراج الى دائنى تركيا . وذلك بعد سقوط السيادة العثمانية في نوفمبر ١٩١٤ (٧٤) ثم اشارت نفس الصحيفة الى ان اقفال باب المناقشة قبل بحث موضوع الجزية بحثا مستقيضا مخالف للروح الدستورية وان النظام البرلمانى لم يوجد لتتفق الحكومة مع حزبها خارج المجلس على رأى ثم تعمل على تنفيذه داخل المجلس ، وتقص بذلك هيئة اللجنة التنفيذية لهيئة الوفديين البرلمانيين . وتساءلت عن فائدة علانية الجلسات في الدستور ، وحق النواب في ابداء ما يريدون من الآراء (٧٥) . وفي مجلس الشيوخ اقترحت لجنة المالية في المجلس اقتراحات عن القروض العثمانية في جوهرها هي ما وافق عليه مجلس النواب ، ووافقت الاغلبية على ما قرره لجنة مجلس الشيوخ (٧٦) .

#### الموضوعات الاقتصادية :

ولم تحظ الموضوعات الاقتصادية باهتمام كبير في مناقشات برلمان ١٩٢٤ ، لتركيز الاهتمام تقريبا على المسائل السياسية ، ولم يتح لبرلمان

---

(٧٣) مجلس النواب ، الجلسة ٦٨ في ٩ يولييه ١٩٢٤ .

(٧٤) السياسة في ١ ، ٦ يولييه ٢٤ .

(٧٥) السياسة في ١ ، ٦ يولييه ٢٤ .

(٧٦) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٢٩ في ١٠ يولييه ١٩٢٤ .

١٩٢٤ أن يناقش الاقتصاد مناقشة شاملة ، وكل ما عرضه هو عدة أسئلة عن مشروعات الرى الخاصة كضرورة الاسراع فى تنفيذ خزان نجع حمادى (٧٧) . واستغلال كهرباء خزان أسوان وعن مدى ما يعود على مديرية أسوان وغيرها من تنفيذه (٧٨) . فى حين دعا أحد الشيوخ الى رفع الرسوم الجمركية على الوارد من أمثالها من الخارج ، وقد أجابه وزير المالية أن الحكومة المصرية مرتبطة بالاتفاقيات التجارية المعقودة بينها وبين الدول وهى التى تحدد الرسوم الجمركية على الواردات بمقدار ٨٪ من قيمتها (٧٩) .

### الموضوعات الاجتماعية :

ومن الموضوعات الأخرى التى لم تتل نصيبا معقولا فى مناقشات البرلمان الموضوعات الاجتماعية ولا سيما الخاصة بالعمال والفلاحين ، وكل ما دار فى البرلمان عن العمال ، أن قدم أحد النواب (٨٠) سؤالا يعبر فيه من الأحداث التى حدثت بين بعض العمال وبعض المؤسسات فى بداية وزارة الشعب (٨١) . وهى ماذا تنوى الحكومة عمله بعد أن ألغت لجنة

---

(٧٧) مجلس النواب ، الجلسة ٢٥ فى ١٠ مايو ٢٤ (عبد المجيد رضوان نائب الجيزة) .

(٧٨) مجلس النواب ، الجلسة ٢٥ فى ١٠ مايو ٢٤ (الشيخ حسيب عاوى نقب دائرة أدفو) .

(٧٩) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٢١ فى ٢٨ مايو (محمد لطفى طنطاوى) .

(٨٠) قدمه النائب ، عبد العزيز خضر ، نقب دار البقم القبلية .

(٨١) خرجت الطبقة العمالية المصرية من الحرب الكبرى وهى أكبر حجما وأكثر تنظيما نتيجة عدة عوامل أهمها فداحة استغلال أصحاب رؤس الأموال ومعظمهم من الأجانب نتيجة لا تمتعوا به من امتيازات ، وعجز الحكومات المتعاقبة من التدخل لحمايتهم من خلال تشريعات العمل المختلفة . ونتيجة التحام العمال بثورة ١٩١٩ ، وحركة الاستقلال فقد قدرت الطبقة العمالية ، أن وزارة الشعب قادرة على أن تحقق لها كثيرا من مطالبها . ولكن العمال اضطروا الى القيام بالاضرابات نتيجة لما وصل اليه حالهم الى حالة سيئة والفساد الحكومة للجان التوفيق بين العمال وأصحاب العمل ، ولحاقلة بعض المؤسسات توفير بعض العمال وفى أخرى تخفيض الاجور ، ولهذا قام العمال بالمظاهرات فى شهرى فبراير ومارس ١٩٢٤ ، وقام عمال بعض المصانع فى الاسكندرية باحتلالها . ورغم انهاء الاضراب إلا أن الحكومة ألقت القبض على قيادات اتحاد النقابات العامة واستندرت قرارا بحل الاتحاد (د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٣٧٤ : ص ٣٧٧) .



التوفيق بين العمال وأصحاب العمل ، وإذا كانت الحكومة تفكر في تأليف هيئة أخرى فما هي السلطة التنفيذية التي ستفول لها ضمان حل مشاكل العمال حلا مرضيا ، وهل تنوى الحكومة تقديم مشروع قانون لحماية العمال والاعتراف بنقاباتهم وهل سيكون ذلك في الدور الحالى للبرلمان ، ورد عليه وزير الداخلية بالنيابة ، أن الحكومة رأت استبدال اللجنة التي كانت أعمالها شاملة لجميع أنحاء القطر ، بتأليف لجان في كل مديرية ومحافظة برئاسة المدير أو المحافظ وعضوية قاض من المحاكم الأهلية ومندوبين أحدهما يمثل العمال وآخر يمثل الشركات واحد أعيان الجهة ، على أن ينفذ هذا المشروع خلال شهر وذكر أن تشكيل عدة لجان أفضل من لجنة واحدة للقطر كله ، أما عن تخويلها سلطة تنفيذية فلا يكون الا بوضع قانون ومع ذلك فإن المركز الادبى والاجتماعى الذى يشغله أعضاء هذه اللجان له تأثير كبير في فض وحل المشاكل . ثم أشار الى أن ( المادة ٢١ ) من الدستور تنص على أن للمصريين حق تكوين الجمعيات وكيفية استعمال هذا الحق قد بينها القانون ، ومشروعه محضر ، ولكن الحكومة لم تنته بعد من دراسته ( ٨٢ ) . ولتكوين مجلسى البرلمان من البورجوازية الكبيرة والمتوسطة ولخلو البرلمان من مرشح للعمال ، حتى العضو الذى ألح العمال على لجنة ترشيح الوفد ترشيحه ( ٨٣ ) ، حيث كان يقوم بجهد كبير في تنظيم العمال ، رفضت اللجنة ترشيحه ، ولهذا لم نجد في البرلمان من له اهتمامات بشئون العمال الا من عدد قليل ( ٨٤ ) .

والى جانب ذلك نلاحظ أن الحكومة وبمعنى آخر الوفد لم يكن له برنامج اجتماعى يؤيد فيه حقوق العمال الرئيسية ، ولاتشغال الحكومة بالقضية الاولى الاساسية وهى قضية الاستقلال ، لم تقدم مشروع قانون لحماية

---

( ٨٢ ) مجلس النواب الجلسة ( ١٢ ) في ٥ ابريل ١٩٢٤ .

( ٨٣ ) هو الدكتور محبوب ثبت . وقد رشحه عمال بولاق ، الامرام في ٦ ، ١٦

نكسوبر ٢٣ .

( ٨٤ ) وهم عزيز مبرم ، شفيق منصور ، حسن يس ، عبد الرحمن عيسى .

العمال ، ولم يتم البرلمان في الدور الاول بواجبه نحوهم . وفي الدور العادي الثاني ، اقترح مجموعة من النواب (٨٥) ، اضافة لجنة لدراسة شئون العمال وتسمى لجنة العمال لعمل تشريع خاص لصيانة حقوقهم ومصالحهم ، في الوقت الذي تتمتع فيه الشركات الاجنبية بكامل السلطة في املاء شروطها عليهم ، وعجز لجان التوفيق عن اداء مهمتها دون أن تسترشد بقانون يبين حقوق العمال ، واحيل الاقتراح الى لجنة الاقتراحات (٨٦) بالمجلس وتم حل المجلس فيما بعد وهكذا لم يتمكن البرلمان من عمل تشريع خاص لحماية العمال من حيث ساعات العمل والاجازات والمعاشات ولم يجد الفلاحون اية عناية بهم كالعمال تماما وان دل ذلك على شيء فانما يعبر عن التكوين الطبقي لمجلسي البرلمان والعمل على اهمال قطاع الفلاحين ، وعدم مساعدتهم من المعانة التي كانوا يعيشونها وخاصة في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة . وكل ما تم بخصوصهم ان قدم أحد النواب سؤالا تعرض فيه الى تأجير اراضي وزارة الاوقاف لكبار الملاك ثم اعادة تأجيرها من الباطن لصفار المزارعين ودعا فيه الوزير الى تأجير الاراضي الزراعية الى صفار المزارعين دون وساطة حتى لا يحرم الفلاحون من ثمرة اتعابهم ، كما دعا الى تأسيس جمعيات تعاونية لترقية احوال الزراع ماديا وأدبيا وطمأنه الوزير بأن الوزارة بدأت في تأجير بعض اراضيها الزراعية لهم ، ثم اضاف والوزارة على استعداد لتشجيعهم على تحقيق التعاون فيما بينهم (٨٧) .

#### الظروف التي أدت الى استقالة الوزارة :

ومن أجل تحقيق الاستقلال ، تمت الاتصالات بين الحكومتين المصرية والبريطانية لاجراء المفاوضات وسافر سعد إلى لندن في ٢٥ سبتمبر ١٩٢٤ لاجراء المفاوضات مع الحكومة البريطانية . واستمر عقد الجلسات بين

---

(٨٥) حسن نافع ، عبد الرحمن مهدي ، مكرم عبيد ، الدكتور حامد محمود وشفيق منصور .

(٨٦) مجلس النواب ، الجلسة الرابعة في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ .

(٨٧) مجلس النواب ، الجلسة ٢٨ في ١٢ مايو ٢٤ ( النائب هو سليمان زكي العبيد

الطرفين ثلاث جلسات ، اختلف فيها سعد مع ماكدونالد حيث اصر سعد على سحب القوات البريطانية والمستشارين البريطانيين المالى والقضائى وازالة كل اشراف بريطانى على علاقات مصر الخارجية وتنازل انجلترا عن مطالبتها بحماية الاجانب والاقلية والمشاركة فى الدفاع عن قناة السويس . وعندما احس سعد بتشدد حكومة العمال الناتج عن ضعف مركزها ، قطع المفاوضات وعاد الى مصر فى اواخر شهر اكتوبر ١٩٢٤ . وبعدها بدأ انعقاد الدور العادى الثانى فى ١٢ نوفمبر ١٩٢٤ (٨٨) . وافتتح رئيس الوزراء البرلمان بخطاب العرش وقد وجه فيه الشكر الى الاعضاء لما أبدوه من اعتدال وما امتازت به اللجان من نشاط مستمر ، ومراقبة الشؤون والاطلاع على سياسة الحكومة ومناقشة ميزانية الدولة ، واعادة النظر فى قوانين مهمة كقانون الانتخاب والى وضع لائحة جديدة للموظفين ، وحسن سير العمل فى الدواوين رغم خروج الموظفين الاجانب من خدمة الحكومة ، والاهتمام بالثروة القومية فى كل جوانبها ومحاولة تطبيق التعليم الاجبارى الذى اقره الدستور ، والاهتمام بالجيش واثار الى محادثات لندن ، وحرص الوزارة فيها على حقوق وادى النيل المقدسة .

وفى هذه الدورة العادية الثانية ، لم يعقد البرلمان الا جلسات محدودة جدا لم تزد عن ست جلسات ، حتى حل مجلس النواب ، ونلاحظ ان الملك خلال فترة تولى وزارة الشعب قد خاضق بالدستور والبرلمان ، كملك غير دستورى كتمسكه بتعيين اعضاء مجلس الشيوخ المعينين حتى يكون له فى البرلمان مجموعة من الاعضاء تدين له بالولاء وتعمل على تنفيذ مطالبه كتمطيل القرارات التى يرغب فى عدم التصديق عليها . ولكن سعد زغلول تمسك بالتقاليد الدستورية وحق الوزارة فى تعيينهم حسب مواد الدستور ، ولم تنفج الازمة الا بعد موافقة الملك على استشارة «فان دن بوتش» الذى اقر ان امر تعيينهم منوطا بالوزارة الدستورية الجديدة ، وتجاهل الملك

الملك

للأوضاع الجديدة التي دعت الى تشكيل سعد الوزارة ، والتي تجلت في ثقة الأمة للوند في الانتخابات ولكن سعدا تمسك بحقه الدستوري في تشكيل الوزارة ، وفي مقدمتها حصول الوند على الاغلبية البرلمانية وضرورة مراعاة التقاليد الدستورية في أن يتولى زعيم الاغلبية تشكيل الوزارة . ولاشك أن الملك فؤاد لم يعتاد على هذا الأسلوب ، وهو حق الأمة في اختيار حكامها ، ومن هنا فقد كتم ضيقه بالوزارة التي حاولت تأكيد النظام الدستوري والوقوف في وجه الحكم المطلق الى جانب ذلك ناقش البرلمان بمجلسيه مسائل هامة في حرية عامة ولم يكن كل ما يفور من مناقشات ينال استحسانه ، فقد تعرض الاعضاء للاحتلال من جوانب كثيرة بالنقد والتجريح . واصبح بيد الوزارة الشعبية تسير دفة الأمور ، ولم يقدم الوند وزعماته أي تنازلات للملك ، بل حرص سعد على أن يكون الملك فؤاد ملكا دستوريا ، وهذا لا يتفق مع طبيعة الملك وما سار عليه اجدادا من التسلط والحكم المطلق .

ومن هنا ينتهز الملك فرصة عدم نجاح المفاوضات التي أجريت في لندن بين سعد ومكدونالد ، وبدا الملك يؤكد أنه عند عودة زغلول لابد أن يقضى على شعبيته نهائيا ، من أجل أن يسترد سيطرته على الشئون العامة للبلاد (٨٩) . ولهذا بدا في اعداد المؤامرات ضد الوزارة ، ومنها المناورة التي أعدها رجال القصر ، فقد فوجئت الوزارة في أوائل شهر نوفمبر باضراب طلبة الأزهر والمعاهد الدينية ، وهتافاتهم بهتافات جديدة « يحيا الملك ، يحيا الأزهر لا رئيس الا الملك ، تحيا المطالبين الأزهرية » وكان للآزهريين مطالب تقدموا بها الى الوزارة خاصة باصلاح احوالهم والتوصل الى نصيبهم من الوظائف ، واصفر مجلس الوزراء في ١٩ مايو ١٩٢٤ قرارا بتكوين لجنة لدراسة مطالبهم سميت « لجنة اصلاح الأزهر » وضمت



العارفين بفضله ، وكانت تضم حسن نشأت وكيل وزارة الاوقاف ، وقدمت للجنة تقريرها وراث الوزارة التزوي في دراسة المسألة ، إلا انه راجت تشاعات أن قرارات اللجنة لا ترضى الازهريين ، وأن الحكومة تسوف في نشرها وان سعدا يرفض نظر مطالبهم (٩٠) .

ومن هنا تأكد لسعد أن ايد خفية تحركهم ، واتهم حسن نشأت بتدبير تلك الحوادث ، مقابل الملك وطلب اليه عزله من وظيفته ، فوافقه الملك على ذلك ، ولكنه من ناحية أخرى أصدر قرارا في ٩ نوفمبر بتعيينه وكيلًا للديوان الملكي مع انتدابه لتولى مهام رئاسته والانعام عليه « بالوشاح الأكبر من نيشان النيل » مكافأة له على ما بذره في مسألة الازهر ، وتأكد سعد من المؤامرة عندما استقال محمد توفيق نسيم من الوزارة وهو المعروف بولائه للقصر ، من هنا صمم سعد على تدعيم الحياة الدستورية إذ رأى أن الدستور قد خولف في هذا التعيين والانعام دون علم الحكومة وموافقتها الى جانب الاعمال الخفية في مسألة اضطرابات الازهريين واعتبر سكوته عليها يجفنها سابقة يجرى عليها المنوال في المستقبل (٩١) . ولذا قابل الملك ظهر يوم ١٥ نوفمبر وقم اليه استقالته وفي الساعة الخامسة مساء توجه الى دار البرلمان حيث أعلن تنيا استقالته في مجلسي البرلمان ، وارجعها لعوامل صحية ، وقد سارع النواب بعد جلسة قصيرة أحتت فيها المناقشة الى اتخاذ قرار الثقة بالوزارة ورجاء الملك بعدم قبول الاستقالة (٩٢) . وقرر أعضاء مجلس الشيوخ أن يذهب مكتب المجلس بهيئته الكاملة للسراي لاطهار شعوره وثقته في الوزارة والتماسهم أن يظل سعد ووزارته لانها موضع ثقتهم . فما كان من الملك الا أن أعرب عن ثقته بسعد زغلول وفكر لهم انه متفق مع البرلمان في قراره الذي أصدره في ثقته بالوزارة (٩٣) .

Lloyd. op. cit. P. P. 84, 85.

(٩٠)

(٩١) البلاغ في ١٢/٢٢/١٩٢٥ .

(٩٢) مجلس النواب ، الجلسة الاولى في ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ .

(٩٣) الاهرام في ١٦ نوفمبر ١٩٢٤ .

وانتهى الخلاف وخضع الملك لشروط سعد ، - وهي أن لا يكون تعيين كبار الموظفين بالسراى وأن لا ينعم بالرتب والنياشين على أحد إلا بموافقة الوزارة وأن تكون الوزارة مسئولة عن إصلاح الأزهر ، وأن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية تبعية فعلية ، حسب ما تقضى به المادة (٤٨) من الدستور (٩٤) ، وجيء لسعد بالأمر الملكى الذى كان قد صدر بتعيين حسن نشأت رئيسا للديوان الملكى بالنيابة ووقع المرسوم وبذلك استرد سعد استقالته . وفى الجلسة الثانية لمجلس النواب تم انتخاب مكتب المجلس ، وقد أعيد انتخاب أحمد مظلوم رئيسا وحصل على ( ١٥٥ صوتا ) واختار حمد الباسل وحصل على ١٢٩ صوتا وأحمد محمد خشبه وحصل على ١٢٨ صوتا وكيلين (٩٥) . وأعلن سعد فى نفس الجلسة تمسك الملك برأى الأمة ومجلس الشيوخ والنواب بالوزارة . وفى الجلسة الثالثة شرع المجلس فى انتخاب لجنة الرد على خطاب العرش واقترح أحد النواب بقاء اللجان كما هى وأن يكون عدد كل لجنة تسعة أعضاء ، على أن يقتصر عضوية العضو على لجنة واحدة ، حتى لا يتأخر العمل كالدور السابق . وتقرر بقاء اللجان على ما كانت عليه وانتخاب أعضاء بدلا من المتوفين منهم والمستقلين (٩٦) . واستمر تكوين هيئة مكتب مجلس الشيوخ كما هو دون تغير .

وبعد يومين من رفض الملك مؤاد استقالة الوزارة ، قتل السيرلى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام . ونلاحظ أيضا أن الحكومة البريطانية قد ضاقت بالوزارة الدستورية حيث لم يتم عقد المعاهدة التى كانت تأمل عقدها مع الوفد وزعيمه ، وامتناع البرلمان عن

---

(٩٤) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٨٢ ، وعباش الفتلا ، المرجع

السابق ، ص ٤٥٥ .

(٩٥) مجلس النواب ، الجلسة الثانية فى ١٧ نوفمبر ١٩٢٤ .

(٩٦) مجلس النواب ، الجلسة الثالثة ، فى ١٨ نوفمبر ١٩٢٤ .

«دفع نفقات جيش الاحتلال ومعارضة دفع اقتساط الديون العثمانية (٩٧) .  
والحد من النفوذ الإنجليزي ، والتظلم من الموظفين الإنجليز ، وتمسيك  
الوزارة والبرلمان بحق مصر الطبيعي في السودان ، كل ذلك جعل الحكومة  
البريطانية في حالة ضيق (٩٨) ، الى جانب ذلك عدم السماح لدار المنسوب  
السامي بالتدخل في شئون البلاد ، واييقاف الموظفين الإنجليز عند حدودهم ،  
من هنا اتخذ الإنجليز من حادث مقتل السردار فرصة لتنفيذ خطتهم الجديدة  
والاشراف على البلاد اشرافا مطلقا والضرب بالدستور عرض الحائط وإلى  
اتاحة الفرصة لديكتاتورية السراي لتواجه سياسة الوفد المتطرفة (٩٩) .  
وحملوا سعد زقلول مسؤولية ذلك الحادث ، رغم أن سعد وصفه في  
مجلس النواب يوم ٢٢ نوفمبر بالخيانة والغدر . ثم قدم اللبى الى الحكومة  
انذارا شديدا للهجة ، قدمه اللبى الى سعد في الخامسة من مساء السبت  
٢٢ نوفمبر في مظاهرة عسكرية قبل موافقة وزارة الخارجية (١٠٠) البريطانية  
، واشتمل الانذار أولا على اعتذار الحكومة المصرية عن الجناية وثانيا البحث  
عن الجناة وانزال العقاب بهم وثالثا : دفع الحكومة المصرية تعويضا قدره  
نصف مليون جنيه . ورابعا : ان تمتنع من الآن وتقمع كل مظاهرة شعبية  
سياسية ، وخامسا : انسحاب الجيش المصرى من السودان ونقل الوحدات  
السودانية التابعة للجيش المصرى في السودان الى قوة مسلحة تكسبون  
خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام

(٩٧) البلاغ في ٢٦ نوفمبر ١٩٢٤ .

Lloyd, op, cit P. 84.

(٩٨)

وقد أثرت مسألة الموظفين الإنجليز التي تستقنى عنهم الحكومة المصرية في مجلس

House of Commons, meeting of 16

المعروف .

April, 28, May, 2, June 1924.

(٩٩) د. أحمد زواد مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

Marlowe, J., op. cit, P. 268

(١٠٠)

العليا — وسادسا اطلاق يد الحكومة في زيادة مساحة اطييان الجزيرة  
من ٣٠٠.٠٠٠ فدانا كانت مقررة من قبل الى مقدار غير محدود ، وسيلبي ان  
تعديل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما  
يتعلق بحماية المصالح الأجنبية في مصر ، وان يعاد النظر طبقا لهذه الرغبات  
في شروط خدمة الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية ، والابقاء على  
منصب المستشار المالي والمستشار القضائي مع احترام سلطتهما وامتيازاتهما  
واحترام نظام القسم الاوربي في وزارة الداخلية واحترام سلطاته  
وامتيازاته (١٠١) . ويادر مجلس الوزراء الى الاجتماع واتفق على « الا يقبل  
من الطلبات الا ما كان له علاقة بالجريمة كالاعتذار ودفن الغرامة ومطاردة  
الجناة ومنع المظاهرات المخالفة للنظام العام » . وكلف المجلس واصف غالى  
وزير الخارجية اعداد الرد على الا يخرج عن هذا المعنى (١٠٢) . وعرض  
سعد الموقف على أعضاء مجلس النواب ، فأيده المجلس بالاجماع وتبرك  
المجلس امر الرد على مقكرة اللبني للوزارة على شرط الموافقة على المطالب  
الثلاثة الاولى . ورفض أعضاء المجلس تلبية باقى مطالب الحكومة البريطانية  
فيما يختص بمنع وقمع المظاهرات العامة وبوحدة الجيش المصرى في  
السودان وزيادة مساحة الاطيان التى تزرع بالجزيرة وتسوية حالة الموظفين  
الأجانب في مصر (١٠٣) . واعادت الوزارة الرد وسلمته الى اللبني مساء  
٢٣ نوفمبر ، وفي نفس اليوم قدم سعد استقالته الى الملك ، والح في ضرورة  
قبولها (١٠٤) لانه رأى ان مطالب الانجليز تتعارض مع استقلال البلاد  
وحريتها . وفي المساء حضر سعد جلسة مجلس النواب وعرض على النواب  
رد الحكومة المضرة على الانذار البريطانى ، وطالب المجلس التروى والاعتدال  
لاحتجاج المعارضة في قبول الوزارة للشرط الخاص بمنع المظاهرات الشعبية .

(١٠١) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ج ١ ص ١٨٥ : ص ١٨٨ .

(١٠٢) منكرات سعد زغلول ، كراس ٤٩ ، ص ٢٨٢٨ .

(١٠٣) مجلس النواب ، الجلسة ٤ في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ .

(١٠٤) منكرات سعد زغلول — كراس ٤٩ ، ص ٢٨٢٨ .



السياسية وتمهتها بشدة ، لأن المجلس لم يفوض الوزارة في قبول منع المظاهرات ، واعتبره بعض النواب (١٠٥) لقراراً يتدخل بريطانيا في الشؤون الداخلية (١٠٦) . هكذا أراد سعد أن يكون معتدلاً ، وأن يدع العاصفة تمر بقبول الشرط الرابع دون اقرار المجلس له بذلك ، وتحمل مواجهة المعارضة الشديدة ، ولكن المنسوب السامى استمر في تهديده في اخراج وحدات الجيش المصرى من السودان وزيادة المساحة المنزرعة في ارض الجزيرة والى ضرورة منع الغرامة ، ثم امر باحتلال جمارك الاسكندرية . وفي ظهر يوم ٢٤ نوفمبر وافق الملك على استقالة الوزارة . وفي مساء نفس اليوم ذهب سعد الى مجلس النواب واعلن فيه انه استقال خدمة للمصلحة العامة ، وانه مستعد مع اصديقه من اعضاء المجلس لان يؤيد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد . وذكر انه قد يكون خارج الحكم اكثر فائدة من داخله . وطلب من المجلس ان يؤجل اجتماعه الى ان تتألف حكومة جديدة (١٠٧) .

وقد احتج مجلس النواب على مطالب وتصرفات الحكومة البريطانية ازاء الاعتداءات الاخيرة واعلن في اجتماعه تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان ، واستغلال الحكومة البريطانية للحادث لقضاء مطامعها الاستعمارية واثار الى ما يحتوى عليه الاذار من اجراءات ليست لها علاقة بالجريمة ، مع تبليغ الاحتجاج الى برلمانات العالم وحكوماته والى سكرتارية عصبة الامم طالباً اليها التدخل في الامر لرفع الحيف عن امة بريئة متمسك بحقوقها المقدسة في الحياة والحرية . وقد وافق عليه المجلس بالاجماع . كما قرر ان كل تصرف حصل من حكومة استقالت او يحصل من حكومة تالية وكان هذا التصرف مخالفا لارادة المجلس او كان المجلس معطلا

(١٠٥) من اعضاء الحزب الوطنى .

(١٠٦) مجلس النواب ، الجلسة الخمسة في ٢٢ نوفمبر .

(١٠٧) مجلس النواب ، الجلسة السابعة في ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ .

وفي هذا التصرف أي مناس بحقوق البلاد فيكون عملا فرديا لا تقبله  
الامة اية نتيجة تترتب عليه ، ما دامت الامة لم تقره ولم تقبله (١٠٨) .

وفي مجلس الشيوخ ، عرض رئيس مجلس الوزراء استقالته بـ  
مساء الاربعاء ٢٤ نوفمبر ، واعاد عليه ما فكرة في مجلس النواب . فمما  
كان من المجلس الا ان احتج على تصرفات الحكومة البريطانية بالاجماع بشأن  
المفكرة التي قدمت تلك الحكومة عن الحادث المؤلم من حيث لهجتها المهينة  
ومن حيث ما اشتملت عليه من الطلبات الفادحة القاسية التي لا يبررها  
الحادث نفسه ، ولا القوانين الدولية . واستاء المجلس من احتلال القوات  
البريطانية لجمرك الاسكندرية كأول التدابير التي اتخذتها الحكومة  
البريطانية ، مما يبرهن على انها اتخذت الحادث وسيلة لتحقيق اغراضها .  
وقرر المجلس ان يعلن احتجاجه الى عصبة الأمم وبرلمانات العالم . وقد  
وافق عليه المجلس بالاجماع (١٠٩) .

ويمكن القول ان وزارة الاغلبية استقالت او اجبرت على الاستقالة  
نتيجة هذا الانذار ودون ان تفقد ثقة مجلس النواب ، ولكنها استقالت  
والبرلمان يؤيدها ومصدر هذا التناقض هو ان مصر حصلت على الدستور  
والبلاد ما زالت محتلة ، واراد الاحتلال ان يفرض ارادته من جديد عندما  
فشل في عقد المعاهدة التي كان يأمل في عقدها مع الحكومة الوفدية . وكان  
لاستقالة سعد السريعة وقبوله بعض مطالب الانذار البريطاني نتائج خطيرة  
وبخاصة على الحياة الدستورية اذ شجعت الملك على حل مجلس  
النواب (١١٠) . وكان مقتل السردار فرصة للانجليز لاقتضاء وزارة الشعب  
عن الحكم ، والتمهيد لفصل السودان عن مصر ، والتحكم في شئون مصر  
الداخلية باسم تحفظات تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ (١١١) .

---

(١٠٨) مجلس النواب ، الجلسة ٦ في ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ .

(١٠٩) مجلس الشيوخ ، الجلسة الثالثة في ٢٤ نوفمبر ٢٤ .

(١١٠) د. عبد العزيز رفاعي ، ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٠٤ .

(١١١) محمد شفيق فريال ، المرجع السابق ، ص ٨ .

## تقييم برلمان ١٩٢٤ :

استمرت مدة انعقاد البرلمان العادى الأول من ١٥ مارس الى ١٠ يولية ١٩٢٤ . وكانت مدتها سبعة عشر اسبوعا كاملة عقد فيها مجلس النواب ٦٩ جلسة ، ومجلس الشيوخ ٣٩ جلسة ، وانشغل كل منهما من بداية جلساته في وضع لائحته الداخلية التي اخذت من المجلسين عدة جلسات متتالية ، وتشكيل مكتبى المجلسين وتكوين اللجان ونظر الطعون ومناقشة الميزانية في مدة انعقاد قصيرة . وفي انعقاده العادى الثانى لم يمكث البرلمان اكثر من اثنى عشر يوما عقد فيها مجلس النواب ست جلسات ومجلس الشيوخ ثلاث جلسات مضت في تشكيل مكتبى المجلسين واللجان ومعايشة ازمة تعيين حسن نشأت وكيلا للديوان الملكى ورئيسا له بالنيابة دون علم الوزارة وتشجيعه لمظاهرات طلبة الازهر واستقالة الوزارة في ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ ، وحادثة مقتل السردار . ومن هنا لا يمكن الحكم على البرلمان حكما مطلقا . اذ لم يتح له ولا للوزارة الدستورية ان تحقق برنامجها ولم يتح لاعضاء مجلس النواب ان يتموا مدة نيابتهم وهى خمس سنوات ، واتمامها قطعا يؤدى الى حسن ممارسة الاعضاء لدورهم الامر الذى يزيد من خبرتهم البرلمانية . ولقد وصف المندوب السامى « اللبى » اعضاء المجلسين انهم حديثوا عهد في عملهم ما عدا جزء قليل منهم كانوا اعضاء في الجمعية التشريعية ، وتنقصهم الخبرة البرلمانية ، وفي الوقت الذى كانت تغيب فيه التقاليد البرلمانية ، وانه سوف تنقضى فترة حتى يتدرب الاعضاء على تلك التقاليد ، وسوف تقاسى الحكومة من انصارها حتى تقيم خبرتهم (١١٢) . وارى ان ذلك منافيا للحقيقة لان لجان المجلسين وخاصة في مجلس النواب عالجت كثيرا من المسائل ، وقامت بدراسة دراسة موضوعية وناقش المجلس تقاريرها بحرية تامة كقضية الاستقلال ومسألة السودان على انه

جزء من مصر وناقشت قضية التعليم الاجبارى للبنين والبنات ، وحاولت الغاء قانون الاجتماعات والمظاهرات العامة ، الذى اصطبغ فى كثير من مواده بالرجعية ، واقترت قانونا للانتخاب تحقق فيه الانتخاب المباشر . وطالبت اللجان الاهتمام بالجيش سواء فى زيادة عدده او تسليحه بأحدث الاسلحة وارسال بعثاته للتدريب على أحدث النظم وتمصير قيادته . ودعا أعضاء مجلس النواب الى تأجير اطيان الحكومة لصغار الفلاحين وتشجيع حركة التعاون فيما بينهم . وحذف البرلمان الاعتماد المخصص لجيش الاحتلال البريطانى فى مصر من الميزانية حيث وافق البرلمان على حذف مبلغ ١٤٦٢٥ المخصصة لهذا الغرض (١١٣) . رغم محاولة اللبى اقناع سعد زغلول منع تصويت البرلمان على هذا القرار (١١٤) . ودعا أعضاء البرلمان الى الغاء قانون تعويض الموظفين الأجانب والقروض العثمانية . ولكن المضابط يغلّب عليها الطابع القانونى والمجادلة القانونية التى اخذت من المضابط صفحات طوال ، ولم يعط المجلس اهتماما كبيرا للقضايا الاجتماعية للتكوين الطبقي لأعضاء البرلمان ، فمجلس الشيوخ تكون من الفئات العالية ، أما مجلس النواب فتكون من البورجوازية الكبيرة والمتوسطة التى لا يمكن أن تعبر بحق عن مطالب الجماهير الحقيقية وكانت الاحزاب التى يتألف منها البرلمان تضع قضية الاستقلال فوق قضايا الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى ، حتى أن حزب الوفد لم يكن له مضمون اجتماعى (١١٥) . وراقب الأعضاء وحاسبوا أعضاء الوزارة بتقديم الاسئلة والاستجابات (١١٦) وشملت مسائل عامة ، ومسائل اخرى محلية خاصة بالدوائر ، الى جانب ذلك بعض الاقتراحات الخاصة بمطالب الدوائر . كحفر ترعة او مصرف او اقامة كوبرى او سكة

---

(١١٣) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٢٢ فى ٣٠ يونيه ١٩٢٤ .

(١١٤) P. O. 5128/658 (16) No. 215 Allenby to

Macdonald - June 11, 1924 Tel. No. 189.

(١١٥) مذكرات عبد الرحمن نسي ، ص ٢٦٦ .

(١١٦) مذبومة ٤٦ سؤال واستجابة لرئيس الوزراء والوزراء ( عن المضبط ) .



حديد ، أو بناء مدرسة أو مستشفى أو إنشاء مراكز البوليس وغير ذلك من مطالب الإقالييم . وقد أشار رئيس الوزراء البريطاني في مجلس العموم إلى برلمان ١٩٢٤ « أنه برلمان فح » وبالمعنى الوطني مندفع متحمس ، ولكنه أضاف أنه برلمان مؤثر في الرأي العام (١١٧) : مما دل على مواجهة البرلمان للقضية السياسية ، وعمله على تخليص البلاد من النفوذ البريطاني . ومن النقد الذي يمكن أن يوجه إلى مجلس النواب أن بعض جلساته ظهر بها الضجيج لمقاطعة المعارضة والتزام على طلب الكلام وتكراره . أما المناقشات في مجلس الشيوخ فقد دارت أغلبية الوقت بشكل هادئ دون ضجة ولا تصفيق ولا مقاطعة ، كما حدث أحيانا في مجلس النواب . ولكن جلسات مجلس الشيوخ كانت أقل حيوية وحماسة . .

ومن حيث علاقة البرلمان بالحكومة فقد قام سعد زغلول بتوجيه أعضاء البرلمان وخاصة في مجلس النواب ، لدرجة أن قاد المجلس إلى الاعتدال في كثير من المسائل ، إذ حال بين المجلس وبين استصدار القرارات الجريئة ، مثل تراجعهم عن إلغاء قانون الاجتماعات والمظاهرات العامة ، وموقفه تجاه قانون تعويضات الموظفين الجائر على الخزينة المصرية ، والديون العثمانية ، رغم أن مجلس النواب كان يتقدح حاسة في معارضة تلك القوانين . وبالرغم من أن سعد زغلول استنكرها جميعا ، إلا أنه كمسئول كان معتدلا ، فمن جهة لم يرغب في مزيد من الصدام مع الحكومة البريطانية ، وفي نفس الوقت سعى لإرضاء الرأي العالمي كما ذكر في المجلس لحاجة مصر إليه في المطالبة بالاستقلال التام . وساندت الأغلبية البرلمانية الحكومة أمام صمود المعارضة في مناقشة تلك المسائل الهامة لهذا ذهب أحد الكتاب إلى أن الروح الدستورية كانت استنها بلا مسمى ، وأن البرلمان كان ياتمر بأمر الحكومة ويخضع لإشارتها . ورأى أنها حكومة استبدادية ما دام رئيس وزرائها يرى أنه

هو الأمة بأسرها (١١٨) ، فله صرح سعد زغلول أن من أخرج سعدا فقد أخرج الأمة كلها . إلا أنه يمكن القول أن مناقشات مجلس النواب كانت حية ونشطة وحماسية وأمام تأثير وتوجيه رئيس الوزراء ، فقد مالت الاغلبية في المجلسين الى الاعتدال وتأييد الحكومة .

وَصُم برلمان ١٩٢٤ أعضاء من الأحزاب الثلاثة حزب الوفد والحزب الوطني ، وحزب الأحرار الدستوريين والمستقلين . وكانت الاغلبية الساحقة للوفد ، وأمام رغبة بعض الأعضاء الوفديين في المجلسين تعديل خطاب العرش ، وظهور حركة معارضة خاصة من الذين رشحوا أنفسهم على أنهم وفديون (١١٩) ، أوعز سعد الى بعض زعمائه بتكوين هيئة وفدية برلمانية ، تستطيع بها الحكومة البرلمانية أن تحكم روابطها بانصارها وتضمن موقفهم داخل المجلسين (١٢٠) . مما أدى الى معارضة هذا الاتجاه بأنه سيجعل من الاغلبية الوفدية أداة في يد الحكومة (١٢١) . وتسير المناقشة حسب حزب الاغلبية في خط واحد (١٢٢) . في حين اعتبر سعد الحكومة جزءا من الوفد والآخر عَصْد لها ، وأمكن تكوين الهيئة البرلمانية الوفدية وأطلق عليها « هيئة الوفديين » وأن يكون لها لجنة تنفيذية . وكان من ضمن قراراتها أن يعرض كل عضو على اللجنة التنفيذية ما لديه من الاقتراحات والاستجوابات لأقرارها قبل تقديمها (١٢٣) الى هيئة المكتبين مما أدى الى توجيه النقد اليها على اعتبار أن قرارات اللجنة التنفيذية ملزمة لهيئة

(١١٨) الاخبار في ١٤ نوفمبر ( مسئولية النواب لأمين الرافعي ) .

(١١٩) البلاغ في ٢١ أبريل ١٩٢٤ .

(١٢٠) أحمد فتحي ، الحولية الاولى ص ١٥٠ . والبلاغ في ٢٨ أبريل ٢٤ ،

Landau, op. cit., p. p. 157 - 158.

(١٢١) أحمد فتحي ، الحولية الاولى ، ص ١٥٢ وص ١٥٣ .

(١٢٢) الاخبار في ٥ أغسطس ١٩٢٤ ( الحياة الدستورية وضمت البرلمان اسم الحكومة )

أمين الرافعي .

(١٢٣) محمد إبراهيم الجيزي ، آثار الزعيم سعد زغلول في عهد وزارة الشعب ه ٨٩

ص ١٢٦ - من ١٣٠ .

الوئديين . وبشكل عام فإن الاغلبية البرلمانية كانت وئدية وكانت نسبية  
أعضاء الحزبين السابقين بسيطة بحيث لا يمكنها أن تؤثر في اتخاذ القرارات ،  
أو توجه سير المناقشة في اتجاه معين ، اللهم إلا إذا كان ذلك بتأييد من  
الاجلبية . وقد ركزت الأحزاب جهودها كله لقضية الاستقلال ، وكان الهدف  
بواحد لها فبينما كان الوفد والاحرار الدستوريون يريدان المفاوضة ، كان  
الحزب الوطني يريد الجلاء قبل المفاوضة (١٢٤) . وكما سبق القول لم  
تتحمل فكرة اجتماعيا يربطها بجماهير الشعب ..

واتضح من المناقشات التي دارت في مجلسي البرلمان وخاصة مجلس  
النواب أن الاغلبية البرلمانية ضاقت بالمعارضة . ويتضح لنا ذلك من عدة  
أمور منها ما حدث عند مناقشة خطاب العرش ، فقد قابلت الاغلبية  
المعارضة بالضجة والمقاطعة ، لدرجة أن رئيس الوزراء تدخل مرة موجهها  
كلامه الى رئيس المجلس من أجل اصفاء الأعضاء لعبد اللطيف الصوفاني .  
ومع أن الصوفاني وهو البرلماني المحنك قد أشار في بداية حديثه أن معارضته  
تزيهة وأن الكلمة العليا في النهاية للمجلس (١٢٥) . إلا أن تلك المظاهرة  
تكررت عند مناقشة الطعن المقدم ضد محمد محمود حيث قاطعت الاغلبية  
المعارضة التي تولت الدفاع عن رفض الطعن ، ثم التصفيق الحاد عند  
الموافقة على قبوله (١٢٦) . مما دل على انحيازها وعدم الاصفاء تماما  
للراي الآخر ، أي راى الاقلية البرلمانية . وخلال مشاركة أعضاء حزبي  
الاحرار الدستوريين والوطني في الاستجواب الذي قتمه النائب سيد فودة  
عن المفاوضة وبرنامجها قابلتهم الاغلبية بالمقاطعة والضجيج المستمر مما  
دعا المعارضة الى دعوة النواب الى اتاحة الفرصة لعرض وجهات نظرهم

Zayid. M. Y. op, cit, p. 111.

(١٢٤)

(١٢٥) مجلس النواب ، الجلسة ٩ في ٢٩ مارس ١٩٢٤ .

(١٢٦) مجلس النواب ، الجلسة ٢٥ في ١٠ مايو ١٩٢٤ .

في مجلس لنواب الامة (١٢٧) . بل ان النائب محمد عبد الجليل ابو سمير اضطر ان يكتب مقالة في صحيفة السياسة شكا فيها من الحيلولة بينه وبين الكلام في المجلس ، اوضح فيها انه حاول الكلام مقويل بالتصفيق المتكرر (١٢٨) لانه في مجال اعطاء الثقة للوزارة بعد الاستجواب عن متى تبتدىء المفاوضات في ٢ يونيو ١٩٢٤ ، امتنع عن اعطاء الثقة للوزارة ، ولكن الاغلبية اعتبرت الثقة اجماعا مما دعا النائب الى الاحتجاج ونبه الاعضاء الى احترام حرية الراى في المجلس (١٢٩) . ولقد سخر منه الاعضاء ، وان دل ذلك على شيء فانما يدل على عدم وجود الروح الديمقراطية داخل المجلس لان النائب حر في ابداء آرائه ، ولا داعى للسخرية والضحك والمقاطعة للراى المعارض .

اما بالنسبة لرئيس الوزراء فقد كان يحس بالضيق لاي معارضة ، ولم يذهب في المجلس الى مساندة وتوكيد الروح الدستورية في المناقشة ففي خلال المناقشة التي دارت بين النائب عبد الرحمن الرافعى ووزير الاشغال عن مشروعات الرى في السودان التي تقيمها حكومة السودان في رى مساحة اكبر من المتفق عليه في مشروع رى الجزيرة ، مما يؤدى الى زيادة الخطر على حياة مصر وزراعتها . اشار اليه سعد زغلول ان سياسته هي سياسة وخز الابر ، ثم تهكم عليه وقال له ، « ان كلك تعرف الطريقة التي يكون بها المالك واحدا في السودان دون الانجليز ، فتعال وقلها لى سرا » مما اثار التهكم على النائب من اعضاء المجلس . ثم قال له « لا تقف موقف المعجز فقوتى من قوتك وقل لى ما يمكننى تنفيذه » . وقال له هل عنديكم تجريدة (١٣٠) ؟ واعتبرت المعارضة ان ما نقوه به زعيم الامة اضعاها للروح المعنوية للشعب ، واستحالة وقف تلك المشروعات ، وان كان يوجه اللوم الى اعضاء الحزب الوطنى في المجلس في عدم اعطاء الحرية لرئيس الوزراء

---

(١٢٧) السياسة في ٢٤ يونيو ١٩٢٤ .

(١٢٨) صحيفة السياسة في ٢٤ يونيو ١٩٢٤ .

(١٢٩) مجلس النواب ، الجلسة ٢٨ في ٢ يونيو ١٩٢٤ .

(١٣٠) مجلس النواب ، الجلسة ٢٢ في ٢٤ مايو ١٩٢٤ .



في الطريقة التي يختارها في المطالبة بحقوق البلاد ، وهو استخدامه للطرق السلمية المشروعة الا ان روح المناقشة في المجلس اتضح فيها ضيق مسعد بالمعارضة والتهكم عليها واحراجها وانسياق اغلبيه المجلس معه . مما أدى الى تخوف المعارضة من الاقبال على المناقشة في الأمور الهامة ، وهذه أمثلة من أحداث كثيرة تعرضت فيها المعارضة الى القسوة في الرد والى السخرية من الاغلبية والمواجهة بالمقاطعة المستمرة والتشويش عليها . وكان للاغلبية القدرة على اقفال باب المناقشة ، والضغط على المعارضة وعدم اتاحة الفرصة لبدء رأيها في المسائل الهامة كما حدث عند مناقشة الاعتمادات المخصصة للديون العثمانية ورغبة المعارضة في عدم دفع الاقتساط (١٣١) . واقفلت باب المناقشة في الموضوع على رغبة الاغلبية دون أن يبدي عبد الرحمن الرافعي رايه . ومن هنا ضاع على المعارضة أن تقف على الحقيقة في بعض الاحيان كما حدث عند استقالة سعد يوم ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ ، واقتراح الثقة في الوزارة ، ومطالبة المعارضة معرفة أسباب الاستقالة حتى تعطى الثقة للوزارة عن فهم للأمور ، أو تبدي رأيها في المسائل الهامة ، وبمعنى آخر هو اهمال المعارضة على أساس أنها اقلية لا يمكن أن تؤثر في اتخاذ القرارات ، مما يتعارض مع روح الدستور .

ومن الانصاف الاشارة الى ان المعارضة في هذا البرلمان أدت واجبها على اكمل وجه ، ولم يكن من اهدافها وخاصة أعضاء الحزب الوطنى ان تهدم البناء القائم ، ولكنها كانت تهدف الى تبصير الحزب القائم بعيوبه فليعمل على علاجها . وكانت تتكون أولا من أعضاء الحزب الوطنى في المجلس، ثم انضم اليهم بطبيعة الحال النواب الدستوريون ، وبعض المستقلين وبعض النواب الوفديين الذين رشحوا أنفسهم في الانتخابات على أنهم سمعيون للاستفادة بشخصية سعد زغلول الجارفة ، وتأييد اللجنة التنفيذية الوفدية

لهم . وكانوا جميعا حوالى عشرين نائبا (١٣٢) . وتركزت مقاعد المعارضة في الطرف الشمالى للقاعة . وأطلق عليها « حزب الشمال » (١٣٣) . ويؤكد ذلك ما أشار إليه عبد الرحمن الرامعى أحد أعضاء المعارضة « ان غايتنا أعضاء الحزب الوطنى ان نجعل من الحياة النيابية أداة جهاد فى السفود عن حقوق البلاد ومجال توجيه للحكومة للأخذ بوسائل الإصلاح فى شتى نواحيه ، وكنا نعضدها فيما كان يتفق ومبادئنا ، وننقدها فى رفق ولين فيما كنا نختلف وإياه فيه ، ولم يدر بخلدنا ان نخلق لها العقبات ، ولكن الوفد لم يقابل هذه الروح بالتقدير ، بل ضاق من موقفنا اذ كانت سياسته اضطهاد المعارضة والمعارضين وخلق ديكتاتورية برلمانية يتمثل فيها الحكم المطلق بشكل يتفق مع ظواهر الدستور دون حقيقته ومعناه (١٣٤) » وحملت صف المعارضة على أعضاء البرلمان فذكرت صحيفة السياسة أن البرلمان لم يقم الا بتشريع قانون واحد هو القانون الخاص بالكفاة البرلمانية (١٣٥) ، حيث قرر مجلس النواب تحديد مكافاة أعضاء البرلمان بستمائة جنيه مصرى مكافاة سنوية ، على أن تصرف على اقتساط شهرية واعطاء العضو جواز للسفر مجانا من مركز دائرته الانتخابية حتى القاهرة (١٣٦) . اما الاخبار فذكرت أن الأعمال التى انجزها البرلمان قليلة جدا ، ولا تتفق مع الأمال.

---

(١٣٢) وهم : عبد اللطيف الصوفى ، عبد الحميد سعيد ، عبد الرحمن الرامعى ، عبد الحليم العلابى ، عبد العزيز الصوفى ، محمد شوقى الخطيب ، السيد عبد العزيز خضر ، د. محمد عبد الرازق ، محمد عبد الجليل أبو سمرة ، على على بسيونى ، سلطان السعدى ، هارون سليم أبو على ، على الطحاوى المغازى ، احمد المليجى ، محمد الشريعى ، خليل أبو رحاب ، عبد الله أبو حسين ، محمود وهبه القاضى ، ومحمد توفيق اسماعيل .

(١٣٣) عبد الرحمن الرامعى ، فى أعقاب الثورة ، ص ١ ، ص ١٥٦ وص ١٥٧ ، ومذكراتى ، ص ٤٩ .

(١٣٢) مجلس النواب ، الجلسة ٥٠ فى ١٨ يونيو ١٩٢٤ ، ولأول مرة ذكر هذا التعبير فى محاضر الجلسات .

(١٣٤) عبد الرحمن الرامعى ، مذكراتى من ١٩٨٩ — ١٩٥١ ، ص ٤٨ .

(١٣٥) السياسة فى ١٦ يوليو ١٩٢٤ ( الدور البرلمانى الاول ) .

(١٣٦) مجلس النواب ، الجلسة ٢٢ فى ٢٧ أبريل ١٩٢٤ .

التي علقت على أول دور من ادوار الحياة البرلمانية المصرية ، ونكرت أن ما أقره هو قانون المكافأة البرلمانية الذى يهم الأعضاء فقط ، وأضافت اليه قانون الانتخاب المعدل للقانون القديم (١٣٧) . وهذا قطعاً لا يمثل ما قام به البرلمان وخاصة في مجلس النواب ، فقد قام أعضاء البرلمان بالجهـد السابق ذكره رغم ظروف البلاد ، واقصد وجود الاحتلال البريطانى وملك لوتوقراطى يضيق بالحكم النيابى ، وحزب الاحرار الدستوريين الذى كان يتوقع الاغلبية في البرلمان او نسبة معقولة تتيح له المناورة في البرلمان ، ولم يتح له كلتاها فتربص بالحياة النيابية واندفع في نقد الوزارة بلا هوادة والى التصغير من أعمال البرلمان . واتهام الاغلبية « بالدكتاتورية البرلمانية » . ويمكن القول ان المعارضة كانت ناضجة بارزة الا أن عدد أعضائها كان محدوداً مما جعل قوتها هنا معنوية ولم يكن لها تأثير في اتخاذ القرارات .





## الفصل الخامس

---

### الانقلاب الدستوري الأول وقيام الائتلاف الحزبي

١. — تأليف وزارة أحمد زيور ، وحل مجلس النواب .
٢. — تعيين اسماعيل صدقي وزيرا للداخلية ، وتدخله في الانتخابات لصالح انصار الحكومة .
٣. — تكوين حزب الاتحاد .
٤. — قيام الانتخابات ، واضطهاد الحكومة للوفد وانصاره .
٥. — انتخاب سعد رئيسا لمجلس النواب ، وقيام وزارة أحمد زيور بحل مجلس النواب للمرة الثانية ، وتعطيل الحياة البرلمانية وزيادة سلطة الملك ، وانسحاب حزب الاحرار الدستوريين من الوزارة وانضمامهم إلى المعارضة .
٦. — الدعوة إلى الائتلاف ونتائجه .



## الانقلاب الدستوري الأول وقيام الائتلاف الحزبي

قدم سعد زغلول استقالة وزارته الى الملك فؤاد يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ ، وانتهز الملك فشل مفاوضات سعد - مكبوند ، وحادث مقتل السردار ، وما نتج عنها من تدهور العلاقات بين الحكومتين البريطانية والمصرية ، فوجدها فرصة للتخلص من الوزارة الشعبية المؤيدة من مجلس البرلمان المصري، فوافق على الاستقالة في ظهر اليوم التالي، وفي مساء اليوم نفسه ذهب سعد الى مجلس النواب وأعلن «انه استقال خدمة للمصلحة العامة، وأنه مستعد مع أصدقائه من أعضاء المجلس لان يؤيد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد » (١) ومعنى ذلك ان زعيم الاغلبية رأى ضرورة انسحابه وفي الوقت نفسه رأى ضرورة التعاون مع الوزارة القائمة بشرط خدمة الأهداف القومية . واختار الملك فؤاد أحمد زيور ، رئيس مجلس الشيوخ المعين ، لتشكيل الوزارة الجديدة (٢) ، وهو من طراز كبار الموظفين الذين مطمئهم الوظائف الكبرى ، ولهذا لم يكن منتظرا ان يكون له برنامجا وكان مخلصا ومطيعا للملك (٣) . ولم يكن له أغلبية ولا اقلية برلمانية ، الا الخضوع التام للملك والاستعداد لمحاربة الوفد واضعائه ، واعادة حكم الملك المطلق . فقام زيور في اليوم التالي من تشكيل الوزارة الموافق ٢٥ نوفمبر باستصدار مرسوم ملكي بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر (٤) ، استنادا الى المادة

---

(١) مجلس النواب ، الاجتماع العادي الثاني ، الجلسة السادسة في ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ .  
(٢) أحمد زيور للرئاسة والداخلية والخارجية ، أحمد محمد خشبه للمعارف ، عثمان محرم للاشغال ومحمد السيد أبو علي للزراعة ، محمد صفقى للاوقاف ، يوسف أصلان قطاوى للمالية ، نخلة جورجى الطيمى للمواصلات ، محمد صفقى يحيى للحربية والبحرية ، أحمد موسى للحقانية . وبعد استقالة عثمان محرم وأحمد محمد خشبه في ٢٠ نوفمبر عين محمد توفيق رفعت للمعارف ومحمود صفقى وزيرا للاشغال ( عبد الرحمن الرافى ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٩٨ ) .

(٣) عبد الرحمن الرافى ، المرجع السابق ، ص ١٩٩ .

(٤) ونصه « بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٦ نوفمبر ١٩٢٤ بدعوة البرلمان وعقد جلسته العادية وبعد الاطلاع على المادة ٣٩ من الدستور وبناء على ما عرضه علينا رئيس الوزراء وموافقة هذا المجلس يؤجل انعقاد البرلمان شهر » .

محمد خليل صبحى ، المراجع السابق ، ج ٤ ، ص ٥٥٥ .

٣٦ من الدستور التى تنص على انه « للملك تأجيل انعقاد البرلمان على انه لا يجوز ان يزيد التأجيل على ميعاد شهر ولا ان يتكرر فى دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين » . لان الوزارة رأت ان استمرار المناقشات البرلمانية فى وجود اغلبيه برلمانية وفدية يشكل عقبة فى حل الخلاف بين الحكومتين المصرية والبريطانية ويزيد من صعوبة موقفها (٥) . ولهذا حتى لا تواجه بمعارضة برلمانية (٦) .

ولم يقف الامر عند ذلك الحد ، فقد بدأت الوزارة تطارد بعض رجال الوفد بتهمة التواطؤ فى حادث اغتيال السردار ، ففى يوم ٢٧ نوفمبر ألقت السلطة العسكرية القبض على عبد الرحمن فهمى ومكرم عبيد النائبين فى مجلس النواب ومحمود فهمى النقراشى وكيل وزارة الداخلية ورغم الغاء الأحكام العرفية ووجود الحصانة البرلمانية للنائبين (٧) . ولما كان ذلك يعتبر انتهاكا لدستور البلاد ، فقد احتج عليه الوفد المصرى فى نفس اليوم (٨) . كما احتجت الهيئة الوفدية البرلمانية على انتهاك السلطة العسكرية البريطانية للدستور ، بالقبض على نائبين وعلى وكيل الداخلية السابق ، وحملت الحكومة تبعه ذلك (٩) . ولذا سعت الحكومة المصرية الى تسليم المقبوض عليهم الى السلطات القضائية المصرية (١٠) . وقام البوليس المصرى تنفيذا للتعليمات البريطانية يوم ٢٨ منه بالقبض على شفيق منصور ، والشيخ مصطفى الغياثى ، راغب اسكندر ، وحسن يس وكلهم أعضاء

(٥) Sirdar Ikbal Ali - Shah. Fuad King of Egypt, P.19,  
Great Britain and Egypt 1914 - 1936, p. 19

(٦) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٢٤ .

(٧) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٢٠٣ .

(٨) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ص ٢٧٢١ .

(٩) نفسه ، ص ٢٧٢٢ .

(١٠) اعترفت محكمة مصر بحق النائبين بالحصانة البرلمانية ، ولكن رئيس المحكمة ترك

امر تنفيذ ذلك لمجلس النواب وكان معطلا ثم حل بعد ذلك .

(١) أحمد شفيق ، الحولية الاولى ، ص ٥٩٥ .



في مجلس النواب والقبض على كثير من غير النواب ، بتهمة التواطؤ في حادث اغتيال السردار (١١) . مما دعا الهيئة الوفدية البرلمانية الى الاحتجاج ، واعتبارها ذلك التصرف من القبض على النواب والاستخفاف بالحصانة البرلمانية والحرية الشخصية استهتارا بالدستور (١٢) ومخالفة له ، حيث نصت المادة ١١٠ من الدستور انه « لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ اجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه الا باذن المجلس التابع هو له . وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية » . وان الأوامر التي تصدر بتأجيل انعقاد البرلمان لا تؤثر في وجود دور الانعقاد قانونا كما انها لا تؤثر في بقاء الحصانة النيابية للأعضاء .

وبدأت حكومة زيور بعد تأجيل البرلمان ومطاردة رجال الوفد (١٣) ، تسلم ببقية المطالب البريطانية التي وردت في انذار ٢٢ نوفمبر ، وتم ذلك في ٣ منه ، دون قيد مذعنة في ذلك كما رأت الى حكم الضرورة ومندفوعة بالرغبة الاكيدة في المسالة وحسن التفاهم مع بريطانيا . وتم طرد الجيش المصرى من السودان ، وانشاء قوة سودانية اقسمت الولاء للحاكم المصالح الانجليزى ، وابعد الموظفون المصريون منه واعترفت وزارة زيور للانجليز بحق حماية الاجانب والتدخل في الشئون المالية والادارية وسكنت في تعويضات الموظفين الاجانب (١٥) . رغم تصريح زيور في اول حديث له انه سيعمل على انقاذ ما يمكن انقاذه (١٦) . واستسلم زيور التام للانذار ، يؤكد لجؤه الى تأجيل البرلمان ، حتى يقوم بتنفيذ ما جاء في الانذار البريطاني

(١١) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .

(١٢) مذكرات عبد الرحمن الرافعى ، ص ٢٧٢٧ : ص ٢٧٣٠ عن ملاحظة بعض المحققين

لاعتقال النواب .

(١٣) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥١ من ٢٨٩٤ .

(١٤) وافق زيور على انشائها واعتمد من اجلها مبلغ ١٢٠٠٠٠٠ جنيه مصرى .

(١٥) احمد شفيق ، المرجع السابق ، التحولية الثانية ، ص ١٧٩ ، من ١٩٦ .

(١٦) محمد خليل منبجى ، المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٦٦ عن صحيفة اليمنى بلرزيان

الفرنسية .

دون أى معارضة برلمانية ، ولذا استقال الوزيران الوفديان من وزارة زيوار (١٧) ، عثمان محرم فى ٣٠ نوفمبر وأحمد محمد خشبة فى أول ديسمبر ١٩٢٤ ، ولهذا اجتمع أعضاء الهيئة الوفدية البرلمانية فى ٢ ديسمبر ، واستقر رأيهم على رفع عريضة إلى الملك (١٨) التمسوا فيها دعوة البرلمان إلى الاعتقاد فوراً ، لمعالجة أحوال البلاد ، وذلك استناداً على المادة (٤٠) وهى « للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية وهو يدعو أيضاً متى طلب ذلك بعريضة تمضيها الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين ، ويعطى الملك فـض الاجتماع غير العادى » . وقد وقعها أغلبية مجلسى النواب والـشيوخ (١٩) ، وقد جاء فيها « أن الوزارة الحالية أساءت إلى الدستور بتأجيلها انعقاد البرلمان ودون أن تتقدم إليه ببرنامج ، وأن الأغلبية كانت على استعداد لمؤازرة أى وزارة تعمل لمصلحة البلاد ، ولكن الوزارة سارت على عكس ذلك » وتعرضت إلى خرق الدستور فى القبض على النواب دون إذن من المجلس التابعين له من أجل ذلك التمس مقدمو العريضة دعوة البرلمان إلى الاعتقاد فوراً (٢٠) . فعرضها الملك على الوزارة ، فأشارت عليه بعدم الموافقة فى استعمال حقه لتخفيض مدة تأجيل البرلمان ، بحجة اشتراك الشيوخ والنواب مع الوزارة السعدية فى المسئولية عن فشل خطتها السياسية (٢١) .

ولمعارضة الوفد للوزارة واستعداده لمقاومتها فقد أشارت على الملك تعيين اسماعيل صدقى عدو سعد والوفد وزيراً للداخلية من جهة لتقوية

---

(١٧) مذكرات عبد الرحمن نهى ، ص ٢٧٢٥ .

(١٨) رفعت عدة مرائض للملك من ٢ ديسمبر إلى ٢٠ ديسمبر لعقد البرلمان قبل انتهاء مدة التأجيل لدراسة الوقت .

(١٩) وقعها ١١٤ نائباً ، وأغلبية مجلس النواب هى ١٠٨ نائباً ، ووقعها ٧٠ شيخاً وأغلبية مجلس الشيوخ ٦١ شيخاً .

(٢٠) مذكرات سعد زغلول ، الكرامة ٤١ ، ص ٤٨٣ ، ومذكرات عبد الرحمن

نهى ، ملف ٤٧ : ٢٧٥٨ ، من ٢٧٥٩ وأحمد شفيق ، المرجع السابق ص ٤٢٧ ، ص ٤٤١ .

(٢١) الأهرام فى ٤/١٢/١٩٢٤ .

مركز الوزارة بعد استقالة الوزيرين الوفديين ، ومن جهة أخرى لضعاف نفوذ الوفد ، فوافق الملك وتم تعيينه في ٩ ديسمبر ١٩٢٤ (٢٢) . وكان اسماعيل صدقي عضوا في الوفد المصري الذي سافر الى أوربا لحل القضية المصرية ، وتم طرده هو وزميله محمود أبو النصر ، الى جانب سقوطه في انتخابات ١٩٢٤ امام عضو الوفد المغمور حينئذ (٢٣) ، في انتخابات ١٩٢٤ ولهذا سيعمل على الانتقام من الوفد ولو على حساب الدستور (٢٤) . وفي يوم ٢٤ ديسمبر أي قبل انتهاء مدة تأجيل البرلمان بيوم واحد استصدرت الحكومة مرسوما بحل مجلس النواب واستندت في خطابها الى الملك في حله ، لصعوبة العمل مع أغلبية متضامنة مع الوزارة السابقة ، واندفاعها في الحكم على الوزارة وتقديمها عرائض تنقد فيها أعمال الحكومة بلهجة عنيفة ، ورأى زيور أنه لا يمكن فض الخلاف الناشب بين الوزارة والبرلمان الا باستقالة الوزارة او بحل مجلس النواب واستفتاء الأمة « حتى تقرر البلاد من هم الذين يؤمنون على الاماني القومية وصيانة الدستور » (٢٥) ، وصدر مرسوم الحل في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ استنادا على المادتين ٣٨ التي تنص على أنه « للملك حق حل مجلس النواب » ، ٨٩ من الدستور التي تنص على ان يشمل « الأمر الصادر بحل مجلس النواب على دعوة المندوبين لاجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الايام التالية لتمام الانتخاب » . وشمل القرار

---

(٢٢) مذكرات عبد الرحمن نهي ، ص ٢٧٦٥ ، Lloyd. op. cit. P, 109.

انتقد محمد حسين هيكل رئيس تحرير السياسة واحد قادة الاحرار الدستوريين قبول اسماعيل صدقي الوزارة على انتقاض النظام البرلماني ، وتعجب من وقوف الحزب ذلك الموقف ولكنه عاد وعلل موقفهم بأنهم قاسوا من حكومة الوفد ظلما وعنتا ، وان الاغلبية البرلمانية الوفدية جعلت الحياة النيابية عبثا ( مذكراته ، المرجع السابق ، ص ٢١٣ ، ص ٢١٤ ) .

(٢٣) محمد نجيب الفرابي .

(٢٤) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٥٧٤ .

(٢٥) محمد خليل مباحي ، المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٥٥٦ : ص ٥٥٩ وأحمد عفيف ، الحولية الاولى ، ص ٤٥٢ .

دعوة المندوبين الناخبين لاجراء الانتخابات الجديدة لأعضاء مجلس النواب  
في يوم ٢٤ فبراير ١٩٢٥ وعلى ان يدعى المجلس الجديد الى الاجتماع في  
٦ مارس ١٩٢٥ (٢٦) .

وكان من المفروض حسب القواعد الدستورية ان تعرض وزارة زيور  
بمجرد تشكيلها برنامجها على مجلس النواب لمناقشته ، فلما ان يوافق عليه  
المجلس او يختلف مع الوزارة عليه ، ويقرر عدم الثقة بها . ومن هنا ترى  
الامة نقط الخلاف بين الوزارة والمجلس ، حتى اذا قامت الوزارة باجراء  
انتخابات جديدة لاختيار مجلس نواب جديد أمكن للمندوبين الناخبين الذين  
انتخبهم الشعب معرفة أوجه الاختلاف بين المجلس والوزارة . ولكن الوزارة  
تخلصت من البرلمان بحل مجلس النواب لتكون حرة في تنفيذ مطالب السياسة  
البريطانية (٢٧) . وكان هذا مخالفا لما يحدث في جميع الدول الدستورية  
ومناقضا لروح الدستور (٢٨) .

ولقد قامت سياسة الملك والجهاز الحكومي من يوم حل مجلس النواب  
في ٢٤ ديسمبر الى يوم اجراء الانتخابات الجديدة على اضعاف تأثير الوفد  
بواسطة عدة طرق حتى تحصل على الاغلبية ، وظهرت استعدادها في  
حالة فشلها على حل البرلمان . وقد ايدهم المندوب السامي لان الوزارة ابحت  
استعدادها للتعامل مع الحكومة البريطانية على أساس تصريح (٢٨) فبراير  
١٩٢٢ (٢٩) . وهكذا يتضح نية الملك والوزارة وبتأييد من دار المندوب  
السامي العمل بكل الطرق من اجل حصول انصار الحكومة على الاغلبية  
في مجلس النواب القادم ، او حل البرلمان .

(٢٦) محمد خليل مبحي ، المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٥٦٠ .

(٢٧) الاخبار في ١٩٢٤/١٢/٢١ ( بين الوزارة والبرلمان متى يجوز حل مجلس النواب

بقلم امين الرافعي ) وكوكب الشرق في ١٩٢٥/١/٣ .

(٢٨) الاخبار في ١٩٢٤/١٢/٢٢ ، وكوكب الشرق في ١٩٢٥/١/٣ .

(٢٩) F. O. 1257/29 (16) No. 48 Allenby to (٢٩)

Chamberlains, April 26, 1925 Tel. No. 303.



وقامت الوزارة بتنفيذ اجراءات لصالح انصارها وكانت اولى تلك الاجراءات ان استصدرت الوزارة مرسوما عطلت به قانون الانتخاب المباشر لعام ١٩٢٤ الذى اقره البرلمان ، لعدم استكمال جداول الانتخابات الجديدة بالرغم من تصريح وزير الداخلية السابق ان ما بقى من الجداول الانتخابية يعتبر قليلا جدا لا يمكن ان يعطل تنفيذ قانون الانتخاب الجديد (٣٠) . وافر المرسوم ضرورة تجديد انتخاب المندوبين الناضجين الذين تنتهى مدة انتخابهم فى سبتمبر ١٩٢٨ بحجة ان استشارة الامة التى هى موضوع تلك الانتخابات العامة لا تكون حقيقية ولا صحيحة من غير تجديد انتخابهم ، وحدد ميعاد انتخابهم فى ٢٠ يناير ١٩٢٥ (٣١) . وكان هذا صراعا خفيا بين الوفد واحزاب الاقلية ، فالوفد يتمسك بالانتخاب المباشر لصعوبة التأثير على اعداد هائلة من الناضجين ، اما احزاب الاقلية فانها تحلم دائما بان قانون الانتخاب لعام ١٩٢٣ يمكنها من الحصول على الاغلبية او يفوز عدد معقول من مرشحيها الى المجلسين ، من هنا لم تطبق حكومة زيور القانون المباشر ، وكانت يد اسماعيل صدقى واضحة فى اتخاذ تلك الاجراءات لتحقيق اهدافهم فى الحصول على اغلبية برلمانية حيث لا يميل مع أعضاء حزب الاحرار الدستوريين الى قانون الانتخاب المباشر لانه يؤدى فى رأيهم الى اغلبية وفدية ولهذا لجأ الى عدم العمل به ، والغشاء انتخاب المندوبين الناضجين الذين اتوا باغلبية وفدية فى المجلس السابق ، حتى يمكن من تهيئة المناخ الذى يحقق من خلاله اغلبية برلمانية لحزب السراى الجديد والاحزاب المؤلفة ، والتى لم يجمع بينهم فى حقيقة الامر غير الحق على الوفد ، وذلك لتكوين برلمان معتدل يساند وزارة زيور فى تسوية المسائل المتعلقة بين بريطانيا ومصر (٣٢) . واعتبر الوفد اجراء انتخابات جديدة على قانون غير

(٣٠) البلاغ فى ١٩٢٤/١٢/٢٥ ، واحمد شفيق ، الحولية الثانية ، ص ١٥٩ .

(٣١) محمد خليل ميجى ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٥٥ و١٥٦ .

Lloyd, op. cit. P. P. 110-111, F. O. 1257/29 (٣٧) .

(16) No. 48 Allenby to Obamberlain. April 26, 1925 Tel.

No. 303.

قانون الانتخاب المباشر اجراء غير دستورى مما يترتب عليه برلمان غير شرعى ، الا انه اقر اشتراكه فى الانتخابات لانقاذ الدستور والقضية المصرية من العابثين بها (٣٣) . حيث ان وسيلة الوفد والاحزاب الاخرى ( ما عدا الحزب الوطنى ) المفاوضات لتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان ، والحزب الذى يحصل على الاغلبية البرلمانية يشكل الوزارة ويناقض الحكومة البريطانية من اجل تحقيق هذا الهدف . ولم تتمسك الوزارة بمواعيدها السابقة لاجراء الانتخابات ، حيث استصدرت فى يوم ١٨ يناير مرسوما بتأجيل ميعاد انتخاب المندوبين النخبين من ٢٠ يناير الى ٤ فبراير وانتخاب النواب يوم ١٢ مارس بدلا من ٢٤ فبراير ، وتأجيل اجتماع المجلس الجديد الى ٢٣ مارس بدلا من ٦ مارس الذى كان محدد له من قبل ، وحجتها فى هذا اضطرارها الى اعادة تحضير الكشوف الثلاثينية (٣٤) . وبذلك خالفت الوزارة الدستور فى المادة ٨٩ من اجل اعطاء فرصة اكبر لمرشحي الاحزاب المؤتلفة لتنظيم صفوفهم ، وفى نفس الوقت اعطاء الادارة مزيدا من الوقت للبحث فى الانتخابات (٣٥) .

### حزب الاتحاد :

الى جانب ذلك دفع الملك حسن نشأت أحد رجاله المخلصين لتكوين حزب جديد سمي « حزب الاتحاد » وقام نشأت رئيس الديوان الملكى بالنيابة بدور أساسى فى تكوينه (٣٦) فى اوائل شهر يناير ١٩٢٥ مدعيا أن الهدف من وراء قيامه تكوين حزب ثالث لايجاد نوع من التوازن بين كل من الوفد والاحرار الدستوريين ، فى مجلس النواب المزمع تكوينه يستطيع الملك ان يستخدمه فى تحقيق المصلحة القومية دون اللجوء الى حل مجلس النواب من جديد (٣٧) . واجتمع مؤسسو هذا الحزب فى فندق سميراميس يوم ١٠

(٣٣) كوكب الشرق ١/٢/ ١٩٢٥ .

(٣٤) محمد خليل مبحى ، المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٥٦١ .

Marlowe. John. op. cit. P. 272.

(٣٥)

(٣٦) أحمد فتحي ، المولية الثانية ص ٢٨ . وقد تأسس الحزب فى ١٠ يناير ١٩٢٥ .

(٣٧) دة محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .

يناير ١٩٢٥ . وافتتح الاجتماع اللواء موسى فؤاد أخذ الشيوخ المستقلين من الهيئة الوفدية ، وأوضح في خطبته أن أهداف الحزب توحيد صفوف الأمة وجمع كلمتها . ونشر برنامج الحزب ، وجاء في مقدمته أن مقصد الحزب وغايته « السعى للحصول على الاستقلال التام لمصر والسودان » وأن وسائله لتحقيق هدفه توحيد صفوف الأمة . والعمل المنتج في مجالاة الحياة المختلفة في ظل الدستور . وأشار الى عدة اصلاحات في الأمور الداخلية . وتأكيدا لصيغته الملكية ختم برنامجه بعبارة « لتحييا مصر وليحيا الملك » (٣٨) . وقد سخرت الصحافة المصرية من برنامجه ، الذي جاء فيه ان تلك الاصلاحات الداخلية هي وسيلته الى الاستقلال التام ، متمثلا في ذلك بحزب الأمة ، وتسجيله ان القضية المصرية قضية دولية استنادا الى مفهوم الحزب الوطني القديم في المسألة المصرية (٣٩) . واتخذ الحزب شعارا له وهو « السواء للعرش » . ولذلك هاجمته صحف اللواء والاعبار وكوكب الشرق والبلاغ والاهرام ، على أساس ان كثرة الاحزاب في تلك الفترة تدعو الى الانقسام والتفرقة وفي البلاد ثلاثة احزاب هي الوفد والاحرار الدستوريون والحزب الوطني . ولتأليفه تحت حماية الادارة وحماية القصر ، واتهامه للوفد ولزعيمه بعدم الولاء للعرش ان بعدت عنه الجماهير (٤٠) . وكان هدف الملك الحقيقي من انشاء الحزب التسلط على الحكم عن طريق حكومة لها واجهة برلمانية (٤١) ، وبمعنى آخر انشاء الحزب للانتخابات التالية ، ولهذا السبب أسس نشأت لجانا في كل المحافظات والمديريات ، ورشح كثيرا من أعضاء الحزب لتلك الانتخابات ، على ان تعمل الادارة الحكومية على

(٣٨) أحمد شفيق ، الخولى الثانية ، ص ١٥ وص ١٧ ، مجلة الطليعة ، عدد فبراير ١٩٢٥ . وثائق تاريخية عن الاحزاب والتنظيمات السياسية في مصر .

(٣٩) د . يونان لبيب رزق ، الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ، ص ٦٧ و ٦٨ .

(٤٠) أحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ١٨ : ٢٧ .

(٤١) Landau, op. cit. p. 276. Vatiklotia, op. cit. p 276

( م — ١٣ الحياة البرلمانية )

مساعدتهم (٤٢) . وذلك من أجل أن يتخذ القصر أداة يحكم بواسطته البلاد لذلك ارتبط بالقصر ، وأصبح معروفا باسم « حزب الملك » (٤٣) مما أدى الى تعرضه للنقد على أساس أن يكون الملك للأحزاب كلها ، ولأن عدم نجاح حزب الاتحاد في الانتخابات التالية وعدم حصوله على الأغلبية ، دليل على عدم ولاء الشعب للعرش (٤٤) ، ولكنه دفع في نفس الوقت الأحزاب الأخرى وفي مقدمتها الوفد وسعد زغلول نفسه الى إبعاد تلك التهمة الى إعلان الولاء والإخلاص للملك ، وهكذا يمكن القول ان تلك الدعوة أدت الى مزاحم الأحزاب وقادتها الى زيادة هيبة الملك لدى جماهير الشعب (٤٥) . وقد أنشئ الحزب لهدف آخر وهو محاربة الوفد وإضعافه والحيولة بينه وبين الوصول الى الحكم وجذبت السلطة او مؤسسة بعض المنفصلين عن الوفد والهيئة الوفدية الذين انضموا الى حزب الاتحاد بحجة عدم ولاء الوفد للعرش (٤٦) . حيث أشار سعد زغلول في مذكراته « ان هذه المحنة دلت على ضعف شديد في الاخلاص وهبوط عظيم في روح الناس ولا سيما الطبقات العليا وما تحتها ، وان كل يوم كانت ترد خطابات تحمل استقالات من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب من الهيئة الوفدية ، وكان اغربها استقالة محمد سعيد الذي نجح بفضل الوفد في انتخابات ١٩٢٤ . ودل على ان انضمام الكثير الى الأحزاب لم يصدر عن عقيدة ، بل عن اعتبارات نفعية . فعلى أساس أنه حزب السلطة انضم اليه الوصوليون من كبار المالىين ، وكبار الملاك الزراعيين ، وكبار رجال الإدارة ، وكبار الضباط من رتبة لواء فما فوق ، وأسندت رئاسته الى يحيى ابراهيم (٤٧) . واتخذ الحزب صحيفة

---

F. O. 1257/29 (16) No, 48 Allenby to Chambe rlain (٤٧)

Abril 26, 1925 Tel. No. 303.

Lloyd, op. cit. P. 111.

(٤٢)

(٤٤) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٢١٢ وص ٢١٤ .

(٤٥) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٢٧ .

(٤٦) مذكرات سعد زغلول ، خزاسة ١٥ ص ٢٨٩٢ وص ٢٨٩٤ في ١٧ يناير ١٩٢٥ .

(٤٧) مجلة الطلبة ، العدد السابق .



الاتحاد لسببنا له والتفاني في خدمة الملك رمزا له (٤٨) ، وهكذا يتضح ، ان الحزب تكون من الفئات الرجعية والوصولية ، التي رأت أن تساند الملك في عودة الحكم المطلق وأن يسير الملك الأمور من جديد ، ويصبح مرجع كل شأن من شئون البلاد وخاصة الداخلية كأي حاكم مستبد وارتضت تلك العناصر ان تكون أداة لهذا الحكم في سبيل الحصول على منافعها .

### الدعاية الانتخابية :

وفي سبيل الفوز في الانتخابات قامت الاحزاب والمستقلون بالدعاية الانتخابية وخصوصا الاحزاب المؤتلفة وهم احزاب الاحرار الدستوريين والاتحادي والوطني من أجل اكتساب الشرعية الدستورية لحكم البلاد ، ولهذا كان التنافس شديدا بينها وبين الوفد وأخذ حزب الاحرار الدستوريين ينهج أسلوب الوفد في الدعاية ، في اقامة اجتماعات انتخابية عامة تكلم فيها كبار رجال الاحزاب حملوا فيها على الوفد وزعيمه للتقليل من شأنه ، وادعوا أن سياسته هي السبب في كل المصائب التي تحل وحلت بالبلاد (٤٩) . ونشر نداءاته الى الأمة ، ومنها نداؤه في ٢٦ ديسمبر ١٩٢٤ في مناسبة الانتخابات حيث دعا فيه المواطنين الى عدم انتخاب الوفديين متهما الوفد بدفع تعويضات الموظفين الاجانب وترك السودان للانجليز وجعل مناصب الدولة لنزويهم ، ورفعت الموظفين والعمد ، وقتل حرية الرأي (٥٠) . وتلجف اللجان الحزبية العامة والفرعية في الاقاليم . ولكن الحزب لم يهتم بوضع برنامج واضح لحل القضية السياسية ، وتنمية المجتمع بل تركت خطبه حول مهاجمة الوفد وزعيمه ، والتقليل من دوره في قيادة المجتمع ، وهذا الأسلوب من الدعاية لا يتيح للناخبين القدرة على الحكم على الاحزاب ، مما يؤيد قول مندوب صحيفة التايمز البريطانية في القاهرة ، أن الاحزاب الاربعة لا شيء يفرق بينها في مبادئها ، فشئون السياسة الخارجية الاستقلال

---

(٤٨) الاتحاد في ١٠/١٠/١٩٢٥ .

(٤٩) أحمد شفيق ، الحولية الثنية ، ص ٢٤٧ .

(٥٠) السياسة في ٢٦/١٢/١٩٢٤ .

القائم لمصر والسودان من دون أن يقدم أى حزب أفصاح ذلك وتفسيره (٥١) .  
أما الحزب الوطنى فلم تسع الإدارة الى مطاردة مرشحيه ، وأفسحت صحيفة  
الاخبار صفحاتها للنيل من الوفد وزعيمه (٥٢) . وتسماعل أمين الرافعى  
رئيس تحريرها قبل انتخابات مجلس النواب فيما يسمى اليه سعد وقد  
فشل سابقا ولم يقم بأى شىء ومما قاله « ماذا تريد يا سعد ، حشرت  
مجلس النواب ببطانتك وفي الوزارة أكثر من المحاسب ، وأهملت السودان  
واقصيت أهل الكفايات ، واكتفيت بالاخلاص (٥٣) » . وهو نفس خط حزب  
الاحرار فى مهاجمة الوفد وزعيمه . وكون حزب الاتحاد اللجان الانتخابية  
العامة والفرعية ورفع شعار الاخلاص للملك . أما الوفد فقد أعاد تنظيم  
صفوفه وذلك بتنظيم لجانه الحزبية العامة ، ولجان الوفد الفرعية فى  
الاطليم (٥٤) ، حتى بالقرى لنشر الدعاية السعدية (٥٥) . وتكوين لجان  
الطلبة الانتخابية بعدد الدوائر الانتخابية واتصالها باللجنة التنفيذية العليا  
للطلبة (٥٦) . التى أخفت تنشط فى مؤازرة مرشحي الوفد بكل الطرق

---

(٥١) من الاهرام فى ١٢ مارس ١٩٢٥ ، لندن فى ١٢ مارس .

(٥٢) الاخبار فى ١٩٢٥/١/١ . ( حول الانتخابات القادمة ، هل يريد سعد أن يعود الى

الحكم — صفحة من أعماله بقلم ابراهيم عبد القادر المازنى ) .

(٥٣) الاخبار فى ١٩٢٥/٢/٢ .

(٥٤) وكانت كل لجنة وندية تقر :

١ — الولاء للعرش حتى ينفى عنه تهمة عدم الولاء للعرش .

٢ — تأكيد الثقة التامة بسعد زغلول والعمل على مبادئه فى سبيل استقلال مصر  
والسودان استقلالا تاما .

٣ — العمل على تأييد مرشحي الوفد .

٤ — اقرار اللجان الفرعية فى الدائرة للاعمال الانتخابية ( لجنة الوفد الانتخابية  
للدائرة الثانية بالاسكندرية ، وكوكب الشرق فى ١٩٢٥/١/٧ ) .

(٥٥) الاهرام فى ١٩٢٥/١/١٢ ، كوكب الشرق فى ١٩٢٥/١/٢ .

(٥٦) الاهرام فى ١٩٢٥/١/٥ .

المشروعة (٥٧) ، الا ان وزير الداخلية أصدر اوامره بمنع الطلبة من الدعاية الانتخابية (٥٨) . الى جانب ذلك تكونت جماعة جديدة تسميتها «لجنة الشبيبة السعدية» فكرت ان عملها سيكون في دائرة القبانين وان غرضها هو بث الدعوة للوفد والعمل على تأييد مرشحيه ونشر نداءات الى الامة عن طريق الصحف (٥٩) . ونشر الوفد نداءاته في الصحف رد فيها على الاتهامات التي وجهت الى الوفد سواء في وزارة الشعب السابقة او في برلمان ١٩٢٤ ، ورد على تهمة عدم ولائه للعرش ، في ان الوفد لا يزال مقيما على ولائه للملك ، وان حزبي الاحرار الدستوريين والاتحاد ، ما هما الا وسائل الاحتلال ، ودعا الشعب الى استخدام ضمائرهم ، ونكرهم ان الوفد وكيل الامة في شأن تعرفه هي وهو الاستقلال التام لمصر والسودان، وندد بأسلوب الحكومة ضد الطلبة وضد مرشحي الوفد . وكان هدف الوفد من بياناته خلق روح عدائية ضد الحكومة ومرشحيها ، وتذكير ان الوفد لا يزال هو المعبر عن آماله القومية . ودعا الوفد الحكام والعمد الى العمل على حرية الانتخابات التي يتوقف عليها مصير البلاد ، وطلب من الجماهير التمسك بمبادئها (٦٠) . ونشر مرشحو الوفد بيانات في الصحف ووزعوا منشورات انتخابية لتحذير الجماهير من انتخاب اعداء سعد ، وتأييد

- 
- (٥٧) ومن ضمن منشورات الطلبة ، منشور لجنة المنيا ، اجتمعت لجنة الطلبة العليا للانتخابات وقررت : ١ — تأييدها للزعيم سعد زغلول ، وتمسكها بمبادئه الشريفة . ٢ — اظهار أسفها الشديد لتصرفات الوزارة الحالية ضد حرية الانتخابات . ٣ — تأييدها لمرشح الوفد محمد مرزوق . ٤ — اظهار استيائها الشديد ضد الدسائس التي سيجدون بين الوفد والعرش . ٥ — انشاء لجان فرعية في جميع مراكز المديرية . ٦ — تركها المدارس عندما تشتد حركة الانتخابات . ٧ — لا نالوا جهدا في مساعدته .

(٥٨) الاحرام في ١/٨/١٩٢٥ .

(٥٩) الاحرام في ١/٥/١٩٢٥ .

(٦٠) مذكرات عبد الرحمن نهي ص ٢٧٨٢ : ص ٢٧٨٦ واحمد شفيق ، المرجع للمسبق ،

مرشحي الوفد (٦١) . ولكن الوفد تعرض للنقد الشديد من صحيفتي الاخبار والسياسة لعدم نشره برنامجا واضحا في الانتخابات ، واكتفى بانه وكيل الامة في امر تعرفه (٦٢) . وقد ساهمت الصحف البريطانية في الدعائية الانتخابية لصالح مرشحي الحكومة ، اذ فكرت صحيفة ليڤربول بوست ان فوز السعديين سيؤدي الى قيام المتاعب في وجه بريطانيا والمعتدلين في مصر ، ولن يكون مركز الملك فؤاد نفسه مأمونا لان الزغلوليين يعتقدون ان الملك فؤاد قد تخلى عنهم (٦٣) . في حين نشرت صحيفة التايمز ان الوفد المصري بالرغم من مجاهرته الولاء للعرش فان جميع الدلائل تدل على انه يسير سيرا مضطربا الى الجمهورية (٦٤) . ونشرت صحيفة اخرى قبل الانتخاب ان الحالة تكون حرجية اذا فاز الزغلوليون في الانتخابات (٦٥) . وان دل ذلك على شيء فانما يدل على ضيق الحكومة البريطانية من الوفد لفشلها في عقد المعاهدة مع حكومته ، ولان حكومة زيور حققت مطالب الحكومة البريطانية على حساب مصالح البلاد ، ولانها تأمل من المعتدلين او الائتلاف الحكومي ان تعقد معهم المعاهدة المرجوة لهم .

#### الانتخابات :

وفي الوقت الذي كان يجب فيه على الادارة ان تجري الانتخابات في حيدة تامة كما سبق لوزارة يحيى ابراهيم في الانتخابات السابقة ، الا ان وزير الداخلية « اسماعيل صدقي » خالف ما قامت به حكومة يحيى ابراهيم من تحديد الجوائز الانتخابية في حالة ميكة للانتخابات ضمانا لنزاهة العمل ،

---

(٦١) منها بيان انتخابي لمرشح وفدي بمركز البداري ، حذر فيه المواطنين لوفديين من محمود غلام وأكد ان اسم سعد وحده هو الذي وضعه الى مجلس النواب ، ولكنه كان في طبيعة من تخلى عن الزعيم الجليل وفكر البيان ان من ينتخبه يعتبر خائنا لسعد ولامته ودمه الى تأييد عبد المجيد ابراهيم الموضح الوفدي . . .

( مركز وثائق مصر المعاصر ) والنيل في ١٩٢٥/٢/٥ .

(٦٢) احمد شفيق ، الموجع السابق ، الحولية الثانية ، ص ١٦٧ .

(٦٣) احمد شفيق ، المرجع السابق ، الحولية الثانية ، ص ٢ .

(٦٤) نفسه ، ص ٣ .

(٦٥) البرمنجهام بوست ، لندن في ١٩٢٤/١٢/٣١ عن السياسة في ١٩٢٥/١/١ .



وتحرير الجداول الانتخابية وعلايتها حتى يمكن الاطلاع عليها ، وتلخيص  
اللجان الانتخابية لإدارة عملية الانتخاب في حيدة تامة . بل قام بما يخالف  
هكك الضوابط التشريعية والإدارية كإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية ،  
وتعديل ( ١٠٦ ) دائرة من ( ٦١٤ ) دائرة وكان هذا التعديل طبقا لرغبة  
مرشحي الحكومة في ضم البلاد التي لهم فيها أنصار (٦٦) ، أو نقل قرى  
وفدية الى دوائر انتخابية أخرى حيث لا يكون لها تأثير في النتيجة من أجل  
هزلة مساعي الوفديين وفساد تدابيرهم الانتخابية . وتزوير جداول  
الانتخابات ، حيث استغل مرشحو الحكومة الإدارة المالية ، في وضع  
جداول مصنوعة بواسطة رجال الإدارة ، ضمت اشخاصا غير موجودين  
وأسماء أشخاص متوفين والأغلبية الباقية من رجالهم حتى يمكن الحصول  
على مندوبين ناخبين يستطيعون الاعتماد عليهم (٦٧) . وتعيين لجان انتخابية  
بواسطة الحكومة من أعضاء موالين لها وحجز التذاكر الانتخابية عن  
المعارضة ، واستخدام الإرهاب (٦٨) ، والضغط على الناخبين ، ورفع  
العمد والمشايخ والموظفين المعارضين للإدارة وتعيين غيرهم قبل الانتخاب  
لضمان نجاح مرشحي الحكومة (٦٩) . ومنعت الحكومة اجتماعات مرشحي

---

(٦٦) عبد الرحمن الرافعي ، المجمع السبق ، ص ٢٦٥ ، وأحمد شفيق ، الحولية  
الثانية ، ص ١٢٢ ، ص ١٢٤ .

(٦٧) وعن ذلك وصلت شكوى من اتحاد البلاد بتهديد الحكومة للعمد والمشايخ لعرض  
الجداول الانتخابية على مرشحي الحكومة في منازلهم لتحرر طبق رغبتهم بلا مراعاة للجوار  
في السكن ومنع الناخبين من الاطلاع عليها ( كوكب الشرق في ٨ - ١ - ١٢ ، والاهرام  
في ١/١٢ ، و ١٢/١/١٩٢٥ ) .

(٦٨) وعن هذا الموضوع وصلت شكوى كثيرة الى كوكب الشرق في ١٠/١ ، ١/١٢ .  
( ١٩٢٥/١/١٣ ) .

(٦٩) كوكب الشرق في ١٩٢٥/١/٣ ( البرلمان القلم هل هو شرعي ) وفي ١٤ - ٢ -  
١٩٢٥ ( الاعتمادات الانتخابية في دوائر الدقهلية - المنشور في ١١/٢/١٩٢٥ ) وأحمد  
شفيق ، الحولية الثانية ، ص ١٢٥ ، ص ١٢٦ وقد وصلت بلاغات الى الاهرام والبلاغ في  
١٩٢٥/٢/٥ عن تعيين تلك اللجان وأعمال تطبيق الدستور فيها ، الطلبة ، أغسطس ١٩٢٢  
للبرالية في التطبيق بقلم د. عبد العظيم رمضان ( وأشير بسعد زغول الى جميع تلك  
الوسائل في حديث له في صحيفة كوكب الشرق في ١٢/١/١٩٢٥ ) .

الوفد ، في حين سعت لاعطاء تصاريح لاجتماعات مرشحيها (٧٠) . وصدرت الاوامر من وزارة الداخلية الى رجال السلطة بمساعدة مرشحي الحكومة بكل الوسائل ، ومطاردة مرشحي الوفد في كل مكان (٧١) .

وبعد استخدام وزير الداخلية اسماعيل صدقي كل اساليب الضغط والارهاب . ضد مرشحي الوفد ، اجريت انتخابات الدرجة الاولى ( الثلاثينية ) في ٤ فبراير ، ونجح فيها اقلية المندوبين الناضحين الوفديين ، ولم ينتخب سعد زغلول مندوبا ناضبا لانحياز الادارة لمناقسة (٧٢) . ولقد دخلت الادارة في الانتخابات ذهبت وفود من انحاء القطر الى السراى تشكو الوزارة من خرق الدستور واستخدامها رجال الادارة والعمد والمشايع للعبث بحرية الانتخابات ومحاولة اكراه المندوبين على انتخاب مرشحيها (٧٣) . وامكن العثور على مذكرة مرسلة من محافظ القاهرة تثبت انحياز رجال الادارة ، لمرشحي الحكومة (٧٤) . ثم جرى الصراع بعد ذلك في انتخاب الدرجة

(٧٠) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

(٧١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٥١ ، ص ٢٧٩٢ .

(٧٢) جعلت الادارة اسم زغلول — بجمع ناضحين من ستة شوارع مختلفة تمكثوا من جمع عشرة ناضحين مستعدين لاعطاء اصواتهم ضده ، ثم ضموا اليهم اشخاصا غائبين واشخاصا مترددين فضلوا الفرار وتكون الكشف من ثمانية وعشرين اسما ولم يدوج فيه من اسماء الناضحين المقيمين في بيت سعد سوى اسمه واسم البواب اما الخدم الخمسة وهم من الناضحين فقد اهلوا ولهذا لم ينتخب وفاز عليه احمد طلعت بصوت واحد ، وفي دائرة سعد ( السيدة زينب ) نجح من ٢٢٢ مندوبا ثلاثينيا رئيسهم الوفد ٢٢٩ مندوبا . الامرام في ١٩٢٥/٢/٥ واحمد شفيق ، المرجع السابق ص ١٤١ ومذكرات عبد الرحمن الرافعي ص ٢٧٩٧ : ص ٢٨١٢ .

(٧٣) البلاغ في ٥ مارس ، واحمد شفيق ، المرجع السابق ص ٢٦٨ : ص ٢٧٢ من اسيوط والفيوم والمنوفية والبحيرة والجيزة وغيرها من المحافظات مما ادى الى محاصرة بيت الامه .

(٧٤) على مذكرة في تاريخ ٩ فبراير سجل فيها محافظ القاهرة رايه في كل دائرة بعد الانتخابات الثلاثينية اوضح فيها حالة الانتخاب وذكر ان الحالة مطمئنة للمرشح الدستوري والاتحادى او الحزب الوطنى او المستقل ، ثم اشار ان الوفد يبذل المسال في سقاء في سبيل استجلاب المندوبين ، ودعا مرشحي الحكومة الى مزيد من الاحتكاك بالمندوبين ( مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ) .

الثانية المقصور على المندوبين الناخبين لانتخاب النواب الذي جرى في ١٢ مارس واستخدمت الأحزاب كل الأسلحة سواء المال أو التأثير الإداري أو العائلي أو حلف اليمين ، مما جعل سعد زغلول يدعو المندوبين الناخبين عن طريق الصحافة الى التمسك بالمبادئ وعدم مخالفتها « بوعده كتبوه للسلطة كرها أو بقسم أدوه لها جبرا » (٧٥) . ومن الدلائل التي دلت على التدخل الإداري تقرير أرسله مدير البحيرة الى وزير الداخلية عن الانتخابات في المديرية جاء فيه « فاني عالجت المسائل بنفسى وخبرتها بشخصى وعملت كل الوسائل التي اعتقدت ان الفوز معها » وذكر انه عمل المستحيل مع بعض الأعضاء الذين سقطوا في الانتخابات ، وهم من مرشحي الحكومة . وكان يتوقع نجاحهم ، وذكر منهم عبد اللطيف الصوفاني ( حزب وطنى ) وعلل تغير نتيجة انتخابهم لتحول بلاد تقاتيش الأمراء ، واشاعة روجتها صحف الوفد عن استقالة الوزارة في اليومين السابقين للانتخاب ، وكرر فيها اسفه واعتذاره للوزير الداخلية على تلك النتيجة غير المرضية للوزارة (٧٦) .

ونظرا للمواقف المبهمة التي اتخذها عدد من المرشحين لم يكن من المستطاع على وجه التحقيق تحديد نتائج الانتخابات تحديدا دقيقا (٧٧) . وأبرق اللبى الى تشمبرلن عن نتيجة الانتخابات حتى الساعة الحادية عشر مساء ١٢ مارس ١٩٢٥ ، ان انصار الحكومة قد حصلوا على ( ١٠٣ ) مقعدا ، في حين حصل الزغلوليون على ( ١٠٢ ) مقعدا وثمانية دوائر لإعادة . ونجح في الانتخابات من الشخصيات البارزة غير الوفدية ، ثروت ، وهندقى ، وعبد العزيز فهمى ، وعلى ماهر ، ومحمد على ، ومحمد محمود ، وحلمى عيسى ، وتوفيق دوس وانتخب زغلول بأغلبية كبيرة ، وسقط في الانتخابات بعض أنصاره البارزين كمرقس هنانة وختمن حسيب ،

(٧٥) مذكرات عبد الرحمن فهمى : ص ٢٨٨١ وص ٢٨٨٢ .

(٧٦) ملف الأحزاب ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر — منشور في ١٤ مارس ١٩٢٥

— مدير البحيرة .

(٧٧) شليق غريال ، المرجع السابق ، ص ١٩٥ .

وغرايلى ، ومصطفى النحاس ، وفتح الله بركات ، ووليم مكرم عبيد (٧٨) .  
وفي نفس اليوم ابرق اليه بتكوين وزارة زيور الثانية قبل اعلائها (٧٩) . وفي  
يوم ١٣ مارس فكر ان انصار الحكومة حصلوا على ( ١٠٥ ) مقعدا ، وحصل  
الزغلوليون على ( ١٠١ ) مقعدا وخمس دوائر باقية للاعادة ، ثلاث منهم  
يحتمل ان يكونوا غير زغلوليين واثنان وفديان ، مع عدم اجراء انتخابات  
الحدود وهى ثلاث دوائر ، وستكون نتيجتها لصالح مرشحي الحكومة .  
واشار ان الحكومة تدعى ان خمسة عشر نائبا انتخبوا على انهم وفديون  
سوف يتحولون لصالح انصارها ، كما ان زغلول يدعى ان الوفد قد حصل  
على ١١٥ مقعدا (٨٠) . ثم اصدرت وزارة الداخلية بلاغا رسميا في ١٣  
مارس اعلنت فيه ان انصار الحكومة من الاحزاب غير الوفدية والمستقلين  
نالت الاغلبية في الانتخابات وحصلت على ١٠٥ مقعدا في مجلس النواب  
مقابل ١٠١ مقعدا حصل عليها الوفديون فيما عدا الدوائر التى ستحصل  
فيها الاعادة (٨١) . وقد رد سعد زغلول على بيان الداخلية بان الوفد حصل  
على ١١٦ دائرة غير ست دوائر باقية للاعادة يوم ١٧ مارس وبذلك تكون  
الاغلبية للوفد (٨٢) .

وفكرت صحيفة كوكب الشرق الوفدية في ١٤ مارس ١٩٢٥ ان الوفد  
رشح ١٨١ عضوا فاز منهم ١١٦ ، ورشح الاتحاديون ١٠٩ عضو نجح منهم  
( ١٥ ) بمساعدة الادارة ، ورشح الاحرار الدستوريون ٩٥ عضوا نجح منهم  
٢٨ بقوة الحكومة ، ورشح الحزب الوطنى ٣١ عضوا نجح منهم ( ٦ ) فقط .

F. O. 780/29 (16) No, 28 Allenby to Chamberlain (٧٨)

March 12, 1925 Tel. No. 105.

F. O. 780/29 (16) No, 29 Allenby to Chamberlain (٧٩)

March 12, 1925 Tel. No. 106.

F. O. 783/29 (16) No. 30 Allenby to Chamberlain (٨٠)

March 13, 1925 Tel. No. 108.

(٨١) كوكب الشرق في ١٤ مارس ومذكرات عبد الرحمن نسي من ٢٨٨٤ .

(٨٢) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٨ ك من ٢٨٠٢ .



١٢ المستقلون فكان عددهم ( ٥١ ) عضوا نجح منهم عشرون . وسبب هذا الاختلاف وعدم التأكد من نتيجة الانتخابات الحقيقية ان كثيرا من المرشحين الفائزين نسبت اليهم ميولا سياسية ليست ميولهم الحقيقية (٨٣) . وبذلك تقدمت الوزارة حسب بيان ١٣ مارس مرشحين من جميع الاحزاب غير الوفدية من الاحرار الدستوريين والاتحاد والحزب الوطنى مضافا اليهم المستقلون والآخرين لا تتضح ميولهم الحزبية الحقيقية الا عند اجتماع البرلمان (٨٤) . وقبل ان تظهر النتيجة التكميلية للانتخابات اعلنت الوزارة بان الاحزاب غير الوفدية نالت الاغلبية ولم يوجد سبب لهذا التصرف الا نتيجة الفرصة لاستمرار الوزارة في الحكم (٨٥) . وكانت نتيجة الانتخابات تحتم على ان يرفع احمد زيور استقالته الى الملك ليتسنى له تأليف وزارة يتبع في تأليفها التقاليد الدستورية ، ولهذا رفعت استقالتها الصورية الى الملك في ١٣ مارس ، ورفض الملك الاستقالة وعهد الى احمد زيور بناء على بيسان ١٣ مارس الوزاري تأليف الوزارة حسب التقاليد الدستورية وأعيد تشكيلها من الاحزاب التي قيل انها احرزت الاغلبية حسب التقاليد الدستورية من حزبي الاحرار الدستوريين والاتحاد ومن المستقلين (٨٦) . ولم يصبت الوفد امام تلك الظاهرة غير الدستورية فصرح سعد زغلول في ١٧ مارس بان بلاغ وزارة الداخلية لا يطابق الحقيقة ، والحقيقة انه تم انتخاب ١١٥

(٨٣) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٣١٢ عن الاجيبيسيان غازيت الانجليزية التي تصدر في القاهرة .

(٨٤) عباس محمود العقاد ، المرجع السابق ، ص ٤٧٧ .

(٨٥) الاهرام في ١٣ مارس ١٩٢٥ .

(٨٦) دخلها من الاحرار الدستوريين عبد العزيز فهمي للحقانية ، توفيق دوس للزراعة ، محمد على علوية للاوقاف ، ومن الاتحاديين يحيى ابراهيم للمالية ، موسى فيؤاد للبحرية والبحرية ، يوسف قطاوى للمواصلات وعلى ماهر ( الذي دخل حزب الاتحاد واصبح وكلا له ) للمعارف . ومن المستقلين احمد زيور رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، واسماعيل صدقي للداخلية ، واسماعيل سري للثغال . ولم يشترك فيها الحزب الوطنى ، ولكن رئيسه قيد الوزارة واعلن ان اعضاء الحزب في المجلس سيعارضون اى محاولات لاسقاط الوزارة . ( احمد شفيق ، الحولية الثامنة ، ص ٢٢٥ ) .

من مرشحي الوفد الى جانب انضمام نائبين اليه (٨٧) ، وبذلك أصبح عدد نواب الوفد ١١٧ نائبا ، وهكذا تكون للوفد الاغلبية ، الى جانب النواب الذين تقدموا للانتخابات كمستقلين (٨٨) ، وصرح بأن تأليف الوزارة الجديدة من احزاب الاقلية هو عمل غير مألوف ، ومع ذلك رأى انه كان من الضروري استشارته في تأليف الوزارة ، ثم اضاف انه يستحيل على الوزارة ان تحصل على ثقة البرلمان ولا بد لها بمقتضى الدستور ان تستقيل وهكذا رد سعد زغلول على بيان ١٣ مارس الوزاري ، حتى يصمد الوفد امام تلك المناورة وحتى لا يتراجع أحد من الوفديين المترددين عن مناصرة الوفد عند اجتماع البرلمان . ثم أكد تصريحه مرة أخرى بأنه صاحب الاغلبية البرلمانية وأنه يستحيل ان يؤيد أى وزارة لا يؤخذ رأيه ورأى أصحابه في تشكيلها (٨٩) . وحدث صراع بين الحكومة ومؤيديها وبين الوفد حول النواب المترددين والمستقلين ، كل يحاول بكل الطرق الشرعية وغير الشرعية ان يضمن الاغلبية في مجلس النواب . فقد اتهم سعد الحكومة بوعده بعض النواب الوفديين بتوفير المصالح وتوظيف الاقارب او اضطهادهم والتهديد بحل مجلس النواب (٩٠) . وأشار الى انه منذ ظهور نتيجة الانتخابات في صالح الوفد ضد الحكومة وهي تسمى لاستمالة بعض الوفديين الى جانبها (٩١) . واتهمته الحكومة الوفد باقناع المستقلين وحتى الاتحاديين الانضمام الى الوفد ملوحين لهم بتولى مناصب وزارية في حالة فوز الزغلوليين بالاغلبية البرلمانية:

(٨٧) هما عبد المقصود حبيب الذي انتخب بالمنوفية ، والشيخ على الطحاوى المغازي . الذى انتخب بين مرشحي الحزب الوطنى .

(٨٨) أشارت كوكب الشرق في ١٩٢٥/٣/٢٠ الى اضطهاد بعض المرشحين الوفديين أمام نعت الادارة في الانتخابات الى خدعة الوزارة بأنهم « مستقلون » حتى اذا هازوا عادوا الى انتمائهم الاول وهو الوفد .

(٨٩) أحمد شفيق ، الحولية الثانية ، ص ٣٠٤ ومذكرات عبد الرحمن نهي ص ٢٨٨٧ . ص ٢٨٨٩ .

(٩٠) من خطبة لسعد زغلول في ٢٢ مارس في حفل تكريم أعضاء البرلمان السعديين . ( أحمد شفيق الحولية الثانية ص ٣٢٨ ) .

(٩١) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٨ ، ص ٢٨٠٣ .

والضغط على النواب بحلف اليمين (٩٢) . ويوضح المندوب السامي في برقية له لوزير خارجيته ، تلك المناورات الانتخابية ، فيذكر انه اجتمع بصدقي يوم ١٧ مارس وتحدث معه عن الانتخابات فوجده شديد الثقة ، وعلم منه ان مجلس النواب منقسم على نفسه ، تسعون نائبا مع الحكومة ، ومثلهم مع الزغلوليين وما يقرب من ثلاثين محايدا ، وقد طلب كل من الحكومة وزغلول مساعدة هؤلاء المحايدين الذين كانوا يتطلعون الى الجانب المنتصر ، وكسب زغلول بعضهم ، وجمعت الحكومة قواها للحصول على الاغلبية في اول اجتماع للبرلمان ، وصممت اذا فشلت في ذلك فسوف تنصح الملك ان يحل المجلس (٩٣) ومن هذا يتضح ان نتيجة الانتخابات لم تتضح تماما ، ولكن الجديد في الموقف هو اصرار الحكومة بالتعاون مع الملك على حل المجلس اذا لم تحصل على الاغلبية .

#### افتتاح البرلمان :

وفي ٢٣ مارس ١٩٢٥ في الساعة الحادية عشرة قبل الظهر افتتح البرلمان ، ورأس الاجتماع محمد توفيق نسيم (٩٤) رئيس مجلس الشيوخ الجديد والتي رئيس الوزراء خطاب العرش ثم انفصل المجلسان وفي الجلسة الاولى لمجلس النواب تولاهما اكبر الاعضاء سنا وهو احمد مظلوم ، وبدأ المجلس في انتخاب هيئة مكتبه . ورشح لرئاسة المجلس سعد زغلول عن الوفد ، وعبد الخالق ثروت عن مرشحي الحكومة . وفي تلك الجلسة حسم الموقف تماما ، وحصل سعد زغلول على ( ١٢٣ ) صوتا وعبد الخالق ثروت على ( ٨٥ ) صوتا (٩٥) . واختار لوكالته ويصا واصف وحصل على ( ١١٩ ) صوتا وعلى الشمس الذي حصل على ( ١٢١ ) صوتا ، وهكذا اسفرت

(٩٢) السياسة في ٢/١٨ ، ١٩/٤/١٩٢٥ .

(٩٣) F.O, 821/29/(16) No. 33 Allenby to Chamberlain

March 17, 1925 Tel. No. 116.

(٩٤) صدر مرسوم تعيينه رئيسا لمجلس الشيوخ خلفا لعمد زيور — الامم في ٦

مارس ١٩٢٥ .

(٩٥) مذكرات عبد الحمن فهمي ، ص ٢٩٠٢ ، واحمد شفيق ، المرجع السابق ٤

ص ٢٤٦ .

الانتخابات رغم الاجراءات غير الشرعية التى اتخذها وزير الداخلية اسماعيل صدقى عن اغلبيه وفديه خلافا لما أعلنته وزارة زيور فى بيان ١٣ مارس ، وليس لهذا غير معنى واحد وهو أن الشعب قد أيد السياسة التى سارت عليها وزارة الشعب وبرلمانه ، وفى نفس الوقت سحب ثقته للحكومة . وكان لابد أن تستقيل حتى يمكن تشكيل وزارة حسب التقاليد الدستورية ، وهى أن الحكم يجب أن يكون للأغلبية البرلمانية التى اتضح من الجلسة الاولى أنها وفديه . وألقى سعد زغلول بصفته رئيسا لمجلس النواب كلمة بعد انتخابه أشار فيها الى نقطة هامة وهى أنه قد تخطى التجربة السابقة ، وأنه سوف لا يكون ممثلا لحزب من الاحزاب ، وإنما سيكون ممثلا للدستور ولقوانين البلاد الداخلية (٩٦) . وبهذه العبارة يتضح أن سعد زغلول زعيم الاغلبية ورئيس الوفد عرف أن الحزبية والتطرف فيها ستؤدى مرة ثانية الى تعطيل البرلمان . وحرص فى كلمته هذه على أنه سوف يساعد على اتاحة حرية الراى الآخر ، وأن يطمئن المعارضة الى قيام دورها فى مناخ ديمقراطى سليم داخل المجلس .

### **حل مجلس النواب ، وحكم الاقلية الحزبية ، والحكم المطلق :**

ومع ظهور نتيجة رئاسة مجلس النواب دهش صدقى وعلل ذلك بتأثير زغلول على بعض النواب وعدم تبنيه اساليب مماثلة لزغلول ، واجتمعت الوزارة وكان امامها ثلاثة حلول ، الحل الاول التعاون مع زغلول وتكوين وزارة وفديه ، وقد اقترح زغلول ضم اثنين أو ثلاثة من أنصار عدلى ومحمد محمود فى الوزارة ، والحل الثانى ان تظل الوزارة فى مناصبها وتطرح الثقة بها فى مجلس النواب على اعتبار انهم اقلية ، والحل الثالث استقالة الوزارة مع تقديم النصيح الى الملك لحل المجلس وبذلك تستمر الوزارة فى مناصبها . وقد استبعد مجلس الوزراء الحل الاول لكراهيتهم لزغلول ، والحل الثانى لانه سيتيح الفرصة لنبو قوة زغلول واضعاف قوة الحكومة إذ سوف تكون تحت سيطرة الاغلبية الوفديه ، ولذا اختارت الحل الأخير ، ولقد كان اللبى



موافقا على حل المجلس ، ومقتنعا بعد موافقة الملك على استقالة الوزارة وقبوله نصحتها في حل المجلس وهكذا بدلا من استقالة الوزارة (٩٧) ، فانها اعتبرت انتخاب سبعمائة رئيسا للمجلس تحديا لها وكاشفا عن روح عدائية في المجلس وقررت رفع استقالتها في نفس اليوم الى الملك ، وبنيت استقالتها على ان هذا التصرف من نتيجته ان يجعل مهمتها نحو حكم البلاد مستحيلة (٩٨) . ولذا استقر الرأي على رفض استقالة الوزارة وحل مجلس النواب (٩٩) ، ولم يوافق الملك على تلك الاستقالة ، وجدد ثقته في الوزارة ولهذا قدم احمد زيور الى الملك كتابا في مساء نفس اليوم طلب فيه حل المجلس . وكان حل المجلس للمرة الثانية ولنفس السبب تحديا لارادة الأمة التي اتت بمجلس جديد أقر سياسة وزارة الشعب ، وكان على الملك احترام رأي الأمة ، والانتخابات التي جرت تحت حيز الادارة لمرشحي الحكومة ، وان يعهد الملك للأغلبية بتشكيل الوزارة ، ولكنه تنكر للدستور والحياة النيابية ، وأعطى ثقته لوزارة فقدت ثقة نواب الشعب . وكان ذلك تحديا كبيرا لمبدأ هام من مبادئ الدستور وهو ان « الأمة مصدر السلطات » ومبدأ فصل السلطات ، وهادما لمبدأ المسؤولية الوزارية حسب المادة ٦٥ من الدستور التي نصت على أنه « اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة في الوزارة وجب عليها ان تستقيل . . . » والمادة ٨٨ التي نصت « اذا حل مجلس النواب في أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر » . وقام زيور فيما عرف « بالانقلاب الدستوري » — وبالرغم من ذلك أصدر الملك مرسوم الحل في الساعة الثامنة مساء . فبينما كان المجلس مستأنفا

---

F. O. 1257/29 (61) No. 48 Allenby to Chamberlain (٩٧)

April 26, 1925 Tel. No. 303.

(٩٨) احمد شفيق ، الحولية الثانية ، ص ٢٤٨ .

Marlowe, J., op. cit, p. 274, (٩٩)

د. احمد فؤاد مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٢٥٨ ، د. لاشين ، المرجع السابق ،

اجتماعه مساء برئاسة سعد ، لانتخاب بقية أعضاء هيئة مكتب المجلس ،  
دخل رئيس الوزراء قاعة المجلس وتلا على الأعضاء مرسوم حل مجلس  
النواب في ٢٣ مارس ، على أن يعقد المجلس الجديد اجتماعه اول يونيو  
١٩٢٥ (١٠٠) . وكان هذا المجلس اقصر المجالس النيابية عمرا اذ لم يعيش  
اكثر من تسع ساعات وليس لذلك معنى غير اتاحة الفرصة لحكومة الانقلاب  
الدستورى الاستمرار فى الحكم وبالتالي استبداد الملك بالحكم عن طريق  
الوزارة . وقد علل رئيس حزب الاحرار الدستوريين واحد اعضاء لجنة  
وضع الدستور البارزين وهو وزير الحقتانية فى وزارة زيور الثانية ، هذا  
الحل الى ارادة الانجليز ، حيث ذكر انهم قدموا الى الملك انذارا طلبوا فيه  
حل مجلس النواب فورا عقب انتخاب سعد زغلول رئيسا له وبذلك كان  
حله تقاديا لتهديداتهم (١٠١) . وفى حين رأى احد زملائه فى الوزارة وهو  
محمد على علوية ، أن هذا الحل مخالف لاحكام الدستور ، وعلل حل المجلس  
لعدم اعطاء الفرصة لسعد زغلول لتأليف الوزارة ، فيعيب ( كما رأى حزبه )  
يكل مقومات الدولة ، وحتى لا تشيع الفوضى والمحسوبية ، واعتبر الحل  
ثورة على الفساد ، فالسبب هنا حزبي محض ، ثم اضاف أن بعضا من ذوي  
الرأى رأى عدم حل المجلس عملا بقواعد الدستور ، وأن المعارضة تضم  
فريقا كبيرا من رجال اكفاء قد يستطيعون تحويل الرأى العام ضد الفوضى  
والطغيان الا أن كبار المسئولين لم يطمثوا الى تلك الفكرة (١٠٢) .

اما اسماعيل صدقى فقد سار فى تعليله فى حل المجلس على نفس الخط  
الذى سار عليه عبد العزيز فهمى ، فذكر ان حله لمنع التدخل الانجليزى فى  
شئون مصر الخاصة بسبب انتخاب سعد زغلول رئيسا للمجلس ، بحجة  
ما حدث من مقتل البيردار (١٠٣) . وأشار سعد زغلول الى ان حل مجلس

(١٠٠) الهيئة النيابية الثانية ، الجلسة الاولى فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ .

(١٠١) مذكرات عبد العزيز فهمى ، هذه حياتى ، ص ١٥١ .

(١٠٢) مذكرات محمد على علوية ، ص ٢٤٧ .

(١٠٣) د . محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٢٢٥ هـ

النواب لم يكن فجائيا ، فان المصادر الانجليزية والوزارية كانت مصممة على حل المجلس عندما يظهر ان الاغلبية ليست للوزارة (١٠٤) . وهكذا وقفت الحكومة البريطانية في وجه الاغلبية الوفدية او على الاقل ساندت الملك فؤاد في هذا الاتجاه ، لان الانجليز اذا احسوا بازدياد نفوذ احدى القوتين الزغلولية او الملكية ، ساعدوا على تغيير الاوضاع . وهنا وقفوا خلف الملك في حل مجلس النواب (١٠٥) ، فعندما احس الاحتلال بتصاعد المد الوطني ترك العنان للملك في حل المجلس وتعطيل البرلمان ، ولقد اشارت صحيفة التايمز البريطانية ان للانجليز دخلا في هذا الحل (١٠٦) . وعبرت عن ذلك ايضا احدى الصحف الايطالية في ان السياسة الانجليزية في مصر وراء حل مجلس النواب (١٠٧) .

ولا شك في ان الملك فؤاد اراد ان يحكم حكما مطلقا عن طريق وزارة احمد زيور . اما احزاب الاقلية البرلمانية وخاصة حزب الاحرار الدستوريين فبسبب كراهيتها لاسلوب الوفد داخل البرلمان بالتضييق على المعارضة ، وخارجه بتقريب الانتصار وتعيينهم في ارقى المناصب ، الى جانب الطموح الشخصي لقادتها ، لهذا ايدت الحكم المطلق وسعت لاسقاط حكم الاغلبية بتعاونها مع الملك الذي يملك سلطات واسعة (١٠٨) ، بالاضافة الى ذلك انهم عندما راوا نمو الدستور لصالح الوفد ضاعوا بالدستور ولم يقبلوا نتائجه الجماهيرية اى تطبيقه الديمقراطي ، ولهذا تعاونوا مع القصر رغبة في الوصول الى الحكم ولهذا شاركوا في وزارة زيور الثانية ، وحل مجلس النواب للمرة الثانية ، وتعطيل الحياة البرلمانية ، لوضع قانون

---

(١٠٤) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥٠ من ٢٨٦٢ ، من ٢٨٦٢ .

Lloyd, op. cit, p. p. 115, 116.

(١٠٥)

(١٠٦) من الاهرام في ٢٥ مارس ، لندن في ٢٤ مارس .

(١٠٧) صحيفة « ريزوورجيمنتو » روما ٢٨ مارس — عن الاهرام .

Landau, op, cit, P. 178.

(١٠٨)

انتخابى فى حين لو ساد الراى الذى اشار اليه اُحد كبار رجال الاحرار الدستوريين فى عدم حل المجلس حسب القواعد الدستورية ، ووقفت الاقلية البرلمانية ضد رغبة الانجليز والملك فى حل مجلس النواب ، وقبلت نتيجة الانتخاب بروح ديمقراطية لكانت حقيقة بداية نيابية طيبة ، اذ سوف يكون للمعارضة خمسة وثمانون عضوا ، لاشك انها ستكون جبهة قوية فى مواجهة الاغلبية اذا بعدت عن الطريق السليم ، ولكن أعضاء الوزارة حرصوا على المناصب أكثر من حرصهم على الدستور والحياة النيابية القوية ، مما ادى بالوزارة الى أن تكون أداة فى ايدى القوى المساندة والمحركة لها .

وعطلت الوزارة البرلمان الى اجل غير مسمى ، مخالفة الدستور فى المادة ٨٩ ، وبعد ثلاثة ايام من مرسوم حل مجلس النواب ، استصدرت مرسوما فى ٢٦ مارس ١٩٢٥ بوقف تقديم الترشيحات وجميع عمليات الانتخاب الأخرى الى أن يتم تحضير قانون انتخاب جديد على وجه يتحقق معه تمثيل البلاد فى صورة اصلح وانسب (١٠٩) ، أى تنقيح قانون الانتخاب حتى تتاح فرصة أكبر لفوز الاقلية الحزبية (١١٠) ، ومعنى ذلك تعطيل الحياة البرلمانية الى اجل غير مسمى لاعداد قانون انتخاب جديد واغتصاب سلطة التشريع . وبالوزارة أعضاء كان لهم دور بارز فى لجنة وضع الدستور فى المطالبة بدستور عصرى كعلى ماهر ، وآخر هو عبد العزيز فهمى دافع عن مشروع الدستور . وهكذا رضى هذان الوزيران ومعهما آخرون بتعطيل الحياة النيابية ولم يظهروا أى اعتراض على كل تلك المخالفات الدستورية ، مما يتضح أن السلطة ومراكز الحكم عندهم أهم من الدستور واستمرار ونمو الحياة النيابية .

ولكون حزب الاحرار الدستوريين اكبر احزاب الاقلية من حيث ما يمثله من كبار الملاك الزراعيين أو من حيث ما يمثله بعض كبار رجاله فى الفكر

---

(١٠٩) محمد خليل مبيض ، المرجع السابق ، ج ٥ ص ٦٦٢ .

Lloyd, op. cit. p. 112.

(١١٠)



المصرية والحركة الوطنية عامة ، فقد اعتبر اشتراكهم في الوزارة ، تدعيما  
للانقلاب الدستوري (١١١) ، وحكم مصر بواسطة القصر (١١٢) ، وعندما  
احس الاحرار الدستوريون ان الملك فؤاد أصبح ديكتاتورا يحقق مصالحه  
الخاصة ، ويدعم سلطته الفردية (١١٣) . ضاقوا باتساع نفوذه وسلطة  
رئيس الديوان الملكي بالنيابة ، والمخالفات الدستورية واحسوا انهم أصبحوا  
أداة الحكم المطلق ، لهذا هاجمت صحيفة السياسة قانون الانتخاب الجديد  
بوصفته بالرجعية (١١٤) . كما عارضت فكرة تأجيل الانتخابات الى الصيف  
التالى (١١٥) فاستغل حزب الاتحاد الذى يعتبر المحرك الاساسى لسياسة  
الوزارة ، والمنفذ لأوامر الملك ورجاله المخلصين كتاب « الاسلام وأصول  
الحكم » الذى ألفه الشيخ على عبد الرازق ، وأوضح فيه ان الخلافة ليست  
من اصول الحكم الاسلامى فى الوقت الذى كان فيه الملك فؤاد يعد نفسه  
بليكون خليفة على المسلمين بعد الغاء الخلافة فى تركيا عام ١٩٢٤ . ومن هنا  
قررت هيئة كبار العلماء الموالية للقصر فصله من عمله ، وكان هذا أيضا  
مخالفا للدستور ، الذى كفل حرية الراى لكل مصرى ، ولكون أسرة عبد الرازق  
من الأسر المؤسسة للحزب ، فقد عرض عبد العزيز فهمى وزير الحقانية  
ورئيس حزب الاحرار الدستوريين ، الأمر على لجنة قضايا الحكومة لتستفتى  
فيه ، ولكن يحيى ابراهيم رئيس الوزراء بالنيابة طلب منه تنفيذ القرار  
غرفض فكانت اقالته فى ٥ سبتمبر ١٩٢٥ (١١٦) . لذلك اجتمع حزب الاحرار  
وقرر الاحتجاج على مخالفة الدستور ، وعدم التعاون مع الحكومة الحاضرة

(١١١) الاتحاد فى ٢١/١٠/١٩٢٥ ( الاحرار الدستوريين لا احرار ولا دستوريين ،

وعبد الرحمن الرافعى ، فى انقلاب الثورة ، ج ١ ، ص ٢٢٢ .

(١١٢) Great Britain and Egypt 1914-1936, P. 19

(١١٣) مذكرات محمد على علوية ، ص ٢٥٢ .

(١١٤) أحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٥٧٣ .

(١١٥) السياسة فى ٢٦ يوليو ١٩٢٥ .

(١١٦) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٥٨٢ ، ص ٥٨٧ ، ونبيه بيومى

عبد الله ، تطور فكرة القومية العربية فى مصر ص ١٣ و ص ١٤ .

حينئذ واستقالة وزراء الاحرار (١١٧) . وأصبحت الوزارة فيما بعد تقريبا اتحادية (١١٨) . ومن هنا كانت اقالة عبد العزيز فهمى فرصة في وضع الاحرار الدستوريين والوفد في اتجاه واحد . وقام المندوب السامى الجديد بمحاولة ابعاد الاحرار الدستوريين عن معسكر المعارضة اى الوفد ، والتعاون مع وزارة زيور ، ورفض الاحرار الدستوريون التعاون مع الوزارة من جديد واستمر ائتلافهم مع الوفد (١١٩) . وهكذا أصبحوا والوفد في صف واحد ضد مخالفة الوزارة للدستور وصفا واحدا أيضا في المطالبة بعودة الحياة النيابية .

وكان على الوفد الذى اعتبر ممثلا للشعب ان يأخذ على عاتقه تحقيق أهدافه وفي مقدمتها ، الاستقلال التام ، وكان لزاما عليه في تلك المرحلة ، ان يواجه الانقلاب ، لاعادة الحياة البرلمانية ، أملا في عودته الى الحكم ، وتحقيق الاستقلال بالطرق السلمية التى اختارها لتحقيق هذا الهدف . ومن هنا وقع عليه عبء مواجهة الانقلاب ، حتى قام الائتلاف الحزبى بينه وبين حزبى الاحرار الدستوريين والوطنى . وفى اول مايو ١٩٢٥ رفع مجموعة من المحامين ، وهم في نفس الوقت من كبار رجال السياسة عريضة الى الملك اشاروا فيها الى مخالفات الوزارة من تأجيل البرلمان قبل ان تتقدم اليه ببرامجها ، وحل مجلس النواب واستئثارها بالتشريع وتعطيل قانون الانتخاب المباشر ، والغاء انتخاب المندوبين الثلاثينيين وحل مجلس النواب للمرة الثانية لنفس السبب ، رغم ما اقترنت انتخاباته بالاجراءات التعسفية المخالفة لكل قانون ، وتأجيل الانتخاب لأجل غير مسمى ، لوضع قانون انتخابى جديد . وطلبوا فيها من الملك العمل بقانون الانتخاب المباشر واعادة

---

(١١٧) السياسة في ٩ سبتمبر ١٩٢٥ .

(١١٨) تم اختيار احمد نو القطار للحقانية ونخلة الطيمى للزراعة وتولى رفعت للمواصلات والاوقاف مؤقتا ثم اسندت الداخلية الى حلمى فهمى .

( الهلال العدد ٤٩ في ١٨ سبتمبر ١٩٢٥ ) ، ومذكرات عبد الرحمن فهمى ، ص ٢٩١٢ .

(١١٩) Lloyd, op. cit, P. 152, Marlowe, J., op. cit, P.275.

الحياة النيابية (١٢٠) . وقد لاقت عريضة المحامين تأييدا شعبيا من مديريات ومحافظات القطر المختلفة ، حيث ارسل الاهالي في ٥ ، ٨ مايو عدة برقيات الى الديوان الملكى يؤيدون فيها ما جاء فى عريضة المحامين ، ووضع جسد لاعتداءات الوزارة المتكررة على الدستور ، واستهانتها لكرامة الامة (١٢١) .

اما الصحافة عامة ما عدا الصحف الموالية للحكومة ، فقد طالبت الوزارة باعادة الحياة النيابية ووصفت حزب الاتحاد بالرجعية وتعطيل الحياة النيابية (١٢٢) . وفكرت صحيفة السياسة ان اساس الدستور ما تقرر فيه ان مصدر السلطات كلها الامة ، وحق الامة هو تنظيم نفسها (١٢٣) . اما صحيفة الاخبار فقد نشر رئيس تحريرها امين الرافعى عدة مقالات عارض فيها الحكومة حل مجلس النواب قبل ان تتقدم الوزارة اليه ببرامجها ، واعتبره منافيا للسوابق الدستورية وهاذبا للروح النيابية (١٢٤) . وانه ليس للدستور قيمة اذا تعطلت الحياة البرلمانية ، وهاجم الاتحاديين بانهم رجعيون يقفون ضد الدستور والحرية (١٢٥) . ووصف قانون الانتخاب الجديد بالرجعية ، وانه مناف لاحكام الدستور (١٢٦) . ونشرت صحف الوفد عدة مقالات عارضت فيها الانقلاب الدستورى فى صورته المختلفة سواء فى حكمه المطلق او استبداده بسلطة التشريع او تعطيل الحياة البرلمانية وكشفت اهدافه لدى جماهير الشعب (١٢٧) . وارسل الوفد

---

(١٢٠) عريضة عن الحالة الحاضرة مرفوعة الى الملك ، توقيع مصطفى النحاس وآخرين . ( مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ) .

(١٢١) من اهالى الغربية والاسكندرية والفيوم والمنيا وغيرهم .

( مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ) .

(١٢٢) اجهد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٨٥٩ .

(١٢٣) السياسة فى ١٩/١٠/١٩٢٥ .

(١٢٤) الاخبار فى ٢١/١٢ ، ٢٢/١٢/١٩٢٤ .

(١٢٥) الاخبار فى ١٥/٩/١٩٢٥ .

(١٢٦) ١٢/١٠/١٩٢٥ .

(١٢٧) البلاغ فى ١١/١٠ ، ١٨/١١ ، ٢١/١١/١٩٢٤ ، ٩/١٠/١٩٢٥

وكوكب الشرق فى ٢٥/٢ ، ٢٧/٢ ، ١٨/٢ ، ٨/٧/١٩٢٥ .

حامد محمود ومكرم عبيد الى انجلترا لاقتناع الراى العام البريطانى (١٢٨) فى عدم مسئولية الوفد عن حادث مقتل السردار وعدم تسوية العلاقات البريطانية المصرية مع حكومة زيور التى عطلت الدستور ومبادئ الحكم الديمقراطى — ومناشدة بريطانيا ومبادئها الحرة لاقتاذ مصر من طغيان الاوتوقراطية . وبعدالة القضية المصرية وخاصة فى دوائر حزب العمال ، واطهار الحكم القائم على انه حكم مطلق . وعلى هذا الجهد تقدم بعض نواب العمل الى تقديم عدة أسئلة فى مجلس العموم البريطانى عن تأجيل الانتخابات غير القانونى فى مصر فى ٢٧ مايو (١٢٩) ، وفى ٩ يونيو (١٣٠) ، وفى ١٥ يوليو ١٩٢٥ (١٣١) .

#### الدعوة الى الائتلاف ونتائجه :

وبالنسبة الى الائتلاف الحزبى اختلفت الآراء حول من دعا اليه ، ففكرى أباطة فى الضاحك الباكي ، ذكر أن صاحب الفضل الاول فى فكرة ائتلاف الاحزاب ، وفى فكرة عقد المؤتمر الوطنى هو محمد حافظ رمضان

(١٢٨) صحيفة الديلى تلغراف — عن الاهرام فى ٢ أبريل ١٩٢٥ .

House of Commons, meeting of 27 May 1925, (١٢٩)  
Vol. 184 p. 1361.

حيث سأل Mr. ponsonly المسئول عن الشؤون الخارجية ، هل فى امكانه ان يخبر المجلس عن تأجيل الانتخابات المصرية والتى تعتبر مخالفة للقانون وامتى تبدأ ورد عليه تشيبر لن منى التدخل التجليزى فى تعطيل الحياة النيابية ، واشار الى انها ارجئت بواسطة الحكومة المصرية لحين وضع قانون انتخابى جديد .

House of Commons. meeting of 9 June 1925, (١٣٠)  
Vol. 186 — p. 1261.

حيث سأل كابتن Benn نفس السؤال فارجىء الى الاجابة السابقة .  
House of Commons, meeting of 15 July 1925, (١٣١)  
Vol. 186 - P. 1261.

حيث سأل أحد الاعضاء بمناسبة زيارة احمد زيور للندن ، هل تأجيل الانتخابات فى مصر احد الموضوعات التى ستناقش مع رئيس وزراء مصر ، فاجاب تشيبر لن بالنفى .



رئيس الحزب الوطنى (١٣٢) . فى حين رأى آخر ان سعد زغلول هو الذى بدأ يبحث من طريقة فى حل الوضع الراهن حينئذ ، ورأى التقاءه برفاق الماضى ، فعرض الفكرة على زعماء حزبه ، فرفضوا اول الامر ثم اخذ يحس نبض الخصوم الحزبيين ، وبدأت اللقاءات وجمعت الديمقراطية بين الطرفين (١٣٣) . فى حين ذكر أحد زعماء حزب الاحرار الدستوريين ان الساعين للائتلاف كثيرون وفى مقدمتهم محمد محمود وسعد زغلول ، وان الاتفاق انتهى بعد مساع متواصلة الى عقد مؤتمر بمنزل محمد محمود (١٣٤) . ورأى زميل له ايضا ان اول من وضع الحجر الاساسى للصلح بين الاحزاب هو محمد محمود ، ولما تم الصلح بينه وبين سعد زغلول دعا سعد وعدلى يكن الى داره واجتمع الثلاثة وتم التصالح بينهم . واثمر هذا الائتلاف اجتماع البرلمان (١٣٥) فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ . ومن هذا يتضح أن سعد زغلول رئيس الوفد ومحمد محمود وكيل حزب الاحرار الدستوريين ومحمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى كانوا فى مقدمة من سعى الى الائتلاف . ورغم عدم اقتناع الوفد بالائتلاف مع الاحرار الدستوريين الا انه رأى فى الائتلاف تطويقا للوزارة التى طارده هو ورجاله ، وأهم من ذلك عودة الحياة النيابية (١٣٦) . أما الاحرار الدستوريون بالرغم من ائتلافهم مع الاتحاديين الا انه لم يكن من طبيعة ذلك الوفاق الدوام بينهما لتناقض مفاهيم كل من الحزبين ، ولم يكن يجمع بينهما غير الرغبة فى الانتقام من الوفد (١٣٧) . وادت الاحداث الى وقوفهم صفا واحدا مع الوفد مما ساعد فى اقامة الائتلاف بينهما . أما الحزب الوطنى فرغم ائتلافه مع حزبى الاتحاد والاحرار فى انتخابات ١٩٢٥ . الا انه انتقد حل مجلس النواب ، والمخالفات الدستورية

(١٣٢) محمد نكرى أبانقة ، الضاحك الباكي ، ص ٢١١ .

(١٣٣) حافظ محمود ، اسرار الماضى ، ص ١١٢ .

(١٣٤) مذكرات محمد على طلوبة ، ص ٢٥٤ .

(١٣٥) مذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ٢٤٧ .

(١٣٦) د. لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٥٢ ، ص ٤٥٣ .

(١٣٧) نلسة ٤ ص ٤٥٣ .

المذكورة ، وطالب بعودة الحياة البرلمانية . افن فالائتلاف لم يكن بضربه  
في شيء .

وقام حفنى محمود شقيق محمد محمود ، وكان وفديا ومن أنصار سعد  
زغلول ومن المقربين اليه بدور التفاهم بين الاحزاب (١٣٨) ، حيث قسام  
بزيارة سعد في ٢ يونيو ١٩٢٥ وعرض عليه تأليف جمعية وطنية تحت رئاسته  
لادارة الامور ، وتمسك سعد بالدستور لان الأمة من غير مجلس تمسك  
تكون محكومة بالاستبداد (١٣٩) . ويتضح من ذلك تمسك سعد بالدستور  
والحياة النيابية ، حتى يتمكن الشعب من ان يحقق اهدافه في مجالاته المختلفة  
لان المستفيد من الحكم المطلق هو الملك والانتجليز والاقلية الحزبية الطامعة  
في الحكم . ثم زاره في صحبة محمد حافظ رمضان في ٥ يونيو واقترح الأخير  
الحفاظ على الدستور وحمايته . وفي ١٠ يونيو ابلغه ان أخاه محمد محمود  
خطر في باله تأليف لجنة من جميع الاحزاب لحماية الدستور ما عدا حزب  
الاتحاد وتحت رئاسة سعد فأشار عليه سعد ان يمر عليه ليتحدث معه في  
هذا الموضوع من غير حضور حافظ رمضان لانه جربه (١٤٠) ، ومن جهة  
أخرى ذهب حفنى محمود الى محمد حسين هيكل رئيس تحرير السياسة ،  
وأشار اليه بإمكان التفاهم بين الاحرار الدستوريين والوفد وسأله هيكل  
عن الماضي فرد عليه ، « او تحسبهم لم يتلقوا درسا من التجربة التى مرت  
بهم » (١٤١) . فأشار عليه هيكل بالانتظار حتى يعود أعضاء الحزب من  
أوربا لوضع خطة لانقاذ الدستور والحياة النيابية المهددة (١٤٢) . وأشار  
هيكل ان حفنى محمود كان الواسطة بينه وبين سعد ، وقد أقنع أخاه أنه  
في الامكان اقناع سعد بالائتلاف مع سائر الاحزاب لانقاذ الدستور والحياة

---

(١٣٨) د. محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .

(١٣٩) مذكرات سعد زغلول - كراسة ٤٩ ، ص ١٨٥٠ .

(١٤٠) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥٢ ، ص ٢٩٠٥ .

(١٤١) د. محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .

(١٤٢) نفسه ، ص ٢٤٤ .

النيابية ، وأن محمد محمود عرض الفكرة على مدلى وثروت وحافظ عفيفى ، ولقى منهم كل ترحيب . وأدرك سعد مدى الخطر الذى يحيق بالقضية الوطنية والحياة النيابية من جراء هذا الانقسام ، كما أدرك أن الاغلبية التى يملكها ليست ذات قيمة من الناحية العملية ما دام الدستور معطلا (١٤٣) .

ومن هذا المنطلق رأى سعد الاسراع فى عقد مؤتمر من جميع الاحزاب . وغيرهم للنظر فيما يلزم اتخاذه لاعادة الحياة النيابية . وانتهاز فرصة زيارة بعض أعضاء الوفد له فى يوم ٢٦ أكتوبر وهم فخرى عبد النور ومرقص حنا وعلى الشمس وغرابلى وفتح الله بركات وصبرى أبو علم ، لعرض الفكرة عليهم ، فاستحسنها البعض ، ورأى الشمس ومرقص الثانى والنظر فى الموضوع فى الوقت المناسب (١٤٤) . وفى ٣١ أكتوبر زاره حفى . محمود وذكر له أن بعض رجال الوفد لم يحسنوا النية مع الاحرار الدستوريين (١٤٥) . ثم أن سياسة الوفد اتسمت فى الفترة التى أعقبت طرد الاحرار الدستوريين من الوزارة ، الى تغييرين جذريين ، أولا ، اتجاه الوفد نحو توحيد الصفوف وسعيه لاقامة ائتلاف بين الاحزاب ، وكان من قبل يرفض هذه الفكرة ، أما التغيير الثانى ، فهو ميله لتحسين علاقاته مع الانجليز كمحاولة لكسب حيادهم فى المركة الدائرة على الدستور ، أو دفعهم الى التدخل لمصلحة الحياة النيابية (١٤٦) . وبعد رفض الاحرار الدستوريين التعاون مع الوزارة من جديد ، واتجاه الوفد نحو توحيد الصفوف ، أخذت كل من صحف الوفد والاحرار الدستوريين تركز هجومها على الوزارة (١٤٧) . ودعت الصحف ما عدا الاتحاد الى الائتلاف . وكانت

---

(١٤٣) د. عبد العظيم رمضان ، الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨ — ١٩٣٦ ،

ص ٥٩٤ .

(١٤٤) مذكرات سعد زغلول الكراسة ٥٠ ، ص ٢٨٨١ .

(١٤٥) مذكرات سعد زغلول ، الكراسة ٥٢ ، ص ٢٩٢٣ .

(١٤٦) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٥٩١ .

(١٤٧) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥٠ ، ص ٢٨٨٠ .

صحيفة كوكب الشرق الصحيفة الاولى التى ظهر فيها أول دعوة لتوحيد الصفوف وجمع الكلمة ، حيث دعت الى قيام وزارة ائتلافية لضمان حرية الانتخابات من جهة واحترام انجلترا لحقوق البلاد فى الحرية والاستقلال الكاملين (١٤٨) . وقد رحبت صحيفة كوكب الشرق بالكتاب الذين دعوا الى الاتحاد ، ومما نشرته مقالة دعت فيها الى الاتحصاد دون ان تكون الاحزاب كتلة واحدة ، لان الاحزاب ذات البرامج المختلفة ضرورة لتقديم الامة السياسى ، وظاهرة لازمة من عناصر الحياة الدستورية ، ودعت الى تضامن الاحزاب لعودة الحياة النيابية (١٤٩) ، وفى ٢٤ أكتوبر دعت نفس الصحيفة الوفدية الى مؤتمر عام من جميع الاحزاب للنظر فى اعادة الحياة النيابية ، ونشر الاهرام والمقطم مثل هذا الخبر تقريبا فى نفس اليوم كان الصحف كلها قد تلقت هذا الخبر من مصدر واحد (١٥٠) وليس لذلك تحليل الا رغبة الجميع فى عودة الحياة النيابية فى البلاد . وقد استحسن سعد زغلول نشر الفكرة فى الصحف حتى يكون من ورائها عودة الحياة النيابية وروح الوثام وذكر من الصحف التى أيدت الفكرة كوكب الشرق والبلاغ . والايخبار والاهرام مع تردد صحيفة السياسة (١٥١) . ثم أيدت صحيفة السياسة اجتماع المؤتمر فى سبيل الدفاع عن الدستور (١٥٢) ، ودعت صحيفة مصر الى اتحاد الاحزاب ونبذ الخلافات (١٥٣) والتناحر ، ودعت الانكار فى ٢٦ أكتوبر الى الاتحاد لانه ضرورة تحتها المصلحة القومية .

وقد افسحت فكرة عقد المؤتمر الوطنى لفكرة أخرى دستورية

- 
- (١٤٨) أحمد شفيق ، الحولية الثانية ، ص ٥٦٥ : ص ٥٦٧ والكاتب هو عبد المجيد تافع عضو مجلس النواب الوفدى .
- (١٤٩) أحمد شفيق ، الحولية الثانية ، ص ٧٢٦ وص ٧٢٧ .
- (١٥٠) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، ملف الاحزاب .
- (١٥١) مذكرات سعد زغلول كراسة ٤ ، ص ٥٠ ، ص ٢٨٨٢ .
- (١٥٢) السياسة فى ٢٥ أكتوبر ١٩٢٥ .
- (١٥٣) صحيفة مصر فى ٢٦/١٠/١٩٢٥ ( صوت الامة يصرخ — الاتحاد — الاتحاد ) .



لاتحتفل التأخير وهي انعقاد البرلمان السابق حسب الدستور في ٢١  
نوفمبر فبينما الجميع في حيرة من ماطلة الوزارة في انعقاد البرلمان ، خرج  
اليهم أمين الرافعي في ٨ نوفمبر بالحل الدستوري وهو اجتماع البرلمان.  
بحكم الدستور استنادا على المادة (٩٦) (١٥٤) التي تنص على أن « يدعو  
الملك البرلمان سنويا الى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من  
شهر نوفمبر . فإذا لم يدع الى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور » .  
ولحل مجلس النواب في ٢٣ مارس ١٩٢٥ ، فلن يصدر مرسوم ملكي لاجتماع  
البرلمان ولكن المعارضة اعتبرت مرسوم حل المجلس باطلا ، وعلى ذلك  
يمكن اجتماع البرلمان ، والخروج من هذا الموقف . وجاءت تلك الفكرة في  
الوقت التي كانت تكتمل فيه المساعي لائتلاف الاحزاب ، ولهذا لم يعترض  
على الفكرة الا حزب الاتحاد ورحبت الاحزاب السياسية الاخرى بالدعوة  
 واجتمعت وقررت تأييدها ، (١٥٥) ، فأيدها الحزب الوطني في ١٣  
نوفمبر (١٥٦) ، وحزب الاحرار الدستوريين في ١٩ منه (١٥٧) ، والوند  
في ٢٠ منه (١٥٨) . وجاء تأييده متأخرا لان سعد زغلول رأى ان الاجتماع  
في حاجة الى قوة تحميه ، ورأى الاكتفاء باحتجاج النواب والشيوخ ، ورفع  
عريضه الى الملك ، ثم توافد عليه كثير من النواب والشيوخ من اجل ضرورة  
انعقاد البرلمان في ٢١ نوفمبر (١٥٩) . وارسلت اليه عدة برقيات من  
الشعب لدعوة الاعضاء الى الاجتماع في ٢١ نوفمبر طبقا للدستور (١٦٠).  
وعندما رأت الحكومة اجماع الاحزاب ( الوطني والاحرار الدستوريين

---

(١٥٤) الاخبار في ٨ نوفمبر ١٩٢٥ .

(١٥٥) الاتحاد في ٩ نوفمبر ١٩٢٥ .

(١٥٦) الاخبار في ١٤ نوفمبر ١٩٢٥ .

(١٥٧) السياسة في ٢٠ نوفمبر ١٩٢٥ .

(١٥٨) مذكرات عبد الرحمن نهي ، ص ٢٩٢٣ .

(١٥٩) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥٢ ، ص ٢٩٣٩ .

(١٦٠) من الاسكندرية في ١١ نوفمبر ، والسيدة زينب ، ونسبراهيت في ٢٢ منه

والدقهلية في ١٨ منه . ( مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ) .

والوفد ) على اجتماع البرلمان أصدر مجلس الوزراء بلاغا في ١٨ نوفمبر اعتبر فيه كل اجتماع يعقده النواب والشيوخ غير مشروع ، ومنع كل اجتماع في البرلمان أو خارجه بالقوة (١٦١) . فاحتجت الاحزاب على الحكومة لاستخدام القوة في منع الاجتماع . واذاعت الحكومة في يوم ٢٠ نوفمبر بلاغين ، بلاغا من وزارة الداخلية اعلنت فيه انها اتخذت احتياطاتها لمنع تنفيذ الاجتماع ، وتكليف الجيش للمحافظة على دار البرلمان ، والبوليس للمحافظة على النظام والهدوء . وبلاغا آخر من وزارة المعارف يمنع الطلبة من المظاهرات (١٦٢) . وعسكرت قوات الجيش داخل البرلمان وخارجه واحاطت جميع الشوارع المؤدية الى دار البرلمان على مسافة طويلة . ولهذا قرر النواب والشيوخ في مساء الجمعة ٢٠ نوفمبر ان يكون الاجتماع في فندق الكونتنتال . وفي صباح يوم ٢١ نوفمبر اجتمع اعضاء البرلمان في الفندق المذكور ، وافتتحت الجلسة في الحادية عشرة صباحا على هيئة مؤتمر برئاسة اكبر الاعضاء سنا وهو سعد زغلول . بعد ان تكامل عددهم القانوني وقرروا بالاجماع الاحتجاج على تصرفات الوزارة المحافظة للدستور على منع الاعضاء من الاجتماع في دار البرلمان بقوة السلاح ، واعتبار دور الانعقاد موجودا قانونا ومستقرا ونشر القرار في جميع الصحف . ثم انفصل المجلسان واجتمع كل مجلس على حده ، ورأس سعد زغلول مجلس النواب وتصفح الزعماء ، ووزعت وظائف هيئة مكتب المجلس بين الاحزاب الثلاثة فقد اختير سعد للرئاسة ومحمد محمود وعبد الحميد سعيد للوكالة ، وويصا واصف ، على الشمس ، محمد عبد الجليل أبو سمرة ، واحمد عبد الغفار للسكرتارية . وعلى حسين ، محمد شوقي الخطيب وعبد المجيد رضوان مراقبين . وكرر سعد ما قاله في برلمان ٢٣ مارس ١٩٢٥ - انه هنا مثل للدستور لا لحزب من الاحزاب ، وشكر الفرصة التي ساعدت على

• (١٦١) الاخبار في ١٨ نوفمبر ١٩٢٥ .

• (١٦٢) البلاغ في ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ .

التضامن وانقاذ الدستور ودعا النواب الى التكتل ، وقال محمد محمود وكيل المجلس ووكيل حزب الاحرار الدستوريين انه ليس من سبيل للدفاع عن الدستور الا بالاتحاد . اما عبدالحميد سعيد ، وكيل المجلس واحد كبار رجال الحزب الوطنى ، فقد هنا المجلس على صدق عزمته للدفاع عن الدستور . وقرر المجلس عدم الثقة فى الوزارة الحاضرة حينئذ طبقا للمادة ٦٥ من الدستور التى تنص على انه « اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها ان تستقيل » . ووافق مجلس الشيوخ على القرار الاخير . وقرر بالاجماع انتخاب لجنة لتبليغ قرارات البرلمان الى الملك (١٦٣) — واقترح احد الاعضاء ارسال هذا القرار الى جميع المجالس النيابية فى العالم فقبل اقتراحه بالاجماع (١٦٤) . ولم يستمر البرلمان فى الاعتقاد ، اذ اقنع سعد زغلول رجال الاحزاب بعدم تكرار اجتماع البرلمان ، واقترح تشكيل لجنة تنفيذية يمثل فيها كل حزب من الاحزاب المؤلفة بأربعة أعضاء وتكون مهمتها تنظيم الجهود السياسية المشتركة ، وتنفيذ ما تقرره الاحزاب (١٦٥) . وتكونت من فتح الله بركات ، على الشمس ، علىى الجزار ، وويصا واصف من الوفد ، ومحمد محمود ، محمود عبد الرازق ، حافظ عفيفى ، وأحمد عبد الغفار من الاحرار الدستوريين ، وأحمد لطفى ، عبد الحميد سعيد ، زكى على ومحمد حافظ ورمضان من الحزب الوطنى . وكان من نتائج اجتماع الكونتنتال اجتماع الاحزاب الثلاثة على هدف معين (١٦٦) . وتحريك القوى المؤثرة لعمل شيء قبل انفجار الموقف . وبوجه عام أدى الى ضعف مركز الوزارة فوق ضعفها . وكان من الطبيعى

---

(١٦٣) واقترح ان تكون من محمد فتح الله بركات ومحمد محمود وعبد الحميد سعيد .

(١٦٤) أحمد شفيق ، الحولية الثانية ، ص ٩٢٧ : ص ٩٤٠ ومذكرات عبد الرحمن

محمى ، ص ٢٩٢٧ : ص ٢٩٢٢ ومذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ٢٤٧ ، وعيسى محمود بالمعاد ، المرجع السابق ص ٤٨١ .

(١٦٥) كوكب الشرق فى ١٦ يناير ١٩٢٦ وأحمد شفيق ، الحولية الثالثة ص ٢٢ وص ٢٣ .

Lloyd, op. cit, P. 184

(١٦٦)

ان تستقيل الوزارة بعد ان سحب مجلس النواب ثقته منها وان تؤلف حكومة من المؤتلفين (١٦٧) .

واستمرت الاتصالات التي بدأها ومهد لها حنفى محمود ، ففى ٢٦ نوفمبر زار محمد محمود سعد زغلول ، ورأى الاول ضرورة انعقاد البرلمان (١٦٨) الحالى لان حزبه لا يضمن ان يمثل بنفس العدد الذى حصل عليه فى مجلس نواب مارس ١٩٢٥ ، وذكر سعد زغلول انه اذا كان لابد من انتخابات جديدة فيجب ان تجرى على اساس القانون الذى اقره البرلمان (١٦٩) . ثم زاره فى ١٠ ديسمبر وأخبر سعد ان حزب الاحرار الدستوريين لا يوافق على الدخول فى الانتخابات على قانون ١٢٩٤ (١٧٠) ، مما يدل على اختلاف الحزبين ، الوفد والاحرار الدستوريين على اى قانون انتخابى يمكن الاتفاق عليه لاجراء الانتخابات الجديدة . وبالرغم من ذلك استمرت الاتصالات والاجتماعات من اجل تدعيم الائتلاف الحزبى ، فقام سد زغلول بدعوة أعضاء مجلس النواب المؤتلفين وبعض الاصدقاء لتناول الشاي فى النادى السعدى يوم ١٢ ديسمبر تأييدا لمعنى الائتلاف الذى جمع القلوب على صيانة الدستور ، وتكلم فيه كل من سعد زغلول ومحمد محمود وعبد الحميد سيد ، واكتفوا فى كلماتهم الى الدعوة الى جمع الكلمة وضم الصنف (١٧١) . وفى ٢٩ ديسمبر ١٩٢٥ زاره محمد محمود مع أحمد عبد الغفار أحد زعماء حزب الاحرار وعلم منه سعد ان عدلى قابل الملك والمندوب السامى « لورد لويد » وأبدى لهما الراى فى ضرورة عقد البرلمان ، ثم تطرق حديثهم الى قانون الانتخاب وذكر سعد لهما ان قانون الانتخاب الذى اقره البرلمان هو احسن حل للامزة (١٧٢) .

---

(١٦٧) عبد الحميد سعيد لصحيفة مصر فى ١٥ يناير ١٩٢٦ .

(١٦٨) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥٢ ، ص ٢٩٤٦ .

(١٦٩) نفسه ، ص ٢٩٤٨ .

(١٧٠) نفسه ، ص ٢٩٥٣ .

(١٧١) نفسه ، ص ١٩٥٣ ، ومذكرات عبد الرحمن بهى ص ٢٩٤١ : ص ٢٩٤٥ .

(١٧٢) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥٢ ، ص ٢٩٥٦ .



وبدأت فكرة الائتلاف تنمو شيئاً فشيئاً ، واتفق الجميع عليها ولم يبق  
إلا أن يعلن على الملأ موعد عقد المؤتمر الوطنى . وفى يوم ٢٨ يناير  
١٩٢٦ ، اتفقت كلمة الأحزاب المؤتلفة الثلاث على مقاطعة الانتخابات على  
القانون الذى صدر فى ٨ ديسمبر ١٩٢٥ . وقيد الاقتراع بشروط مالية أو  
شهادة علمية (١٧٣) ، مع أن قانون الانتخاب لعامى ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ نصت  
على أن يكون الانتخاب بالاقتراع العام ، وهاجمته الصحف لأنه حرم  
كثيراً من الفلاحين والعمال حق الانتخاب (١٧٤) . واجتمعت الأحزاب منفردة  
واعتبرته باطلا ودعت الى الامتناع عن تنفيذه (١٧٥) . واتفقت كلمة الأحزاب  
على عقد مؤتمر وطنى يجمع شيوخ الأمة ونوابها ونوى الراى ، لبحث  
هذه الحالة وتقرير ما يراه مناسباً للخروج منها . واستمرت محاولات  
التوفيق بين الزعماء ، ففى شهر فبراير ١٩٢٦ تم الصلح بين سعد  
وأسماعيل صدقى ، وزار ثروت سعد ورد له سعد زغلول الزيارة (١٧٦) .

وقبل اجتماع المؤتمر الوطنى ، اجتمع اعضاء مجلس الشيوخ (١٧٧)  
مساء يوم الاثنين ٨ فبراير ١٩٢٦ ، للتشاور فى الحالة ، وانتهوا الى عرض  
قرار على الحكومة يقضى بإعادة الحياة الدستورية وعقد البرلمان ، واذا  
أرادت الحكومة استفتاء الشعب من جديد يجب أن تجرى الانتخابات على  
مقتضى القانون الموافق للدستور (١٧٨) . وأمام تصميم الشيوخ تراجعت  
الوزارة تحت نصيحة المندوب السامى الذى أشار على أحمد زيور اجراء

---

(١٧٣) محمد خليل مبحى ، المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٦٦٥ : ٦٨٣ .

(١٧٤) الأخبار فى ١٩٢٥/١١/٢٠ .

(١٧٥) السياسة فى ١١ و ١٢ والبلاغ فى ١٩٢٥/١٢/١٠ .

(١٧٦) مذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ٢٤٩ .

(١٧٧) بناء على دعوة محمد نصح الله بركات بالنادى السعدى ، مساء الاثنين ٨

فبراير ١٩٢٦ .

(١٧٨) الاهرام والسياسة فى ٩ فبراير ١٩٢٦ .

الانتخابات على القانون المباشر (١٧٩) . ولعل الوزارة رأت أن تتنازل عن شيء لعلها تحصل على نفس التنازل من المؤتمرين فيما يتعلق بمراكزها . وهدفت أيضا أن توقع بين حزبي الاحرار الدستوريين والوفد بخصوص اختلافهما حول أي قانون انتخابي تجرى عليه الانتخابات ، هل هو قانون ١٩٢٤ الدستوري ، الذي وافق عليه برلمان ١٩٢٤ ، أم قانون ١٩٢٣ . وقد ردت صحيفة السياسة على هذا القرار بأن القانون الدستوري الجاهز هو قانون ١٩٢٣ وجداوله الانتخابية معدة ومندوبوه منتخبون (١٨٠) . وفي نفس الوقت حتى توقع الاحزاب المؤلفة في تناقض على أساس اجتماعها في ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ ، فاذا تنازل المؤتمر وقرر الدخول في الانتخابات اعتبر اجتماع الكونتنتال باطلا (١٨١) . ولهذا أخبر زيور مجلس الشيوخ في ١٨ فبراير تراجعته عن قانون ٨ ديسمبر ١٩٢٥ الانتخابي والعمل بالقانون المباشر ، وقرر مجلس الوزراء مساء نفس اليوم عرض مشروع على الملك لاجراء الانتخابات على مقتضى القانون المباشر لعام ١٩٢٤ (١٨٢) . وكان تنازل الشيوخ والموافقة على الانتخابات بالرغم من اجتماع الكونتنتال وقراره بطلان حل مجلس نواب ١٩٢٥ محل انتقاد أمين الرافعي حيث رأى أن المسألة مسألة دستور يجب احترام جميع احكامه (١٨٣) . وان اجتماع ٢١ نوفمبر كان مهزلة ، وان نواب الأمة لا كلمة ولا رأى لهم (١٨٤) .

وبدأت لجنة الاحزاب المؤلفة الاعداد للمؤتمر ، وقد قصرت الدعوة.

---

(١٧٩) Lloyd, op. cit, p. p. 153, 154. Zayid, M. Y .

op. cit, P. 124.

(١٨٠) السياسة في ١٥/٢/١٩٢٦ .

(١٨١) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ص ٦٠٥ .

(١٨٢) مذكرات عبد الرحمن نسي ، ص ٢٩٥٧ .

(١٨٣) الاخبار في ١٤ فبراير ١٩٢٦ .

(١٨٤) الاخبار في ١٥ فبراير ١٩٢٦ .

على الهيئات الممثلة للبلاد (١٨٥) . وفي يوم الجمعة ١٩ فبراير ، اجتمع  
اعضاء المؤتمر (١٨٦) في منزل محمد محمود واختارت الاحزاب المؤتلفة سعد  
زغلول لرئاسة المؤتمر . وكانت موافقة زيور على اجراء الانتخابات  
القادمة على مقتضى القانون المباشر اثر في تعديل خطة المؤتمر كما اثير  
سعد في بداية كلمته ، كما فكر ان المؤتمر اجتمع للبحث في وسائل الوصول  
الى عودة الحياة النيابية ، ودعا الامة الى الدخول في الانتخابات على  
مقتضى هذا القانون .

وكان من اهم الاقتراحات المقدمة للمؤتمر اربعة اقتراحات ، الاقتراح  
الاول خاص بالاحتجاج على الوزارة فيما يختص في التصرفات المخالفة  
للدستور مقبول بالموافقة الاجماعية ، والاقتراح الثانى يدعو الامة الى  
الدخول في الانتخابات حسب قانون الانتخاب المباشر لعام ١٩٢٤ . وهنا  
اختلف أعضاء المؤتمر تجاه هذا الاقتراح فقد رأى فريق من الزعماء في  
مقدمتهم امين الرافعى ، ان قبول الدخول في الانتخابات يعتبر اقرارا  
للحكومة على صحة تصرفها في حل مجلس النواب الذى انتخب في ملوس  
١٩٢٥ ، واصر على ان قرار الحل باطل . وطالب الحكومة الاعتراف  
بالمجلس المنحل ، حتى يقوم بواجباته الدستورية ، ورأى عدم جواز  
الدخول في الانتخابات الجديدة ، والاصرار على ان مجلس النواب قائم  
« وان الدخول في الانتخابات ثورة من المجتمعين على الدستور » . وتساؤل

---

(١٨٥) وهم أعضاء مجلس الشيوخ ، ومجلس النواب الحالى والسابق ومجالس  
ادارات الاحزاب المؤتلفة والوزراء السابقون واعضاء مجالس المديريات والمجالس المحلية  
ولجان الشياخات واعضاء مجلس النقابة الزراعية العلمية واعضاء مجلس الجمعية الزراعية  
الملكية .

( احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٦٥ ، ومذكرات عبد الرحمن فهمى ، ص ٢٩٥٨ .  
(١٨٦) دعى ١٢٠٠ عضو نائب ٦٧ واعتذر ٣٥ عضو وحضر ١٠٩٨ منهم ٩١ من أعضاء  
مجلس الشيوخ ، ١٩٢ من أعضاء مجلس النواب الحالى ، ٦٥ من السابق ، ٧٥ من  
الهيئات المختلفة ، وبهذا يكون هذا المؤتمر قد مثل الامة بشكل كليل .

مضو من هذا الفريق عن ضمانات عدم حل الحكومة لمجلس النواب القادم عندما لا يحصل على أغلبية في جانبها (١٨٧) : أما الفريق الآخر فقد رأى التجاوز عن هذه المسألة الشكلية وقبول الدخول في الانتخابات الجديدة لمجلس النواب ، ودافع عن الاقتراح مكرم عبيد وإبراهيم الهلباوى وسعد زغلول ، وقد أيد مكرم عبيد الدخول في الانتخابات للتخلص من حكومة زيور ، وقال : « دلونى على الطريق ، أثورة ؟ نحن لسنا رجال ثورة ، أما دخول الانتخابات فلندخلها » . وبين إبراهيم الهلباوى سبب معارضة البعض للاقتراح الثانى بأنهم من نواب المجلس المنتخب في مارس ١٩٢٥ ، واستثنى منهم أمين الرافعى ورأى أن هؤلاء حريصون على شرعية المجلس واستمراره ، ورأى أن قرار اجتماع الكونتنتال في ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ كان قرار ضرورة لمواجهة اعتداءات وزارة زيور الدستورية ، واعتبار مجلس نواب ١٩٢٥ قائم شرعا . وأيد سعد زغلول مكرم عبيد والهلباوى في دخول الانتخابات وقال : « أننا اقسنا على انقاذ الدستور حتى نصل بواسطته الى مجلس نيابى دستورى » وأخيرا قال : « اذا وافقتم على الاقتراح المقدم اليكم فانكم تبرهنون على الحكمة والاعتدال » وبهذه الحجج التى دفعها الثلاثة وافق الحاضرون على الدخول في الانتخابات ما عدا اربعة أعضاء . ثم تلا الاقتراح الثالث ، ومحتواه تأليف وزارة موثوق بها ، مع ايقاف اجراء أى عمل تشريعى وايقاف النظر في ميزانية الدولة للسنة المالية ٢٦ — ١٩٢٧ ، مع عدم صرف أى اعتماد لا يكون وأردا في الميزانية ، الى أن ينعقد البرلمان وتتولى الامور وزارة موثوق بها . والاقتراح الرابع انتخاب لجنة من خمسة عشر عضوا (١٨٨) ، يشترك فيها كل حزب بخمسة أعضاء ،

---

(١٨٧) هو احمد رمزي ( الاخبار في ١٩٢٦/١/٢٢ ، ومذكرات إبراهيم الهلباوى ،

ص ٢٥٢ .

(١٨٨) وتكونت من : عبد الخالق ثروت ، محمد فتح الله بركات ، محمد محمود ، واصف غالى ، مصطفى النحاس ، محمد على ، ويمص واصف ، على الشيبى ، حافظ عفيفى ، احمد عبد الغفار ، حافظ رمضان ، عبد الحميد سعيد ، احمد لطفى ، محمد زكى على ، احمد وجندى . وقد تمت الموافقة عليهم بالإجماع .



للقيام بما يلزم عمله من انفاذ القرارات التي أصدرها المؤتمر ويحث الاقتراحات التي قدمت . وقد وافق الجميع على الاقتراحين الآخرين (١٨٩) . بهذا اصطبغ المؤتمر بصبغة الاعتدال وعدم التطرف لموافقة على دخول انتخابات جديدة وبعدم الثقة بالوزارة . وايدت اغلبيه المؤتمر سعد زغلول مما جعل أمين الرافعي صاحب فكرة اجتماع الكونتنتال يهاجم قرارات المؤتمر (١٩٠) . في حين رأى البعض ان قبول المؤتمر دخول الانتخابات من أنجح الوسائل للوصول الى سرعة عودة الحياة النيابية (١٩١) ، ثم اجتمعت اللجنة المقترحة السابقة برئاسة ثروت ، ورفعوا تقريراً بما حدث الى رئيس الوزراء (١٩٢) ، وفي يوم ٢٢ فبراير ١٩٢٦ ، صدر مرسوم ملكي باجراء الانتخابات التالية لمجلس النواب وفقاً لاحكام قانون انتخابه ١٩٢٤ ، غير ان الحكومة سوفت في تحديد موعدها (١٩٣) .

وبالنسبة لموقف الحكومة البريطانية تجاه الائتلاف الحزبي ، نلاحظ ان لورد لويد وصل الى مصر في ٢١ اكتوبر ١٩٢٥ ، لينفذ خطة بريطانيا ، وهي تنفيذ تصريح فبراير ١٩٢٢ ، والتمسك بالتحفظات الاربعة ، والدخول في مفاوضات لعقد معاهدة (١٩٤) واتضح لانجلترا ان الوزارة التي ساندتها لا تستطيع ان تعقد معها الاتفاق لانها وزارة ضعيفة لا تستند الى جذور شعبية ، وان الوفد لا يزال موجهاً للحياة السياسية ، وان انجلترا لا تستطيع ان تعقد الاتفاقية المرجوة مع أية حكومة الا اذا كانت حكومة قوية تتمتع برأى الاغلبية ، لهذا بدأت (١٩٥) تراجع خطتها . واتضح لها

---

(١٨٩) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، ص ٢٩٥٩ : ص ٢٩٨٥ واحمد شفيق ، الحولية الثالثة ص ٦٩ : ص ٨٩ .

(١٩٠) الاخبار في ١٩٢٦/٢/٢٢ .

(١٩١) من حديث لعبد الخالق ثروت عن قيمة المؤتمر إنتدوب صحيفة «الانفورماسيون» .

(١٩٢) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، ص ٢٩٨٧ وص ٢٩٨٨ .

(١٩٣) السياسة في ١٩٢٦/٢/٢٢ .

Lloyd, op. cit. P. 116.

(١٩٤)

(١٩٥) د. أحمد نواد مصطفى في المرجع السابق ، ص ٢٦١ .

أن تعطيل الدستور قد حصر النفوذ في أيدي القصر (١٩٦) . ولما كانت بريطانيا قد بنت سياستها على أساس إقامة توازن بين القوى المصرية ، بحيث لا تطفئ واحدة على الأخرى (١٩٧) . بدأ لويد يواجه نفوذ القصر ويحاصره . وبعد أن وضع المندوب السامي نهاية للمهادنة بين إيطاليا ومصر حول واحة جغبوب في ٦ ديسمبر ١٩٢٥ ، وأصبحت يد المندوب السامي حرة بعدها (١٩٨) ، قابل لويد الملك فؤاد يومى ٩ ، ١٠ ديسمبر ١٩٢٥ في قصر عابدين ونصحه بعزل حسن نشأت ، مما أدى إلى نقله فيما بعد وزيرا مفوضا في مدريد (١٩٩) . ثم نصح لويد زيور بالموافقة على العمل بقتانون الانتخاب المباشر رغم اعتبار لويد القانون الذى وضعتة حكومة زيور مناسبا في رأيه (٢٠٠) . وكانت خطة بريطانيا أن تعود الحياة النيابية ولكن دون انفراد القصر بالسلطة ، وبحول الائتلاف دون انفراد سعد بالوزارة والبرلمان . ولهذا حاولت اقناع سعد زغلول بالائتلاف مع الاحرار الدستوريين من صيف ١٩٢٥ (٢٠١) حتى يحد الائتلاف من سلطة القصر ، وان يحقق من خلاله التفاهم بين الحكومتين المصرية والبريطانية لتوقيع الاتفاق المنشود (٢٠٢) .

ولما كان من الضروري تحديد دوائر الانتخاب وتعيين بدء القرشيات فقد ذهب كل من محمد فتح الله بركات ومحمد على علوية نائبين عن لجنة الاحزاب المؤتلفة الى وزارة الداخلية في يوم ١٦ مارس وطلبا من زيور اعادة

(١٩٦) عباس العقاد ، المرجع السابق ، ص ٤٧٩ .

(١٩٧) فكرى ابازة ، الضاحك الباكى ، ص ٢١١ .

(١٩٨) مذكرات سعد ، كراسة ٥٢ ، ص ٢٩٥٢ .

F. O. 3605/29 (16) No. 52 Lloyd to, Chamberlain (١٩٩)

December 10, 1925 Tel. No. 447.

F.O. 3628/29 (16) No. 53 Lloyd to Chamberlain (٢٠٠)

December 12, 1925 Tel. No, 4497

(٢٠١) عبد الغالى لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٥٢ .

Lloyd, op. cit., P. 158. (٢٠٢)

تقسيم الدوائر كما كانت في عهد وزارة يحيى ابراهيم عام ١٩٢٣ . وان تقوم الادارة بارسال تذاكر الانتخاب الى جميع الناخبين ، موافقتها على ذلك (٢.٣) . وتحت ضغط الاحزاب المؤلفة صدر في اول ابريل ١٩٢٦ مرسوم بتحديد يوم ٢٢ مايو ١٩٢٦ موعدا لانتخاب اعضاء النواب وفي ٢٩ منه للانتخابات التكميلية مع عدم تحديد موعدا لاجتماع البرلمان حسب نص المادة ٨٩ من الدستور (٢.٤) التي تنص على « ان يشتمل الحل على دعوة المندوبين ( الناخبين ) لاجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الايام التالية لتمام الانتخاب . وقد عللت مجلة السياسة الاسبوعية عدم تحديد موعد لاجتماع البرلمان على انه سبب سياسى ، فاذا وضحت الاغلبية تكون مفاوضة في امر من يتولى رئاسة الوزارة وتأييده الاغلبية تأييدا سابقا ، واذا لم يمكن حل تولية من يتولى الوزارة ارجىء انعقاد البرلمان (٢.٥) وقد ايدت الاحداث فيما بعد صحة الاتجاه .

وبدات المفاوضات بين الاحزاب المؤلفة من اجل ترشيح اعضائها لانتخابات المجلس الجديد ، وتآلفت لجنة من الاحزاب الثلاثة برئاسة ثروت واختلف الوفد والاحرار الدستوريين من جهة والوفد والحزب الوطنى من جهة اخرى حول النيبب العددية للاحزاب اذ طلب كل منهما عددا من الدوائر اكثر مما تفرزه الانتخابات الواقعية (٢.٦) لهذين الحزبين . وبعد جهد وموافقة سعد وضعت مساعدة للاتفاق هي ان كل مرشح من الاحزاب المؤلفة نجح في دائرة من الدوائر في انتخابات ١٩٢٥ ، يرشح في الدائرة نفسها (٢.٧) . ورأى سعد زغلول في اجتماعه مع محمد محمود

(٢.٣) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ١٢١ .

(٢.٤) البلاغ في ٢ ابريل ١٩٢٦ ، الاتحاد في ٢ ابريل ١٩٢٦ .

(٢.٥) السياسة الاسبوعية في ١٠ ابريل ١٩٢٦ .

(٢.٦) مذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ٢٥٧ .

(٢.٧) السياسة في ١٢ مايو ١٩٢٣ ( كلمة لجنة الانتخاب للاحزاب المؤلفة بقلم د .

محمد حسن هيكل ) .

في ٢٤ فبراير ان لا يرشح أحد من الذين اشتركوا أساساً في تعطيل الحياة النيابية وهذا يصدق على عبد العزيز فهمي واسماعيل صدقي وتوفيق دوس ومحمد علي ، وعلى الذين ابتمدوا عنه وجافوه في تلك الفترة ، ومن الذين جافوه عبد الرحمن فهمي ودسوقي أباطة ومحمود عبد الرازق وأخوه علي . ولم تنفذ اللجنة ذلك حرفياً مما أدى الى غضب سعد من فتح الله بركات عضو لجنة الانتخاب للأحزاب المؤتلفة (٢٠٨) . وأصر الوفد على عدم ترشيح عبد العزيز فهمي . ولما وافق حزب الأحرار الدستوريين على ذلك قدم استقالته من رئاسة الحزب وخلفه محمد محمود (٢٠٩) . وأصر كذلك على عدم ترشيح عبد الرحمن الراجحي لأحراجه سعداً في برلمان ١٩٢٤ ، وكاد يؤدي ذلك الى انسحاب الحزب الوطني من الائتلاف لولا تنازل عبد الرحمن الراجحي عن الترشيح صونا للائتلاف (٢١٠) ، وتقسيم دوائر الاتحاديين بين الأحزاب المؤتلفة وقد قبلت الأحزاب هذه القواعد وتركت دوائر خاصة سمحت لأي حزب ان يرشح فيها من يشاء (٢١١) من رجاله . وفي ٣ أبريل ١٩٢٦ اتفقت الأحزاب المؤتلفة على عدم التنافس في الانتخابات صونا للائتلاف ، وعلى توزيع الدوائر ، وتعهد كل حزب بأن لا يرشح أحداً من أعضائه في الدوائر التي خصصت لغيره . وتخصص للوفد (١٦٠) دائرة وللأحرار الدستوريين (٤٥) دائرة ، وللحزب الوطني (٩) دوائر ، وسمح له بمنافسة الوفد في ثلاث من الدوائر التي تركت للوفد (٢١٢) . وقد استنكر سعد زغلول ٤٥ مقعداً للأحرار الدستوريين ، لأنهم في رأيه قوم ماكرون لا اخلاص فيهم (٢١٣) ونجحت سياسة الائتلاف في مواجهة وزارة زيور الرجعية وقوانينه غير الشرعية ، وتحقيق الهدف من الائتلاف واجتماع المؤتمر الوطني في اعادة الحياة البرلمانية .

---

(٢٠٨) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥٢ ، ص ٢٩٦٥ .

(٢٠٩) الاتحاد في ٤ أبريل ١٩٢٦ ، واحد شفيق ، المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

(٢١٠) عبد الرحمن الراجحي ، مذكراتي ، ج ١ ، ص ٥٨ .

(٢١١) السياسة في ١٢ مايو ١٩٢٦ .

(٢١٢) عبد الرحمن الراجحي ، في أعقاب الثورة المصرية ، ج ١ ، ص ٢٥٩ .

(٢١٣) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥٢ ، ص ٢٩٧٣ .



## الفصل السادس

---

### برلمان ١٩٢٦ فى ظل الائتلاف الحزبى

- ١ — نقد الانتخابات فى ظل الائتلاف الحزبى .
- ٢ — معارضة الحكومة البريطانية تشكيل سعد زغلول زعيم الاغلبية البرلمانية الوزارة .
- ٣ — تشكيل هيئة مكتبى ولجان مجلسى النواب والشيوخ .
- ٤ — اهم القضايا التى ناقشها البرلمان .
- ٥ — العوامل التى أدت الى اقالة وزارة مصطفى النحاس الائتلافية .
- ٦ — تقييم برلمان ١٩٢٦ .



## برلمان ١٩٢٦ في ظل الائتلاف الحزبي

### الانتخابات في ظل الائتلاف الحزبي :

وافقت وزارة زيور على اجراء الانتخابات على اساس قانون ١٩٢٤ المباشر ، الذي اعقره برلمان ١٩٢٤ ، ودعت الناخبين لاجراء الانتخابات في ٢٤ مايو ١٩٢٦ . وافقت اللجنة التنفيذية للحزب المؤتلفة في ٣ ابريل ١٩٢٦ على توزيع الدوائر واصدرت بيانا بعدم التنافس فيما بينها . ودعا كل حزب رؤساء لجانته وامضائها في الدوائر الموزعة التقيد بالاتفاق (١) . ودعا الوفد المواطنين الى احترام اتفاق الاحزاب . وبالتالي انتخب مرشحى الائتلاف ، مما ادى الى اعتراف احد الناجحين من الاحرار بانه نجح في الدائرة التى رشح فيها بفضل الائتلاف رغم سقوطه في الانتخابات على ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ وذلك لتأييد حزب الوفد (٢) . واعتبر توزيع الدوائر الانتخابية على الاحزاب المؤتلفة خروجاً على القاعدة الدستورية التى تنقضى بحرية الانتخاب ، ويجاد تنافس ديمقراطى بين مرشحى الاحزاب ، وباقى المرشحين من المستقلين على مبادئ واضحة ، تضع حلولاً واضحة مفصلة لمشاكل الامة . وادى توزيع الدوائر الى نجاح تسعة وستين نائباً بالتركية ، ولم يتحرك ناخب واحد نحو صناديق الانتخاب لتأدية واجبه (٣) . ولولا منافسة حزب الاتحاد الذى رشح اعضائه في معظم الدوائر (٤) ، لادى هذا التوزيع الى نجاح معظم نواب الامة بالتركية ، مما جعل العملية الانتخابية اقرب الى التعيين ، ما اكده أحد زعماء الائتلاف ، ان انتخب

(١) احمد شفيق ، الحولية الثالثة ، ص ١٥٥ .

(٢) مذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ٢٦٦ .

(٣) صحيفة الاتحاد في ١٩٢٦/٤/٢٠ في مقال بعنوان ( يرضون مرشحين على الامة فبماذا تسمى المجلس القادم ) منهم ٥٢ وندى ، ١٢ من الاحرار الدستوريين ، وعضو من الحزب الوطنى وعضو من حزب الاتحاد وثلاثة من المستقلين .

(٤) مرشحو الاتحاد (١٠٤) في حين ان مرشحى الوفد (١٤٣) ، والمستقلين ٧٨ - المقالة

المتابعة .

النواب تم على درجتين ، كانت الدرجة الاولى انتخاب سعد زغلول (٥) للمرشحين للنيابة (٦) ، أى ان انتخابهم تم أولا بواسطة الناخب الاول وهو سعد زغلول ، ولهذا يمكن القول ، ان ما جرى فى معركة انتخابات ١٩٢٦ من قبيل ما يجرى فى الامم الدستورية تجاوزا لان المعركة لا تدور الا حول برامج متباينة . ورشح سعد أعضاء فى دوائر لا صلة لهم بها فكان ذلك بمثابة فرض النائب على الدائرة ، وان الناخبين عاجزون عن اختيار نائبا عنهم (٧) واقتل باب الترشيح فى الدوائر المختلفة على ترشيحات المؤتلفين من الاحزاب المؤتلفة . ولهذا كان انتخابا وتعيينا فى نفس الوقت (٨) . وتنازل الوفد وكيل الامة عن الدوائر التى يدين أهلها بمبدأ الوفد ، ودعا الناخبين الى انتخاب مرشحي الائتلاف ولم يظهر اهتمامه لرغبات الناخبين فى دوائر كثيرة (٩) من أجل الحرص على الائتلاف والتخلص من الانقلاب الدستورى وإعادة الحياة النيابية (١٠) . ويمكن القول ان المنافسة فى المعركة الانتخابية بين الاحزاب المؤتلفة وحزب الاتحاد وباقى المرشحين من المستقلين كانت هادئة ، لعدم وجود قواعد شعبية منتشرة فى انحاء البلاد لحزب الاتحاد ، وكانت فى الواقع منافسة من جانب واحد . فقد نادى سعد زغلول زعيم الامة ورائد الائتلاف فى خطبة له الى التمسك باتفاق الاحزاب ، ودعا المواطنين الناخبين الى عدم انتخاب الاتحاديين « لانهم عطلوا البرلمان ، واهملوا الدستور ، وتقربوا للاجنبى بالتنازل عن حقوق الامة فهم حرب على الدستور وبلاء على الحياة النيابية » . ودعا الى

---

(٥) عارض سعد زغلول انتخاب عبد الرحمن الرافعى وعبد العزيز فهمى وعبد الرحمن فهمى وغيرهم .

(٦) مذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ٢٦٧ .

(٧) الاتحاد فى ٥ ابريل ١٩٢٦ .

(٨) محمد نكرى أباظة ، الضحك البكى ، ص ٢١٨ وص ٢١٩ .

(٩) الاتحاد فى ٥ ابريل ١٩٢٦ .

(١٠) البلاغ فى ١٠/٢/١٩٢٦ ( الترشيح للنيابة على أى قاعدة يكون بقلم عباس محمود

المعتمد ) .



«التمسك بالائتلاف (١١) . وقامت الدعاية الانتخابية في الدوائر التي سمحت للجنة التنفيذية بحرية الترشيح فيها لكل الاحزاب ، وفي بعض الدوائر التي رشح فيها بعض الاعضاء على انهم مستقلون ، ولكنهم كانوا غالبا من حزبي الوفد والاحرار الدستوريين ، ولم تقم لجنة الانتخابات بترشيحهم في دوائرهم ، فرشحوا انفسهم على انهم مستقلون ودون مساعدة من الاحزاب التي ينتمون اليها ، حتى لا يعرضوا احزابهم الى الاحراج مع الاحزاب المؤتلفة معها . مما دعا بعض الصحف الحزبية الى الغمز في ذلك الموضوع ، بل حصلت مشادة بين حزبي الوفد والاحرار على صفحات الصحف ، وتساعلت صحيفة السياسة هل هناك تواطؤ بين هؤلاء المرشحين المستقلين وبين الحزب الذي ينتمون اليه على منافسة مرشحي الحزب الآخر ، وأشارت الى أن هؤلاء المرشحين يذكرون أن حزبهم يؤيدهم سرا ، وأن هذا يعد خروجاً على اتفاق الاحزاب والائتلاف (١٢) . على ان صحف الوفد أشارت أن نفراً من الاحرار الدستوريين قد رشحوا انفسهم ، دون موافقة حزبهم في بعض الدوائر غير المخصصة لهم وهو نفس ما اقدم عليه السعديون المرشحون للنيابة من تلقاء انفسهم (١٣) . وقد دافع هؤلاء المستقلون عن ترشيح انفسهم للنيابة على أساس ان قواعد الدستور تقضى بحرية الانتخاب ، وبحرية الناخبين ، وان ينتخب أهل الدائرة عضواً يتفق مع مبادئها السياسية (١٤) . من كل ذلك يتضح ان المعركة الانتخابية سارت في أغلبية الدوائر دون متافسة تذكر ، لحرص قادة الاحزاب المؤتلفة والجماهير على الائتلاف من أجل التخلص من وزارة زيور الرجعية ، والحكم الاوتوقراطي ، واعادة الحياة البرلمانية التي توقفت من ديسمبر ١٩٢٤ . وبالنسبة لموقف الادارة ، نلاحظ ان الوزارة كانت مؤلفة من أعضاء

(١١) الامرام في ١٦ أبريل ١٩٢٦ .

(١٢) السياسة في ١٥ أبريل .

(١٣) أحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٢١٧ ، ص ٢١٨ .

(١٤) نفسه ، ص ١٥٨ .

ينتمون الى حزب الاتحاد بعد انسحاب الاحرار الدستوريين من الوزارة في شهر سبتمبر ١٩٢٥ ، ومن هنا وقفت الحكومة وبالتالي الإدارة الى جوار المرشحين الاتحاديين . ولكن يجب ان نوضح هنا نقطة هامة وهى ان الموقف السياسى فى عام ١٩٢٦ كان يختلف عنه فى عام ١٩٢٥ ، ففى عام ١٩٢٥ كان قريبا من حادث مقتل السردار والانتذار البريطانى ، وكان القصر والاحتلال واحزاب الاقلية ضد الوفد ، وكان الوفد فى نفس الوقت يدافع فيها عن نفسه من تهمة مقتل السردار وعدم الولاء للعرش . أما فى عام ١٩٢٦ فقد اتفقت الاحزاب الثلاثة ، الوفد والاحرار الدستوريون والحزب الوطنى على الائتلاف ، الى جانب تأييد دار المنسوب السامى للائتلاف ، ولم يبق الا القصر مؤيدا للوزارة ، وبانعقاد مجلس النواب فى فندق الكونتنتال فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ وتقريره عدم الثقة فى الوزارة ، وانعقاد المؤتمر الوطنى فى ١٩ فبراير ١٩٢٦ ، ادى كل ذلك الى ضعف مركز الوزارة . وكان امام وزارة زيور طريقان ، الطريق الاول هو التدخل فى الانتخابات بشكل سرى وان لم يكن لها امل فى الحصول على عدد مناسب من النواب المنتمين لحزبها ، والطريق الثانى اضطرارها الى الحياد لمراقبة لجان الاحزاب المؤتلفة وصحفها لكل تدخل ادارى . وفى البداية اتخذت الادارة اساليب انتخاب ١٩٢٥ ، فوضعت نفوذها وراء حزب الاتحاد ليفوز اعضاؤه باكبر قدر من المقاعد النيابية باجراء بعض التنقلات بين رجال الادارة ، ومنع تذاكر الانتخاب عن بعض الناخبين مما ادى الى الشكوى ، فارسلت وزارة الداخلية الى مديرى الاقاليم تحثهم على ضرورة تسليم تذاكر الانتخاب الى الناخبين ، وتكليف مأمورى المراكز التثبية على العمل بسرعة تسليم مابقى عندهم منها (١٥) . ولجأت الى تقسيم الدوائر مراعاة لاتصارها فى ضم القرى المؤيدة لهم ، وتأييد رجال الادارة وطوائفهم مع مرشحي حزب الاتحاد ، مما يوحى الى الاهالى بتأييد السلطة لهم (١٦) .

(١٥) المسيلة فى ٢٧ ابريل ١٩٢٦ .

(١٦) الامرام فى ٢٥ ابريل .

فهاجم سعد زغلول هذا التدخل ، وخاطب ضمير هؤلاء الموظفين الذين تحركهم الحكومة ، ودعا النواب الفائزين بالتركية الى مواجهة هذا التلاعب حتى تمتنع الحكومة عن التدخل في الانتخابات (١٧) . واجتمع هؤلاء النواب ومعهم أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطنى برئاسة عبد الخالق ثروت ، وقرروا تأليف لجان من كبار الشخصيات الحزبية في المديرية تتحرى شكاوى الناخبين لتدخل الادارة في الانتخاب ، وارسل تقارير عنها الى لجنة المؤتمر للنظر فيها واتخاذ الاجراءات اللازمة (١٨) . ولتدخل رجال الادارة لصالح مرشحى حزب الاتحاد ، قابل ثروت رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطنى ، احمد زيور رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، لمنع هذا التدخل ، وقد وعده زيور بالتزام الحكومة الحياد في الانتخابات ومنع الموظفين من التدخل فيها (١٩) . الا ان وزارة الداخلية ارسلت في مايو برقية الى المحافظين والمديرين حاولت فيها التأثير على موظفى الداخلية بالانحياز الى مرشحها بقولها « والوزارة تلفت نظر موظفيها الى انهم مسئولون عن اعمالهم اذا خالفوا القوانين أمام الحكومة (٢٠) » .

ونتيجة لتابعة اللجنة التنفيذية المكلفة بمراقبة سير الانتخابات وبفضل وعى الجماهير وتعبئة الاحزاب المؤتلفة للجماهير ، ومواصلة صحف المعارضة دعوة رئيس الوزراء عدم تدخل الحكومة في الانتخابات والتزامها الحياد ، فقد اجريت الانتخابات في ميعادها المحدد في يوم ٢٢ مايو ١٩٢٦ ، وبعد اجراء عملية الفرز ، أعلنت وزارة الداخلية بيانا يوم ٢٦ مايو بفوز ١٤٣ وفديا ، ٢٨ من الاحرار الدستوريين ، خمسة من الحزب الوطنى ، سبعة اتحاديين ، ١٨ مستقلا (٢١) . وأعلنت سكرتارية الوفد المصرى ان

---

(١٧) الاحرام في ٢٤ أبريل في خطبة لتهنئة النواب الذين نجحوا بالتركية .

(١٨) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

(١٩) الاحرام في ٢٩ أبريل .

(٢٠) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٢١٨ : ص ٢٢١ .

(٢١) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ص ٤٠٠٦ .

الوفد حصل على ١٦٥ نائباً منهم ٥٢ بالترشيح (٢٢) . وسبب هذا الاختلاف في الأرقام يرجع الى أن بعض الاعضاء الوفديين الذين رشحوا أنفسهم على أنهم مستقلون ، بعيداً عن ترشيحات الوفد وتأييده حرصاً على الائتلاف ، انضموا اليه بعد نجاحهم في الانتخابات (٢٣) . ثم أجريت الانتخابات التكميلية في عشر دوائر ، فنجح ستة نواب من الوفديين ، واثنان من المستقلين وواحد دستوري وآخر اتحادي (٢٤) . وكانت نسبة كبار الملاك بين هؤلاء ١٠.٥ نائباً أي بنسبة ٤٩.٧٪ (٢٥) . بالإضافة الى أصحاب رأس المال . وبهذا ساعدت الأرض والمال أصحابهم أن جعلت لهم مكانة اجتماعية بين الناس ، وساعدتهم على التغلغل في الحياة السياسية في أشكالها وسلطاتها من تشريعية وتنفيذية (٢٦) .

### معارضة الحكومة البريطانية في تشكيل سعد زغلول الوزارة :

وأصبحت نتيجة الانتخابات ١٦٥ نائباً للوفد ، ٢٩ للحرار الدستوريين وخمسة للحزب الوطني (٢٧) وثمانية لحزب الاتحاد ، وسبعة نواب مستقلين ، وكان مجموع نواب مجلس النواب ٢١٤ نائباً وبذلك يكون الوفد

---

(٢٢) الاتحاد في ١٩٢٦/٥/٢٥ .

(٢٣) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣ وهم : احمد حافظ عوض ، عبد الحميد البنان ، الشيخ محمد غنيم عبدون ، احمد وهبي دويدار ، محمد شوقي الخطيب ، محمد سعيد بك ، د. عبد الخالق سليم ، محمد صادق الشيشيني ، محمد حافظ حتوت ، عبد السلام فهمي جمعة ، حسين محمد غراب ، د. حافظ محمد مؤمن ، محمد فخرى موسى ، خليل ابراهيم ، اسماعيل ابو رحاب ، الشيخ احمد محمد عوض ، والشيخ على ابراهيم على الحجازي ( الاحرام في ٢٧ و ٢٨ مايو ) .

(٢٤) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣ والاحرام في اول يونيو .

(٢٥) د. عاصم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص ١٦٨ وصحيفة الاتحاد وكوكب الشرق ، في ١٩٢٦/٥/٢٥ . فقد ذكرنا من النواب ٢٤ باسماء ، ٩٢ بك ، ٥٠ أفندي من المحامين وكبار الموظفين .

(٢٦) د. عاصم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

(٢٧) وهم : محمد حافظ رمضان ، د. عبد الحميد سعيد ، محمد فكري أباطة ، ومصطفى الشوريجي وعبد العزيز الصوفلي .



قد حصل على الاغلبية في مجلس النواب ، وحسب التقاليد الدستورية أصبح مرشحا لتشكيل الحكومة (٢٨) . وكان على احمد زيور ان يقدم استقالة وزارته ، ولكن الوزارة املت حتى يتم الاتفاق على من يشكل الوزارة الجديدة ، ولم تستصدر مرسوما بدعوة البرلمان الى الانعقاد ، للاتفاق الذى تم بين الملك والمندوب السامى على الا يصدر هذا المرسوم الا اذا حصل تأكيد رسمى من رئيس الاغلبية بتنازله عن الحكم لعدلى يكن (٢٩) . وقد ابرق المندوب السامى « لويدي » الى وزير الخارجية البريطانى « تشبرلن » فى ١٩ مايو ان الوفد سوف يحصل على ثلثى مقاعد مجلس النواب ، وفى حالة تصميم سعد على تولي رئاسة الوزارة ، فانه اى لويدي بعد تبني موقف الدستور والسماح بالانتخابات على قانون ١٩٢٤ المباشر ، لن يسمح لزغلول بتشكيل الوزارة ولو ادى ذلك الى حل البرلمان ، وقدم عدة حجج تؤيد ما ذهب اليه ، فذكر ان اللبى وعد الموظفين البريطانيين والمصريين فى بداية عام ١٩٢٥ بعدم عودة سعد زغلول الى الوزارة مرة ثانية ، لانه فى حالة عودته الى السلطة فسوف تفقد ثقتهم فى الوعود البريطانية ، وان سعد زغلول يمثل روح العداء الوطنى ضد البريطانيين فى مصر ، ورجوعه يمثل ضربة لبريطانيا العظمى وان لويدي يرفض التعامل مع سعد كرئيس وزراء ، وان سياسته فى عام ١٩٢٤ ادت الى مقتل السردار ، ورأى انه لو احتاج الامر لمنعه من تقلد الوزارة فسوف يلجأ الى الملك ، وذكر ان لديه معلومات فى ان سعد عرض على عدلى تشكيل الوزارة ، وانه يفضل عدلى لاعتدال سياسته ووزنه السياسى وعلاقاته الطيبة بالملك ، واقترح ان يعمل من اجل ان يشكل عدلى الوزارة وان جميع الاجانب وكثير من المصريين مع رأيه ، وابدى استعداداه فى حل

البرلمان لو تمسك سعد بأغلبيته في تشكيل الوزارة (٣٠) . ولم يوافق تشمبرلن كلية على سياسة لويد وطرح سؤالاً « هل من حقنا حسيب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ منع حزب حصل على الاغلبية من تشكيل الوزارة » . واعتبر ذلك خارجاً عن التقاليد البرلمانية . ومع احترام تشمبرلن لعدلى يمكن الا انه اشار انه لا يحق الامتراض على زغلول ليشكل الوزارة (٣١) . واجاب لويد ان التصريح لا يسمح منع زغلول من تولي رئاسة الوزارة ، ولكن الاحداث التي امت اليها سياسة الزغلولين عام ١٩٢٤ تحتم ذلك (٣٢) . ثم علم لويد من عدلى في ١٩ ماي وان سعد زغلول عرض عليه تشكيل الوزارة وانه متمسك به ، واخبره انه لن يقبل الوزارة تحت اى ظروف ، وانه يمكن ان يقبل رئاسة مجلس النواب . كما أكد السكرتير الشرقى للسفارة البريطانية للويد اتجاه سعد زغلول السابق في تأليف الوزارة بعد ان قام بزيارة سعد في ٢٠ مايو (٣٣) . وقد ارتاح تشمبرلن الى سياسة لويد تجاه عدلى يكن في تولي الوزارة (٣٤) ، ولكنه نصح لويد بانه غير مضطر الى رفض زغلول (٣٥) . وهكذا يتضح مدى تريمس لويد بسعد زغلول وتصميمه على منعه من تشكيل الوزارة ، ويذكر سعد زغلول

---

F. O. 1266/25 (16) No. 23 Lloyd to Chamberlain (٣٠)

May 19, 1926 Tel. No. 216

F. O. 1266/25 (16) No. 24 Chamberlain to Lloyd (٣١)

May 20, 1926 Tel. No. 160

F. O. 1293/25 (16) No. 29 Lloyd to Chamberlain (٣٢)

May 23, 1926 Tel. No. 223.

F. O. 1282/25 (16) No. 27 Lloyd to Chamberlain (٣٣)

May 20, 1926 Tel. No. 211,

F. O. 1282/25 (16) No. 28, Chamberlain to Lloyd (٣٤)

May 22, 1926 Tel. No. 163.

F. O. 1268/25 (16) No. 33 Chamberlain to Lloyd (٣٥)

My 24, 1926, Tel. No. 165.

أنه في البداية أبدى عزوفه عن تشكيل الوزارة ، ورأى أن من مصلحة البلاد أن لا يقترب من الحكم ، وأبدى موافقته على أن يتولى عدلى يكن رئاستها (٣٦) ، على شرط أن تكون الأغلبية في الوزارة للوفد (٣٧) ، رغم أيمانه بضعف عزيمة الأحرار الدستوريين أمام الانجليز (٣٨) ، ولكن سعد زغلول بعد ظهور نتيجة الانتخابات ، وبراءة أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى عضوى الوفد البارزين من مقتل السردار في ٢٥ مايو (٣٩) ، وسقوط حجة البريطانيين في إبعاده عن الوزارة ، صرح في يوم ٢٦ مايو أنه مصمم على قبول الوزارة إذا عرضت عليه (٤٠) . وفي ٢٧ منه تمسك سعد بتأليف الوزارة ، لأن الأغلبية يجب أن تؤلفها حسب التقاليد الدستورية ، وأن عدلى ليس قويا ولا مستحبا ، وأنه معين ، ولا يحق له أن يؤلف الوزارة (٤١) . إلى جانب ذلك أنه وصل إلى علم سعد أن دار المنتخب السامى البريطانى والملك فؤاد لا يرغب كل منهما أن يتولى سعد الوزارة (٤٢) . ولكل ما سبق تمسك سعد بتأليف الوزارة ثم نصح لويد حكومته بتهديد سعد والوفد ، وأيدته الحكومة البريطانية (٤٣) . وصدرت أوامرها بإرسال بلجة حربية إلى مصر (٤٤) . وقد صرح تشمبرلن في ٣ يونيو في مجلس العموم البريطانى بتحريكها إلى الاسكندرية (٤٥) .

(٣٦) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ، ٥٢ ، ص ٢٩٦٩ .

(٣٧) نفسه ، ص ٢٩٧٦ .

(٣٨) نفسه ، ص ٢٩٧٦ .

(٣٩) أحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٢٨٧ .

(٤٠) مذكرات سعد زغلول ، ص ٢٩٨٦ .

(٤١) نفسه ، ص ٢٩٨٨ .

(٤٢) نفسه ، ص ٢٩٩٠ .

(٤٣) Berquo, J., Egypt Imperialism and Revolution, P. 120<sup>٤</sup> Zayid, M., Y., op. cit., P. 125.

(٤٤) صحيفة السياسة في ٤ يونيو ١٩٢٦ ،

Sirdar Ikbāl Al-Shah, op. cit., P. 206.

House of Commons, Meeting of 3 June 1926, (٤٥)

Vol, 19.

( م ١٦ — الحياة البرلمانية )

وأمام تريض الملك بالحياة الدستورية ، والانجليز بالزعامة الوطنية والتهديد بحل مجلس النواب اذا لم يتراجع سعد عن تصميمه في تشكيل الوزارة (٤٦) . حدثت مشاورات بين الاحزاب المؤتلفة . ورأى سعد ان يتراجع ، واقترح ان يطلب منه النواب في حفلهم التتالى بعدم قبول الوزارة (٤٧) . وفي ٣ يونيو طلب منه أحمد رمزي الوفدى ، وطبيبه الخاص نجيب اسكندر ، ان يعهد بالوزارة لاحد من انصاره خوفا على صحته (٤٨) . ولكن فكرى اباطة اعترض على الفكرة لانها عبث بالاموضع الدستورية الصحيحة (٤٩) . وقام سعد زغلول وبين للنواب الحاضرين أسباب تمسكه بالوزارة ثم عدوله عنها في كلمة جاء فيها « انتى قد صرحت مرارا بعدم قبولها بعد ، ولما ظهرت نتيجة الانتخابات مضيت فى عزيمتى ، وتحادثت فيها مع عدلى ورجوته ان يقبلها عنى وقبل ، ولكن فى يوم الاحد ٢٣ مايو شعرت بابعادى عنها ، فدعائى هذا ان اقبلت على ما كنت اكره ، وصرحت بانى اقبلها اذا عرضت على ، والآن بعد هذا الرجاء ، فلا يسعنى الا مجاراة رغباتكم (٥٠) . وهكذا عندما تأكد لسعد صلاية موقف الحكومة البريطانية ومندوبها السامى فى مصر من ابعاده عن تشكيل الوزارة ، صرف النظر عن ذلك ، رغم حقه الدستورى ، حرصا منه على اعادة الحياة النيابية وعدم تعطيلها اكثر من ذلك .

وتمشيا مع المظاهر والتقاليد الدستورية دعا الملك سعد الى القصر فى ٥ يونيو بعد ان تأكد له تراجع سعد عن تولى الوزارة ، ليشير عليه الملك بما يتبع فى تأليفها ، فأشار عليه باسنادها الى عدلى (٥١) . ودعا الملك

---

(٤٦) السياسة فى ٢ يونيو ١٩٢٦ عن الديلى تليفراف لندن فى ٢ يونيو .

(٤٧) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥٢ ، ص ٢٩٩٦ .

(٤٨) مذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ٢٧٢ .

(٤٩) محمد فكرى اباطة ، الضاحك البكى ، ص ٢١٥ ، ص ٢١٦ .

(٥٠) السياسة فى ٤ يونيو ١٩٢٦ .

(٥١) السياسة فى ١٩٢٦/٦/٦ .



أيضا حسين رشدي رئيس مجلس الشيوخ لاستطلاع رأيه ، فأشار عليه بعدي يكن . وعلى ذلك استدعى الملك عدلي يكن وعرض عليه تشكيل الوزارة (٥٢) وقد قبلها . وحينئذ صدر مرسوم ملكي بانهقاد البرلمان في ١٠ يونيو ١٩٢٦ . وقد قابلت الصحف البريطانية قرار تنازل سعد عن تشكيل الوزارة بارتياح ، على انه ينطوي على حكمة ومهارة سياسية (٥٣) . وانتهت العقبة التي وضعها المندوب السامي والملك فؤاد أمام تقديم استقالة وزارة زيور وانهقاد البرلمان ، وقدم زيور استقالة وزارته وقد قبلها الملك في ٧ يونيو ١٩٢٦ . وتم تأليف الوزارة الائتلافية في نفس اليوم برئاسة عدلي يكن ، وباشتراك حزبي الوفد والاحرار الدستوريين (٥٤) .

### افتتاح البرلمان :

وتم افتتاح البرلمان في ١٠ يونيو ١٩٢٦ ، وقد عقد هذا البرلمان ثلاث

(٥٢) السياسة في ١٩٢٦/٦/٦ .

(٥٣) صحيفة « فيشن » لندن في ١٢ يونيو عن السياسة في ١٢/٦/١٩٢٦ . وصحيفتي

التايمز في ٦/٥ والدبلي هيرالد في ٦/٨ عن السياسة في ٦ ، ٨ يونيو ١٩٢٦ .

(٥٤) وتم تشكيل الوزارة من ستة وفدين وثلاثة من الاحرار ومستقل واحد :

- ١ - عدلي يكن للرئاسة والداخلية ، شيوخ معين .
- ٢ - عبد الخالق ثروت للخارجية ، نواب منتخب - مستقل - نكلة جيزة .
- ٣ - فتح الله بركات للزراعة ، شيوخ منتخب .
- ٤ - محمد نجيب الغرابلي للاوقاف ، نواب وفدي - قصر نصر الدين - غربية .
- ٥ - أحمد محمد خشبة للحربية والبحرية ، نواب وفدي - بنى قمره - أسسوط بالانتخاب .
- ٦ - محمد محمود للمواصلات ، نواب دستوري - الغنايمة قبلي - أسسوط .
- ٧ - أحمد زكي أبو السعود للحقانية ، شيوخ ، معين .
- ٨ - مرقص حنا للمالية ، نواب - وفدي - بالترشيح - دائرة الإريكية .
- ٩ - على الشمس للمعارف ، نواب وفدي - بالانتخاب - القنايات شرقية .
- ١٠ - عثمان محرم للاسفال ، نواب وفدي - بالترشيح - دسوق غربية . ( السياسة في ١٩٢٦/٦/٦ ) .

دورات عادية (٥٥) ، وتشكلت خلاله ثلاث وزارات (٥٦) ، وفي انعقادها العادى الأول يوم افتتاحه فى ١٠ يونيو انعقد على هيئة مؤتمر برئاسة حسين رشدى رئيس مجلس الشيوخ وبحضور الملك فؤاد ، وألقى عدلى يكن خطاب العرش . أشار فيه الى عودة الحياة الدستورية وضرورة تثبيتها ، فقال : « ولقد عزمنا حكومتى ان تجعل الروح الدستورية قاعدة الحكم وأساس الحريات العامة ، كما اعتزمت تقوية الحكم الدستورى وتثبيت اصوله وتوطيد تقاليده . وركز الخطاب بعد على الاصلاح الداخلى ، وعلى حسن العلاقات بين حكومتى مصر وبريطانيا وتهيئة الجو الصالح لحسن التفاهم بينهما لتمكن البلاد من حق التمتع باستقلالها التام ، وعن السودان . أكد ان ما اتخذ لا يمكن ان يؤثر فى حقوق مصر الشرعية ، وان الحكومة ستسعى لدخول عصبة الأمم ، لتشارك فى الحياة الدولية (٥٧) . »

وبعد تلاوة خطاب العرش انفصل المجلسان ، واجتمع مجلس النواب ، وتم انتخاب سعد زغلول رئيسا له (٥٨) . وعلى اثر اختياره القى كلمة فى المجلس ، اشد فيها بعودة الحياة النيابية ، وأكد على أن الاحتفاظ بها يقوم على أمرين ، الأمر الأول هو « التفكير الطويل قبل الكلام ، وان تكون الأقوال والأعمال تحت ارشاد الحكمة لا عن حرارة الحماسة ، والأمر الثانى التفكير فى وضع تدابير تشريعية لوقاية هذه الحياة من التعطيل مرة أخرى » . وذكر ان وزارة عدلى وزارة اندماجية لا ائتلافية ، وان عدلى لا يمثل الاحرار .

---

(٥٥) تم انعقاد الدورة العادية الاولى فى ١٠ يونيو ١٩٢٦ ، واختتمت أعمالها فى ٢٠ سبتمبر ١٩٢٦ وبدأت الدورة الثانية فى ١٨ نوفمبر ١٩٢٦ واختتمت أعمالها فى ١٤ يوليو ١٩٢٧ . وبدأت الدورة الثالثة فى ١٧ نوفمبر ١٩٢٧ — واستمرت حتى ٢٨ يونيو ١٩٢٨ .

(٥٦) وزارة عدلى يكن ، وتشكلت فى ٧ يونيو ١٩٢٦ — وقدم استقالته خلال الدورة الثانية ، وقبلت فى ٢١ ابريل ١٩٢٧ ، ووزارة عبد الخالق ثروت التى تشكلت فى ٢٦ ابريل وقبلت . استقالته فى ١٦ مارس ١٩٢٨ — ووزارة مصطفى النحاس التى تألفت فى ١٧ مارس ١٩٢٨ . قبل انتهاء الدورة العادية الثالثة — وأقبلت وزارته فى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ .

(٥٧) الهيئة النيابية الثالثة ، مجلس النواب ، الجلسة الافتتاحية فى ١٠ يونيو ١٩٢٦ .

(٥٨) الجلسة السابقة .

الدستوريين ولكنه يمثل فكرة المزج والاندماج والوحدة الوطنية . ويتضح من خطابه ، فرجة البلاد بعودة الحياة النيابية بعد تعطيلها حوالى ثمانية عشر شهرا . وضرورة العمل على صيانتها بالتروى والاعتدال والتشريع لوقايتها من التعطيل ، مما جعل الصحافة البريطانية تصف خطاب العرش وكلمة سعد بالاعتدال (٥٩) . وقام مجلس النواب بتكوين هيئة مكتبه وقد فاز الوفد بأغلبية أعضاء هيئة مكتبه ، واختار أعضاء المجلس ، ويصا وأصف ومصطفى النحاس وكيلين للمجلس ، وقد حصل الأول على ١٧٥ صوتا وحصل الثانى على ١٧١ صوتا وفى مجلس الشيوخ انتخب محمد علوى الجزار ومحمود بسيونى وكيلين . ثم كون كل مجلس فيما بعد لجانه المختلفة ، وحسب اللائحة الداخلية كان على كل مجلس فى بداية كل انعقاد عادى ان يقوم بتشكيل لجانه حتى يتمكن من دراسة المشروعات التى تتقدم بها الحكومة الى المجلس او ما يقترحه الأعضاء من مشروعات ، او ما يطرا على المجلس من قضايا . وفى بداية الانعقاد العادى الاول لمجلس النواب شكل لجانه . وحسب المادة ٥٧ من اللائحة الداخلية قامت كل لجنة بانتخاب رئيس وسكرتير لها لمدة انعقاد واحدة عادية . وفى بداية الانعقاد العادى الثانى أعاد المجلسان انتخاب هيئته مكتبهما (٦٠) . وبالنسبة لتكوين اللجان فى مجلس النواب عرض أحد وكلى المجلس فى جلسة ٣٠ نوفمبر ١٩٢٦ ، تعديل اللائحة الداخلية لاختصار عدد أعضاء اللجان واندماج بعض اللجان فى البعض الآخر ، مثال ذلك لجنة السودان التى دمجت فى لجنة الحريسة والبحرية والطيران ، ولجنة العرائض التى دمجت فى لجنة الاقتراحات ولجنة التعاون فى لجنة الزراعة . وافر المجلس التعديلات ، وأصبحت عدد اللجان اربعة عشر لجنة مع احقية المجلس فى تكوين لجان أخرى مخصوصة لدراسة ما يطرا على المجلس من موضوعات وبالنسبة الى لجان مجلس الشيوخ فقد استمرت كما هى . وفى الانعقاد العادى الثالث ، تم تغيير هيئة مكتب مجلس النواب ، وتم اختيار مصطفى النحاس رئيس الوفد الجديد ، رئيسا

(٥٩) أحمد شليق ، المرجع السابق ، ص ٢٩٠ .

(٦٠) مجلس الشيوخ ، فى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٦

لمجلس النواب (٦١) . وويصا واصف وحسين هلال وكيلين . وعندما شكل  
الفحاس الوزارة في ١٧ مارس ١٩٢٨ ، انتخب المجلس ويصا واصف رئيسا  
للمجلس ، واحمد رمزي وكيلا بدلا منه ، وتم تشكيل لجانه المختلفة (٦٢) .  
وفي مجلس الشيوخ تم تثبيت هيئة مكتبه ما عدا محمد صفوت الذي اختير  
مراقبا بدلا من السيد فوده (٦٣) . واستمرت لجانه كما هي دون تغيير ،  
والتغيير الذي حدث في رئاسة وسكرتارية بعض اللجان .

### القضايا والموضوعات التي ناقشها البرلمان :

وفي مقدمة اعمال برلمان ١٩٢٦ « الهيئة التشريعية الثالثة » ناقش  
القضايا الدستورية وكان في مقدمتها خطاب العرش التي القيت فيه ، وعن  
الخطاب الاول الذي القى في ١٠ يونيو ١٩٢٦ والذي سبق ذكره عند افتتاح  
البرلمان قدم الاعضاء الشكر للحكومة على تثبيت الحياة النيابية ، والعمل  
من اجل الاستقلال التام ، والحرص على السودان وعدم فصله عن مصر ،  
وانضمام مصر الى عصبة الامم . وعن الخطاب الذي القى في ١٨ نوفمبر  
١٩٢٦ في الدورة الثانية الذي تركز حول الاصلاحات الداخلية وسياسة  
حسن التفاهم مع بريطانيا ، جاء في رد مجلس النواب « ان المجلس تقبل  
الاشارة الى تحسين العلاقات الخارجية خصوصا مع بريطانيا العظمى بحسن  
التفاهل ، لان ثقته في الوزارة تحمله على الاعتقاد بان هذه الاشارة مبنية على  
ما تحققتة اثناء سير العمل من احترام حقوق البلاد واتجاه القصد الى تأييد  
استقلالها » وكان من ضمن المعلقين على رد لجنة خطاب العرش محمد  
حافظ رمضان ، فذكر انه كان يود أن تسجل الحكومة الدوافع التي دفعتها  
الى حسن التفاهل ورأى اضافة « انه كان يود ان يشارك الحكومة في هذا  
التفاهل لو وقف المجلس على الاسباب والبواعث التي دفعت الحكومة الى

---

(٦١) مجلس النواب ، الاعتقاد العادى الثالث ، الجلسة الثانية ، في ٢١ نوفمبر ١٩٢٧ .

(٦٢) مجلس النواب ، الجلسة ٣٩ في ٢٠ مارس ١٩٢٨ .

(٦٣) مجلس النواب ، الجلسة الرابعة في ٢٨ نوفمبر ١٩٢٧ .



هذا التصريح المطمئن » . ونكر ان الخطاب اغفل السودان ، وان الحكومة تكفى بدفع المصروفات اللازمة لقوة الدفاع السودانية للمحافظة على الروابط بين القطرين في حين تحاول بريطانيا هضم السودان . وراى « ان تعرض الحكومة على المجلس الحل الذى ترتضيه البلاد . فيما يتعلق بالسودان » . ونبه الحكومة الى عدم الاكتفاء بمواجهة الازمة المالية ، بالتركيز على التنظيم المالى والتجارى ، وراى اضافة « رغبة المجلس فى ان تضع الحكومة نظاما صناعيا لايجاد المتعلمين فى صناعة الغزل والنسيج ، وان تضع من القوانين ما يحمى تلك الصناعة وان تبدأ العمل . وذكر احد الوفديين ان هذا الخطاب مكمل للخطاب الذى سبقه والذى كان شاملا فى ١٠ يونيو ١٩٢٦ ، وساننت الاغلبية الوفدية وزارة عدلى ووافقت على رد لجنة خطاب العرش (٦٤) . وفى مجلس الشيوخ قدمت لجنة الرد على خطاب العرش فى ١٨ نوفمبر ١٩٢٦ ، شكرها للملك وللحكومة ، واقترح العضو عزيز مبرهم اضافة « ويرجو المجلس ان يكون التصريح بتحسين العلاقات بين مصر وبريطانيا العظمى عن تأكد الوزارة بالفعل من احترام استقلال البلاد وعدم المساس بحقوقها » . اما العضو محمود ابو النصر ، فرأى ان خطاب العرش وثائق تتقدم بها الحكومة فى افتتاح كل دور برلمانى لتبين ما كانت عليه الدولة وما هى صائرة اليه وانها عهد بين الحكومة والامة ، ولهذا يجب ان تحوى كل ما يهم من شئون الدولة ، ولا يصح ان يقال ان الخطاب الذى تلى خطاب آخر مكمل ومتم له ، وراى اضافة « ويرجو المجلس ان تواصل الحكومة سعيها لتمكين البلاد من التمتع باستقلالها التام والسعى للوصول فى امر السودان الى حل ترتضيه البلاد » . اما لويس اخنوخ فانوس برأى ان الحكومة لم توضح خطة التسليف ، ولم تبين ما اتخذته من المساعى لالغاء الامتيازات الاجنبية التى تعوق الاعمال التشريعية « وتضطرننا لارجاء اصدار القوانين الى ما بعد عرضها والتصديق عليها من الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف

المخططة » . ثم انتقد الحكومة لأنها لم تحقق وعدها للبرلمان في انضمام مصر لعصبة الأمم . واقتل باب المناقشة ، ووافق الأعضاء على رد لجنة خطاب العرش مع إضافة التعديل الذي اقترحه عزيز ميره (٦٥) . ولم تنجح الاغلبية التي أيدت وزارة عدلى في المجلسين من طرح القضايا الملحة وخاصة الاقتصادية واكتفت برد المجلس الشكلى ، ولم توضح في الرد تلك الآراء التي طرحتها المعارضة في المجلسين واكتفت بتوجيه الشكر للحكومة .

وبالنسبة الى خطاب العرش الذى القى في ١٧ نوفمبر ١٩٢٧ في بداية الاعتقاد العادى الثالث ركز على أمور داخلية مثل الرى والصرف وتوليد الكهرباء من خزان أسوان ، وإلى محادثات لندن ومما جاء به « ويسر المجلس أن يسود حسن التفاهم بين مصر وبريطانيا العظمى وأن يؤدي ذلك إلى تسهيل الوصول إلى اتفاق يصون حقوق البلاد واستقلالها » . وإلى المفاوضات التى جرت لتعديل الامتيازات الاجنبية لصالح البلاد . وفي مجلس النواب طلب النائب محمد فكرى اباظة تأجيل الرد على خطاب العرش حتى يدلى رئيس الوزراء ببيان عن المحادثات السياسية ليكون المجلس رايًا فيها مبنيًا على الوقائع والتفاصيل ، فرد عليه عبد الرحمن عزام أحد سكرتيرى المجلس ، بأن الحكومة ليس عندها وثائق رسمية ، لأنها مجرد محادثات و اضاف ، « لسنا نملك الزام الحكومة ان تدلى الينا ببيان عن محادثاتهما الشخصية كما انه ليس لدى الحكومة وثيقة رسمية بذلك تقدمها للمجلس حتى تكون موضع بحثنا الآن » وذكر « ان الحكومة لم تقيد نفسها ولا نحن بالتالى قيدنا انفسنا بشيء في الرد » . وتقرر عدم تأجيل الرد ، الذى عبر عن مشاطرة المجلس الحزن في فقيد الوطن سعد زغلول ، وسرور المجلس أن تنهض الحكومة بأعباء مشاريع الاصلاح في مختلف الشئون الداخلية ، وأن يسود حسن التفاهم بين مصر وبريطانيا وأن يؤدي ذلك إلى تسهيل

الوصول الى اتفاق يصون حقوق البلاد واستقلالها . واثار العضو محمد  
جائظ رمضان مسألة الامتيازات الاجنبية وضرورة عقد مؤتمر لتعديلها ،  
وذكر انها لا تتفق مطلقا مع فكرة العصر الحاضر الى جانب انها عائق للإدارة  
والعدالة ، كما انها عقبة في سبيل فرض الضرائب على الاجانب ورأى ان  
مصر مستقلة منذ تخلت تركيا عن حقوقها على مصر ولكن هناك اعتداء على  
هذا الاستقلال نفسه ، وهو احتلال بريطانيا لمصر ، وان ذلك يتناقض مع  
الاستقلال . واعترض على ما جاء في خطاب العرش ، من الرغبة في عقد  
محاكمة الفرض منها « استكمال استقلالنا » لان تركيا وانجلترا اعترفتا بهذا  
الاستقلال ، وأشار الى سياسة حسن التفاهم القائمة بين مصر وبريطانيا ،  
وذكر انها من جانب واحد . وان كل اعتداء على حقوق مصر وقع خلال  
قيام سياسة حسن التفاهم بين مصر وانجلترا . أما عبد الحميد سعيد فقد  
أشار الى نسيان السودان ورأى التمسك به دائما في كل مناسبة وذكر  
ان اتفاقية ١٨٩٩ باطلة ، كما اغفل الخطاب مسألة الجيش ، ولم يذكر  
شيئا عن الازمة التي تحركت من أجلها الاساطيل البريطانية ، ووزارة الحربية  
التي أصبحت تحت الادارة البريطانية يتحكم فيها ضابط بريطاني واقترح ان  
ينص في الرد على خطاب العرش « ان اساس كل مفاوضة هو الجلاء  
وأستمتاع وادى النيل من منبعه الى مصبه بكافة حقوق البلاد المقدسة »  
وان يضمن خطاب العرش تقوية الجيش وتنظيمه على احداث الطرق  
العسكرية وابعاده عن كل نفوذ واى تدخل اجنبى « ووقفت الاغلبية للمرة  
الثانية في هذا البرلمان بجوار وزارة ثروت الائتلافية ، واقتل باب المناقشة ،  
ووافقت الاغلبية على رد لجنة خطاب العرش (٦٦) . ولم يشر في الرد  
عن اتجاهات المعارضة وان دل ذلك على شيء فانما يدل على سيطرة  
الاغلبية وعدم احترامها لراى الاقلية البرلمانية . وفى مجلس الشيوخ شمل  
قرار لجنة خطاب العرش ، أسفها لموت الزعيم سعد زغلول وتقديم الشكر

للحكومة لعنايتها برغبات نواب الأمة وما قامت وتقوم به من صالح الأعمال ، وعلى ما قامت به من جهد في تعديل نظام الامتيازات الاجنبية بما يحقق المساواة بين المواطنين والاجانب في فرض الضرائب . ونادى لويس اخنوخ بإلغاء الامتيازات الاجنبية (٦٧) . ويتضح من ذلك ان وجود الاحتلال وعدم عقد المعاهدة بين مصر وبريطانيا لم يساعد على التخلص من عبء الامتيازات الاجنبية على المصريين دون الاجانب ، وعدم اتاحة الفرصة لدخول مصر عصبة الأمم ، الى جانب تدخل بريطانيا في التشريع ، ولم تتح الفرصة للبرلمان المصري ان يواجه مشاكل البلاد ، لعدم استكمال الحكومات الدستورية مدة حكمها ، وأعضاء المجالس مدة نيابتهم دون ان تستكمل مدتها القانونية ، ولهذا كانت أغلب ما تحتوى عليه خطابات العرش مجرد شعارات لم يتحقق منها ما كان يصبو اليه الشعب .

ومن أعمال البرلمان الدستورية قرار مجلس النواب بطلان المراسيم بقوانين التي صدرت من تاريخ حل مجلس النواب . ن ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ الى انعقاد البرلمان في ١٠ يونيو ١٩٢٦ (٦٨) . ودعا المجلس الوزارة ان تقدم اليه مشروع قانون لمعاقبة الوزراء الذين قد يلجأون مستقبلا الى استصدار مثل تلك المراسيم بقوانين . وقد وافق المجلس على التقرير بالاجماع ، وقرر أيضا العفو الشامل على كل ما ارتكب من الجرائم السياسية في تلك الفترة (٦٩) . وأرسل مجلس النواب التقرير الى مجلس الشيوخ فحوّله المجلس الى لجنة الشؤون الدستورية (٧٠) . وقد أيدت اللجنة رأى مجلس النواب ، ووافق المجلس على إلغاء تلك المراسيم (٧١) . وبذلك أدان البرلمان الانقلاب الدستوري بإلغائه تلك القوانين ، ودعا الى

---

(٦٧) مجلس الشيوخ ، الجلسة الثالثة في ٥ ديسمبر ١٩٢٧ .

(٦٨) مجلس النواب ، الجلسة العاشرة في ١٢ يوليو .

(٦٩) مجلس النواب ، الجلسة ٢٦ في ٧ أغسطس ١٩٢٦ .

(٧٠) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٢٤ في ١١ أغسطس .

(٧١) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٢٧ في ١٩ أغسطس .



معاقبة الوزراء الذين سيقومون مستقبلا في التدخل في التشريع . وقام مجلس النواب بإلغاء قانون خاص بمحاكمة الصحفيين والناشرين الذي صدر في ١١ يونيو ١٩١١ ، وكان يقضى بمحاكمتهم امام محاكم الجنايات مع نفاذ الحكم وعدم استئنافه (٧٢) .

ومن ضمن مشروعات القوانين الدستورية التي تدخلت دار المندوب السامي لمنع ، مشروع قانون انتخاب العمدة . وقد قدم هذا الاقتراح في مجلس النواب في ٣١ مارس ١٩٢٤ على أن تكون نظام العمدية بالانتخاب ، لان الطريقة التي كانت متبعة لا تتيح لاهالي البلدة اختيار من يتولى عمدة عليهم ، وكان يقوم بتعيينهم لجنة الشياخات من ١٠ مارس ١٨٩٥ ، وهذه كانت تعيينهم بناء على رغبات شخصية ، والاقتراح يحدد أن يقوم بانتخاب العمدة الناخبون المقيمة أسماؤهم بجدول انتخاب البلدة ، ولمدة خمس سنوات ، وبحثه لجنة الاقتراحات في ١٨ مايو ١٩٢٤ ثم عرض على المجلس في ٢٢ مايو فأحالته الى لجنة الداخلية ، ثم حل مجلس النواب . وفي المجلس التشريعي الثالث ، أعيد تقديم الاقتراح من جديد حسب اللائحة الداخلية للمجلس ، ثم تدخلت الحكومة البريطانية فقرر المجلس في ٢ سبتمبر ١٩٢٦ تأجيله ، ومن يومها لم ينظر في لجان المجلس . حيث أبرق القائم بأعمال المندوب السامي الى تشمبرلن في ٦ أغسطس ان لجنة من لجان النواب ناقشت حديثا مشروع قانون انتخاب العمدة ، وقد أشاد في النظام القديم ، واعتبر الوفد من وراء الاقتراح للسيطرة على الانتخابات (٧٣) . ورد عليه تشمبرلن في ٢٤ أغسطس ، انه في حالة موافقة البرلمان على المشروع سيتم اخضاع الجبهة الداخلية لحزب الزغلوين وسيقتد تأثيره الى أضعاف الحكومة المركزية وسيكون صعبا علينا تأكيد

٧٢) مجلس النواب ، الجلسة ٤٦ في ٢ سبتمبر ١٩٢٦ . قدمه النائب عبد السلام محمد جمعة في أول أغسطس .

F. O. 2282 / 25 (16) No. 18 Henderson to (٧٣)

Chamberlain August 6, 1926 Tel. No. 535

الامن للجانب في الاقاليم المنعزلة ، ونصحه بالتصقظ على الحكومة لتأجيل المشروع حتى الاتماتاد التالى لحين وصول لويڊ (٧٤) . رغم رغبة مجلس التواب وزغلول نفسه فى تطبيق مبدا الانتخاب المباشر للعمڊ ، الا ان غلى يكن رئيس الوزراء ساند القائم بأعمال المندوب السامى ، واتخذ موقفا جادا معه (٧٥) . وقابل الملك فى ١٩ اغسطس فأظهر له الملك استياءه من البرلمان ورأى تعديل الدستور . ثم نبه القائم بالأعمال رئيس الوزراء الى ان تلك المناقشات البرلمانية ليست فى صالح النظام البرلمانى (٧٦) . وهكذا يتضح موقف الاحتلال البريطانى وتدخله الواضح فى منع مشروع انتخاب العمڊ من ان يصبح قانونا بحجة انه يخدم اهدافا سياسية لحزب الوفد ، ويضعف قدرة الادارة على حماية الاوربيين فى الاقاليم . ويتضح ايضا مدى تربص الملك بالبرلمان والدستور ورغبته فى تعديل الدستور ، وهذا ما تم فعلا عام ١٩٣٠ على يد اسماعيل صدقى لصالح الملكية .

ومن الجدير بالملاحظة ان برلمان ١٩٢٦ ، والوزارة الائتلافية اهتمت بمسألة استكمال الحياة الدستورية فى اعادة تشكيل مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية ومجالس القرى . لان القوانين التى تنظم شئون تلك المجالس سواء فى اختصاصها او فى طريقة انتخابها كانت لا تتفق والنظام الدستورى الموجود حينئذ ، وكان لابد من وضع تشريع جديد يتمشى مع الروح الدستورية . ولهذا شكلت لجنة من رجال الحكومة ومن أعضاء البرلمان لبحث ما يتعلق بمجالس المديريات من حيث شروط العضوية

---

F. O. 2282/25 (16) No. 24 Chamberlain to (٧٤)

Henderson August 24 1926 Tel. No. 278

F. O. 2401/25(16) No. 25 Henderson to (٧٥)

Chamberlain August 26, 1926 Tel. No. 382.

F. O. 2425 / (16) No. 26 Henderson to

Chamberlain August 21, 1926 Tel. No. 558.

واختصاصاتها وسلطاتها (٧٧) . واتضح من مناقشة البرلمان لمشروع قانون مجالس المديرية وخاصة في انتخاب اعضائه معارضة كبار الملاك ، ان يمثل في تلك المجالس غيرهم ، لانهم رأوا انهم اصحاب المصلحة في البلاد فخرجت حرمان اصحاب المؤهلات العالية . وفي اثناء مناقشة مشروع القانون اقترح محمد عبد اللطيف سعودي ، انتخاب عضوين عن كل دائرة اي ان يكون لكل ٣٠٠٠ من يمثلهم في مجلس المديرية ، واعتبارها فرصة للتدريب على الحياة النيابية وافساح المجال لعدد من اعيان المديرية واصحاب الراى في المشاركة ، واعترض اسماعيل صدقى على اقتراحه لان مجالس المديرية في رايه تنفيذية بعكس المجالس النيابية تشريعية ، وان الكثرة في الاولى معطلة . وقد وافق المجلس على ان يكون لكل دائرة عضوان بأغلبية ٧٢ ضد ٤٩ صوتا (٧٨) . واقترح نفس العضو اعفاء المتعلمين من الضريبة ، اذ اشترط مشروع القانون ان يدفع العضو ضريبة مقدارها ثلاثون جنيها ، فاعترض عليه أحد كبار الملاك بما اثار العضو يوسف الجندى وقال له « لماذا سمحتم لنا بالجلوس هنا معكم ونحن نقرر امورا خطيرة » ، وتدخل وزير الداخلية وذكر ان مجلس النواب مجلس تشريعى سياسى وظيفته تقرير المبادئ العامة في السياسة والاجتماع والمال (٧٩) . ولم يوافق المجلس على اقتراح اعفاء المتعلمين من الضريبة (٨٠) . على أساس فكر كبار الملاك انهم اصحاب المصالح في البلد ولا يجب حرمانهم من النظر في الوجوه التى تصرف فيها تلك الضرائب (٨١) . ودافع أحد النواب عن ضرورة وجود المتعلمين في تلك المجالس لدها بالآراء الناضجة والابحاث الفنية ، لان في اختصاصاتها مسائل فنية كثيرة تحتاج الى رأى المتعلمين ،

---

(٧٧) صحيفة السياسة في ٢ ديسمبر ١٩٢٧ .

(٧٨) مجلس النواب ، الجلسة ١٤ في ٢ يناير ١٩٢٨ .

(٧٩) مجلس النواب ، الجلسة ١٥ في ٤ يناير ١٩٢٨ .

(٨٠) مجلس النواب ، الجلسة ١٦ في ٩ يناير ١٩٢٨ .

(٨١) وهذا الراى للنائب عبد السلام نهى جمعة .

الى جانب ان المصريين جميعا اصحاب مصالح في البلاد ، وانتهى وقت  
اصحاب المصالح الحقيقية وانتهت المناقشة بعدم اعفاء كل من كان حائزا  
لدبلوم من احدى الكليات او المدارس العليا من شرط الضريبة بأغلبية ٨٥  
ضد ٦٣ صوتا (٨٢) . ولما اقترح بعض النواب تخفيض الضريبة لعضوية  
مجلس المديرية الى عشرين جنيتها ، اعترض أحمد عبد الغفار ( وهو من  
كبار الملاك الزراعيين ) لعدم مزاحمة اصحاب المصالح الحقيقية في البلاد ،  
مما أدى الى رفض المجلس للاقتراح (٨٣) . وتمت الموافقة على مشروع  
القانون في ٢٣ يناير ١٩٢٨ ، ما عدا خمسة أعضاء (٨٤) .

ومن القوانين التي حاول البرلمان الفسائها ، احتراماً لحرية الرأي  
والقول والاجتماع قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العامة .  
وقد مر هذا القانون بعدة ظروف أدت الى تعطيله أو تعديله . وكاد مجلس  
النواب لعام ١٩٢٤ أن يلغى هذا القانون ، لولا اعتراض رئيس الوزراء  
« سعد زغلول » ورغبته في وضع قانون جديد ، ولم يتمكن المجلس من  
مناقشة المشروع الذي وضعه مجلس الشيوخ لاستقالة الوزارة ، وحل  
مجلس النواب ، ولما عادت الحياة البرلمانية عام ١٩٢٦ بدأ مجلس النواب  
مناقشة مشروع القانون من جديد . وفي دورة الانعقاد العاشر الثالث أعيد  
المشروع الى لجنة الداخلية الجديدة فأعدت بحثه ، وأدخلت عليه تعديلات  
بموافقة مندوب الداخلية (٨٥) . وقدمت معه تقريراً أوضحت فيه الغرض  
من تعديله وهو أن يتمتع كل انسان بحرية الاجتماع والمظاهرة ، وأن يحافظ  
من جهة أخرى على النظام والامن العام . ولما عرض المشروع على المجلس  
ناقشه في عدة جلسات في ديسمبر ١٩٢٧ ، ويناير ١٩٢٨ . وأقره في جلسة

- 
- (٨٢) مجلس النواب ، الجلسة ١٦ في ٩ يناير ١٩٢٨ .  
(٨٣) مجلس النواب ، الجلسة ١٧ في ١٠ يناير ١٩٢٨ .  
(٨٤) مجلس النواب ، الجلسة ٢١ في ٢٣ يناير ١٩٢٨ .  
(٨٥) مجلس النواب ، الجلسة ٩ في ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ .



٣ يناير ١٩٢٨ بأغلبية ١٥٤ صوتاً ضد صوت واحد ، وأرسل مشروع القانون الى مجلس الشيوخ في ٩ يناير ١٩٢٨ فأحالته على لجنة الداخلية ، خوافت عليه في ١٤ يناير ١٩٢٨ . ثم عرض على مجلس الشيوخ فوافق على رأى اللجنة (٨٦) . واهم ما اشتمل عليه مشروع القانون ان الاجتماعات العامة حرة على الوجه المقرر في هذا القانون (م ١) ، وان يخطر من يريد تنظيم اجتماع عام ، المحافظة أو المديرية أو سلطة البوليس في المراكز قبل عقد الاجتماع بثمانية وأربعين ساعة على الأقل ، وتنقص الى ٢٤ ساعة ، اذا كان الاجتماع خاصاً بالانتخاب ، وان يتم الاخطار عن الاجتماعات من شخصيتين على الأقل ، مع بيان الزمان والمكان وموضوع الاجتماع (م ٣) ، وان تتكون لجنة الاجتماع من رئيس واثنين من الاعضاء للمحافظة على النظام (م ٤) ، وان لا يجوز لرجل الادارة حل الاجتماع الا اذا طلبت منه ذلك اللجنة السابقة او في حالة حدوث اضطراب . ثم أرسله مجلس الشيوخ الى رئاسة مجلس الوزراء لكي يعرض في اجتماع مجلس الوزراء ويصدق عليه الملك ليصبح قانوناً من قوانين الدولة . وفي اليوم التالي لإرساله ، لاحظ أحد موظفي مجلس الشيوخ ان النص الذي أرسله مجلس النواب الى مجلس الشيوخ قد سقطت منه فقرة سهواً . ولهذا طلبت مسكرتارية مجلس الشيوخ من رئاسة مجلس الوزراء إعادة مشروع القانون اليها حالاً للنظر في الفقرة التي سقطت سهواً ، وكان ذلك في بداية شهر مارس عندما قدمت وزارة عبد الخالق ثروت استقلاليتها (٨٧) . وسيؤدي هذا المشروع فيما بعد الى اقالة وزارة مصطفى النحاس .

وقد امتاز برلمان ١٩٢٦ بالحيوية والحماس ، وناقش كثيراً من الأمور الهامة ، ونلاحظ انه أعطى الشئون الاقتصادية اهتماماً ملحوظاً . وفي مواجهة ازدياد عدد السكان وانتشار التعليم وتقدم وسائل المعيشة ،

(٨٦) مجلس الشيوخ ، الجلسة ١٢ في ٢٢ يناير ١٩٢٨ — ووافق عليه ٧٨ من ٧٩ صوتاً .

(٨٧) أحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٢٥٧ ، ص ٢٥٨ .

وتطلع الشباب الى حياة أفضل ، رأت لجنة الميزانية في مجلس النواب ضرورة تعاون الحكومة مع البرلمان في تحقيق الرخاء ، واقتُرحت حفظ وتحسين مرتبة القطن المصرى وتنفيذ برنامج اعمال الري الكبرى وتنوع المحاصيل الزراعية ، واستثمار القوى الطبيعية واهمها مساقط المياه والموارد المعدنية واستخراج الكهرباء من خزان اسوان (٨٨) لصناعة السماد وإدارة آلات الري ، وتعزيد الصناعة الوطنية من أجل زيادة موارد الدولة (٨٩) . ومن ذلك تبدو بادرة جديدة ، وهى اهتمام النواب بالحالة الاقتصادية وضرورة وضع خطة لزيادة الدخل القومى لمواجهة الزيادة السكانية ومتطلبات الجماهير . وللأزمة المالية التى ظهرت نتيجة لهبوط أسعار القطن ، قدم أحد النواب استجوابا الى رئيس مجلس الوزراء ووزيرى المالية والزراعة ، دعا فيه الحكومة الى العمل على تنمية الثروة وتشجيع الصناعات واعطاء السياسة الاقتصادية عناية كبيرة لتنويع المحاصيل واستثمار موارد البلاد (٩٠) . ولهذا السبب أيضا قدمت لجنة المالية في المجلس تقريرا عن وضع حالة البلاد الاقتصادية وضرورة النهوض باستغلال موارد البلاد ، ودارت مناقشات حية وخاصة عن ضرورة التصنيع وحماية الصناعة المصرية سواء بترقية التعليم الصناعى ، وتعديل النظام الجمركى ، والى مساهمة الأجانب فى الضرائب والغاء الامتيازات الأجنبية ومحاولة حل مشكلة الأزمة الاقتصادية الناتجة عن هبوط أسعار القطن . وعقب أحد النواب على تقرير اللجنة فأشار الى عدم تعاون الإيجاب فى دفع الضرائب للحكومة ، وأكد على ضرورة الاهتمام بالصناعة ، وتنويع المحاصيل والاهتمام بمشاريع الري ، وأكد آخرون الى ضرورة استغلال

---

(٨٨) تابع العضو محمد صالح حرب هذا الموضوع — وكالمادة أشار مندوب وزارة الأشغال الى فوائد المشروع واهتم الوزارة به ودراسته .

( مجلس النواب الجلسة ٢٩ فى ١٤ فبراير ١٩٢٧ ) .

(٨٩) مجلس النواب ، الجلسة ١١ فى ١٣ يوليو ١٩٢٦ .

(٩٠) مجلس النواب ، الجلسة ٢٨ فى ٩ يناير ١٩٢٧ ( النائب عبد الخالق عطية ) .

الموارد المعدنية وصناعة الغزل والنسيج والاهتمام بالثروة الحيوانية ،  
وحماية الصناعات المصرية (٩١) .

ولمواجهة الازمة المالية ، قام مجلس النواب بمحاولة تخفيف العبء  
عن الميزانية العامة ، بتخفيض النفقات ، فعندما ناقش مجلس النواب  
مخصصات ديوان الملك ، وجه الاعضاء انتقادات عنيفة الى مخصصاته  
السراى ، ولكن سعد زغلول حمل الاعضاء على اتخاذ موقف يتسم بالاعتدال  
تجاه تلك المخصصات وحال المجلس دون تخفيضها وترك الامر فى ذلك  
لحكمة الملك ، حيث ان مصروفات السراى لا تتناسب مع دخل البلاد ورجا  
الملك ان يقدم للامة المثال على الاقتصاد والتوفير (٩٢) ، وقرر تخفيضها  
فى ميزانية ٢٧ - ١٩٢٨ الى ما يعادل ١٤٦ ألف جنيه . وافر مجلس  
الشيوخ ما قرره مجلس النواب تجاه هذا الموضوع (٩٣) . وفى دور  
الانعقاد الثانى رأت لجنة المالية ان ميزانية ديوان الملك مرتفعة عما يتفق  
وميزانية الدولة العامة ، مما جعل بعض النواب يعترضون على ضخامة  
ميزانية السراى فى الوقت الذى تعاني فيه الدولة أزمة مالية . ومما قاله  
النائب احمد عبد الغفار « لقد أصبح فى البلاد حكومتان حكومة للامة وحكومة  
للسراى يتبعهما جيشان ، جيش الامة وجيش خاص هو الحرس وله قائد  
خاص ومدفعية خاصة ليست موجودة فى الجيش المصرى مع اخلاص البلاد  
للكل » . واعترض آخرون على النفقات الباهظة التى رصدت لاصلاح  
بعض القصور ، وكان المجلس معتدلاً بمجدد الرغبة الى الملك لتخفيض هذه  
الميزانية ، واضافت رغبة اخرى فى أن يعهد بأعمال القصور الملكية الى  
وزارة الاشغال المصرية (٩٤) . وتمصت بمجتمعة من اعضاء مجلس

---

(٩١) مجلس النواب ، الجلسة ٤٣ فى ١١ ابريل ١٩٢٧ .

(٩٢) صحيفة السنين فى ١٧/٥/١٩٢٧ .

(٩٣) الجلسة ٢٥ فى ١٦ أغسطس ١٩٢٦ .

(٩٤) مجلس النواب ، الجلسة ٥٩ فى ١٦ مايو ١٩٢٧ .

للنواب واقترحوا انقاص المكافأة البرلمانية ، وأقر المجلسان الاقتراح (٩٥) .  
ونص على أن يتناول كل عضو مكافأة سنوية قدرها ٤٨٠ جنيه بدلا من  
٦٠٠ جنيه للعضو ، وترتب عليه اقتصاد مبلغ ٣٠٩ ألف جنيه .

ومن أبرز القضايا السياسية والوطنية التي اهتم بها البرلمان ،  
الشئون التعليمية حيث سأل أحد النواب وزير المعارف عن مدى تنفيذ الوزارة  
للمادة ١٩ من الدستور التي تنص على أن « التعليم الاولي الزامى للمصريين  
من بنين وبنات وهو مجاني في المكاتب العامة » . واكد له الوزير ان الوزارة  
مساعية في زيادة مدارس المعلمين والمعلمات ، وانشاء المدارس حتى يمكن  
تعميم مشروع التعليم الالزامى للبنين والبنات (٩٦) . وبناء على المادة ١٨  
من الدستور ، التي تنص على أن « تنظيم أمور التعليم العام يكون بقانون » ،  
فقد قام البرلمان في دور الانعقاد العادى الثانى في وضع تلك القوانين . ومن  
قراءة المضابط لقوانين مراحل التعليم ، ندهش بأن الوفد ، رائد الحركة  
الوطنية ليس له برنامج اجتماعى ، ونحن بتضارب الآراء بين الوفديين ،  
عكس مواجعتهم للمواقف السياسية كتلة واحدة تقريبا . وندهش اكثر  
عندما نرى مشاهير اعضاء الوفد في البرلمان يضيقون بمجانية التعليم ، مما  
يؤكد وضع الوفد في قائمة الاحزاب البورجوازية ، وكان شغل الوفد الاكبر  
هو قضية الاستقلال وابرام المعاهدة مع بريطانيا ، ولهذا لم تعد الحياة  
النيابية بالخير كلية على الطبقات الكادحة . وكانت اولى تلك القوانين ،  
مشروع قانون التعليم في رياض الاطفال ، وكانت تلك المدارس تتبع نظم  
التربية الحديثة ، وتعمل على تربية ملكات القلمايذ ، وكان التعليم فيها  
بمصرفات . ومن المادة الثانية التي نصت « على وزير المعارف في احوال  
استثنائية أن يعفى من المصروفات أو يقبل بالمجان تلاميذ أو تلاميذات » ،  
الا أن لجنة المعارف برئاسة ويسا واصف الوفدى ووكيل مجلس النواب ،

---

(٩٥) قانون رقم ١٦ في ٢١ مايو ١٩٢٧ . وصحيفة السياسة في ٢٥/٥/١٩٢٧ .

(٩٦) مجلس النواب ، الجلسة العامة في ٥ يوليو ١٩٢٦ .



رفضت ان تتكلف الخزانة العامة مصرومات تعليم اى تلميذ بهذه المدارس ، ورات ان وزارة المعارف قد عنيت ان يكون التعليم الاولى بالمجان ، ولم تسمح بالمجانبة فى تلك المدارس الا فى حالات اضطرارية اثناء الدراسة فقط . ورفضت رفع نسبة الاعفاء من ١٪ الى ٥٪ ، لان هذه المدارس كما ذكر احمد حافظ عوض الوفدى خاصة لفئة معينة ورد عليه مكرم عبيد الوفدى « اذا حرمتنا ابناء الفقراء من دخول تلك المدارس فان الارستقراطية الفكرية ستصبح محصورة فى الاغنياء » واقترح رفع نسبة المجانية الى ٥٪ او ١٠٪ حتى تتاح فرصة امام الفقراء ، لان البلد ديمقراطية وليس بها طبقات . وذكر آخر انه اولى بابن العامل ان يدخل المدارس الالزامية بدلا من تلك المدارس المترفة ، وعندما ايد بعض النواب رفع نسبة المجانية بها حتى يستفيد من تلك المدارس الفقير كالغنى ، رد عليهم ويصا واصف بانه « ليس من الضرورى ان تتأثروا بنظرية الديمقراطية من حيث الرافة بالفقراء فى كل مناسبة ، لانه لا غضاضة على الفقير اذا اتقن صنعه تساعده على كسب عيشه » وعلل رايه لضيق موارد الميزانية . وهذه قطعا آراء لا تعبر عن فكر جماهيرى بل طبقي ، وهم جماعة كبار الملاك الزراعيين والراسماليين . فى حين رأى نائب آخر ان تلك المدارس تتميز « بزي خاص ونظام اكل خاص وتقدم للتلاميذ الشاي واللبن والمربى والحلوى ، وفى هذا كل الضرر لو تعود اولاد الفقراء على ذلك فماذا يصنعون عند عودتهم الى منازلهم حيث يعتمدون فى غذائهم على العدس والفول وتعلل هؤلاء بالميزانية والاموال اللازمة ، وتقرر بقاء الماذة كما هى دون السماح بنسبة معقولة للنوايح من اولاد الفقراء (٩٧) .

وعند مناقشة مشروع القانون الخاص بتنظيم المدارس الابتدائية وامتحان شهادة اتمام الدراسة الابتدائية . وعن المادة السادسة التى تسمح لوزير المعارف الحق فى قبول مجانية او نصف مجانية فى حدود ٤٪

رقتح أجد النواب رفع النسبة الى ٢٥٪ وراي اعطاء الفرصة لابناء الفقراء حيث ان النواب وكبار رجال الدولة ممن اعطوا فرصة التعليم بالمجان ، وضرب مثلا بعلي مبارك ، ونقد فكرة تضيق المجانية . ولكن المجلس رفض اقتراحه . وقدمت اقتراحات لرفع النسبة الى ٨٪ كحل وسط ولكنها رفضت أيضا . في حين دعا البعض (٩٨) الى تأييد ما اتجهت اليه اللجنة حتى لا يحدث بطلالة في المستقبل ولهذا دعوا الى انشاء المدارس الصناعية وتشجيع المجانية فيها (٩٩) ومن هنا يتضح عدم انطلاق الاعضاء في الامور الاجتماعية ، تأكيدا لاستمرار تفوقهم وتفوق طبقتهم وعدم اتاحة الفرصة كما ذكروا لابناء الفقراء وهم غالبية الشعب . وفي مجلس الشيوخ ، اقر الاعضاء مشاريع القوانين الخاصة بتنظيم المراحل التعليمية . وفي الجلسات من ٣٦ الى ٤١ ناقش الاعضاء مشروع القانون الخاص بتنظيم المدارس الثانوية للبنين وامتحان شهادة الدراسة الثانوية ، واقترح أحد الشيوخ زيادة نسبة المجانية من ٤٪ الى ٦٪ ، لانساح المجال امام الفقراء ليحصلوا على ارقى الشهادات ورفضت الاغلبية الاقتراح بحجة ان ايرادات الدولة محدودة . وفي جلسة التاسع من مايو ، وافق أعضاء مجلس الشيوخ على المشروع بالاجماع (١٠٠) وهكذا لم يتح أعضاء البرلمان الفرصة للنوابغ من الفقراء حرصا منهم على امتيازاتهم الطبقية ، بحجة نقص موارد الميزانية .

واهتم البرلمان بالجامعة وتطورها ، ولم ينس الاعضاء الجامعة في كل ميزانية وطلبوا لها المزيد من الاعتمادات . وفي ميزانية ٢٦ — ١٩٢٧ ، اهتم مجلس النواب بفتح اعتماد اضافي للجامعة ، ليتيسر لها تسوية حساب الاعمال الجديدة في خلال تلك السنة المالية (١٠١) ، ووافق مجلس

---

(٩٨) ابراهيم الهلباوى ، عبد الخالق سليم ، وحمد الباسل .

(٩٩) مجلس النواب ، الجلسة ٧٨ في ٨ فبراير .

(١٠٠) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٤١ في ٩ مايو ١٩٢٨ .

(١٠١) مجلس النواب ، الجلسة ٤٢ في ٢١ مارس ١٩٢٧ .

الشيوخ على مشروع قانون وأرد من مجلس النواب بتنظيم الجامعة المصرية .  
أقرته لجنة المعارف في المجلس ، يقر إنشاء الجامعة في مدينة القاهرة ،  
على أن تضم كليات الآداب والعلوم والطب والحقوق ، وأن يكون اختصاصها  
غيا يتعلق بالتعليم العالي ، وتشجيع البحوث العلمية ، وترقية الآداب  
والعلوم في البلاد ، وأن يكون لها شخصية معنوية ، وأن تقبل القترعات  
طبقاً لاحكام القانون ، ونص المشروع على تنظيم ادارتها ، وعلى أن تكون  
اللغة العربية هي لغة التعليم بها ما لم يقرر مجلس الجامعة في احوال  
خاصة استعمال لغة اجنبية (١.٢) .

واهتم البرلمان بامتداد سلطته ومراقبته للمعاهد الدينية التي كانت  
تحت سلطة الملك يباشرها استناداً على المادة ١٥٣ من الدستور حين  
وضع قانون . واصر مجلس النواب ان تخضع ميزانية المعاهد الدينية  
لرقابة البرلمان مع ميزانية الاوقاف كميزانيات مصالح الحكومة (١.٣) ،  
وتمكنت اللجنة مع الحكومة في وضع مشروع قانون قدم للمجلس في ٤ مايو  
١٩٢٧ متضمناً ان يكون استعمال الملك لسلطته فيما يختص بالمعاهد الدينية  
بواسطة وزير مسئول امام مجلس النواب ، وأن يقرر البرلمان هذه الميزانية  
ويوافق على حسابها الختامي بعد بحثها كياتي اجزاء ميزانية الدولة وقرر  
المجلس فيه ، ان يكون استعمال السلطة التي للملك فيما يختص بالجامع  
الازهر والمعاهد الدينية الاخرى بواسطة رئيس مجلس الوزراء (١.٤) .  
وقد اتاح صدور هذا القانون للمعاهد الدينية الخروج من عزلتها وجهودها ،  
وارتباطها بالتطور والتقدم الذي تسير فيه البلاد في ظل الحياة  
الدستورية (١.٥) . وأرسل المشروع الى مجلس الشيوخ في ١٠ مايو

---

(١.٢) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٥٩ في ٩ يوليو ١٩٢٧ .

(١.٣) مجلس النواب ، الجلسة ٢٥ في أول فبراير ١٩٢٧ .

(١.٤) مجلس النواب ، جلسة ٤ مايو ١٩٢٧ .

(١.٥) صحيفة السياسة في ١٩٢٧/٥/٢٥ .

١٩٢٧ ، فأطاله المجلس الى لجنة الاوقاف والمعاهد الدينية (١٢٦) . وفي ٢٣ مايو وافقت اللجنة ثم مجلس الشيوخ على تقرير مجلس النواب (١٠٧) . وأظهر البرلمان اهتماما بالغا بالجيش ، وحاول ان يجعل منه قوة مستقلة وقادرة على حماية البلاد ، ولهذا طالب النواب بتقوية الجيش بزيادة عدد ه و ومعداته وتسليحه بأحدث الاسلحة وادخال سلاح الطيران (١٠٨) . وتمصر قيادته وتعميم التجنيد الاجبارى حتى يصبح الجيش درعا للوطن . وفي ٢٤ يناير ١٩٢٧ قدم أحد النواب استجوابا ، بشأن قانون القرعة العسكرية ونظام الاصلاح الخاص بالمدرسة الحربية ، ومساواة المصريين جميعا أمام الدستور في هذا الواجب ، وزيادة الجيش وتحسينه (١٠٩) . وفي ٦ فبراير ١٩٢٧ احتج نفس العضو على وجود موظف أجنبي وهو اللواء سبنكس حيث لا حدود لسلطته في وزارة الحربية وحيث يشغل وظيفة مفتش عام للقوات العسكرية ويقوم في الواقع بأعمال السردار ، واقترح انقاص ميزانية دفاع قوات السودان (١١٠) وقدرها ٧٥٠ ألف جنيه التي قررت في عهد وزارة زيور الاولى الى ٢٥٠ ألف جنيه ، وتوجيه باقى المبلغ لاصلاح الجيش . وعن قانون القرعة العسكرية أجاب وزير الحربية ان مشروع القانون في الطريق الى البرلمان لعرضه عليه . وعن اصلاح المدرسة الحربية ذكر أنه يجرى في مجلس الجيش دراسة مشروع النظام الجديد بها وان لجنة الجيش ولجنة الضباط والمفتش العام يقومون بكل ما كان داخلا في اختصاص السردار من أعمال تحت اشرافه .

---

(١٠٦) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٢٨ في ١٠ مايو ١٩٢٧ .

(١٠٧) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٤٠ في ٢٣ مايو .

(١٠٨) مجلس النواب ، الجلسة ٤٩ في ٦ سبتمبر ١٩٢٦ .

(١٠٩) مجلس النواب ، الجلسة ٢١ في ٢٤ يناير ١٩٢٧ ( محمد فكوى ابتظة ) .

(١١٠) قروت في عهد وزارة زيور الاولى بعد انسحاب الجيش المصرى من السودان عقبه .

مقتل السيرلى ستاك حاكم السودان العلم . ووافق المجلس على اعتمادها لاستمرار سياسة حسن التفاهم مع بريطانيا .

( مجلس النواب ، الجلسة ٣٠ في ٦ فبراير ١٩٢٧ ) .



وزير الحربية . وفكر ان الوزارة حريصة على تدريب الجيش بلجند  
الخبرات العسكرية . واشتدك بعض النواب في المناقشة فهدم اقدمهم الى  
اصلاح الجيش وفي المقدمة اصلاح المدرسة الحربية وقانون القرعة ، ورأى  
عضو آخر عدم تعيين سردار في حين دعا ثالث الى ترك المسألة لوزير  
الحربية (١١١) .

وكلفت لجنة الحربية البرلمانية لجنة فرعية مؤلفة من بعض اعضائها ،  
لفحص ميزانية وزارة الحربية ، فطلبت في تقريرها الغاء منصب السردار ،  
لتعارض وجوده مع وزير حربية مسئول امام مجلس النواب ، وحثت على  
تحسين اسلحة الجيش ، وترقية التعليم في المدرسة الحربية . كما اقترح  
بعض اعضائها تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون اللواء سبنكس  
عضوا فيه على مثال مجلس الجيش البريطاني ، واستبعدت مبلغ ٧٥٠  
الف جنيه المخصصة لقوة الدفاع السودانية (١١٢) . وبهذا رأت اللجنة  
سحب السلطة في الجيش من يد المفتش العام وحصرها في مجلس تحت  
رئاسة الوزير ، وكان المفروض ان يقدم هذا التقرير الى لجنة الحربية لتقرر  
ما تراه فيه ، وترسل اللجنة تقريراً الى لجنة المالية ، وهذه تضع تقريرها  
وتعرضه على مجلس النواب ليناقشها ويتخذ فيه قراراً . وقبل ان تذاق  
تلك الآراء ، احتج المندوب السامي على هذا العمل ، بحجة ان انجلترا  
تعهدت في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بالدفاع عن مصر ضد اي اعتداء  
اجنبى . ولهذا رأى ان تكون لها السيطرة على الجيش وادارة الحدود ،  
وان تظل سلطة سردار الجيش المصرى المخولة للمفتش العام سبنكس هي  
السلطة العليا على الجيش ، ورأى ان الغاء منصب سردار الجيش وتعديل  
مجلس الجيش يؤدي الى اضعاف الاشراف البريطانى على الجيش واشار  
الى ان طرف مجلس النواب فخلت تائر المتطرفين الوفديين ويقصد اجند ماهر

(١١١) مجلس النواب ، الجلسة ٢٠ في ٦ فبراير ١٩٢٧ .  
(١١٢) أحمد شفيق ، الخولة الثالثة ، ص ١٨١ و ص ١٨٢ .

ومحمود نهى النقراشي (١١٢) . ورد عليه رئيس الوزراء يوم ٢٤ مايو بأن الجيش المصرى لا يخضع تحت أى نقطة من نقط تصريح فبراير ١٩٢٢ (١١٤) وأوضح ان تدخل أى سلطة أخرى فى مسألة الجيش يتنافى مع المسئولية الوزارية (١١٥) . ولم يقبل المنسوب السامى هذا الرد ، فقابل الملك فؤاد وأطلعته على خطورة الموقف ، فأخبره الملك أنه مجرد من كل سلطة فى ظل الظروف السياسية الحالية (١١٦) . فأرسل المنسوب السامى فى ٢٩ مايو مذكرة الى الحكومة المصرية بعد مخابرته مع الحكومة البريطانية احتوت على مطالب الحكومة البريطانية وعززها بطلب ارسال ثلاث سفن حربية للتهديد وخاصة تهديد المتطرفين ، فوصلت تلك السفن من مالطة الى الاسكندرية فى اول يونيو ١٩٢٧ (١١٧) . وعمل وزير خارجية بريطانيا ارسالها فى مجلس العموم البريطانى « بأن فريقا من رجال السياسة فى مصر اتجهت انظارهم الى الجيش منذ بعض الوقت ، وغرض هذا الفريق يرمى من جهة الى زيادة عدد الجيش وزيادة قوته ، ومن جهة أخرى يرمى الى تحويله الى سلاح فى يد حزب سيسى . ولا ريب فى ان تلك المشروعات من المسائل التى تهم الحكومة البريطانية مباشرة لان الدفاع عن قناة السويس من المصالح الجوهرية وحماية الاجانب من العهود التى قطعناها على انفسنا لذلك لا يسع الحكومة البريطانية السماح بوجود قوة يمكن تحويلها الى قوة معادية لنا » ، وأشار الى تقرير لجنة الحربية فذكر ان الغرض من نقل هذه الوظائف الى وزير الحربية « لتمكين الحزب القابض

---

(١١٢) مذكرات عبد الرحمن نهى ، ص ٢٠٢٥ .

Lloyd, op. cit., P. 200

والسبلة فى ١٩٢٧/٥/٢١ .

Lloyd, op. cit., P. 208

(١١٤)

(١١٥) أحمد شفيق ، الحولية السبقة ، ص ١٨٦ .

(١١٦) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٦٢٦ .

Lloyd, op. cit., P. P. 200-212

(١١٧)

على زمام السلطة من يسط نفوذه السياسى على الجيش وتفسخه لأغراضه الخاصة دون معارضة لهذا كان إرسالها للتأثير على المتطرفين ، وأشار الى أن هذه المسألة يجب أن تكون موضوع تسوية يتم الاتفاق عليها ، ورحب بالمفاوضات بين الحكومتين (١١٨) . بهذا اتخذت الحكومة البريطانية التحفظات الأربعة وسيلة للضغط والسيطرة على الجيش المصرى والتدخل فى الشئون الداخلية للبلاد . وكانت سياسة لويد تقوم على الجهرى على تنفيذ التصريح وتفسيره حسب مصالح بلاده . ونتيجة لما حدث قدم أحد النواب سؤالا الى رئيس الوزراء أشار فيه الى الاتهامات البريطانية وخاصة اتهام الوفد بتحويل الجيش الى سلاح فى يده ، فنفى رئيس الوزراء التهمة (١١٩) . وفى ١٦ يونيو ١٩٢٧ دارت مناقشات عن هذا الموضوع ، وصرح رئيس الوزراء فى الجلسة بقيام خلاف أدى الى إرسال مذكرة الى الحكومة المصرية فى ٢٩ مايو اشتملت على طلبات خاصة بالجيش ومصلحة الحدود منها وجوب تمكين المفتش العام للجيش المصرى ( اللواء سبنكس ) أن يؤدى عمله فى حرية ، وأن يمنح عقد على الأقل لمدة ثلاث سنوات ، وبقاء لجنة الضباط على ما هى عليه ، وأن يعين ضابط بريطانى كبير برتبة لواء ليكون مساعدا للمفتش العام ، وأن تكون مصلحة الحدود تحت اشراف المفتش العام البريطانى للجيش أو نائبه فى غيابه ، وأن تظل المراكز التى يشغلها ضباط أو رجال بريطانيون فى المصالح التابعة لوزارة الحربية وكذلك مصلحة الحدود ، محفوظة فى ايد بريطانيين على شرط ان لا تمس اختصاصاتهم ، وأن يظل النظام القضائى كما هو فى الجهات الداخلة فى مصلحة الحدود (١٢٠) . ومهدت لهذه المطالب بالرغبة الى تسوية ودية لما بين البلدين من المسائل المعلقة . ودعت الحكومة المصرية الى المفاوضات

House of Commons, meeting of 1 June 1927,

(118)

Vol. 207, P. P. 360, 361

١١٩٠ مجلس النواب فى الجلسة الثانية فى ٣ يونيو ( اسماعيل صدقى )

(١٢٠) عبد الرحمن الزلزلى ، المرجع السابق ، ص ٢٧٢ ونص ٢٧٤ .

معها للوصول على عقد اتفاق ، واتضح للحكومة المصرية ان تلك المطالبات تؤدي في مجموعها الى انقاص حقوق السيادة المصرية وسلطة البرلمان والاخلال باحكام الدستور . ولكن الحكومة رأت ابقاء النظام الحالي في الجيش ومصلحة الحدود على ما هو عليه مع الاحتفاظ بسلطة الوزير ومسئوليته امام البرلمان عن هذه الشئون (١٢١) . وطلب النائب عبد الحميد سعيد تقديم المذكرة والاوراق المتعلقة بها لدراستها واصدار قرار فيها يقر الحكومة على تصرفاتها ، وذكر ان معنى بقاء الحالة كما هي ، ان تبقى السلطة والنفوذ للمفتش الانجليزي وان يبقى صاحب الامر والكلمة العليا في الجيش وان في ذلك اساس لكرامة البلاد . ولكن رئيس المجلس سعد زغلول ايد رئيس الوزراء على اساس ان ما سمعه المجلس يدل على ان حقوق الامة محفوظة وسلطة برلمانها مصانة وطلب الانتظار حتى تنشر الوثائق . وتكلم من المعارضة مصطفى الشوربجي ، فأشار الى ان المسألة حلت شكليا ، وان الموضوع فيه تسليم بمبدأ التدخل في شئون البلاد الداخلية . وانتهى الامر الى تقديم ثلاثة اقتراحات ، واعلن رئيس المجلس انه طالما لم تنشر المذكرة والوثائق فلا داعي الى الانتهاء على رأى وان المجلس ليس مرتبطا بشيء مما جاء في بيان رئيس الوزراء اليوم واكتفى الاعضاء بتصريح سعد زغلول ، ووافق المجلس على الانتقال لجدول الاعمال (١٢٢) . وتغلب على الاكثية البرلمانية الاعتدال استمرارا في سياسة حسن التفاهم بين البلدين ، بفضل سعد زغلول ، حتى لا تتعرض الحياة النيابية لاي تهديد جديد ، لهذا رأى بعض انصاره « انه يشقري الدستور بما هو أغلى منه » (١٢٣) .

---

(١٢١) مجلس النواب ، الجلسة ( ٧٦ ) في ١٦ يونيو .

(١٢٢) الجلسة السابقة ، وأحمد شفيق ، الرجوع السابق ، ص ١٨١ وما بعدها . ومفكرات عبد الرحمن فهمي ص ٢٠٣ وما بعدها .

Lloyd, op. cit., P. P. 199 - 212.

(١٢٣) د . عبد الخالق لاشين ، الرجوع السابق ، ص ٢١٧ .



وعبر بعض النواب عن قلقهم من استمرار وجود الموظفين الاجانب الى ما بعد المدة المحددة لهم ، واشياعة اتفاق الحكومة مع الحكومة البريطانية في استيفاء قسطن من السيطرة البريطانية على مصالح معينة لضمان حسن سيرها . حيث رأى المجلس أن الحكومة المصرية دفعت ثمانية مليون جنيه بمقتضى قانون التعويضات لتتخلص من نفوذهم ، وليس من العدل بعد ذلك أن يبقى موظف أجنبي في خدمة الحكومة المصرية ممثلاً لإشراف أو نفوذ حكومته ، وللحكومة المصرية أن تختار الموظفين الفنيين وتستخدمهم كموظفين مصريين . وقد نفى رئيس الوزراء في إجابته تلك الاشاعات وصرح بأن الحكومة لها مطلق الحرية في الاستغناء عن أى موظف أجنبي ، وانها لن تستبقى الا ما تحتاج اليه البلاد منهم (١٢٤) . الا ان عدلى يكن وجد نفسه أمام تيارين متعارضين ، الاغلبية الوفدية وقد صممت على التخلص من معظم الموظفين الاجانب وان لم يكن كلهم ، ولويد المندوب السامى الذى أراد بقاء عدد منهم في بعض الوزارات حتى تتمكن الحكومة البريطانية من تحمل مسئوليتها في حماية ارواح وممتلكات الاجانب (١٢٥) . وكان هذا الموضوع يشغل رأى العام البريطانى ، الذى كان يهتم بقاء هؤلاء الموظفين من أجل الادعاء السابق (١٢٦) . وأشار لويد الى هذا الموضوع فى ١٦ مارس ١٩٢٨ حيث أبقى الى تشمبرلن ، الى أن عقود الموظفين البريطانيين في ادارة الاقاليم موضع مناقشة ولا يمكن الموافقة عليها وتحفيزه رئيس الوزراء والملك (١٢٧) .

وعن الشؤون العربية كان المحل المصرى والاعتراف بالملكة العربية

(١٢٤) مجلس النواب ، الجلسة ( ٧٠ ) فى ٢ يونيو ١٩٢٧ .

Marlowe, J., op. cit, P. 278. (١٢٥)

House of Commons, meeting of 2 May, 1927, (١٢٦)  
Vol., 205, P. 1962.

F. O. 952/4 (16) No. 45 Lloyd to Chamberlain (١٢٧)

March 16, 1928 Tel. No. 171.

السعودية (١٢٨) : من المسائل التي تبغها مجلس النواب ، طالبا من الحكومة العمل على اقامة حسن العلاقات بين الشعبين المصري والسعودي . للروابط العديدة التي تربط الشعبين وخاصة لمصلحة الحجاج المصريين . . . . . وناقش من عام ١٩٢٣ الى عام ١٩٢٨ الصعوبات التي تواجهه ارسال المحمل المصري والمطالبة باعادته والبعثة العسكرية المرافقة له والاعتراف بالملكة العربية السعودية : وكان الاتجاه سواء في البرلمان أو الصحافة يتجه الى الاعتراف والاتفاق مع الملكة للروابط العديدة بين البلدين (١٢٩) : « لولا التنافس الذي كان يدور في الخفاء بين الملك فؤاد والملك عبد العزيز آل سعود من أجل الخلافة حيث كان يطمح كل منهما أن يصبح خليفة المسلمين بعد أن أعلنت الحكومة التركية زوالها عام ١٩٢٤ .

أما القضايا الاجتماعية فلم تنل نصيبا ولو معقولا من اهتمامات البرلمان ، الذي ركز اهتماماته على الشؤون الاقتصادية والوطنية ، ولما كان الوفد يحظى بأغلبية أصوات الجماهير الكادحة من العمال والفلاحين ، فكان عليه خشية أن يفقد جزءا من جماهيره الانتخابية ، أن يقوم بسن تشريع قانون لحماية العمال وتحقيق مطالبهم التي تنحصر في وضع حد أدنى للأجور ، وساعات العمل وحماية المرأة أثناء العمل والتعويض عن الإصابات ومكافحة البطالة والتأمين الاجتماعي والتأمين ضد المرض والشيخوخة والعناية بالصحة العامة وإنشاء مساكن صالحة للسكنى وحققهم في يوم الراحة الاسبوعية (١٣٠) . إلا أن الوفد أهمل تلك المطالب ، لأنه كان يضع قضية الاستقلال السياسي في المقام الأول ، ولأن غالبية المجلس من كبار الملاك الزراعيين والرأسماليين وهؤلاء يمدون الوفد

---

(١٢٨) كان لقب عبد العزيز بن سعود حينئذ سلطان نجد وملحقاتها وملك الحجاز . وتكونت المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢ بضم نجد والحجاز وعسير والمنطقة الشرقية .  
(١٢٩) نبيه بيومي عبد الله ، تطور فكرة القومية العربية في مصر ، ص ١١٩ : ص ١٢٤ .  
ومجلس النواب في ٣ يوليو ١٩٢٦ ، وجلسة ١٩ مايو ١٩٢٧ ، وجلسة ١٧ ابريل ١٩٢٨ .  
(١٣٠) عبد الله الخريزوي ، المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .

بحاجته المالية وكان عليه أرضاؤها (١٣١) . ورغم حماسة الوفد الوطنية ،  
الا أنه لم يرتبط بجماهير الشعب الكافحة اجتماعيا . وكل ما قام به الوفد  
في برلمان ١٩٢٤ ان تكلّف سعد زغلول النائب حسن نافع باعداد مشروع  
قانون للعمال ، وحالت استقالة الوزارة عرضه على البرلمان (١٣٢) .  
ولحرص الوفد على استعادة سمعته لدى الطبقة العاملة ، فقد أجرى  
تغيرا في اللجان ، وجعل للعمال لجنة خاصة (١٣٣) . وقدم رئيسها  
اقتراحات بشأن العمال ، تنقسم الى قسمين ، القسم الاول خاص بارسال  
بعثة يمثل فيها اعضاء مجلس النواب لدراسة اوضاع العمال ، والثانى  
خاص بانشاء مكتب العمل ليحل محل لجان التوفيق والمصالحات ، الى ان  
يصدر التشريع الخاص بهم . وعدلت اللجنة في الاقتراح على ان تؤلف  
الحكومة لجنة لدراسة حالة العمال بصفة عامة ووضع تشريع خاص بهم  
على ان تمدّها الحكومة بكافة المعلومات والاحصاءات اللازمة ، ورات  
اللجنة بموافقة مندوب الداخلية ان تشكل من اعضاء البرلمان ورجال  
القانون والادارة وبعض الخبراء لبحث حالة العمال (١٣٤) . وتشكلت  
اللجنة بموافقة الحكومة ولكنها لم تنته من عملها الا في مارس ١٩٢٩ (١٣٥) .  
وقد قدمت في المجلس عدة أسئلة للاهتمام بقطاعات من العمال والعناية  
بشئونهم ، الا انها كانت من اجل اكتسابهم كخاخين (١٣٦) .

ولم يحظ الفلاحون بقسط من العناية اكثر من زملائهم العمال بل نلاحظ  
ان البرلمان لم يقف بجوارهم ، فعندما عمت الازمة المالية لانخفاض أسعار  
القطن ، وارتفاع قيمة الايجارات الزراعية . أشار أحد الشيوخ الى ضرورة

---

(١٣١) نفسه ، ص ٢٥٠ .

(١٣٢) أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية ، ص ١٥٧ و ص ١٥٩ .

(١٣٣) مجلس النواب ، الجلسة ١٣ يونيو ١٩٢٦ ، وأصبح حسن نافع سكرتيرا لها .

(١٣٤) مجلس النواب ، الجلسة ٢٢ في ٢٥ يناير ١٩٢٧ .

(١٣٥) أمين عز الدين ، الموجع السابق ، ص ٢٠٠ .

(١٣٦) مجلس النواب ، في ٢٤ يناير ١٩٢٧ كسؤال د . نجيب اسكندر عن حالة كمسارية

النظر في عقود الایجار ، واقترح تخفيضها بسبب تدهور اسعار القطن (١٣٧) .  
وحاول أحد النواب وضع تشريع لتخفيض اجور الاراضى الزراعية  
تخفيضاً يتفق وهبوط اسعار القطن ، واشتداد الازمة المالية ، وشعور  
الفلاح المستأجر بالضيق واقترح تخفيض الایجارات الى الربع (١٣٨) . وفى  
الجلسة التالية اقترح نائب آخر استمرار الحكومة بالتسليف على الاقطان  
كأحد عوامل التخفيف (١٣٩) . وفى نفس الجلسة اقترح نائب ثالث تخفيض  
الایجارات بما يتناسب مع انخفاض اسعار القطن . ورد عليه أحد كبار  
الملاك بضرورة احترام العقود ، وعدم هضم حقوق الملاك وعدم مساعدة  
الهيئة التشريعية لهؤلاء الفلاحين الفقراء ، واعتبر بعض النواب تلك  
الاقتراحات تدخلا فى حرية الافراد الشخصية ، وقررت لجنة المالية فى مجلس  
النواب وكانت برئاسة اسماعيل صدقى وسكرتارية حسين هلال وكلاهما  
من كبار الملاك الزراعيين ، رفض تخفيض الایجارات لان التعاقب بين  
الاشخاص قانون يجب احترامه مهما كانت الظروف ، واتاحة الفرصة لتفاهم  
الملاك وصغار المزارعين ، وعدم تهديد المالك من آن لآخر ، احتراماً لمبدأ  
الملكية التى نص الدستور على احترامها . ووافق المجلس على التقرير ما عدا  
عضوين فقط (١٤٠) . وبعد مناقشات استمرت ثلاث جلسات قدمت مجموعة  
من النواب اقتراحاً « ان يقرر المجلس دعوة الحكومة الى تأليف لجان فى  
المديريات والمحافظات للتوفيق بين المؤجرين والمستأجرين » . وقد عبر أحد  
النواب على هذا الاقتراح بان التسوية ودية والالزام لا يكون

---

السكة الحديد . الذين يمثلون قطاعاً من الناخبين فى دائرة النائب وهى شبرا .

(١٣٧) مجلس الشيوخ ، الجلسة الرابعة فى ٢٠ نوفمبر ١٩٢٦ .

(١٣٨) مجلس النواب ، الجلسة العاشرة فى ١٥ ديسمبر ١٩٢٦ ( حافظ حتوت - نائب

كثير المصلحة - منوفية ) .

(١٣٩) مجلس النواب ، الجلسة الحادية عشر فى ٢٠ ديسمبر . وقد خصصت الحكومة

مبلغ أربعة ملايين جنيه لتسليف المزارعين على اقطانهم للحيلولة دون انخفاض اسعاره .

(١٤٠) مجلس النواب ، الجلسة ١٧ فى ٦ يناير ١٩٢٧ .



الاقانون (١٤١) . وهكذا وقف كبار الملاك في البرلمان امام تخفيض ايجارات الاراضى الزراعية بالرغم من انخفاض اسعار القطن وارتفاع ايجارات (١٤٢) .

ومن مشروعات القوانين التى ناقشها مجلس النواب مشروع القانون الخاص « بالجمعيات التعاونية المصرية » . حيث اتضح لقسم التعاون بوزارة الزراعة ، ان قانون التعاون مختار الى كثير من المبادئ والروح التعاونية ، فقامت الوزارة بعرض المشروع على مجلس النواب . وناقشه المجلس في ٤ و ٥ و ٦ يوليو ١٩٢٧ بصفة مستعجلة واضفت عليه لجنة الزراعة في المجلس ، الناحية الاجتماعية للتعاون بتخصيص جزء من الارباح للخدمات العامة كالتيعليمية واعمال الخير ونشر المبادئ التعاونية ، ونص المشروع على انشاء مجلس اعلى للتعاون ، على ان يتشكل حسب الروح الشعبية ، وان يقوم بمساعدة الفلاحين ماديا ، وتشجيع الاهالى على تأسيس جمعيات تعاونية ، على ان لا يقل رأس مال الجمعية عن مائتين وخمسين جنيها ، وقيام نظام المراجعة والمراقبة . وقرره مجلس النواب . وأرسله الى مجلس الشيوخ في ٦ يوليو ، فأحاله المجلس الى لجنة الزراعة في المجلس ، ثم وافق عليه مجلس الشيوخ باجماع الآراء في ١٠ يوليو ١٩٢٧ . وعلق عليه مقرر اللجنة بقوله « ما سررت بشيء في هذه الدورة كسرورى بهذا المشروع النافع المفيد » . لأن الفلاح سوف يلجأ اليه ويمتنع عن اللجوء الى المرابين ، ويصبح القانون أداة عون للفلاح في شراء ما يلزمه في انتاجه الزراعى او في بيع محصولاته باثمان معقولة ، وناشد العضو وزير المالية رصد المال اللازم حتى يحقق القانون أهدافه (١٤٣) .

وخلال سير مناقشة قانون الاجتماعات العامة الذى سبق مناقشته ،

---

(١٤١) مجلس النواب ، الجلسة ٢١ في ٢٤ يناير ١٩٢٧ .

(١٤٢) Lloyd, op. cit., P. 188 .

(١٤٣) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٦٤ في ١٠ يوليو ١٩٢٧ .

انتفض عبد الخالق ثروت رخلته مع الملك وقيام بمجاذبات شخصية مع وزير الخارجية البريطاني تشمبرلن ، ثم عاد عتب وفاة سعيد زغلول ولكنه عاد مرة ثانية لاتهام تلك المحادثات . ويجدر الاشارة الى انه بالرغم من وفاة سعد زغلول في ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ ، وتركه فراغا كبيرا كزعيم التف حوله الشعب المصرى من أجل الاستقلال والحياة النيابية ، الا ان الوفد ، قد تمكن من أن يحسم الموقف سريعا ، وتم اختيار مصطفى النحاس ، وكيل مجلس النواب ، لتولية الرئاسة الثلاث التي كان يشغلها سعد زغلول وهى رئاسة الوفد والهيئة الوفدية البرلمانية ومجلس النواب في ١٤ سبتمبر ١٩٢٧ في بيت الأمة ، وكان مشهورا بالتطرف الوطنى (١٤٤) . وبعد عودة ثروت ضغط عليه مصطفى النحاس في مستهل عام ١٩٢٨ بعرض الاتفاق عليه ، وعرض المشروع على هيئة الوفد البرلمانية في جلسة سرية ، فقررت ان مشروع الاتفاق لا يستحق المناقشة ولا يستحق عرضه على البرلمان ، ويكفى ان يرفضه مجلس الوزراء ، وبعد ذلك عقد مجلس ادارة حزب الاحرار الدستوريين اجتماعا في ١٤ مارس لمناقشة الاتفاق وانتهى برفضه مع « ان كثيرا من الأعضاء كان يعتقد ان هذا المشروع يستحق المناقشة وكان يجب عرضه على البرلمان حتى اذا ابدت على المشروع ملاحظات تقتضى تعديله الى الحد الذى يتفق مع استقلال مصر ، بدلا من تريض بريطانيا بالحياة النيابية بعد رفض الاتفاق » (١٤٥) . وظهر الخلاف ولو مستترا رغم رفض حزب الاحرار مشروع الاتفاق ، بين اتباع سعد واتباع ثروت وعلى . فالوفد ومعه الإغلبية البرلمانية يطالب بالاستقلال التام (١٤٦) ، وبقية الاحزاب الاخرى ما عدا الحزب الوطنى كانت ترى وجوب الاعتدال وعقيد الاتفاقية التى توفق بين مصالح الانجليز ومصالح المصريين (١٤٧) ، أى

(١٤٤) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٦٤٢ .

(١٤٥) مذكرات ابراهيم الحلواني ، ص ٢٠٧ .

(١٤٦) Sirdar Ikbāl Aḥ Shāh, op. cit., P. 243.

(١٤٧) حسن الجداوى ، خطرات عين عيوب الحكم في مصر ، ص ٢٩ و ص ٣٤٠ .

استعدادها لتحقيق الاستقلال على مراحل (١٤٨) . ونتيجة لضغط مصطفى النحاس عرض ثروت مشروع الاتفاق على مجلس الوزراء في ٤ مارس فرفضه من أساسه ، وكلف مجلس الوزراء ثروت لابلاغه الى وزارة الخارجية البريطانية في نفس اليوم ، وانهم ثروت لويد ان زملاءه قد وصلوا الى ان هذا المشروع لا يتفق في اساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها . ويجعل احتلال القوات البريطانية لمصر شرعيا (١٤٩) . وبوفاة سعد زغلول الذي مال الى الاعتدال وعمل مع غيره من الزعماء لتحقيق الائتلاف الحزبي من أجل عودة الحياة البرلمانية ، واصطنع مع غيره سياسة عرفت بسياسة « حسن التفاهم مع بريطانيا » ، وباختيار مصطفى النحاس المشهور بتطرفه الوطني لرئاسة الوفد ومجلس النواب ، أحس ثروت أنه فقد الزعيم الذي كان في مكانه تأييد اتفاقه سواء في داخل البرلمان أو خارجه (١٥٠) . ولهذا قدم ثروت استقالة وزارته في ٤ مارس ١٩٢٨ . ودعت صحيفة السياسة في ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ الى الائتلاف الخالص (١٥١) ، كما نددت الصحافة البريطانية بالمطرفين الوفديين لمعارضتهم سياسة ثروت في العلاقات المصرية البريطانية (١٥٢) ، واقامة المصاعب امام عبد الخالق ثروت (١٥٣) . واثارت الى أن زعيم هذا الفريق وهو النحاس يتوق الى تأليف الوزارة (١٥٤) ، وفي ١١ مارس استشار الملك رؤساء الوزراء السابقين

---

(١٤٨) الاهرام في ١٥ يناير ١٩٢٨ ( الاحزاب السياسية في مصر ) عن صحيفة « امريكان . ويزلد » لندن في ١٤/١/١٩٢٨ .

(١٤٩) السياسة في ٥ مارس ١٩٢٨ .

(١٥٠) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٩٩ .

(١٥١) بحجة عدم تحمس الوفد لمقابلة ثروت عقب بعودته من أوروبا بعد وفاة سعد زغلول .

(١٥٢) صحيفة الديلي تلغراف لندن في ٢٢ — ١٢ عن السياسة في ١٢/١٢/١٩٢٧ .

(١٥٣) لندن في ١٩٢٧/١٢/٢٨ ( الصحف البريطانية والاحزاب المصرية ) عن السياسة في

١٩٢٧/١٢/٢٩ .

(١٥٤) الديلي تلغراف في ٢٦ — ١ — ١٩٢٨ عن صحيفة السياسة في ١٩٢٨/١/٢٧ .

د . م . م . ( م . م . ١٨ الحياة البرلمانية )

في الموقف . ثم دعا الملك زعيم الاغلبية لمقابلته في ١٢ مارس وتقرر أن يشكل الوزارة الجديدة (١٥٥) .

ورأى فريق (١٥٦) من الاحرار الدستوريين على رأسهم حافظ عفيفي واسماعيل صدقي ومحمود عبد الرازق وعبد الفتاح يحيى واحمد عبد الغفار ، عدم الاشتراك في الوزارة الجديدة ، مع تأييد سياستها في البرلمان على أساس ان تكليف رئيس الاغلبية البرلمانية بتأليفها يقتضى دستوريا أن تكون الوزارة من حزبه ثم اشتراك الحزب بثلاثة وزراء في وزارة عددها اثنا عشر ، تجعل الحزب في حالة دفاع عن رأيه ، ومعناه تغلب حزب الاغلبية واضطرار الحزب الى الاستقالة ، مما يؤدي الى اتهامه بالخروج عن الائتلاف ، وانتصر الفريق الذى ضم محمد محمود ومحمد عبد الجليل ابو سبرة في استمرار تأييد الائتلاف واشتراك الحزب في الوزارة (١٥٧) ، ومعنى انقسام قادة حزب الاحرار الدستوريين حول الاشتراك في وزارة النحاس واحساسهم بأنهم سيكونون اقلية في وزارة يرأسها زعيم الاغلبية الوفدية ، أن سياسة الائتلاف لن تجد الوفاق السابق . وقبلت استقالة ثروت في ٦٦ مارس وشكل مصطفى النحاس الوزارة الائتلافية من الوفد والاحرار الدستوريين في ١٧ مارس ١٩٢٨ (١٥٨) . وقد رحبت صحيفة السياسة بالوزارة والتآلف ورات ان المظهر الدستوري السليم تولى زعيم الاغلبية الوزارة (١٥٩) .

---

(١٥٥) احمد شفيق ، الحولية الخامسة ، ص ٧٥ .

(١٥٦) مذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ٣٠٨ : ص ٣١٢ .

(١٥٧) مذكرات ابراهيم الهلباوى ص ٣٠٨ : ص ٣١٢ . وكانت النتيجة ( ١ + ١ ) .

د . محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٢٨٣ : ص ٢٨٥ .

(١٥٨) وتشكلت من ، مصطفى النحاس للرئاسة والداخلية ، جعفرولى للحربية والبحرية .

واصفى بطرس على للخارجية ، احمد نجيب القوابلى للوقاية ، على الشمسى للمعارف ، احمد

محمد خشبة للحقانية ، محمد محمود للمالية ، ابراهيم فهمى للاشغال ، محمد صفوت للزراعة ،

ومكرم عبيد للمواصلات وكلهم برلمانيون ( مجلس النواب ، الجلسة ٢٨ في ١٩ مارس ١٩٢٨ ) .

(١٥٩) السياسة في ١٨ مارس ١٩٢٨ .



وبمجرد تشكيل وزارة الفحاس الائتلافية ، واجهت تدخلا انجليزيا جديدا في التشريع المصرى ، واصطداما بين الاحزاب فى مجلس النواب بشأن اللائحة الداخلية ، واسئلة فى مجلس النواب ، واستجواب فى مجلس الشيوخ كان الهدف من كل ذلك احراج الوزارة ، وكانت كل تلك علامات مقبىء بتصدع الائتلاف . فمن حيث التدخل البريطانى ، رأت الحكومة البريطانية تهديد ومعاقبة المصريين عقب اخفاق المفاوضات (١٦٠) . فأرسل المندوب السامى لورد لويد مذكرة شديدة الى رئيس الوزراء فى ٤ مارس جاء بها « ان الحكومة البريطانية لاحظت بعين القلق بعض الاعمال التشريعية التى اقراها البرلمان والتى اذا عمل بها اضعف جديا من سلطة الهيئات الادارية المسئولة عن حفظ الامن وحماية الاشخاص والاموال » . وازاء فشل المفاوضات « فان الحكومة البريطانية لن تسمح ان تتعرض مسئولياتها الناشئة فى تصريح ٢٨ فبراير للخطر » (١٦١) . وبهذا رأت بريطانيا عقوبة المصريين لرفض الاتفاق مع أن قانون الاجتماعات العامة لا يمس أحدا ، ولا يعرض أمن الأجانب للخطر بل انه يرمى الى تنظيم الحريات الدستورية مع صيانة الأمن العام . واستباححت الحكومة البريطانية لنفسها الحق فى اتخاذ ما تراه من الاجراءات لتمكينها من القيام بفتحاتها المتولدة عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ (١٦٢) . وفى مجلس العموم البريطانى احتجت المعارضة على هذا التدخل وتساعل أحد نوابها عن النقاط المرتبطة فى التصريح فى قانون الاجتماعات وسن القوانين فى مصر ، وكانت الاجابة هى حماية الاجانب والاقليات (١٦٣) . وعندما تساعل نائب آخر ، هل فشل المفاوضات يؤدى

---

(١٦٠) Lloyd, op. cit., P. 258 .

(١٦١) السياسية فى إنجلترا ، الامرام فى ٧ ابريل ١٩٢٨ ( قبل المذكرة البريطانية يوما بعدها ) .

(١٦٢) عبد الرحمن الوافى ، المرجع السابق ، ج ٢ ص ٢٩ .

House of Commons, meeting of 14 march 1928, (١٦٣)

Vol., 214, P. 1888.

الى هذا التدخل ؟ أجابه تشمبرلن بأن حكومة مصر رفضت المعاهدة ، واصبح لنا حرية العمل والحركة (١٦٤) . أى التدخل فى الشؤون الداخلية ، واحراج الوزارة ، وترك الحرية لتدخل الملك ضدها للعمل على استقلالها أو اقلتها . وقد ردت وزارة النحاس على مذكرة { مارس فى ٣٠ منه ، فرفضت ما جاء فى المذكرة على أساس انها لا تتفق مع ما للحكومة المصرية من رغبة صريحة فى تنمية وتوثيق صلات الصداقة التى يجب أن تسود بين الحكومتين . وانه تهيء السبيل الى تدخل مستمر فى ادارة شئون البلاد الداخلية ، مما يشل سلطة البرلمان فى التشريع وفى الرقابة على أعمال الادارة وتجعل مهمة الحكم مستحيلة (١٦٥) . وأيدت الصحف المصرية رد الوزارة ، أما الصحف البريطانية فقد استاءت من الرد واتهمت احداها النحاس بأنه يفتقر الى روح الاعتدال والحنكة السياسية (١٦٦) . وفى ١٤ ابريل اعتبرت الحكومة البريطانية انها لا تستطيع ان تعد الرد المصرى بيانا صحيحا عن العلاقات القائمة بين بريطانيا ومصر ، واشارت الى تصريح فبراير ١٩٢٢ ، وانهما أعلنت ان استقلال مصر خاضع للتحفظات الاربعة ، وكذلك الى التبليغ الذى أرسلته الى الحكومات الاجنبية عقب اعلان التصريح ، ما أسبته علاقات خاصة بينها وبين مصر ، ثم اضافت « ان الحكومة البريطانية تحتفظ لنفسها بحرية التصرف فى النقط المحتفظ بها الى أن توضع تسوية لهذه المسائل باتفاقات. تعقد بين الحكومتين وبناء على رفض مشروع المعاهدة ، فانه على الحكومة المصرية ان تمارس سلطتها المستقلة على شرط ارضاء الحكومة البريطانية فى هذه المسائل » (١٦٧) .

---

House of Commons, meeting of 28 merch, Vol. ١١٤٤  
215, p. p. 1145, 1146.

- (١٦٥) أحمد شفيق ، الحولية الخمسة ، ص ١٦٧ ، الاهرام فى ١٧ ابريل ١٩٢٨ ،  
(١٦٦) السياسة فى ٩ ابريل ١٩٢٨ ( تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ لا يدع لانجلترا التدخل فى  
التشريع المصرى ) صحيفة الترايست ، لندن فى ٢١ ابريل عن السياسة فى ٢٢ ابريل .  
(١٦٧) محمد شفيق غريال ، الموجع السابق ، ص ١٩٥ .

وفي مساء ٥ أبريل ١٩٢٨ ، التقى رئيس الوزراء بيانا في مجلس النواب .  
ابرز فيه وجهة نظر الحكومة المصرية فقول بالارتياح من النواب ، وايده .  
الحزب الوطني في المجلس بلسان عبد الحميد سعيد ، والاحرار الدستوريون .  
بلسان عبد المجيد ابراهيم (١٦٨) . وادرج مشروع القانون في جدول  
اعمال مجلس الشيوخ في ٣٠ أبريل ، وفي ٢٩ أبريل ابلغت دار المنسوب  
النسائي رئيس الوزارة مذكرة جديدة تلقتها من حكومتها بشأن قانون  
الاجتماعات العامة ، تتضمن انذارا من الحكومة البريطانية بسحب المشروع  
من البرلمان ومنعه من أن يصبح قانونا واعطائه تأكيدا كتابيا قاطعا بأنه  
لن يستمر في نظر مشروع القانون المذكور على ان يصله الرد قبل الساعة  
السابعة من مساء الاربعةاء في ٢ مايو ، والا فان حكومته ستقوم بأى عمل  
ترى ان الحالة تستدعيه (١٦٩) . واقترح المنسوب النسائي على حكومته  
ارسال سفن حربية فصدت الاوامر الى بعض البوارج الحربية بالسفر من  
مالطة الى مصر . وبناء على هذا الانذار اجتمع مجلس الوزراء ، وقرر  
تأجيل نظر المشروع الى دور الانعقاد التالى . وايده مجلس النواب  
والشيوخ وتفاقت الوزارة الازمة . الا أن لويد ابرق الى تشمبرلن في  
الاول من مايو فذكر له ان مجلس النواب عقد جلسة سرية بعد ظهر ٣٠  
أبريل بناء على رغبة رئيس مجلس الوزراء لمناقشة طلب الحكومة البريطانية  
من سحب قانون الاجتماعات من أن يصبح قانونا ، وبعد موافقة المجلس  
على تأجيل مشروع القانون ، انتقل الى مجلس الشيوخ وعقد اجتماعا نحو  
الحادية عشر مساء وظلّ منهم تأجيل مشروع القانون الى الدورة التالية  
فحصل على موافقتهم . وتساعل لويد لو أن رئيس الوزراء « النحاس » رد  
عليه بما تم الاتفاق عليه في المجلسين ، هل يقبل بهذا الحل؟ لان لويد رأى  
ان تلك الاجابة غير مرضية ، ما لم يلحق بها تأكيد كتابي رسمى بان .

---

(١٦٨) عبد الرحمن الزاوي ، المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(١٦٩) السجدة في ٣٠ أبريل ١٩٢٨ .

الحكومة المصرية لن تسمح بمناقشة هذا المشروع مرة أخرى (١٧٠) إلا أن لويد قبل الرد بناء على تعليمات من الحكومة البريطانية (١٧١) . ثم أبرق لويد إلى تشمبرلن ، أن رئيس الوزراء طلب مقابلته يوم ٣ مايو وطلب منه أن ينقل اليك تمنياته لروح الصداقة التي أحس بها ، والنهاية السعيدة لحل الأزمة مهما يكن من اختلاف وجهات النظر بين إنجلترا ومصر وأضاف « أن كلا الحكومتان احتفظت بوجهة نظرها الرئيسية ، وجدد رغبته في العمل بانسجام وتجنب أي تصادم في المستقبل (١٧٢) » . وهكذا انتهت الأزمة بهذا الحل الظاهري الذي لم يوافق عليه لويد من وجهة نظره هو . وأدى خروج النحاس من الأزمة دون أن يسحب القانون من أمام البرلمان ، كما طلبت الحكومة البريطانية ودون أن يعترف بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ إلى تعزيز مركزه لدى الرأي العام وتوطيد أقدامه في رئاسة الوزارة (١٧٣) . وفي ١٠ مايو ١٩٢٨ ، انتقد مكدونالد سياسة الحكومة البريطانية الخاطئة في مصر ، واعتبر تحذير لويد للحكومة المصرية تدخلا في ما يسمى بحقوقهم التشريعية في حكومة مستقلة . ورد تشمبرلن « بأن التصريح يجب أن يحكمنا حتى يمكن عقد المعاهدة » (١٧٤) .

وحدثت خلافات داخل مجلسي البرلمان أضعفت الائتلاف وكان مظهرها الخارجي هو الاعتراض على تقديم الشكر من رئيس الوزراء ( مصطفى النحاس ) إلى الحكومة البريطانية على حل أزمة قانون الاجتماعات العامة .

---

F. O. 1439/4 (16) No. 93 Lloyd to Chamberlain May 1, 1928 Tel. Vo. 257. (١٧٠)

(١٧١) أحمد شفيق المرجع السابق ، ص ٤٠٧ ، ص ٤٠٨ .

F. O. 1482/4(16) No. 96 Lloyd to Chamberlain May 4, 1928 Tel. No. 266. (١٧٢)

(١٧٣) د . عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، ص ٦٧٤ .

House of Commons, meeting of 10 May 1928. (١٧٤)  
[Vol., 217 p. p. 431,432.



في حين رد النحاس بأن الشكر منصب على نهاية حل الازمة ، لا عن التدخل البريطاني في شئون البلاد والانتذار والتهديد بالبوارج الحربية (١٧٥) . وجوهر الاختلاف هو صراع القوى من أجل السلطة وخاصة الملك والاحتلال وحزب الاحرار الدستوريين ، وحاولت احزاب الاقلية ( حزب الاتحاد والاحرار الدستوريين والوطني ) تجريح الوزارة واتهامها بالاستسلام للمحتل .

وعن الاستسلام للمحتل في قانون الاجتماعات العامة وتقديم الشكر للمحتل ، قدم النائب عبدالحميد سعيد سؤالاً في ١٤ مايو لرئيس الوزراء ، وعلق على رد النحاس بالاطالة والسخرية (١٧٦) . وفي نفس الجلسة حدث تراشق بالكلام وتشابك بالايدي بين عبد الحميد سعيد ومكرم عبيد لولا تدخل النواب وحجزهما عن بعض . وفي اليوم التالي حدث خلاف بين النائبين عبد العزيز الصوفاني ومحجوب ثابت حول اعتماد مبلغ ٧٥٠ الف جنيه لمصاريف قوة دفاع السودان ، وتدخل رئيس الوزراء لانتهاء الخلاف بينهما ، ثم وقع خلاف بين أعضاء الحزب الوطني وأعضاء الوفد (١٧٧) . مما أدى الى اندفاع اغلبية أعضاء الوفد بالمجلس الى طرح مشروع قرار بتعديل اللائحة الداخلية ينص على توقيع الجزاء على من يخل بالنظام داخل المجلس . وانحاز أعضاء حزب الاحرار الدستوريين بالمجلس الى نواب الحزب الوطني ، وطالبوا الاغلبية بتأجيل تعديل اللائحة (١٧٨) . واتهمت صحيفة السياسة الاغلبية البرلمانية بالقضاء على حرية الاقلية البرلمانية وتقييدها في المجلس (١٧٩) ، الا ان الاغلبية وافقت على تعديل اللائحة

---

(١٧٥) مجلس الشيوخ ، جلسة ٤٨ في ٤ مايو ١٩٢٨ ، استجواب مقدم من محمود أبو النصر مسكرير حزب الاتحاد .

(١٧٦) مجلس النواب ، جلسة ٦١ في ١٤ مايو ١٩٢٨ .

(١٧٧) مجلس النواب ، جلسة ٦٤ في ١٥ مايو ١٩٢٨ .

(١٧٨) مجلس النواب ، جلسة ٦٤ في ١٧ مايو ١٩٢٨ .

(١٧٩) السياسة في ١٨/٥/١٩٢٨ ( دستور أو لا دستور ) ، في ٦٦ - ٦ - ١٩٢٨ .

٢ الداخلية في ١٠ مايو ١٩٢٨ ، فانسحبت المعارضة من الجلسة واعتبرت قرار الاغلبية موجهًا الى كرامتهم . وكان من الاوفق حرصًا على روح الائتلاف تأجيل المشروع اى التعديل حتى تهدأ الاعصاب ، ولما تم احست الاقلية البرلمانية بالاضطهاد واهمال رجاءها .

وخلال الائتلاف الحزبي وخاصة في عهد سعد زغلول ، ترفعت الصحف عن المهاترات الحزبية وكانت جادة مخلصه في نقدها مؤيدة للائتلاف . ويمكن القول أنه بعد فشل اتفاق ثروت — تشمبرلن ، اخذت تقرّص بوزارة النحاس الائتلافية قوى ثلاث القصر والاحتلال وأحزاب الاقلية وخاصة حزب الاحرار الدستوريين . ورأى البعض انه تم اتفاق بين القصر والاحرار الدستوريين على احداث انقلاب دستوري ، وأوعز الملك اليهم بالاستقالة (١٨١) حتى يؤدي ذلك الى تفكك الائتلاف واحراج الوزارة وبالتالي يسهل اقالمتها (١٨٢) . فالملك فؤاد عدو طبيعي للنظام الدستوري (١٨٣) . وعندما اطمأن الى موقف الحكومة البريطانية تجاه الوفد بعد فشل المفاوضات ، أخذ يثير العقبات أمام الوزارة كتمطيل المراسيم التي يقررها مجلس الوزراء (١٨٤) ، وحدث خلاف بين رئيس الوزراء والقصر بشأن المناصب الادارية وعددها وأسماء من يتولونها ، وبشأن تجديد نصف أعضاء مجلس الشيوخ بدلا من هؤلاء الذين سيخرجون بطريق الاقتراع من أعضائه في شهر اكتوبر التالي (١٨٥) . واتفاه مع الاحرار الدستوريين على الاستقالة واحراج الوزارة ، لذلك انتهز الملك

---

(١٨٠) مجلس النواب ، جلسة ٧٥ — السياسة في ١٨/٥/١٩٢٨ .

(١٨١) Little Tom, Modern Egypt, P. 279.

(١٨٢) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٥٤ .

(١٨٣) Lloyd, op. cit. P. 276.

(١٨٤) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٥٤ .

(١٨٥) السياسة في ١٩ يونيو ١٩٢٨ .

فرصة التوتر الناشب بين القاهرة ولندن بسبب رفض مشروع المعاهدة ،  
والخلاف الذى نب مجاة بين الاحزاب المؤلفة فى الحكم ليحيل وزارة النحاس  
ويحقق اهدافه فى الحكم المطلق (١٨٦) . والاحرار الدستوريون ، راوا فى  
وقاة سعد زغلول فرصتهم فى الوصول الى الحكم . اما سياسة الاحتلال ،  
فانه كان يلجأ دائما بعد فشل كل اتفاق الى سياسة التهديد والوعيد (١٨٧) .  
والانذار ، لان الحكومة البريطانية كانت تأمل من الائتلاف عقد معاهدة .  
تسوى فيها المسائل المتعلقة بين البلدين . وقد أحست ان الوفد من خلفه  
رفض الاتفاق ، وبذلك ايقنت انه لا يمكن عقد اتفاقية مع حزب الوفد  
المتطرف ، ولهذا عملت على اضعاف مركزه بانذار ٢٩ ابريل ١٩٢٨ .  
ورغب لويد الاستعانة بالاحرار الدستوريين . ومع اختلاف الآراء حول هذا  
الاتفاق الا انه لتصرفات تلك القوى الثلاث وهى القصر والاحتلال وحزب  
الاحرار الدستوريين تجاه الحياة الدستورية وحزب الاغلبية ، فان المندوب  
السامى على الاقل وقف خلف الملك من اجل قيام انقلاب دستورى جديد  
والتعاون مع حزب الاحرار الدستوريين . حيث أوضح وزير خارجية  
بريطانيا « هندرسون » بمجلس العموم فى ٢٦ يوليو ١٩٢٩ ان سبب اقالته  
للوييد ، سعيه لاقالة وزارة النحاس وتعطيل البرلمان (١٨٨) . وبناء  
على اتفاق القصر مع الاحرار الدستوريين بانسحابهم من الوزارة الائتلافية ،  
حتى تنشأ الاسباب التى تعطى للملك الفرصة لاقالة الوزارة ، استقال  
محمد محمود من الوزارة فى ٢٧ يونيو وجعفر ولى فى ١٩ منه وأحمد محمد  
خشبة الوفدى فى ٢١ منه وإبراهيم فهمى فى ٢٤ منه . وعلى ذلك تصدع  
الائتلاف ، فطلب الملك من النحاس الاستقالة فرفض فأقاله فى ٢٥ منه .  
واستند جواب الاقالة على ان الائتلاف الذى قامت على أساسه الوزارة

---

(١٨٦) مارسيل كولومب المرجع السابق ، ص ٦٨ .

(١٨٧) د . محمد صفوت المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

(١٨٨) House of Commons, meeting of 26 July 1929

قد أصيب بصدع شديد . عزيزى مصطفى النحاس ، « لما كان الائتلاف الذى قامت على أساسه الوزارة قد أصيب بصدع شديد فقد رأينا اقالة حولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أدبتم من عمل فى خدمة البلاد (١٨٩) . وأقيلت وزارة مصطفى النحاس رغم ثقة أغلبية مجلس النواب بها وتأييد البرلمان لها . وتجاهل الملك الدستور والتقاليد الدستورية .

### تقييم البرلمان :

وفى تقييم برلمان ١٩٢٦ ، نجد ان الانعقاد العادى الاول بدأ فى ١٠ يونيو ١٩٢٦ واختتم فى ٢٠ سبتمبر من نفس العام ، وبذلك يكون قد استمر مدة ثلاثة أشهر وعشرة أيام عقد فيها مجلس النواب ٥٩ جلسة وقدم ٤٨ سؤالاً واستجواباً ، وعقد فيه مجلس الشيوخ ٤١ جلسة . ونلاحظ ان أعضاء مجلس النواب كانوا اكثر نشاطاً من أعضاء مجلس الشيوخ ، فقد حرص اعضاؤه على حضور الجلسات أما فى مجلس الشيوخ فقد كثر به عدد الغائبين وطالبي الاجازات (١٩٠) . وكان أهم ما وجه الى تلك الدورة من نقد أن نظر الميزانية استوعب اكثر الجلسات ، ولذلك قل تشريع القوانين الجديدة (١٩١) . وذلك لقصر مدة الدورة ومناقشة الأعضاء لآبواب الميزانية .

واستمر دور الانعقاد العادى الثانى من ١٨ نوفمبر ١٩٢٦ الى ١٤ يوليو ١٩٢٧ ، أى حوالى ثمانية شهور ، عقد فيها مجلس النواب ٩٧ جلسة وقدم فيه ١٢١ سؤالاً وناقش ٢٤ استجواباً ، وعقد مجلس الشيوخ ٦٧ جلسة وقدم ٤٠ سؤالاً ، ١٢ استجواباً ويتضح من ذلك مدى الجهد الذى قام به البرلمان ، الى جانب ذلك فقد بلغت القوانين التى بحثها مجلس

---

(١٨٩) مجلس النواب ، جلسة ٨٥ فى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ .

(١٩٠) الأهرام، فى ٢ يوليو ١٩٢٦ .

(١٩١) السياسة فى ٢٠/٢/١٩٢٧ .



النواب وأصدرها حوالى الستين قانونا (١٩٢). وكان أهمها قانون الجمعيات التعاونية المصرية حيث عن طريقها يتعلم افراد الامة الاتحاد والتعاون وتحول دون تسرب أموال الامة الى أيدي المرابين ، وتساعد الفلاحين على بيع محاصيلهم فى الاوقات المناسبة (١٩٣). واقتناع الحكومة فى التدخل لمواجهة انخفاض أسعار القطن وتسليف الفلاحين مما أدى الى ارتفاع أسعاره ، وتوجيه الحكومة نحو الميدان الصناعى لايجاد الصناعات الوطنية وانماء الثورة العامة بتنوع المحاصيل وعدم الاعتماد على محصول واحد وهو القطن (١٩٤) : وناقش أعضاء البرلمان فى اعداد المصريين واحلالهم فى الوظائف بدلا من الاجانب (١٩٥). وأشرف الاعضاء على كل شىء فى الميزانية العامة ، وامتدت سلطة البرلمان الى ميزانية الازهر والمعاهد الدينية ، واهتم أعضاء البرلمان بالخدمات العامة (١٩٦). وقامت لجان البرلمان وخاصة فى مجلس النواب بجهد ممتاز ، حيث بحثت مشروعات القوانين بحثا دقيقا واستقت احصاءاتها من مصادرها ، وامتازت لجنة المالية عن غيرها فى كثرة أعمالها وتنوع موضوعاتها وكان طابع المجلس فى دور انعقاده الثانى اقتصاديا من حيث نظرة الاعضاء الى المستقبل وضرورة مواجهة الزيادة السكانية . واهتم البرلمان أيضا بالجيش فى زيادة عدده وتحسين أسلحته وتدريبه وتمصير قيادته لولا تدخل الحكومة البريطانية ومندوبها السامى باسم التحفظات الاربعة السيطرة على الجيش . وقام مجلس الشيوخ بدراسة مشروعات القوانين الواردة من مجلس النواب والحكومة ، الى جانب مشروعات القوانين التى اقترحها أعضاؤه ، وراقبوا

---

(١٩٢) حديث صحفى للاهرام مع زعماء البرلمان فى مناسبة انتهاء الدورة البرلمانية ، والحديث مع سعد زغلول فى ١٥ يوليو ١٩٢٧ .

(١٩٣) من حديث لعمود بسيونى وكيل مجلس الشيوخ عن الدورة الثانية ، والاهرام فى ١٦ يوليو ١٩٢٧ فى حديث لعمود علوى الجزار .

(١٩٤) المقالات المسابقة .

(١٩٥) مجلس النواب ، الجلسة ٣٥ فى ٢ مارس ١٩٢٧ .

(١٩٦) مجلس النواب ، الجلسة ٢٢ فى ٢٥ يناير ١٩٢٧ .

السلطة عن طريق تقديم الاستئلة والاستجوابات مما يدل على ان الحياة النيابية مسئولية (١٩٧) . وعقبت الصحافة المصرية وهيئة مكتب المجلسين على طالبى الاجازات وخاصة فى مجلس الشيوخ (١٩٨) ، واجتماع الهيئة الوفدية البرلمانية لمناقشة هذا الموقف (١٩٩) .

واستمرت مدة انعقاد الدور العادى الثالث من ١٧ نوفمبر ١٩٢٧ حتى ٢٧ يونيو ١٩٢٨ اى حوالى سبعة شهور ، عقد فيها مجلس النواب ٨٧ جلسة واقر فيها عدة قوانين كقانون مجالس المديریات وقوانين تنظيم التعليم ، وقانون الاجتماعات العامة والمظاهرات فى الطرق العامة والغبى عدة قوانين رجعية مرتبطة بقضية الحرية السياسية فى مصر كقانون التجمهر . الذى كان ينص على منع التجمهر المؤلف من خمسة اشخاص على الاقل ومعاقبة المتجمهرين بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور ( مادة ٢٤١ ) او بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا وفى البعض الآخر بالحبس ثلاث سنين . ورات لجنة الداخلية فى مجلس النواب ان القانون لا يتفق مع الحرية الشخصية المنصوص عليها فى الدستور ، ووافقت اللجنة بالاآماع على الفائه وتم الفائه فى تلك الدورة الثالثة (٢٠٠) . وراقب الحكومة (٢٠١) وناقش الميزانية وابدى اعضاؤه رغباتهم فيها . وركز البرلمان فى تلك الدورة على تشريع القوانين وخاصة الاقتصادية والوطنية ، وتعرض اعضاء المجلسين فى تلك الدورة الى نقد الصحافة لاعتذار بعض الاعضاء عن الاجتماعات ، وغباب البعض منهم بدون اعتذار ، وتقديم

---

(١٩٧) الاهرام فى ١٩ يوليو ، حديث مع محمود بسيونى وكيل مجلس الشيوخ .

(١٩٨) الاتحاد فى ١٩٢٧/٦/٣٦ .

(١٩٩) روز اليوسف فى ١٩٢٧/١/٢٧ ( بين الواجب والمصلحة ) .

(٢٠٠) وهو اقتراح النائب محمد يوسف نائب ككر الدوار فى ١٥ يناير ١٩٢٦ وقد عرضه

مجلس النواب على لجنة الداخلية وهو القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجمهر .

(٢٠١) مجلس النواب ، الجلسة ٣ فى ٢٧ فبراير ١٩٢٧ . استجواب من طراف على لوزير

الاشغال عن البحث فى موضوع الشكوى من الرى فى صيف ١٩٢٧ وقد حاول الاعضاء مع الوزير

معالجة الاخطاء .

طلبات اجازة وتخلّف البعض عن حضور الجلسات عند افتتاحها مما أدى الى أن يجتمع المجلسان عدة مرات دون أن يتكامل عديهما القانوني ، وأدى الى اجتماع الهيئة الوفدية لمعالجة الموقف (٢٠٢) .

وكان لائتلاف أحزاب الوفد والاحرار الدستوريين والحزب الوطني دور في تأييد البرلمان للحكومة وخاصة من الاغلبية البرلمانية حرصا منها لاستمرار الحياة النيابية ، واثاحة الفرصة للوزارة لتسوية المسائل المتعلقة بين الحكومتين المصرية والبريطانية . مما أدى الى تعرض سعد زغلول الى نقد بعض الصحف لاعتداله مع الانجليز (٢٠٣) ، واستخدام سعد نفوذه لمنع الاصطدام بحكومة عدلي ، والقصر وحتى بريطانيا (٢٠٤) ، ويمكن القول ان برلمان ١٩٢٦ كان أقوى من الحكومة ، كان المجلس يناقش بحرية ، يقبل ويرفض وأعضاؤه قوة في الحجة ، فقد ذكر النائب أحمد عبد الغفار « اننا نسيطر على حكومتنا وأعمالها » . (٢٠٥) بعكس ما رأينا في برلمان ١٩٢٤ حين كانت الحكومة قوية وشخصية سعد جبارة . أما في هذا البرلمان الذي رأس سعد احد مجلسيه وهو مجلس النواب ، فكان قويا راقب وحاسب الحكومة وأبدى الرغبات المفيدة ، ويكفي أن عدلي يكن رئيس أول حكومة ائتلافية أحس بقوة مجلس النواب مما جعله يقدم على الاستقالة عندما رأى ان ثقة النواب في وزارته ليست كافية لاستمراره ، وذكر عدلي ان لهجة المجلس العنيفة في نقد الوزارة لم تعد تطلق وخاصة عند مناقشة الميزانية وأرجع ذلك الى الوفديين أصحاب الاغلبية البرلمانية الذين رأوا ان الفرصة سانحة لهم لتولي الوزارة (٢٠٦) . واعتبر ذلك من مظاهر عدم

---

(٢٠٢) روز اليوسف في ٢٧ يناير ١٩٢٨ ، الاخبار في ١٠ يونيو ١٩٢٨ ( الاغلبية تهدم الديمقراطية الدستورية ) .

(٢٠٣) الاهرام في ٢٦ سبتمبر ١٩٢٦ ( حياتنا الدستورية ، سياسة الدولة ، رئاسة سعد ) .

Marlowe, J., op. cit., P. 277 (٢٠٤)

(٢٠٥) حديث صحفي للاهرام في ٢٦ يوليو .

(٢٠٦) صحيفة التايمز ، لندن في ٢٠ ابريل عن المياسة في ٢١ ابريل ، د . هيك ، المرجع السابق ، ص ٢٧٢ .

الثقة في الوزارة التي كان يجب أن تؤيدها الاغلبية الوفدية . ولكن عدلى استقال وهو مؤيد بثقة مجلس النواب حيث أعلن مصطفى النحاس رئيس المجلس بالنيابة ثقته التامة في الوزارة ، وأكد بعض النواب ثقتهم في الوزارة ، ولم يكن رفض المجلس لاقتراح شكر موجه للوزارة بالنسبة لتأييد الوزارة لبنك مصر ، لم يكن معناه عدم الثقة لاشتماله على مسائل أخرى لم ير المجلس الموافقة عليها ، ثم اختيار سعد زغلول لثروت ليشكل الوزارة وهو زميل عدلى (٢٠٧) . ولكن تتابع الاحداث وحيوية اعضاء المجلس ، واتاحة حرية الرأي به ، جعل الاعضاء يناقشون ويراقبون كل شيء رغبة في الاصلاح كمحاولة الاغلبية التخلص من الموظفين الاجانب ، عندما تطرق الى سمعهم ان المندوب السامى البريطانى اراد بقاء عدد منهم في بعض المصالح ببعض الوزارات ، وتعيين سردار للجيش المصرى وتقديم استجواب للوزارة لعدم تقديم المندوب السامى أوراق اعتماده للملك ، ووصف زيارة المندوب السامى للاقاليم واستقبال المديرين له على انها انتحارية ، كل ذلك وغيره دفع عدلى الى الاسراع بالاستقالة ، مما يؤكد ان المجلس كان يسيطر على الحكومة ودفع بعض الصحف البريطانية الى توجيه النقد للاغلبية عامة والمتطرفين الوفديين خاصة ومحاولة اخضاع حكومة عدلى لارادتها (٢٠٨) .

ولقد سارت المناقشات التي دارت في مجلس النواب بين النواب بروح من التالف ولم يكن الخلاف في الرأي « نتيجة تعصب أو عناد ، بل كان نتيجة اختلاف في وجهات النظر ، ولهذا كانت تلك المناقشات تنتهى في الغالب بظهور الحق والاتفاق عليه (٢٠٩) . وكان ذلك ثمرة من ثمار الائتلاف في العمل من أجل المصلحة العامة . ووصف سعد المعارضة بالحشمة والاعتدال .

---

(٢٠٧) مجلس النواب ، الجلسة ٤٧ في ١٨ ابريل ١٩٢٧ .

(٢٠٨) صحيفتى ، الدبلى ، تلغراف ، والدبلى نيوز ، لندن في ٢٠ ابريل عن السياسة في

٢١ منه .

(٢٠٩) مجلس النواب ، الجلسة ٥٩ في ٢٠ سبتمبر ١٩٢٦ كلمة لسعد زغلول عند فسخ

الدورة البرلمانية .



هو عدم الحزبية حيث قال « رأينا تعارض الآراء وثقلنا بين الأفكار بين الأصحاء والمؤتلفين » وافسح سعد زغلول المجال لجميع الكفاءات في المجلس وأوسع صدره لكل رأى وأنصف العاملين والباحثين ، وقدم الشكر للجانب ، وبخاصة اسماعيل صدقى رئيس لجنة الميزانية لجهده الكبير بها . ووجد في البرلمان حرية الرأى والمعارضة . ورغم اعتدال مجلس النواب وميل سعد زغلول الى الاعتدال وسيطرته لحد ما على المتطرفين من الوفديين . واستمرار البرلمان فى السياسة التى عرفت « سياسة حسن التفاهيم بين الدولتين » . وارجاء حل المسألة المصرية الى مفاوضات حرة (٢١٠) الا ان بعض النواب من أعضاء الحزب الوطنى أو متطرفى الوفد ، هاجم تلك السياسة واعتبرها أعضاء الحزب الوطنى سياسة من جانب واحد وهو الجانب المصرى ، والجانب الآخر ممن فى التدخل فى شئون مصر الداخلية ، وأثار البعض الآخر عدة أسئلة واستجوابات تعرضت للعلاقات المصرية البريطانية مما أدى الى احراج وزارتى عدلى وثروت .

وكانت المعارضة معتدلة عند مناقشة المخصصات الملكية أو فى اقرار تنظيم قانون سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية . وكان سعد زغلول حريصا على الائتلاف ، ولذلك لم يتعصب لحزبه (٢١١) . وكان يمثل كما ذكر وبحق كل الاحزاب ، ولم يقلل باب المناقشة فى أى موضوع البناء على رغبة عشرين عضوا مع اعطاء الفرصة لعضو من المعارضة وآخر مؤيد ، وشملت المعارضة أعضاء من الحزب الوطنى وبعض الوفديين والاحرار الدستوريين وذلك حسب اختلاف الآراء فى كل موضوع (٢١٢) . بمعنى ان المعارضة كانت موضوعية ولهذا وصفها سعد زغلول بأنها لم تكن تعنتية . وبعد استقالة ثروت وتشكيل وزارة الفحاس الأولى ، لم يعد المؤتلفون

---

(٢١٠) الاهرام فى ٢٠ يوليو ، حديث مع النائب محمد شوقي الخطيب .

(٢١١) محمد نكرى أباطة ، المرجع السابق ، ص ٢٤٥ .

(٢١٢) الاهرام فى ١٥ يوليو ١٩٢٧ ، حديث مع سعد زغلول .

حريصون على الائتلاف وتعرضت الوزارة والاعلالية للنقد خارج البرلمان وداخله . وجنحت المعارضة فى بعض الجلسات الى الشقاق وهددت بالانسحاب واحتكمت الى الراى العام منددة بالاعلالية لاضطهادها وبلغ الامر بالمعارضة الى الانسحاب من بعض الجلسات ، لولا قيام رئيس المجلس « وىسا واصف » بازالة الخلاف بين الاعضاء (٢١٢) . وكانت احدى العوامل فى اقالة الملك لوزارة النحاس .

ويمكن القول ان برلمان ١٩٢٦ ادى دوره النيابى ، من حيث مراقبة السلطة التنفيذية بالوسائل الدستورية ، ومناقشة الميزانية وكل ما يتصل بها مناقشة جادة ، وسن عدة قوانين هامة وتعاون مع الحكومة فى احيان كثيرة فى حل بعض المشكلات ، وظهرت به الاعلالية والمعارضة واتاح سعد زغلول حرية الراى لجميع الاعضاء . الا ان القصر تربص بالحياة الدستورية ، وتدخلت الحكومة البريطانية فى التشريع حيث اعترضوا على اعادة بناء الجيش وتمصير قيادته ، وشروع قانون انتخاب العمدة الذى رأت فيه قانونا سياسيا سيقبح الغلبة فى الانتخابات لحزب الوفد والسيطرة على الجبهة الداخلية (٢١٤) ، ومشروع قانون الاجتماعات العامة ، بحجة حفظ الامن والنظام وحماية الاجانب ، وبالرغم من تلك الصعاب فقد قام برلمان ١٩٢٦ بدوره فى جد ونشاط وادى خدمات جليلة فى معظم نواحي الحياة المختلفة .

---

(٢١٢) مجلس النواب ، الجلسة ٦٤ فى ١٧ مايو ١٩٢٨ .

(٢١٤) الاخبار فى ١٥ مارس ١٩٢٧ .

## الفصل السابع

### الانقلاب الدستوري الثاني وتعطيل الحياة النيابية

- ١ — تشكيل وزارة محمد محمود غير الدستورية ، وحل البرلمان .
- ٢ — معارضة الانقلاب .
- ٣ — مواجهة الحكومة للمعارضة .
- ٤ — العوامل التي أدت الى استقالة الوزارة .





## الانقلاب الدستوري الثاني وتعطيل الحياة النيابية

أقال الملك وزارة النحاس الائتلافية في ٢٥ يونيو ١٩٢٨ ، وهي متمتعة بثقة مجلس النواب وتأييد البرلمان ، وكان هذا الاجراء بعيدا عن روح الدستور والاوزاع البرلمانية السليمة ، اذ ان القاعدة الدستورية ان تستقيل الوزارة او تقال اذا فقدت ثقة مجلس النواب (١) . ولكن الملك فؤاد عندما اطمأن الى ان لويد يرغب في اسقاط وزارة مصطفى النحاس ، دبر انسحاب أعضاء حزب الاحرار الدستوريين من الوزارة ، وأقال وزارة النحاس بحجة فض الائتلاف . وعهد الى محمد محمود بتشكيل الوزارة ، لبروز شخصيته وتأثيره في وزارة النحاس ، وقدرته على اقناع الوزراء الآخرين بالاستقالة وخاصة أحمد محمد خشبة الوفدي ، الى جانب اعتماده على حزب الاحرار الدستوريين ، وكان مرشحا لرئاسة الحزب واحتمل نجاحه في مقاومة الوفد (٢) . وكان محمد محمود في نفس الوقت مؤيدا من دار المندوب السامي ، وان وزارته لم تكن ملكية بحتة ، أي خاضعة للملك تماما كوزارة أحمد زيور (٣) . ولم يكن لحزب محمد محمود في مجلس النواب سوى تسعة وعشرين نائبا من مائتين وأربعة عشر نائبا لم يحصل عليها الحزب الا بفضل الائتلاف ، حيث لم يحصل الحزب في انتخابات ١٩٢٤ الا على ستة مقاعد فقط ، وأراد محمد محمود ان يحتفظ بمظهر الائتلاف الذي رآه مظاهر تصدعه في عودة الصحافة الحزبية الى ما كانت عليه في عام ١٩٢٤ ولم يعد الائتلاف خالصا بين الاحزاب وخاصة بعد وفاة سعد زغلول ، اذ اعتقد الاحرار الدستوريون انه بوفاة سعد يمكنهم ان يستردوا زعامتهم وهيبتهم ، فعرض محمد محمود أربعة مقاعد وزارية على الوفد غرض ،

(١) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(٢) د. يونان لبيب ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٢٢٢ .

(٣) نفسه ، ص ٣٢٥ .

لان محمد محمود اشترط أن يختارهم بنفسه ، ولأن النحاس رأى أنه غير مستند على ثقة مجلس النواب (٤) ، فعرضها على وفدين بعيدا عن طريق الوفد ، حرصا منه كما رأى على الائتلاف ، ولكنهم رفضوا أيضا (٥) . فاذا كان الأمر هو الحرص على الائتلاف فلماذا استقال من وزارة النحاس الائتلافية رغم الحاج الأخير عليه بعدم الاستقالة حرصا على نفس الهدف ، إلا اذا كان قد خرج بناء على اتفائه مع القصر وتأييد لويد ، وشكل محمد محمود وزارة ائتلافية في ٢٧ يونيو من حزبي الاحرار الدستوريين والاتحاد (٦) ، ورفض الحزب الوطني الاشتراك في الوزارة (٧) .

والوزارة بهذا التشكيل لم تؤلف حسب التقاليد الدستورية لتشكيلها من حزبي الاقلية البرلمانية ، اذ لم يكن للحزبين اللذين تألفت الوزارة منهما الا سبعة وثلاثين نائبا من مائتين وأربعة عشر نائبا ، وانتزعت الاقلية البرلمانية الحكم من الاغلبية ، الى جانب ذلك فان زعيم الاغلبية لم يستشر في اختيار رئيسها ، كما حدث في يونيو ١٩٢٦ عندما استشار الملك سعد زغلول فيمن يتولى الوزارة . ومن هنا يتضح اعتمادها على القصر ودار المندوب السامي .

ولما وجد محمد محمود نفسه بعيدا عن الاغلبية الوفدية في البرلمان (٨) ، استصدر في اليوم التالي مرسوما ملكيا بتأجيل البرلمان شهرا (٩) . وبدأ

---

(٤) احمد شفيق ، الحولية الخامسة ، ص ٦٦٨ ، ص ٦٨٠ .

(٥) مذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ٢١٧ .

(٦) واعضاء الوزارة : محمد محمود للرئاسة والداخلية ، جعفر ولى للحربية والبحرية والاقوات مؤقتا ، عبد الحميد سليمان ( اتحادى ) للمواصلات ، احمد محمد خشبة للحقانية ، نخلة المطيمى ( اتحادى ) للزراعة ، على ماهر ( اتحادى ) للمالية ، ابراهيم فهمى كسريم للاشغال ، حافظ عفيفى للخارجية واحمد لطفى السيد للمعارف .

مجلس النواب ، الجلسة ٨٨ في ٢٨ يونيو ، ومجلس الشيوخ ، الجلسة ٥٧ .

(٧) محمد فكرى أباطة ، المضحكات البكيات ، ص ٢٥١ .

(٨) Berque, J., Egypt imperialism and Revolution, (٨)

P, 21,

(٩) مجلس النواب ، الجلسة ٦٠ في ١٢ مايو ١٩٢٨ .

٢٠ انقلاب الدستورى الثانى ، وكان بطله فى هذه المرة محمد محمود ، وقد أرجع رئيس الوزراء تأجيل البرلمان الى عدم استجابة الاكثرية البرلمانية المشاركة فى الحكم ، والى تهيئة جو صالح لتيسير الأمور فى مجراها الطبيعى (١٠) . ولعله كان يرمى من ذلك التأثير على ممثلى الأمة . حيث جاء فى احدى خطب محمد محمود فى ٥ يوليو ١٩٢٨ « وما كان تأجيل المجلس الا لاعطيهم فرصة لخلق جو صالح يستطيع فيه عقلاء الشيوخ والنواب ان يتغلبوا بحزمهم وتفضيل مصلحة البلاد على الشهوات الشخصية فيتحقق بذلك ائتلاف كلمة الأمة » (١١) . وبهذا دعا محمد محمود النواب الى تأييده بدلا من معارضته (١٢) . بل ان صحيفة السياسة ذهبت فى تهديدها للوند ، ولأعضائه البرلمانيين الى أبعد من ذلك اذ فكرت أنه على أساس مسلك الوفديين يتوقف مصير الأمور فاما يتكرر ما حدث فى عام ١٩٢٤ فيعيد التاريخ نفسه ، واما أن يتغلب العقل والروية (١٣) . ولكن النحاس رد عليه « بأنه اذا كان محمد محمود يرمى الى السعى بمختلف الوسائل لدى ممثلى الأمة بقصد التأثير عليهم فان هذا الأمل كاذب وسيرى ان السعديين أصحاب مبادئ لا أصحاب منافع وهم كتلة واحدة فى شعورهم ومبادئهم والتفاهم حول الوند » (١٤) . وحمل الوند عليه وعلى وزارته (١٥) . وذكر مصطفى النحاس فى اجتماع للهيئة الوفدية ان محمد محمود تجاهل الدستور لى يصل الى الحكم . وذكر فى اجتماع آخر فى بيت الأمة أن الحكم غير دستورى وأن الوزارة لا ثقة فيها ولا يمكن أن يعطى ممثلو الشعب ثقتهم للوزارة ، مواتهم الاحرار الدستوريين بهدم الدستور والحياة النيابية (١٦) . ودل ذلك

(١٠) الاهرام فى ٢٩ يونيو .

(١١) السياسة فى ٣ سبتمبر ١٩٢٩ .

(١٢) مذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ٣١٨ .

(١٣) صحيفة السياسة فى ٢٨ يوليو ١٩٢٨ .

(١٤) احمد شفيق ، الهولية الخلمية ، ص ٦٨٠ .

(١٥) نفسه ، ص ٦٤١ .

(١٦) نفسه ، ص ٧٤٢ .

على أن الوفد مصمم على عدم إعطاء ثقته للوزارة . ولا شك أن الصوابه في جانب الاغلبية البرلمانية ، وعلى هذا الموقف تتدعم الحياة الدستورية ، ولا يشذ تطبيقاتها في مصر أن تقوم الاقلية البرلمانية بتشكيل الوزارة وتقدم الحكم حتى دون استشارة الاغلبية . ولكن محمد محمود شكل الوزارة بعيدا عن الدستور وقواعده المعترف بها ، وما يدل دلالة قاطعة على اتفاق مسبق بين محمد محمود والملك ودار المندوب السامي على حل البرلمان ، وتعليقه لثلاث سنوات ، وعلى تأمر الاحتلال والقصر والاقلية البرلمانية على الحياة البرلمانية البرقية التي أرسلها لويد الى تشمبرلن وذكر فيها أن رئيس الوزراء سيتقدم بخطاب رسمي للملك يطلب منه حل البرلمان وتعطيل الانتخابات لفترة معينة تقدر بثلاث سنوات وأنه سيرر طلبه هذا ببيان النتائج المخيبة لفترة الحكم البرلماني تحت قيادة الوفد ، وسوف يصدر مرسوم ملكي بتحقيق طلب رئيس الوزراء . ورأى أن الحكومة البرلمانية في مفهوم الوفد أدت الى نوع من الاضطراب والفوضى الادارية عام ١٩٢٤ . وفي عام ١٩٢٦ وضعت نفسها موضع السلطة المطلقة ، وهدد الوفد في أن الحكومة البريطانية قادرة على ايقاف الحياة البرلمانية ، حتى تقوم حياة برلمانية معتدلة (١٧) . والسبب في هذا التأمر أن الاحتلال لم يحقق في عهد الائتلاف الحزبي السابق عقد المعاهدة ، والملك الذي كان يتوق الى السلطة والاقلية البرلمانية وخاصة أعضاء حزب الاحرار الدستوريين الذين رأوا القفز على السلطة وضرب التقاليد الدستورية . وسنجد أن تلك الاتهامات التي وجهها لويد الى حكومة الوفد والبرلمان صاحب الاغلبية الوفدية ، نفس تلك الاتهامات سيوجهها محمد محمود فيما بعد الى الوفد والبرلمان . ثم رفعت وزارة محمد محمود الى الملك في يوم ١٨ يوليو مذكرة ايضاحية لحل المجلسين ، وارجعت ذلك الى « أن الحياة النيابية أصبحت أداة لطفيان فئة قليلة هيأت لها المصادفة المحزنة في هذا العهد الأخير مكان الزعامة من .



حزب الاكثرية ( ويقصد بذلك النخاس واهضاء الوفد ) مازالت تنقض اسباب التعاون وتستمرسل في حزبية متباعدة الخطر على مصالح الامة مدعية ان الانقسام جاء من التمسك بحقوق البلاد ، وان الحياة النيابية أصبحت أداة لطغيان تلك الفئة واستبدادها ، الى جانب كثرة تدخل النواب في امور السلطة التنفيذية . ورات تأجيل الانتخابات الى الوقت الذي تتضح فيه ارادة الامة على وجهها الصحيح . والنظر في قانون الانتخاب لتعديل ما قد يكون في تعديله اصلاح الحالة مع الالتزام بعدم التعرض للنظام النيابي والمسئولية الوزارية . واوضحت الوزارة في المذكرة ان ذلك الحل « لضرورة الجائتها وهي التخلص من حالة الاضطراب والفساد الحالية باللجوء الى نظام ثابت يعيد للبلاد وحدتها ويهيئ لها سبيل معالجة قضية استقلالها على وجه يحقق كامل امانها » ( ١٨ ) . وهكذا سمحت الاقلية البرلمانية لنفسها وللمرة الثانية ان تكون وسيلة لتعطيل الدستور ، وحرمان الشعب من حقه في الحياة النيابية التي هو في أمس الحاجة اليها لتطور البلاد وتقدمها . وهذا كله على حد قول صحيفة التايمز البريطانية لبعد الوفد وزعيمه عن الروية ( ١٩ ) . اى لعدم موافقة الوفد الاشتراك في الوزارة ، وعدم استعداد قوابه وشيوخه لتأييدها . وكان هذا من حق الوفد الذي اتبع التقاليد الدستورية في تولية الاغلبية الحكم . ولهذا صدر المرسوم الملكي رقم ٤٦ تقي ١٩ يوليو ١٩٢٨ بحل مجلس النواب والشميوخ واييقاف المادة ٨٩ من الدستور التي تنص على « دعوة المنحوبين لاجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين ، وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الايام التالية لتمام الانتخاب » . وايضا ايقاف المادة ١٥٥ التي تنص على انه « لا يجوز باية حال تعطيل حكم من احكام الدستور الا ان يكون ذلك وقتية في زمن الحرب او اثناء قيام الاحكام العرفية وعلى الوجه المبين في القانون » .

( ١٨ ) محمد خليل مبحي ، المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٥٦٩ : ص ٥٧٢ ، واحد

نشر في ، المرجع السابق ، ص ٨٢٦ : ص ٨١٩ ، ص ٨١٩

( ١٩ ) لندن في ٢٧ يوليو عن صحيفة السياسة في ٢٨ يوليو .

وعدم اجازة تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت في انعقاده الشروط المقررة في هذا الدستور ، والمادة ١٥٧ الخاصة بتنقيح الدستور وتعديله ، والفقرة الثانية من المادة ( ١٥ ) التي تنص على ان « انذار الصنف او وقفها او الغاؤها بالطريق الادارى محظور » (٢٠) . وتأجيل انتخاب أعضاء المجلسين ، وتأجيل تعيين الأعضاء المعيّنين في مجلس الشيوخ مدة ثلاثة سنين قليلة الى التجديد عند نظر هذه الحالة . ووعد رئيس الوزراء ان تسير وزارته في شئون الحكم سيرا منهجه العدالة والاصلاح ، ونص الامر الملكى على ان يتولى الملك السلطة التشريعية في فترة تعطيل البرلمان اى فترة السنين الثلاث او في اى فترة اخرى طبقا لحكم المادة ٤٨ من الدستور ، بمراسيم ملكية لها قوة القانون (٢١) . وكان الاجدر بمحمد محمود عند استقالته من وزارة النحاس الائتلافية ، اذا كان حريصا على الدستور ، ان يعمل وبلقى أعضاء حزبه في المعارضة في مجلس النواب ، ويعمل ومن معه على كشف هذا الفساد البرلماني والتسلط الحزبي ، وبهذا يعمل حزب الاحرار الدستوريين بالطريق الدستورى ، وعلى ان يخلق له رأيا سواء في مواجهة ما قصد اليه في ادعاءاته او فيما يذهب اليه في سياسته الخارجية ، وبالتالي يتمكن من اسقاط وزارة الوفد دستوريا ، ولكنه اختار الطريق السهل غير الدستورى . اما مسألة تدخل النواب في السلطة التنفيذية للوساطة ، فانه لا يمكن خلها الا عن طريق توعية القاعدة الجماهيرية بدور النائب في الحياة النيابية ، وذلك لن يأتى الا بانتشار الوعى والقضاء على الأمية ، واقامة ندوات وصحافة خرة لخلق رأى عام مستنير ، والبرلمان نفسه مدرسة سياسية يمكن ان يساعد على تكوين هذا الرأى العام . وقد قام البرلمان السابق بدوره تماما بكامل حريته المتاحة له . اما الأسباب الحقيقية التى دفعت محمد محمود الى تعطيل البرلمان ثم حله ، اعتقاده ان

---

(٢٠) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٨١٦ : ص ٨٢١ .

(٢١) محمد خليل مبحى ، المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٥١٧ .

مجلس النواب سيقترح ضد الوزارة حينما نتقدم اليه ، فاتفق مع الملك على تأجيل البرلمان شهرا واحدا حتى يتاح فيه الوقت الكافي للوصول الى اتفاق مع الوفد ، ولم يوفق محمد محمود معه ولا حتى مع ممثليه في البرلمان . وثاكده انه ان مجلس النواب سيقترح ضده اذا تقدم اليه في ٢٩ يوليو أى بعد انتهاء مدة تأجيل البرلمان ، ومن هنا لم ير وسيلة غير حل البرلمان ، فاستصدر امرا بحله وتعطيله لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، لان الانتخابات العاجلة لم يكن ينتظر منها أن تغير من فوز الوفكيين (٢٢) . ورغم ان صحيفة الاخبار رحبت بحل البرلمان بحجة القضاء على الدكتاتورية البرلمانية أى الوفدية ، الا انها انتقدت الوزارة في قولها ان الحياة النيابية فاسدة ، وعدم تحديد موعد لاجراء انتخابات جديدة وانعقاد البرلمان الجديد (٢٣) . الا ان صحيفة السياسة ذهبت في ترحيبها بالانقلاب الدستوري ، من أجل علاج فساد الحياة النيابية ، ورات ان خير من يقوم بذلك هم الاحرار الدستوريون ، لانهم أعلم الناس بما طرأ عليها من فساد (٢٤) . وعلى ذلك فإن صحيفة السياسة اعتبرت الاحرار الدستوريين هم الاوصياء على الدستور والحياة النيابية وبالتالي يحق لهم تعطيلها حسب ارائهم . وهذا رأى الاعيان أصحاب المصالح في البلد .

### مقاومة الانقلاب :

وقد قوبل تعليق الحياة النيابية هذه الفترة الطويلة بالسخط والاستنكار في أرجاء البلاد ، لحرمان الأمة حق اكتسبته بعد جهاد طويل ، فاصدرت الاحزاب السياسية ( ما عدا حزب الاحرار الدستوريين والاتحاد ) بيانات استنكرت فيها الانقلاب الدستوري . ففي ٢٦ يوليو اصدر الحزب الوطنى بيانا ، استنكر فيه حرمان الأمة دستورها الذى كسبته بعد كفاح طويل استمر من عام ١٨٦٦ حتى تلك الفترة (٢٥) . واعتبر الوفد هذا الانقلاب

---

(٢٢) صحيفة البنى باريزيان ، باريس في ٢٠ يوليو ، عن الامرام في ٢١ يوليو ، والبلاغ في ١٧ يوليو ١٩٢٩ .

(٢٣) الاخبار في ١٥ سبتمبر ١٩٢٨ .

(٢٤) السياسة في ٣ ديسمبر ١٩٢٨ .

(٢٥) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٦٣ .

موجه ضده ، ورأى أنه وكيل الأمة ، في أمر تعرفه وهو الاستقلال التام ، وتعطيل البرلمان من شأنه أن يعطل حصول الأمة على استقلالها . ولهذا قاوم الانقلاب الجديد على المستوى الداخلي والخارجي . وبالنسبة للمقاومة الداخلية فقد وجه نداء الى الأمة في ٢٢ يوليو ١٩٢٨ ، انتقد فيه الوزارة طعنًا في نظام الحكم النيابي واستبداله بالحكم المطلق ودعا الى النضال عن دستورها وحريتها (٢٦) . وتم انعقاد البرلمان دون دعوة من الوزارة ، على أساس أن المرسوم القاضي بتأجيل البرلمان شهرا ، ومراسيم حل المجلسين لمدة ثلاث سنوات وتعطيل بعض مواد الدستور ، مراسيم باطلة من الناحية الدستورية . وتم انعقاده في دار مراد الشريعي في ٢٨ يوليو ، لاحتشاد جنود الجيش ورجال البوليس حول دار البرلمان لمنع نواب الأمة وشيوخها من الاجتماع فيه . واجتمع البرلمان على هيئة مؤتمر ، قرر فيه الاعضاء أن البرلمان قائم ، وأن الوزارة ثائرة على الدستور ، ثم انعقد كل مجلس على حدة وقرر مجلس النواب برئاسة ويسا واصف وسكرتارية يوسف الجندی وعبد الرحمن عزام عدم الثقة في الوزارة واعتبار كل تشريع تصدره أو اتفاقية تعقدها باطلة ، وتأجيل اجتماعات المجلس الى السبت الثالث من شهر نوفمبر ١٩٢٨ ، على اعتبار أن هذا الوقت هو نهاية دور الانعقاد الثالث . وانعقد مجلس الشيوخ برئاسة وكيله محمود بسيوني وسكرتارية محمد عز العرب وعلى عبد الرازق وعبد الفتاح رجائي ، وقرر نفس القرارات ما عدا عدم الثقة في الوزارة التي تعتبر من اختصاص مجلس النواب وحده (٢٧) . ومعنى عدم ثقة مجلس النواب في الوزارة ، سقوطها وانسحابها من الحكم لوزارة يمنحها المجلس تأييده . ولكن الوزارة قد سبق واتهمت البرلمان بالفساد وأن الوفد صاحب الاغلبية أصبح أداة للطغيان والاستبداد ، حتى تتحاشى ما يقرره البرلمان وخاصة مجلس النواب .

---

(٢٦) نفسه ، ص ٦٨ ، ص ٧١ .

(٢٧) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٨٥٦ : ص ٨٧٩ ، والرابع ، المرجع

السابق ص ٧١ : ٧٨ .



بخصوصها ، إلا أن مصطفى النحاس دافع عن هذه التهمة الخاصة بفساد الحياة النيابية بما ورد عن عدلى يكن رئيس الوزراء في ٢٠ سبتمبر ١٩٢٦ عقب انتهاء دور انعقاد البرلمان من « أن المناقشات والاسئلة والاستجوابات في المجلس كانت تنير للحكومة طريق العمل وتزيد من روابط الثقة والتضامن بينها وبين نواب الأمة » . وبكلمة سعد زغلول في ختام الدورة الثانية في ١٤ يوليو ١٩٢٧ والتي أشاد فيها بأعضاء المجلس ولجانه ، وما جاء في خطاب العرش الذي ألقاه ثروت في ١٧ نوفمبر ١٩٢٧ ، بتعاون أعضاء البرلمان مع الحكومة مما أدى إلى حركة تجديد في نواحي المجتمع المختلفة (٢٨) .

وقام الشيوخ والنواب بحركة في دوائرهم كان من أثرها إرسال مبرقيات وتآليف وفود وكتابة عرائض حملوها معهم لتقديمها إلى الملك في قصر عابدين ، والتمسوا فيها إعادة الحياة النيابية (٢٩) . إلا أن البوليس اعترض على جماعة من الهيئة الوفدية البرلمانية كانت قاصدة قصر عابدين لهذا الغرض ، وتعدى عليهم بالضرب عندما رفضوا العودة (٣٠) . وقرر الوفد أن يقوم زعماء الحزب بزيارة الاقاليم لاثارة الجماهير ضد سياسة الوزارة (٣١) . وكانت أهم تلك الزيارات التي قام بها مصطفى النحاس إلى دمنهور في ٢ أغسطس ١٩٢٨ ، وبين فيها اعتداء الوزارة على الدستور ، واغتصابها سلطة التشريع ، وقضائها على حرية الصحافة والاجتماع (٣٢) .

وعلى أساس ما قرره البرلمان في دار الشريعة من أن البرلمان قائم والمراسيم التي صدرت لتعطيله باطلة ، فقد اجتمع البرلمان في ١٧ نوفمبر ١٩٢٧ في دار البلاغ وكان هدف الوفد من اجتماعه هذا إبراز خروج الحكومة عن سلطة الأمة والدستور ومصالح البلاد ، رغم معارضة الحكومة وتقصى

---

(٢٨) أحمد شفيق ، الحولية الخليفة ، ص ١٢٠٥ : ١٢١٥ .

(٢٩) البلاغ في ١ ، ٢ مارس ١٩٢٩ .

(٣٠) د. محمد حسين هيكل ، الموجع السابق ، ص ٢٩٩ .

(٣١) نفسه ، ص ٢٨٧ .

(٣٢) أحمد شفيق ، الموجع السابق ، ص ١٩٦ ، ١٩٧ .

أخبار اجتماعهم وانذار الصحف بعدم نشر أخباره . واجتمع مجلس النواب على حدة ، وبلغ عدد الحاضرين مائة وخمسة وعشرين نائبا ، ولاعتباره دورة برلمانية جديدة فقد أجريت عملية انتخاب مكتب المجلس ، وانتخب ويصا واصفا للرئاسة ، وعلى الشمسي وحسين هلال وكيلين ، والقى مصطفى النحاس كلمة ندد فيها بأعمال الوزارة . وأعلن أنها تائرة على الدستور ، كما أعلن النائب محمد فكرى إباضة عضو الحزب الوطنى فى كلمته وقوف الأمة كلها يدا واحدة ضد المعتدين على الدستور ، واحتج النائب على أيوب على تسخير الحكومة للجيش ، لمنعها انعقاد البرلمان ، وقرر المجلس بالاجماع عدم الثقة فى الوزارة ، ومسئولية الوزارة عن كل عمل اتته مخالفا لنصوص الدستور ، وأن الوزراء مسئولون بصفاتهم العمومية والشخصية متضامين عن كل تصرف يقع مخالفا لنصوص الدستور ، واعتبر كل تشريع تستصدره أو اتفاقية تعقدها باطلة ، وطلب سحب القوات المسلحة حتى يتمكن أعضاء البرلمان من الاجتماع فى داره . واقترح رئيس المجلس تقويض مكتب المجلس ابلاغ تلك القرارات للجهات التى يرى المكتب ضرورة ابلاغها له (٣٣) . ولكن الوزارة سمعت بعد الى عدم مواصلة اجتماعه ، وسمعت أيضا فى عدم نشر جلسات الاجتماع السابق فى الصحف المصرية .

أما مقاومة الوفد للانقلاب الدستورى على المستوى الدولى ، فقد استغل الوفد انعقاد مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى فى شهر أغسطس ١٩٢٨ وهو من المؤتمرات الدورية التى تشترك فيه الدول ذات النظام البرلمانى ، واشتركت مصر فيه لأن قرار الاشتراك كان قبل وقوع الانقلاب الدستورى. الثانى ، وحضر عن مصر ممثلو مجلس النواب المنحل (٣٤) ، ومجلس الشيوخ.

---

(٣٣) نشرت الجلسة فى صحيفة « العهد الجديد » فى بيروت فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٨ تحته عنوان « وثيقة رسمية » لم تنشر فى الصحف المصرية . عن احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ١٢٧٧ : ص ١٢٨٨ . وعبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٨٥ ، ص ٨٦ .

(٣٤) ويصا واصف ، ومكرم عبيد ، ومحمد صبرى أبو علم ، واحمد حافظ عوض .

المنحل (٣٥) . وتكلم في المؤتمر ويصا واصف ومكرم عبيد ، وقدم الأخير اقتراحا ينص على استنكار الدكتاتورية التي تعميها الحراب البريطانية في مصر وبعد مناقشته أصدر قرارا قرر فيه « استنكاره لكل عمل غير شرعى يرمى الى الغناء أو ايقاف النظام البرلمانى » (٣٦) ورغم ان صحيفة السياسة (٣٧) هاجمت القرار على اعتبار انه تهريج ، واعلان وزير الخارجية ان المؤتمر الدولى غير رسمى ، الا انه اعتبر من جانب الاغلبية البرلمانية اداة للانقلاب الدستورى على المستوى الدولى . الى جانب ذلك قرر الوفد ارسال وفد الى بريطانيا تكون من مكرم عبيد وحامد محمود وعبد الرحمن عزام لنشر الدعاية بها (٣٨) ، وقد وصل اليها في اغسطس ١٩٢٨ . وأشارت السياسة الاسبوعية الى ان الهدف من ارسال هذا الوفد هو الدفاع عن قضية الوفد الخاصة من اجل عودته الى كراسى الحكم (٣٩) . وقام الوفد بتحريك الراى العام البريطانى بعدم التدخل البريطانى فى شئون مصر الداخلية ، والدفاع عن ما قام به البرلمان المصرى ، والتنديد بأعمال حكومة محمد محمود واقتناع الحكومة البريطانية بعدم عقد المعاهدة مع الحكومة الحاضرة حينئذ لانها حكومة غير برلمانية لا تمثل الشعب . وكانت وسيلته اقامة حفلات من اجل الدعاية والخطابة فيها ، والكتابة فى الصحف ، وادلاء احاديث لندوبى الصحف (٤٠) . وتناولوا فى احاديثهم ما قام به البرلمان وخاصة البرلمان السابق ، وذكروا عدة احصاءات عن اعماله (٤١) ، ونددوا بأعمال الحكومة غير الدستورية (٤٢) . وبين مكرم

---

(٣٥) مراد الشريمى ، وكامل صدقى ، وعلوى الجزار والدكتور عبد الحميد همى .

(٣٦) عبد الرحمن الوافى ، الموجع السابق ، ص ٧٨ وص ٧٩ .

(٣٧) احمد شفيق ، الحولية الخلية ، ص ١٠٠٢ وص ١٠٠٣ .

(٣٨) الاهرام فى ١٩ اغسطس ١٩٢٨ .

(٣٩) السياسة الاسبوعية فى ١٨ اغسطس ١٩٢٨ .

(٤٠) من خطبة لمكرم عبيد عن دور الوفد الذى ارسله الوفد الى لندن ، احمد شفيق ،

المرجع السابق ، ص ١٤٣٠ .

(٤١) صحيفة نيوليدج — لندن فى ٢٠ يوليو عن البلاغ فى ٢١ منه .

(٤٢) حديث آخر لندوب الديلى هيرالد فى ١١ اكتوبر ١٩٢٨ عن البلاغ فى ١٢ منه .

عبيد في احدى خطبه الى ان السياسة البريطانية في مصر تركز على فكرتين خاطئتين عن الحركة الوطنية ، الفكرة الاولى ان الوفد والروح الوطنية معه يمكن ان يضعنا وبخاصة بعد وفاة سعد زغلول ، وراى ان زغلول مثل الحركة وكان رمزا لها ، اما الفكرة الثانية وهى ان الروح الوطنية المصرية موجهة ضد البريطانيين فذكر ان برنامج الوفد على العكس من ذلك ، يهدف الى عقد محالفة ودية مع بريطانيا ، وان المواصلات والتجارة البريطانية تكون اكثر ضمانا في مصر المستقلة القوية ، وراى ان اضطهاد حكومة محمد محمود لم يؤد الى اضعاف الوفد بل ادى الى زيادة مكانة الوفد لدى الامة اكثر مما كانت . وطلب من الحكومة البريطانية ان تعدل عن تدخلها في شئون مصر (٤٣) . وخطب احرار الانجليز في تلك الحفلات فأيّد اُحدهم الاستقلال والدستور مع عقد اتفاقية مع حكومة مصرية برلمانية (٤٤) . وقام الوفد باختيار لجنة تتألف من بعض متطرفى أعضاء حزب العمال ، وَاَمَدَهُم بِالْمَعْلُومَاتِ عَنْ الْحَالَةِ فِي مِصْرَ وَحَمَلَهُمْ عَلَى الْقَاءِ أَسْئَلَةٍ فِي مَجْلِسِ الْعُمُومِ الْبَرِيطَانِي (٤٥) ، ونتيجة لذلك جرت مناقشات عديدة في مجلس العموم البريطانى ، ففى ٢٣ يوليو وجهت ثلاث أسئلة الى وزير الخارجية عن اسباب حل البرلمان المصرى ، والحالة فى مصر وفترة تعطيل البرلمان لمدة ثلاث سنوات وعن الحالة السياسية فى مصر وخاصة عن البرلمان المصرى (٤٦) . واجاب وزير الخارجية تشمبرلن عن تلك الاسئلة بأنه « ليس لديه معلومات رسمية عن التطورات الجديدة فى مصر » وعن موقف الحكومة البريطانية ذكر انه لم يتغير وانها « تعتبر البرلمان المصرى والدستور وما يتصل بهما مسائل داخلية بحته متروكة لمحض اختيار ملك مصر والشعب المصرى يقرران فيها »

(٤٣) أحمد شفيق ، الحولية الخامسة ، ص ١٢٦٢ : ص ١٢٦٩ .

(٤٤) أحمد شفيق ، الحولية السادسة ، ص ٥٧٢ .

(٤٥) الامرام ق ١٤ سبتمبر ١٩٢٨ .

(٤٦) من مستر Wordlaw و Kenworthy و Ponsonby

House of Commons, meeting of 23 July 1928, P. 9281



ما يريندان « (٤٧) . وبهذا الرد نفى تشمبرلين التدخل البريطاني وأرجع الدستور والبرلمان المصرى من الامور الداخلية التى تخص ملك مصر والمصريين ، وكرر نفس الاجابة فى جلسة ٣ يوليو مع التاكيد على تصريح ٢٨ فبراير وضرورة احترامه ، حتى يمكن للطرفين عقد المعاهدة (٤٨) . وقد علقت احدى الصحف البريطانية على اجابة الحياذ الانجليزى ، بأنه صحيح نظريا ، ولكن الواقع لا يقبله على أساس وجود قوات بريطانية ، وان المصريين يلصقون بالحكومة البريطانية تهمة الموافقة على هذا العمل (٤٩) . وفى نفس الجلسة السابقة فى مجلس العموم البريطانى تساعل احد النواب عن الموانع التى منعت الحكومة البريطانية من اتخاذ الاجراءات لعسودة الدستور والحياة النيابية ، واجاب المسئول عن السياسة الخارجية ان لورد لويد غير مسئول عن ما حدث ولم يقدم أى نصيحة ، وأضاف النائب انه يجب على الحكومة البريطانية اعطاء المصريين برلمانا صحيحا ، لا أن ندعى أن الاوتوقراطية هى السبب فى تعطيل البرلمان . وذكر أن الحكومة البريطانية حاولت تحطيم الوفد وحملته مسئولية فشل المعاهدة ، وراى ان الوفد صاحب الاغلبية ، وانه الحزب الذى يمكن عقد المعاهدة معه . وتساعل نائب آخر عن الدستور ، وأشار الى طرد النحاس صاحب الاغلبية (٥٠) . وفى جلسة ١٤ نوفمبر وجه مستر Kenworthy سؤالا عن السياسة الحاضرة فى مصر وقتذاك ، وعن موعد افتتاح البرلمان ، ومدى مسئولية وزارة الخارجية البريطانية عن حكم مصر دون دستور ودون برلمان ، واجاب المستر لوكرلامبيسون المسئول عن السياسة الخارجية عن الشرط الاول

Ibid.

(٤٧)

House of Commons, meeting of 30 July 1928

(٤٨)

P. P. 1836, 1837.

(٤٩) صحيفة الديلى كرونكل ، لندن فى ٢١ يوليو عن الامرام فى اول اغسطس ١٩٢٨ .

House of Commons, meeting of 30 July 1928,

(٥٠)

P. P. 1855 - 1862.

بالنفي ، وعن الشطر الثاني فكر أن سياستهم هي عدم التدخل في الشؤون الداخلية لمصر . ثم تساعل النائب عن الاسباب التي من أجلها تم إرسال ثلاث بوارج حربية الى مصر وكيف يمكن أن يحل البرلمان بأكمله دون أي تدخل أو أي نصيحة منا فأجابه بأن المناسبات الثلاث تعرضت فيها مصالح الأجانب للخطر ، فرد السائل ، ليست مصالح الأجانب في خطر الآن ، لغياب الحكومة الدستورية (٥١) . وفي ٥ ديسمبر ١٩٢٨ سأل مستر Thurtle « ثرتل » وزير الخارجية عن نتائج تعطيل الدستور في مصر ، على حياة وأموال الأجانب وقد طمأنه الوزير (٥٢) . ويتضح أن كل ما يهم الانجليز استقرار الأحوال ليس حبا في عودة الديمقراطية الى مصر بقدر الحرص على مصالحهم وعقد معاهدة تسوى فيها الأمور المتعلقة بين البلدين . ثم تحولت الاسئلة بعد ذلك الى نوع آخر ، عن الاتفاق مع حكومة غير برلمانية وتساعل بعض النواب عن الاتفاقية القادمة هل هي نهائية ، ولكن المسئول اعتذر عن الرد (٥٣) . وشملت خطة البعثة الوفدية في لندن التحدث عن أحوال مصر السياسية والدستورية في مؤتمر حزب العمال (٥٤) . وإقامة مكتب مصري لاطلاع الرأي العام البريطاني على حقيقة الحوادث في مصر وإصدار صحيفة انجليزية أسبوعية ، يبعث بها الى كل من له الملم بالسياسة المصرية (٥٥) .

### مواجهة الحكومة للوفد :

وفي مواجهة المعارضة ، قام محمد محمود بعدة زيارات الى عواصم

---

House of Commons, meeting of 14 November 1928, (٥١)  
Vol. 222, P. 854.

House of Commons, meeting of 5 December 1928, (٥٢)  
Vol., 223, P. 1193.

House of Commons, meeting of 10 July, و (٥٣)  
Vol. 229, P. 855.

(٥٤) لندن في ٣ أكتوبر ١٩٢٨ ، خطاب المستر كنورثي عن الأهرام في ٤ منه .

(٥٥) لندن في ٨ أكتوبر ١٩٢٨ ، الأهرام في ٩ منه ( مهمة مكرم عبيد في لندن ) .

المديرية ، ألقى فيها عدة خطب أشار فيها الى ادعاءاته السابقة عن البرلمان من فساد الحياة النيابية وضرورة اعادتها على صورة افضل ، وأعلن فيها عن برنامجه الاصلاحى ، فوعد جماهير الفلاحين بتجفيف البرك والمستنقعات ، وتزويد القرى بالمياه النقية وتوزيع الاراضى على صغار الفلاحين ، بأثمان بسيطة على أقساط طويلة الأجل واقامة مشاريع الري والصرف . ووعد عمال المدن بالمساكن الصحية وسن القوانين التشريعية التى تكفل حمايتهم فى العمل ووعد جميع افراد الشعب ببناء المستشفيات المركزية والقروية وانتشار المدارس (٥٦) . وتنظيم الري وتوفير المياه وتعليق خزان أسوان ، وانشاء مشروع جبل الاولياء وبحث مشروع قناة السدود (٥٧) . وتطهير الحكومة وادارة شئون البلاد على وجهها الصحيح (٥٨) . ولجأ محمد محمود الى القيام بعدة اجراءات هدف منها السيطرة على الامور ومحاصرة المعارضة ، عرفت بسياسة « اليد الحديدية » التى كانت تعنى مصادرة الحريات العامة لجماهير الشعب ، فلجأ الى استصدار مراسيم لاعادة العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر عام ١٨٨١ الذى يجيز تعطيل الصحف والغائها اداريا ، وبذلك انذرت الوزارة وعظمت عدة صحف من صحف المعارضة وغيرها من الصحف المحايدة ، وحاولت تشويه سمعة الحياة النيابية باتهامات كاذبة وجهتها الى أعضاء البرلمان السابق . واصدرت مرسوما باضافة فقرة جديدة الى المادة ١٤٤ من القانون المالى يقضى بمنع الموظفين والمستخدمين فى الحكومة من حضور الاجتماعات السياسية ، او ابداء آراء سياسية . وجعلت الموظف المخالف عرضة للفصل ومعنى ذلك

---

(٥٦) د. محمد حسين هيكى ، المرجع السابق ، ص ٢٩٨ ، احمد شفيق ، المرجع

السابق ص ١٠٥٨ .

(٥٧) من حديث لسيادته لصحيفة التايمز عن احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٨٢٢ .

وهى قناة ونجلى .

(٥٨) فى حديث لصحيفة الاجيستيان غازت عن المرجع السابق ، ص ٨٢٢ .

أنها جردت الموظفين من أن تكون لهم حرية العقيدة السياسية (٥٩) .  
وأصدرت في ١٠ مارس ١٩٢٩ مرسوما بقانون « بشأن حفظ النظام في معاهد  
التعليم » يعاقب بمقتضاه كل طالب يقوم بأي نشاط موجه الى السلطات  
عن أمور ذات صبغة سياسية ، بالفصل من جميع المدارس والجامعات (٦٠) .  
وعملت مجلة السياسة الأسبوعية هدف الوزارة من تلك الاجراءات لابعاد  
الطلبة من الاشتغال في السياسة وانصرافهم لدروسهم ، وعدم استغلال  
الاحزاب لهم (٦١) . الى جانب ذلك أصدرت قانونا جديدا يقضى بتعديل  
بعض أحكام لائحة المحاماة ، لتهديدهم ، وكانت نهاية هذه التشريعات  
الارهابية تشريع لحماية نظام الانقلاب نفسه ، فاستصدرت في ٣٠ مارس  
١٩٢٩ مرسوما بقانون يفرض عقوبة الحبس والغرامة او كليهما لكل من  
يحرّض على كراهية نظام الحكم القائم او على الازدراء به كما أصدرت  
مرسوما بقانون في اليوم ذاته يعمل على تشديد أحكام قانون الاجتماعات (٦٢) .  
وبهذا كمت الوزارة أفواه الناس ، وكبتت الحريات لتحول دون اقامة  
الحفلات التي تقام للوفد ، ولكن المقاومة لم تتوان عن معارضة الحكومة  
والعمل على اسقاطها . ولم تكسب الوزارة بهذه القوانين عطف الجماهير .  
بل قابلتها الامة بالاستنكار . وفي الوقت نفسه خالف محمد محمود ما عاهد  
به الملك في المذكرة الايضاحية في حل البرلمان التي جاء بها « وقد اعتزمت  
الوزارة أن تأخذ نفسها في ادارة الشؤون العامة في فترة تعطيل الحياة  
النيابية باجراء العدل ، وتحقيق المساواة في غير تحيز او حزبية ، وتأييد  
الحريات في حدود القوانين » . وان الوزارة باصدارها تلك القوانين كانت  
حزبية ، حيث قيدت الحرية وطارت أعداءها الى جانب الاجراءات اليومية

---

(٥٩) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٨٢ ، ص ٨٣ .

(٦٠) نفسه ، ص ٨٣ وص ٨٤ .

(٦١) في ١١ أغسطس ١٩٢٨ .

(٦٢) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٨٩ ، واحمد شفيق ، الحولية

السادسة ، ص ١٩٧ وما بعدها .



التي اتخذتها لمنع الاجتماعات ، وفصل بعض القضاة والعمد وبعض الموظفين ، ومطاردة لجان الوفد وانصاره في كل مكان .

### الموقف في بريطانيا ومصر بعد نجاح حزب العمال البريطاني :

وفي نهاية شهر مايو ١٩٢٩ أجريت الانتخابات العامة في بريطانيا وفاز فيها حزب العمال ، والف مكدونالد وزارة عمالية جديدة ، وكان أول عمل لهندرسون وزير خارجيتها تجاه المسألة المصرية العمل على استقالة أو اقالة لويد (٦٣) . حيث أشار وزير الخارجية مستر هندرسون في مجلس العموم البريطاني ان لويد اختلف مرارا مع تشمبرلن حين اعترض على تشكيل سعد زغلول الوزارة في صيف ١٩٢٦ ، على الرغم من ان رغبة تشمبرلن كان عدم التدخل ، وتغلب رأى لويد وأرسلت البوارج الحربية الى مياه مصر ، وفي عام ١٩٢٧ عندما تمسك بزيادة الموظفين البريطانيين في مصر وخاصة في بعض المصالح ، وفي صيف ١٩٢٧ تدخل في مسألة الجيش المصري واعتبر تقويته خطرا على بريطانيا ، وفي ربيع ١٩٢٨ رأى لويد سحب قانون الاجتماعات العامة أو تقال حكومة النحاس وأجبر تشمبرلن على مجاراته (٦٤) . وأشارت صحيفة « الديلى هيرالد » ان لويد كان محافظا أشد من المحافظين ، وقد ذهب في تفسير التحفظات الأربعة تفسيرا جامدا ، ما سبب الجفاء بينه وتشمبرلن (٦٥) . في حين أشارت صحيفة « الديلى ميل » ان حكومة العمال رأت ان سياسة لويد المحافظة لا تتناسب مع سياستها تجاه مصر (٦٦) ، وفكرت صحيفة « نيوليدر » ان عزل لويد سيكون مبعث سرور وابتهاج في مصر ، لتأييده الحكم الدكتاتوري ، وان بقاءه في مصر كان خطرا كبيرا على العلاقات البريطانية المصرية (٦٧) . وذهبت

---

(٦٣) البلاغ في ٢٧ منه .

(٦٤) أحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٤٣٩ : ص ٤٤١ .

(٦٥) أحمد شفيق ، الحولية السادسة ، ص ٤٨٢ .

(٦٦) نفسه ، ص ٤٣٩ : ص ٤٨٤ .

(٦٧) نفسه ، ص ٤٨٨ .

احدى الصحف البريطانية في تفسير تلك الاقالة ان الحكومة البريطانية-  
اعتزمت العمل من اجل اعادة الحكم البرلماني وعدم عقد اى تسوية نهائية-  
بين بريطانيا ومصر الا اذا أعيدت الحكومة البرلمانية في مصر أولا (٦٨) .  
وأشارت صحيفة أخرى أن لويد قد فشل في علاج المسألة باليد الحديدية .  
( وتقصّد اجراءات محمد محمود من أجل السيطرة على الامور ) وراّت أن .  
علاجها عن طريق اعادة الديمقراطية (٦٩) . وافصححت صحيفة الديلى  
نيوز عن شيء أهم ، وهو العلاقات القائمة بين لويد والدكتاتورية المصرية ،  
وتساءلت هل النتيجة المنطقية لاستقالة لويد هى استقالة محمد محمود  
والقضاء نهائيا على الدكتاتورية واعادة الحكم البرلماني الذي هو ضرورى .  
لتسوية العلاقات بين مصر وبريطانيا (٧٠) . وهكذا أجمعت الصحف  
البريطانية على اختلاف نزعاتها ، ان ذهاب لويد معناه ذهاب الدكتاتورية-  
المصرية اى ذهاب وزارة محمد محمود ، وما اشبه ذلك بما حدث عام ١٩٢٥  
عندما تدخل لويد لعزل حسن نشأت ، فقد أجمعت اغلبية الصحف المحلية .  
والاجنبية حينئذ ، ان ذلك الحدث ليس له معنى الا سقوط وزارة أحمد .  
زيور وانهاء تجربة الحكم الاوتوقراطى .

وقد اتاحت الفرصة لمحمد محمود في صيف ١٩٢٩ لمفاوضة الحكومة-  
البريطانية في مسألة الامتيازات الاجنبية فأظهر وزير الخارجية البريطانية  
« هندرسون » رغبة حكومته في المفاوضة في المسألة المصرية كلها (٧١) ،  
ودارت المفاوضات بينهما انتهت الى مشروع معاهدة في أوائل شهر أغسطس .  
١٩٢٩ تعرض على ممثلى الامتين . واعتبرت الحكومة البريطانية المفاوضات-  
مقترحات مقدمة الى الشعب المصرى (٧٢) لرغبة هندرسون في وضع معاهدة .

---

(٦٨) المورننج بوست ، لندن في ٢٦ يوليو عن البلاغ في ٢٧ منه .

(٦٩) الديلى نيوز ، لسان حال الاهرار ، لندن في ٢٠ يوليو عن البلاغ في ٢١ منه . .

(٧٠) أحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٢٩٠ .

(٧١) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٩٧ .

· Zayid. M. Y., op. cit., P. 132.

(٧٢)

مع حكومة مصرية تكون وليدة انتخابات حرة مباشرة مؤيدة من البرلمان (٧٣) .  
وأراد هندرسون إنهاء تجربة محمد محمود ، بإقالة لويد ، وأن تكون المعاهدة  
مع حكومة دستورية ، وبهذا أعطى الإشارة لإعادة الحياة النيابية في  
مصر (٧٤) . واجتمع ١٦٥ شيخاً ونائباً من أعضاء الهيئة الوفدية في ٢٢  
يوليو ، وقرروا إرسال برقيتين أحدهما إلى الملك التمسوا منه عودة الحياة  
النيابية ، والثانية إلى مكdonald مضمونها أن محمد محمود غير حائز على ثقة  
الامة وأن الامة لا ترضى أن يتكلم بالنيابة عنها من هو غير جدير باحترامها  
وثقتها (٧٥) . واخذ مكرم عبيد الموجود في لندن يشن حملة قوية ، تهدف  
إلى عدم قيام رئيس وزراء حكومة غير دستورية بحق تقرير مصير الامة (٧٦) .

وعقب عودة محمد محمود إلى مصر ، وكان ذلك في شهر أغسطس  
١٩٢٩ ، بعد مباحثاته في لندن ، عرض المقترحات على الأحزاب ، على أن  
تقول الامة كلمتها . وردت عليه صحف الوفد أنه يتعذر على الشعب ابداء  
رايه وهو مقيد الحرية ، ودعت إلى عودة الحياة النيابية أولاً ، ولم يرفض  
الوفد المقترحات حتى لا يثير ضده حزب العمال الحاكم ، ودعا إلى إجراء  
الانتخابات على أساس قانون الانتخاب المباشر الذي أقره برلمان ١٩٢٤ ،  
وأجريت عليه الانتخابات في عام ١٩٢٦ ، على شرط إجرائها حرة دون ضغط  
واكراه ، ودون تدخل من رجال الإدارة فيها (٧٧) . ووجه الوفد المصري  
نداء إلى الامة في ٦ أغسطس ١٩٢٩ دعا فيه الوزارة إلى الاستقالة ، وإجراء  
انتخابات حرة ، وأن يكون الأمر بعد ذلك للامة ممثلة في برلمانها ، ودعا

---

(٧٣) أعلن هندرسون في ٢٦ يوليو في مجلس العموم البريطاني ، أن أي شيء لن يدخل  
في دائرة التنفيذ إلا إذا وافق عليه الشعب المصري .

( د . يونان ليبب ، المرجع السابق ، ص ٣٣٣ ) .

(٧٤) شفيق غريال ، المرجع السابق ، ص ٢٠٨ وص ٢١٠ .

(٧٥) نشرت البلاغ البرقية الثانية في ٢٧ يوليو ١٩٢٩ .

(٧٦) تصريح نشرته المانشستر جارديان ، عن أحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٥٢٥ .

(٧٧) أحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٦٤٨ .

الامة الى عدم اتخاذ أى موقف الا تحت قبة البرلمان (٧٨) . ودعا حزب  
الاحرار الدستوريين عن طريق صحيفة السياسة ان تكون المقترحات محور  
العملية الانتخابية ، ولم يؤيده الا حزب الاتحاد ، وتجاهل الوفد تلك الدعوة  
وأصر على ازالة الدكتاتورية أولا وأن تعود الحياة النيابية سليمة (٧٩) .  
ثم عاد محمد محمود ودعا الى الائتلاف ونبذ الحزبية ، حتى يمكن تسوية  
العلاقات بين مصر وبريطانيا والامة متكاتفه متآلفة (٨٠) . ورد عليه الوفد  
بأن تلك المقترحات مقدمة من الحكومة البريطانية الى الشعب المصرى  
والشعب يطلب عودة الحياة النيابية وان تعود الحرية حتى يتمكن ممثلو  
الشعب من ابداء رأيهم فيها (٨١) . ثم وصل المندوب السامى الجديد  
السير « برسى لورين » فى أوائل شهر سبتمبر ١٩٢٩ ، وطلبت الوزارة أن  
ينظر فى المشروع وهى قائمة فى الحكم ، واذا كان لابد من عودة الحياة  
النيابية ، يجب ان تقوم الوزارة باجراء الانتخابات ، وان تجريها على  
درجتين وليس على قانون الانتخاب المباشر ، الذى يطالب الوفد باجراء  
الانتخابات فى ظله . ولكن الوفد أصر على استقالة الوزارة حتى لا تعبت  
بحرية الناخبين ، وطلب تأليف وزارة محايدة تكفل حرية الانتخابات ، وان  
تجرى على درجة واحدة . وقبلت الحكومة البريطانية شروط الوفد لانها  
كانت ترى أن الوفد كان لايزال يتمتع بالاغلبية ، وبه يمكن الوصول الى

---

(٧٨) البلاغ فى ٧ أغسطس ١٩٢٩ .

(٧٩) السياسة فى ٨ أغسطس ١٩٢٩ .

وقد أخذت صحيفة السياسة آراء بعض المفكرين عن المقترحات — وقد وصفها محمد  
علام المستشار السابق بمحكمة الاستئناف ، انها وضعت حدا لانتهاج الاحتلال ، وتنازلت فيها  
بريطانيا عن حقها فى حماية الاجانب والاقليات ، وتمكين مصر من عضوية عصبة الأمم ومعاونتها  
على إلغاء الامتيازات الاجنبية ، ولكن وجوه النقص فيها تقوم على وجود قوات بريطانية على  
القناة وقيام بعثة بريطانية بتدريب الجيش المصرى وتثبيت الوضع فى السودان ( أحمد شفيق ،  
الحوالية السادسة ، ص ٨١١ ) .

(٨٠) البلاغ فى ٢٥ أغسطس ١٩٢٩ .

(٨١) البلاغ فى ٢٦ أغسطس ١٩٢٩ .



اتفاقية تحظى بثقة الاغلبية ، وبعد أن ثبت لها فشل انقلابى أحمد زيور  
ومحمد محمود فى اضعاف الوفد ، ولهذا أراد حزب العمال أن  
يدخل فى تجربة جديدة مع الوفد صاحب الاغلبية (٨٢) . وكان معنى ذلك  
سقوط وزارة محمد محمود ، وتأليف وزارة محايدة تقوم باجراء  
الانتخابات (٨٣) . وكان لابد أن تستقيل الوزارة ، فقدم محمد محمود استقالته  
فى الثانى من أكتوبر ١٩٢٩ . وقبلها الملك وعهد بالوزارة الجديدة التى ستقوم  
باجراء الانتخابات لعدلى يكن فى الثالث من أكتوبر ١٩٢٩ .

---

(٨٢) د. أحمد نؤاد مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٣٠٩ .

(٨٣) البلاغ فى ٧ أغسطس ١٩٢٩ .



## الفصل الثامن

### برلمان ١٩٣٠

- ١ — الاعداد للانتخابات ، وانسحاب الاحرار الدستوريين منها .
- ٢ — حصول الوفد على الاغلبية البرلمانية ، وتشكيل مصطفى النحاس للوزارة .
- ٣ — افتتاح البرلمان ، وتشكيل هيئة مكتبى ولجان المجلسين .
- ٤ — القضايا التى ناقشها برلمان ١٩٣٠ .
- ٥ — الظروف التى أدت الى استقالة الوزارة .
- ٦ — تقييم البرلمان .





## برلمان ١٩٣٠

كلف الملك عدلى يكن بتشكيل الوزارة في ٣ أكتوبر فشكلها في اليوم التالي من وزراء ليست لهم انتماءات حزبية ، وقد اشار في جوابه للملك « وستكون الغاية التي تترسمها الوزارة اعادة الحياة الدستورية واجراء الانتخابات لمجلس النواب خالصة من كل ضغط او تأثير غير مشروع ، بحيث تنقل صورة صادقة من ارادة البلاد لكي يتمكن البرلمان بعد ذلك من البت في مصيرها » (١) ، وبذلك اوضح عدلى يكن مهمة الوزارة وهي نقل البلاد الى الحكم الدستوري ، واجراء انتخابات في جو هادئ بعيد عن الحزبية حتى يتألف البرلمان الجديد والتي من مهامه النظر في الاقتراحات المقدمة من الحكومة البريطانية في الشعب المصري .

### الانتخابات :

وبدأت الوزارة تعد العدة لاجراء الانتخابات لمجلس النواب فبدأت بتحديد دوائر الانتخاب الجديدة طبقا لنتائج الاحصاء السكاني لعام ١٩٢٧ ، وقسمتها الى دوائر فرعية (٢) . واصبح عدد الدوائر الجديدة مائتين وخمسة وثلاثين بدلا من مائتين وأربعة عشر في الانتخابات السابقة . وطبعت وزارة الداخلية ثلاثة ملايين تذكرة انتخابية جديدة (٣) . واستصدرت مرسوما ملكيا في ٣١ أكتوبر باعادة الحياة النيابية والعمل بالمواد ( ١٥ و ٨٩ و ١٥٥ و ١٥٧ ) المعطلة من الدستور ودعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس النواب على أن يجتمع البرلمان في ١١ يناير ١٩٣٠ . وفي يوم ٢ نوفمبر صدر مرسوم باجراء الانتخابات ودعوة الناخبين لاجراء عملية الانتخاب في يوم ٢١ ديسمبر ١٩٢٩ ، ويوم ٢٩ منه للاعادة في حالة عدم حصول

(١) السياسة في ٣ — ١٠ — ٢٩ والامرام ٣ — ١٠ — ٢٩ ( مهمة الوزارة الجديدة ) .

(٢) كتاب الوزارة المرفوع الى الملك للعمل بأحكام الدستور في ٣١ أكتوبر ، محمد خليل

صبحي ، المرجع السابق ، ج ٥ ص ٩٠ .

(٣) الامرام في ٢١ — ١٠ — ١٩٢٩ .

المرشح للأغلبية المطلقة ، وعلى دعوة البرلمان للانعقاد في يوم ١١ يناير ١٩٣٠ (٤) .

وفي يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٢٩ اجتمع مجلس إدارة حزب الاحرار الدستوريين برئاسة محمد محمود ، وبعد مناقشة تمت بين الاعضاء قرر عدم الاشتراك في الانتخابات بحجة اتاحة الفرصة للوند لاتفاق افضل (٥) . وعلى ذلك اوقفوا الدعاية الانتخابية بهم (٦) . وعلقت صحيفة الاهرام على هذا القرار بأن الاحرار الدستوريين يطلبون الاستقلال ولكن بخطوات وطرحت تساؤلا ، هل يكون الحكم الدستوري موجودا بغير البرلمان ، وهل يكون البرلمان موجودا بغير الاحزاب ؟ ورات أن مقاطعة الاحرار الدستوريين للانتخابات مضر للسياسة القومية ، لأن البرلمان هو المكان الذى تجرى فيه المناقشة السياسية المقدسة التى هى روح الدستور وقوام الحياة البرلمانية فى العالم وبالتالي قوام الاصلاح والعمران ، ولمحت الى الاحرار الدستوريين أن حزب العمال البريطانى كان اقلية برلمانية وفى انتخابات عام ١٩٢٩ أصبح حزب الاغلبية البرلمانية ورات أن الاضراب السياسى ليس من الحكم الدستوري ولا هو من النظام البرلماني ، وأن الخذلان ليس عيبا ولكن القعود عن الكفاح هو وحده العيب (٧) . أما صحيفة البلاغ الوفدية فرات فى هذا القرار مؤامرة من الاحرار الدستوريين ، ودعتهم الى الدخول فى الانتخابات لابرار ما فى المقترحات أمام الناخبين ، فاذا فازوا بالاغلبية البرلمانية الفوا الحكومة واقروا المعاهدة ، واذا أصبحوا اقلية ايدوها فى البرلمان (٨) . وذهب أحد زعماء الوفد فى تعليق انسحاب الاحرار

---

(٤) أحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ١٠٤٨ : ص ١٠٥٠ . ومحمد خليل مبحى ، المرجع السابق ص ٥ ، ص ٩٠ .

(٥) السياسة فى ٢٤/١٠/٢٩ ( الاحرار الدستوريون يقررون عدم الاشتراك فى الانتخابات ، د. هيك ، المرجع السابق ، ص ٣١١ ، ص ٢١٢ ) .

(٦) الاهرام فى ٢٥ منه .

(٧) الاهرام فى ٢٥/١٠/١٩٢٩ .

(٨) البلاغ فى ٢٤/١٠/١٩٢٩ .

الدستوريين الى توقع هزيمتهم في جميع الدوائر (٩) . وشاركه احدى الصحف البريطانية حيث اشرت الى ان انسحاب الاحرار الدستوريين من الانتخابات يرجع الى بنود الامة لهم ، نتيجة حكمهم البلاد حكما ديكتاتوريا مدة خمسة عشر شهرا (١٠) . ويبدو من ذلك ان حزب الاحرار الدستوريين قد انسحب من المعركة الانتخابية لحماية اعضائه من السقوط في الانتخابات . نتيجة اجراء الانتخابات على القانون الذى يرفضونه ولاسلوب الحكم الذى اتبعه محمد محمود وهو « اليد الحديدية » والى جانب ذلك فقد حاولوا اظهار البرلمان الذى سينتخب في صورة الذى « ينتخب لغاية خاصة » وهو ابرام المعاهدة حتى يتيسر لهم في حالة فشل المفاوضات التالية المطالبة بحله (١١) . اما بقية الاحزاب الاخرى وهى الحزب الوطنى وحزب الاتحاد فقد قررت دخول الانتخابات بجوار حزب الوفد ، فقرر الحزب الوطنى في ٣ نوفمبر ١٩٢٩ دخولها ليقوم بواجبه داخل البرلمان ، وهو النضال عن مبادئه ومعارضة أى وضع لا يتفق مع الاستقلال الصحيح (١٢) .

وادى انسحاب الاحرار الدستوريين من المعركة الانتخابية ان أصبحت هادئة لانه الحزب الذى في مكانه نشر غبار المنافسة الانتخابية ولو الدعائية ضد الوفد . وبالنسبة للوفد فقد نشر نداء الى الامة المصرية في ١٠ نوفمبر ، ندد فيه بأسلوب وزارة الاحرار الدستوريين في تعطيل الحياة النيابية وقهر الشعب ، وعلل انسحابهم من الانتخابات لعدم ثقة الشعب فيهم ، وأشار الى ضرورة انجاز مشروعات الاصلاحات الداخلية الذى اهتم بها البرلمان ، وأعلن انه قد أعلن أسماء مرشحيه لمجلس النواب الذين يدينون بسياسته ويؤيدون برنامجه ، ودعا الفاضلين لشد أزهرهم (١٣) .

---

(٩) من خطبة لمكرم عبيد ، عن أحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ١٢٥٦ .

(١٠) صحيفة الديلى هيرالد - لندن في ٢ نوفمبر ، عن الاهرام في ١٩٢٩/١١/٣ .

(١١) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٧١٥ .

(١٢) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١١٣ و ١١٤ .

(١٣) الاهرام في ٢٩/١١/١١ ( نداء الوفد المصرى الى الامة المصرية الكريمة ) .

وزار مصطفى النحاس الوجه القبلى لتأييد المرشحين الوفديين وحمل في رحلته هذه على الاحرار الدستوريين والدكتاتورية ودعما المواطنين الى مناصرة مرشحي الوفد . وارسل الوفد زعماءه الى الاقاليم لمناصرة مرشحيه كالغرابلى ومكرم وعلى الشمسى (١٤) . الى جانب لجان الوفد المنظمة والمتغلغلة في داخل البلاد عامة التى اهابت بالشعب المصرى ، ان يختار مرشحي الوفد ويمنحهم ثقته . ونلاحظ ان صحيفة الاتحاد ، لم تلجأ الى الطعن والتجريح في الوفد ، ولكنها لجأت الى اسلوب المهادنة لعلها بميول الجماهير نحو الوفد ، فاشارت ان (١٠٥) فازوا بالترشيح ولم يبق غير (١٢٧) دائرة باقية للتنافس بين (٣٠٣) مرشحا من الاحزاب والمستقلين ، ونكرت ان من فازوا بالتزكية ( وهم وفديون ) كان نتيجة ماض كريم ، وطلبت من الناخبين حسن الاختيار لمن هم اقدر كفاءة على العمل (١٥) . اما صحيفة السياسة اخذت تنتقد عدم جريان الانتخاب حول المقترحات البريطانية ، ورات انها انتخابات لاتقوم على مبادئ (١٦) . وتعرضت لمسألة هامة وهى نجاح نصف النواب بالتزكية ، ورات في ذلك تعطيل لانتخابات حرة شريفة ، وتعطيل لارادة الناخبين (١٧) .

واجريت الانتخابات لمجلس النواب في جو من الحرية والحياد .  
القام (١٨) ، في يوم ٢١ ديسمبر حسب المرسوم الملكى ، وبعد انتخابات الاعادة كانت نتيجة الانتخابات كالآتى :

---

(١٤) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ١٤٥٧ .

(١٥) الاتحاد في ٢٩/١١/١٦ ( المعركة الانتخابية ) .

(١٦) السياسة في ١٩/١٢/١٩٢٩ .

(١٧) السياسة في ١٩ نوفمبر .

(١٨) من خطاب مصطفى النحاس الى الملك في الرد على خطاب تاليفه الوزارة .



عدد الدوائر التي فاز بها	بالتركية	بالانتخاب	عدد الدوائر (١٩) حسب احصاء ٢٧
٢١٢	١٠٥	١٠٧	٢٣٥
٠٥	—	٠٠٥	دائرة
٠٠٣	—	٠٠٣	
١٥	—	١٥ (٢٢)	
الوفد			
الحزب الوطني (٢٠)			
حزب الاتحاد (٢١)			
المستقلون			

وقد أبرق المندوب السامي الى وزير خارجيته يوم ٤ يناير ١٩٣٠  
بنتيجة الانتخابات فذكر ان الوفد حصل على ١٩٨ مقعدا ، وحصل الحزب  
الوطني على ثلاثة مقاعد وحزب الاتحاد على ثلاثة مقاعد والمستقلون على  
٢٨ مقعدا (٢٣) والسبب في هذا الاختلاف تجيب عليه صحيفة السياسة  
حيث ذكرت ان النواب الذين فازوا من المستقلين انضموا بعد نجاحهم الى  
الوفد خوفا من لجنة الطعون ، واقترحت ان تكون تلك اللجنة غير برلمانية  
حتى تكون بعيدة عن التأثير الحزبي (٢٤) . ومن اجل ذلك كيون مكتب  
مجلس النواب لجنة الطعون من خمسة عشر عضوا تضم كل المشارب

(١٩) زاد عدد السكان حسب احصاء ١٩٢٧ ، واصبح عدد السكان خمسة عشر مليونا ،  
وبذلك زادت عدد الدوائر من ٢١٤ الى ٢٣٥ دائرة .

(٢٠) وهم عبد الحميد سعيد — عبد العزيز الصوفاني — محمود جلال — يحيى سليم  
أبو سطى — ومحمد عزيز اباطة .

(٢١) وهم : احمد عطية الناظر ( جرجا ) — سيد علي الزناتي ( أرمنت ) متولى حسين  
حزين ( اسنا ) ورشح الحزب من رجاله ٢٦ عضوا ، سقطوا ما عدا ثلاثة ، وقد حصل معظم  
المرشحين الاتحاديين على أصوات قليلة جدا .

(٢٢) والاحصائية عن صحيفة الاتحاد في ٢٠/١٢/٢٩ ، والبلاغ في ٢٩ منه ومصر ، والاهرام  
في ٢٥/١٢/٢٩ .

(٢٣) P. O. 151/4 (16) No. 11 Lorraine to Henderson.

January 4, 1930 Tel, 15

(٢٤) السياسة في ٢٩/١٢/٢٩ .

السياسية . ومن الإحصائية يبدو أن الوفد قد حصل على أغلبية برلمانية ساحقة وأن هذا البرلمان سيخلو لحد ما من المعارضة ، والمعارضة عنصر من عناصر الحياة البرلمانية ، ولها دورها الهام في التوجيه والمراقبة . ولقد أشارت صحيفة الاتحاد الى ذلك فذكرت أن الاكثريّة المطلقة أصبحت للوفد ، وأن البرلمان القادم سيخلو من أهم عناصر الحياة النيابية الا وهى المعارضة ، والتي لا معنى لها الا الرقابة على اعمال الحكومة ، وأن المعارضة في مجلس النواب بهذا التكوين للمجلس تكاد تكون معدومة بالمرّة (٢٥) .

وأشارت صحيفة السياسة الى مسألة في غاية الاهمية خاصة بالانتخابات ، وهى النجاح بالترشيح ، فذكرت أن حصول الوفد على هذا العدد بالتزكية ، معناه حرمان مليون ونصف ناخب من حقهم الانتخابي ، وبناء على ذلك رأت أن البرلمان لا يمثل الأمة ، وأنه ليس وليد ارادتها (٢٦) . وعلقت احدى الصحف البريطانية المعبرة عن لسان حزب العمال المستقل على نتيجة الانتخابات بأن الانتصار العظيم الذى احرزه الوفد أكد تماما دعوة الفحاس ان حزب محمد محمود وحزب الاتحاد ليست لهما الا نسبة صغيرة في الشعب . المصرى (٢٧) . ولكن صحيفة بريطانية اخرى اشارت الى أن الانتخابات سارت على أسلوب غير ديمقراطى ، اذ لم تقم على مبادئ واضحة وخاصة حول المقترحات وجاءت الانتخابات المصرية الاخيرة مثالا نادرا من الاجراءات الديمقراطية اذا أسفرت عن انتخاب برلمان يكاد يكون مؤلفا من أعضاء حزب واحد (٢٨) . ومن احصائية نوعيات النواب اتضح أن النيابة وجاهة لكثير من المواطنين الاغنياء اذ يتضح أن معظمهم من الاعيان ممن بيدهم المال والأرض وبهذا يمكن القول أن المجلس كان برجوازيا في تشكيله .

---

(٢٥) الاتحاد في ٢٥/١٢/١٩٢٩ .

(٢٦) السياسة في ٢٠/٢/٢٩ ( حول نتائج الانتخاب — احصاء الاصوات ودلائها — البرلمان لا يمثل الأمة ) .

(٢٧) صحيفة ثيوليدر — لندن في ٢٧/١٢/٢٩ عن الاهرام في ٢٩ منه .

(٢٨) صحيفة منشستر جارديان عن الاهرام في ١٤/٢/١٩٣٠ .

وبعد أن قام عدلى يكن بمهمة وزارته وهى اجراء الانتخابات قسم استقالته فى ٣١ ديسمبر فقبلها الملك ، ثم عرض على زعيم الاغلبية البرلمانية وهو مصطفى النحاس تشكيل الوزارة فشكلها فى اول يناير ١٩٣٠ ، ومن الجدير بالملاحظة أن الوزارة شكلت حسب التقاليد الدستورية ، وشكلها من رجال الوفد أى أنها وفدية خالصة (٢٩) . ومن الملاحظ أن الملك فؤاد لازال يرفض الاعتراف بالاساس الذى تقوم عليه الوزارات وهو الاساس الدستورى ، واسناد الوزارة الى رئيس الاغلبية بعد اجراء انتخابات عبرت فيها الامة عن ارادتها . ولم يأخذ العبرة برد سعد زغلول عام ١٩٢٤ ، فقد أشار الملك فؤاد الى ارادته حيث قال « فقد اقتضت ارادتنا اسناد رئاسة مجلس وزرائنا اليكم » . ورد عليه النحاس بما يؤكد أن وصوله الى الحكم نتيجة ثقة الشعب وارادته الحرة فى الانتخابات ، فأشار فى جوابه للملك « انما يا مولاي لا تقبل المسؤولية الخطيرة معتمدا على الله تعالى معتمدا بسامى رعايتكم . مستندا الى ثقة الامة التى لا تقفأ تسديها للوفد المصرى الذى أشرف برئاسته » وأشار الى الانتخابات وذكر أنها قد أجريت فى حيدة تامة ، وأنها اثبتت تعلق الشعب بالحياة النيابية والتمسك بالدستور ، وأن الوزارة ستقدم برنامجها الى البرلمان جاعلة « من بين أغراضها الاولى العمل على تثبيت قواعد الدستور وصون نصوص أحكامه » . والسير فى طريق الاصلاح والوصول الى اتفاق شريف وطيد بين مصر وبريطانيا . وتوثيق عرى المودة بين مصر والدول الأجنبية (٣٠) .

---

(٢٩) مصطفى النحاس للرئاسة والداخلية ، وحسن حنينب للحربية والبحرية . واسفة بطرس غالى للخارجية ومحمد نجيب الغرابلى للحقانية ، وعثمان محرم للاشغال ، ومحمد صفوت للزراعة . ومكرم عبيد للمالية . ومحمود فهمى النقراشى للمواصلات . ومحمد بهى الدين بركات للمعارف ، ومحمود بسيونى للاوقاف . وكلهم أعضاء فى البرلمان ما عدا بهى الدين بركات الذى عين عضوا بمجلس الشيوخ فى المكان الذى خلا بوفاة عبد الخالق ثروت . (٣٠) : أحمد شفيق ، الحولية السابعة ، ص ٤ ، ص ٥ .

### افتتاح البرلمان :

وتم افتتاح البرلمان في ١١ يناير ١٩٢٠ . حسب مرسوم ٣ نوفمبر ١٩٢٩ . واجتمع على هيئة مؤتمر برئاسة عدلى يكن رئيس مجلس الشيوخ الجديد ، وبحضور الملك فؤاد . والقي مصطفى النحاس خطاب العرش ، وقد احتوى على ثلاثة أمور كان في مقدمتها حماية الدستور ونجاح قائمة الإصلاح في كل مجال ومواصلة الجهود لتحقيق الاستقلال الحقيقى وعقد المعاهدة مع بريطانيا . وعن الدستور ذكر رئيس الوزراء « أنه من أحب أمانينا أن تظل البلاد متمتعة بنعمة الدستور ، معترزة بما كفه لها من حقوق وحریات وأن يظل الدستور نفسه منيع الجانب مصون الاحكام وأن يحاط بسياج من التشريع يكفل له حياة متصلة ونهوا مطردا وستعرض الحكومة على حضراتكم مشروعات قوانين لتحقيق ذلك الغرض السامى » . وهذا ما يطابق ما جاء في كتابه الذى رفعه الى الملك لتأليف الوزارة . وهذا العمل هو تأكيد لما كان مسعد زغلول يرغب فيه في برلمان ١٩٢٦ ، حيث طالب في جلسته الافتتاحية في ١٠ يونيو ١٩٢٦ الى حماية الدستور والحياة النيابية . وعن قائمة الإصلاح ، أشار الى المشروعات التى درسها البرلمان في كل جوانب الحياة من اجتماعية واقتصادية وعسكرية ، وركز في برنامجه على الاهتمام بالجانب الاقتصادى . كمشروع التعريفية الجمركية الذى أعدته الوزارة ليسرى تنفيذه في ١٧ فبراير ١٩٣٠ وتوطيد دعائم التسليف الزراعى بجميع أنواعه ، وعرض مشروع انشاء بنك زراعى يقوم بالتسليف الزراعى بجميع أنواعه ، وتقديم المال اللازم لاصلاح الاراضى ، وتوزيع الاراضى على صغار الزراع واصدار لائحة جديدة لبورصتى الاوراق ، والاهتمام بالصناعة وتقديم تشريع خاص للعمال وتنفيذ برنامج اصلاح الري والصرف ، وتعميم المستشفيات واتمام البحث في مشروع توليد الكهرباء من مساقط المياه وبالاخص من خزان أسوان والاهتمام بالمواصلات ، واصلاح نظام التعليم بكل أنواعه والعناية بالقطنو ايجاد محاصيل اخرى ، والاهتمام بأسلحة الجيش وانشاء ما ينقصه من وحدات . وعن المعاهدة مع بريطانيا أشار الى المقترحات التى قدمت للحكومة المصرية السابقة . وذكر ان الوزارة



تأمل أن تسير بالمفاوضات مع الحكومة البريطانية ، مشبعة بروح الوفاق والمودة للوصول الى اتفاق وطيد شريف بين البلدين (٣١) . وقد أشار **Hoare** الموظف بالسفارة البريطانية الى **Henderson** وزير الخارجية بتلك الخطوط الرئيسية في ٢ يناير ١٩٣٠ مما يدل على تفهمه وإطلاعه على خطة الوزارة قبل اعلانها وأشار انها اوجدت بعض الخوف لحيء الدستور في مقدمة الخطاب (٣٢) ، ويتضح من الخطاب أنه من كل القضايا وكل ما يصبو اليه الشعب ولكن الخطاب كما نرى ركز على الجانب الداخلي دون السياسة الخارجية ، فقد أشار الى ضرورة الاهتمام بالتعليم والجيش والاقتصاد الوطنى والجانب الاجتماعى الا أنها الفاظ براءة ليس فيها خطة ولا دراسة . وفى نفس الوقت هل سيسمح للوزارة الدستورية والبرلمان أن يتما مدتهما القانونية ، وأن يتعاونوا فى تنفيذ برنامج الوزارة حتى يمكن الحكم الشامل على دور الحياة البرلمانية ، وسيوضح ذلك من سياق الاحداث .

وانفصل المجلسان ، وفى الجلسة الافتتاحية لمجلس النواب انتخب النواب **ويصا** وأصف رئيسا للمجلس بالاغلبية المطلقة وبعد انتخابه القى كلمة أشار فيها الى ضرورة البحث عن الطرق التى تجعل العيث بالدستور امرا مستحيلا فى المستقبل ، وصون حرية المنبر بلا محابة ، والدفاع عن حقوق كل معارضة مهما كان ممثلوها قليلي العدد . ومعنى ذلك عدم تحيزه للأغلبية ، وأنه سيسير على الخط الذى سار عليه سعد زغلول فى برلمان ١٩٢٦ عندما ذكر أنه سيكون ممثلا لكل الاحزاب ، وسيعمل على احترام حرية الرأى فى المجلس ، وتلا **ويصا** وأصف رئيس الوزراء فوعد المجلس

---

(٣١) الهيئة النيابية الرابعة ، مجلس النواب ، الاعتقاد العادى الأول ، الجلسة الافتتاحية فى ١١ يناير ١٩٣٠ .

F. O. 12/4 (16) No. 4 Hoare to Henderson (٣٢)

January 2, 1930 Tel. No. 7

بتقديم مشروعات قوانين تكفل صيانة الدستور وأحكامه (٣٣) . وتابع المجلس انتخاب مكتبه مساء الجلسة الافتتاحية وتم ذلك بناء على ترشيحات الهيئة الوفدية (٣٤) ، وتم انتخاب عبد السلام فهمي محمد جمعة ونحصل على ١٨٩ صوتا ، وعبد الخالق عطية وحصل على ١٨٤ صوتا وكيلين . وتقرر العمل باقتراح احمد ماهر في أن يترك الى المكتب ترشيح عضوية لجنة الطعون رغبة من المجلس في أن يختار أعضائها من نواب ذات اتجاهات مختلفة (٣٥) . وشرع المجلس بعد في تكوين لجانه وتكونت من لجنة الداخلية ، المالية والتجارة والصناعة ، الحقانية ، المعارف ، الأشغال ، الحربية والبحرية والطيران ، السودان ، الخارجية ، المواصلات ، الأوقاف ، والمعاهد الدينية ، الزراعة ، التعاون ، الشئون الصحية ، العمال والشئون الاجتماعية ، الاقتراحات والعرائض ، الشئون الدستورية ، لجنة المحاسبة ، ومن اللجان المؤقتة ، لجنة الطعون ، والرد على خطاب العرش ، ولجنة الميزانية وكل لجنة تقوم بانتخاب رئيس وسكرتير لها . وفي مجلس الشيوخ ، عين عدلى يكن رئيسا له (٣٦) . وفي يوم افتتاح البرلمان ألقى عدلى يكن كلمة في مجلس الشيوخ عاهد فيها الأعضاء ببذل جهده لصون النظام والمحافظة على كرامة أعضاء المجلس وحريتهم بما يتفق مع روح الدستور وأحكام اللائحة . وتم اختيار مكتب المجلس ، بناء على ترشيحات الهيئة الوفدية (٣٧) . وتم انتخاب محمد علوى الجزار وحصل على ٨٦ صوتا ومحمد شفيق وحصل على ٦٩ صوتا وكيلين وتم بعد اختيار لجانه المختلفة وهى نفس لجان مجلس النواب ما عدا لجنتي الشئون الدستورية والعمال والشئون الاجتماعية ، وانتخب لكل لجنة رئيس وسكرتير .

---

(٣٣) الجلسة الافتتاحية في ١١ يناير ١٩٢٠ .

(٣٤) الجلسة الافتتاحية لمجلس النواب في ١١ يناير ، والاهرام في ١١ يناير ١٩٢٠ .

(٣٥) الجلسة الثالثة في ٢٢ يناير ، ونبت فيها مناقشة البلديء التى سارت عليها اللجنة .

(٣٦) برسوم ملكي في ٣ يناير ١٩٢٠ .

(٣٧) مجلس الشيوخ الجلسة الافتتاحية والاهرام في ١١ يناير ١٩٢٠ .

### مناقشات البرلمان :

وكان خطاب العرش في مقدمة المناقشات الدستورية التي دارت في البرلمان . وفي مجلس النواب شمل لجنة الرد عليه تهنيت حكومة جلالة الملك صون الدستور وحماية الحياة النيابية ، وتناول الرد مصالح البلاد من اقتصادية وسياسية وتقديم عبارات الشكر الى الملك . وخلال مناقشته في المجلس قال عبد العزيز الصوفاني مقر الخطة الداخلية ولا نقر المقترحات البريطانية ، وأشار الى خلو الخطاب من السودان . ورد عليه أحد النواب الوفديين (٣٨) ان اقتراح الصوفاني مخلص لبسئله لا مفاوضة الا بعد الجلاء وبعد الجلاء لا حاجة الى مفاوضة ، واضاف آخر ان الخطاب ذكر احوال البلاد او استقلال البلاد (٣٩) ، وهذه تشمل مصر والسودان ، ووجه كلامه الى رجال الحزب الوطني متسائلا ، « هل عندكم طريقة غير المفاوضة وتساعل أين كنتم في عهد الاستبداد ؟ انه النوم في عهد الاستبداد واليقظة للمشاغبة في عهد الدستور » (٤٠) . وأخيرا وافق المجلس على رد اللجنة على خطاب العرش بالاجماع ماعدا خمسة أعضاء (٤١) وهم أعضاء الحزب الوطني . وفي مجلس الشيوخ في ٢٧ يناير عبر المجلس عن فرحته بعودة الحياة النيابية وأن يظل الدستور منيع الجانب وأن يحاط بسياسات التشريع يكفل له حياة متصلة ، وأن تنتهج الحكومة سياسة ايجابية في الاصلاح في جميع المرافق والتفاهم الودى بين مصر وبريطانيا . وتمنى أعضاء مجلس الشيوخ ان تؤدي المقترحات البريطانية عند بحثها الى اتفاق وطيد شريف بين البلدين (٤٢) .

وعندما عرضت على مجلس النواب (٤٣) الاجراءات التشريعية التي

---

(٣٨) عبد الرحمن عزام .

(٣٩) عباس محمود العقاد .

(٤٠) تصفيق واستحسان .

(٤١) الجلسة السابعة في ٢٩ يناير ١٩٢٠ . وهم ( عبد العزيز الصوفاني ، محمد محمود

جلال ، عبد الحميد سعيد ، محمد عزيز أبلاظة ، ويحيى سليم أبو سحلى ) .

(٤٢) مجلس الشيوخ ، الجلسة الخامسة في ٢٧ يناير ١٩٢٠ .

(٤٣) في الجلسة السابعة في ٢٩ يناير ١٩٢٠ .

قررت في فترة تعطيل البرلمان ، أحالها مكتب المجلس الى لجنة الشئون الدستورية . وفي الجلسة السادسة عشر ، اعتبر أعضاء المجلس بعض المراسيم بقوانين التي صدرت في فترة تعطيل البرلمان من ١٩ يوليو ١٩٢٨ الى ٣١ ديسمبر ١٩٢٩ غير دستورية وباطلة لعدم عرضها على البرلمان وعدم تصديقه عليها ، ووافق المجلس على الغاء أغلبها (٤٤) . وأرسلها مكتب المجلس الى مجلس الشيوخ ، فأحالها الاخير الى لجنة الحقانية باعتبارها لجنة للشئون الدستورية ، وقد وافقت اللجنة الأخيرة ، ومجلس الشيوخ بعد على الغائها (٤٥) . ولاشك أن في رفض البرلمان لتلك القوانين التي صدرت في شكل مراسيم لدلالة واضحة على اتهام انقلاب محمد محمود . وانشغل مجلس الشيوخ في تلك الدورة بتجديد نصف أعضائه تنفيذاً لحكم المادة (٧٩) من الدستور التي تنص « على تجديد مدة عضوية مجلس الشيوخ بعشر سنوات على ان يجدد نصفهم بالقرعة من المنتخبين والمعينين في نهاية الخمس سنوات الاولى . ومن انتهت مدته من الاعضاء يجوز اعادة انتخابه أو تعيينه » ، وكان المفروض أن يتم ذلك في ٣١ أكتوبر ١٩٢٨ لولا تعطيل البرلمان في انقلاب محمد محمود . و في يوم ١٥ يناير صدر مرسوم ملكي بتحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشيوخ الى ( ٨٢ دائرة ) (٤٦) وفي ١٩ فبراير تناقش المجلس في طريقة الاقتراع على الجميع (٤٧) . وفي ١٢ مارس ١٩٣٠ أجريت عملية القرعة على المنتخبين والمعينين وأجريت الانتخابات لمجلس الشيوخ في ٣ ، ١١ يونيو حصل الوفد فيها على الاغلبية الساحقة ونجح فيها (٢١) شيخاً وفدياً بالترشيح ، ١٨ بالانتخاب ، وسقط محمود عبد الرازق وكيل حزب الاحرار الدستوريين ، ومحمد علي سكرتير الحزب ، وجعفر ولي الوزير السابق وابراهيم الهلباوي وكامل البنداري وغيرهم . وقد عللوا سقوطهم الى تدخل الحكومة في الانتخابات ومنع.

---

(٤٤) في ٣١ مارس ١٩٣٠ .

(٤٥) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٦ في ٣ فبراير ١٩٣٠ .

(٤٦) الاحرام في ١٥ يناير ١٩٣٠ .

(٤٧) الجلسة العاشرة في ١٩ فبراير ١٩٣٠ .



أنصارهم من الوصول الى مراكز الانتخاب (٤٨) . ولكن يرجح سقوط أعضاء حزب الاحرار الدستوريين البارزين لقيامهم بالانقلاب الدستوري الثاني ، وتعليق الدستور والحياة النيابية ، واضطهاد الوفد رمز الحركة الوطنية لدى جماهير الشعب .

ومن القضايا السياسية والوطنية التي ناقشها البرلمان مسألة تفويض البرلمان للحكومة في شأن المقترحات البريطانية . ولم تقم الحكومة بعرض المقترحات البريطانية على البرلمان حتى يتمكن ممثلو الامة من ابداء آرائهم فيها ، ويفاوض الوفد من خلال الاطار العام او الخطوط العريضة التي يضعها أعضاء البرلمان وكل ما في الامر ان الوزارة طلبت من مجلس النواب يوم ٣ فبراير ١٩٣٠ تفويضها للمفاوضة مع الحكومة البريطانية في مقترحات اغسطس ١٩٢٩ . وفي جلسة ٦ فبراير نظر المجلس في الطلب ولم تحصل الوزارة على هذا التفويض بسهولة ، اذ عارض عبد الحميد سعيد أحد أعضاء الحزب الوطنى المفاوضة وذكر أنها عقبة لان المفاوض المصرى يسمى بكل جهده لتحصل مصر وسودانها على استقلالها التام . والمفاوض الانجليزى يعمل بجد ليجعل مركزه في مصر شرعيا . وهذا بكونه يعطى الحرية التامة للمفاوض المصرى مآدامت القوة العسكرية الانجليزية موجودة على ارض مصر . وعندما طالبه النواب عن الحل ، قال الدماء لان الاستقلال يؤخذ بالقوة . وهذا الامر لابد ان يستند الى قواعد تنظيمية مستعدة للكفاح ، ولكنه مجرد شعارات ، يتمسك بها الحزب دون تخطيط للتنفيذ على ارض الواقع ، لان الحزب الوطنى لم يعد في مركز القوة والتاثير الشعبى ، وأما الراى الآخر فقد عبر عنه النائب حسن صبرى فرأى ان يعطى التفويض للحكومة على ان تعرض ما تنتهى اليه الى نواب الشعب ليقولون كلمتهم . وفي نهاية المناقشة أعطيت الثقة للوزارة ، والتفويض لها بالمفاوضة للوصول الى اتفاق شريف ماعدا خمسة نواب هم أعضاء

الحزب الوطني (٤٩) . وكان من المفروض أن يتناول النواب مشروع الاتفاق بالبحث والفحص ، وأن يجددوا للمفاوضين مهمتهم ، وبدلاً من ذلك كانت الثقة بالحكومة والمفاوضة دون مناقشة ودراسة للاقتراحات ، وكان الأجدر بالمعارضة لو كانت جادة أن تفكر الخطوط العامة للمفاوض المصري بدلاً من المعارضة في مبدأ المفاوضة ، على أساس أنها تعلم أن القيادة السياسية ليست على استعداد للنضال المسلح . وفي مجلس الشيوخ عرض رئيس الوزراء على المجلس المقترحات وتفويض الحكومة للمفاوضة فاعترض محمود أبو النصر ، وتساعلاً عن مدى ذلك التفويض ، وعلى أي أساس (٥٠) وفي الجلسة التالية لم يتعرض الشيوخ لمناقشة المقترحات ، واقترح أحد وكلي المجلس تفويض الحكومة في المفاوضة « للوصول إلى اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصاقة بين البلدين » . ووافق أعضاء المجلس على اقتراح تفويض الحكومة دون أن يقيّدونها بأي شرط من الشروط طالما أن مرجع الأمر والكلمة العليا في النهاية للبرلمان (٥١) .

وكان من أبرز الموضوعات الاقتصادية التي ناقشها البرلمان تعديل التعريف الجمركية إذ لم يكن في مقدرة الحكومة تعديل الرسوم الجمركية التي ثبتت عند ٨٪ من قيمة البضائع المستوردة إلا عند انتهاء العمل بالاتفاقيات المعتودة مع الدول الأجنبية — وكان آخرها الاتفاق الجمركي المعتود مع الحكومة الإيطالية . وعند انتهاء العمل بهذه الاتفاقيات أصبح من الممكن تعديلها ، وقامت الحكومة بزيادة العوائد الجمركية على البضائع المستوردة (٥٢) . وأشار وزير المالية إلى أن هذا المشروع لم يكن إلا ثمرة من ثمرات نظام الحياة النيابية ، وأن الأسباب الاقتصادية العامة قد دفعت الحكومة إلى تعديل السياسة الجمركية وحصرها في عاملين رئيسيين أولهما

---

(٤٩) مجلس النواب ، الجلسة التاسعة في ٦ فبراير ١٩٣٠ .

(٥٠) مجلس الشيوخ ، الجلسة السابعة في ٦ فبراير .

(٥١) مجلس الشيوخ ، الجلسة السابعة في ٦ فبراير .

(٥٢) مجلس النواب ، الجلسة ١١ في ١٢ فبراير .

الحاجة الماسة الى زيادة موارد الدولة ، وثانيهما تشجيع الصناعة المحلية لحماية الانتاج ، ثم طلب من المجلس الموافقة على مشروع القانون المعروض في شكل مرسوم حتى يكون له قوة القانون ، وحتى يتمكن بدا العمل بالتعريف الجديدة من يوم ١٧ فبراير ووافق المجلس على طلبه (٥٣) .

ووصل مشروع المرسوم الى مجلس الشيوخ يوم ١٠ فبراير (٥٤) . وتم اقراره بالاجماع كما هو وارد من مجلس النواب يوم ١٣ فبراير (٥٥) وقد اعتبر البعض يوم ١٧ فبراير ١٩٣٠ ، تاريخ صدور المرسوم نقطة تحول في سياسة مصر الاقتصادية بل في تاريخ مصر الحديث لانه سيؤدي الى زيادة الدخل الى ثلاثة مليون جنيه ، وتحقيق بعض ضروب الاصلاح (٥٦) .

ولكن احدى الصحف البريطانية اشارت الى ان التعريف الجمركية ستعمل على نمو صناعة القطن المحلية التي ستنافس الصناعة البريطانية (٥٧) .

وفي مجلس النواب قدم عدد من النواب عدة أسئلة عن ضرورة توليد الكهرباء وبخاصة من خزان اسوان ، لاستغلالها في الصناعة (٥٨) .

واجراء تجارب لايجاد محصول جديد غير محصول القطن للخروج من الضائقة المالية (٥٩) . وعرضت الحكومة على مجلس النواب مشروع انشاء بنك زراعى للتسليف على المحاصيل ، فالحاله المجلس على لجنة المالية لمناقشته (٦٠) . غير ان هذا المشروع اثار نقمة السدواتر المالية الاجنبية او المتمصرة في مد الاهالى بالقروض (٦١) . وفي جلسة ١٦ ابريل تمس بعض

(٥٣) مجلس النواب ، الجلسة السابعة .

(٥٤) مجلس الشيوخ في الجلسة الثالثة .

(٥٥) مجلس الشيوخ ، الجلسة التاسعة .

(٥٦) د. جمال الدين محمد سعيد ، التطور الاقتصادي في مصر منذ الكساد العالمى

الكبير ، ص ٥٢ .

(٥٧) صحيفة مورننج بوست ، لندن في ١٥ فبراير عن الاهرام في ١٦ منه .

(٥٨) مجلس النواب ، الجلسة ٢٥ في ٥ مارس ( احمد الصاوى ) .

(٥٩) مجلس النواب ، الجلسة ١٤ في ٢٦ فبراير ( حسن يس ) .

(٦٠) مجلس النواب ، الجلسة ٢٢ في ٢ ابريل .

(٦١) عبد الرحمن الزافعى ، المرجع السابق ، ص ١١٩ .

الاعضاء لتوليد الكهرباء من خزان أسوان وتأليف لجنة لبحث مشروع توليد الكهرباء من منخفض القطارة لفوائدها العظيمة على البلاد (٦٢) وخلال مناقشة ميزانية وزارة الزراعة ، لمس أحد النواب مسألة هامة لها تأثيرها البالغ في مستقبل البلاد ، وهي ثبات مساحة الاراضى الزراعية وقلة الانتاج الزراعى ، وفي الوقت الذى يتزايد فيه عدد السكان ودعا النائب وزير الزراعة الى العمل من أجل التوسع في اصلاح الاراضى البور وزيادة الانتاج لسد حاجة الزيادة المستمرة في عدد السكان ، ودعا أيضا الى تنوع المحاصيل بدلا من الاعتماد على محصول واحد وهو القطن الذى يتعرض أحيانا للآفة ، أو لانخفاض أسعاره ، وحتى يمكن الخروج أو الابتعاد عن الازمات المالية وتجاوب وزير الزراعة فوعد المجلس الاهتمام بزراعة عدة محاصيل اقتصادية منها الارز والخضروات والكتان وتربية دودة القز ، واجراء التجارب على زراعة الدخان . والاهتمام بالوسائل الفنية والعلمية من أجل زيادة الانتاج (٦٣) .

وعن الجانب الاجتماعى ، دعا المجلس الوزارة الى تأجير أرضها لصغار الفلاحين بدلا من تأجيرها لكبار المزارعين ، وعلى أن يكون التأجير مباشرة دون الالتجاء الى الوسطاء بينهم والوزارة . وعلى التنبيه على لجائها بمراعاة الاعتدال في تقدير الايجارات ، والى نشر التعاون الزراعى بين فلاحيه ومساعدتهم بما يحتاجون اليه (٦٤) . وأشارت لجنة الزراعة والتعاون الى أن الوزارة أجرت أراضيها لصغار المزارعين في عام ١٩٢٠ التى وصلت الى ٦٥٣٣١ فداناً في حين وصلت الاراضى المؤجرة الى كبار المستأجرين الى ١٠٧٤٧٠ فداناً ، ودعت اللجنة الى زيادة ما يؤجر الى

---

(٦٢) مجلس النواب ، الجلسة ٢٩ في ١٦ ابريل ( اسماعيل رمزي ) وجلسة ٥١ في ٢١ يونيو ( عبد العزيز رضوان ) .

(٦٣) مجلس النواب : الجلسة ٢١ في ٢٢ ابريل ١٩٢٠ ( عبد الرحمن عزام ) .

(٦٤) الهيئة التأسيسية الرابعة ، مجلس النواب ، الجلسة السابقة .





المفاوضات كان لابد أن يكون للبرلمان رأى . وفى مجلسين العموم البريطانى .  
وجه الاعضاء كثيرا من الاسئلة عن المفاوضات والمعاهدة ، وفى جلسة ٥  
مايو ذكر وزير الخارجية أنه بالرغم من الجهود الودية من كلا الطرفين فإن  
المفاوضة فشلت بسبب الاختلاف حول السودان (٦٧) .

وأراد الوفد حماية نفسه وحماية الحياة البرلمانية — فقام مصطفى  
النحاس بما تعهدت به الحكومة الوفدية فى خطاب العرش ، وما وعد به  
أعضاء البرلمان فى هذه الدورة بتقديم مشروعات القوانين اللازمة لحماية  
الحياة البرلمانية وصيانة الدستور . فقدمت الحكومة الى الملك فى مايو ١٩٣٠  
مشروع قانون محاكمة الوزراء الذين يعطلون الدستور أو أى مادة منه ،  
ومشروع القانون الجديد يعتبر أى محاولة يقصد بها تعليق البرلمان أو  
انشاء أى نظام غير دستورى أو خرق بعض مواد الدستور خيانة عظمى  
ويكون عرضة لعقوبات قاسية يمكن أن تصل الى حد « الاشغال الشاقة  
المؤبدة أو السجن مع غرامة لا تقل فى كل الاحوال عن ألف جنيه ولا تزيد  
عن عشرة الاف » (٦٨) . وكان من الضرورى سن هذا التشريع لصيانة  
الدستور وحماية النظام البرلمانى حتى لا تتعرض البلاد الى الحكم الاوتوقراطى  
الملكى كما حدث خلال عهد زيور أو الحكم الدكتاتورى خلال الانقلاب .  
الدستورى الثانى فى عهد محمد محمود ، وخسرت البلاد حياتها النيابية وما  
كانت تموج فيه من حيوية ونشاط . وكان الاجدر بالحكومة الوفدية أن تقدم  
المشروع الى القصر قبل المفاوضات والوزارة مازالت قوية ، والانجليز  
يريدون بقاءها من أجل عقد المعاهدة ، ولكنها أهملت ذلك حتى فشلت .

---

House of Commons, meeting of 5 May, 1930, Vo. (٦٧)

77, P. 433. Vatikiotis, P., The Modern history of Egypt,

P. 280

(٦٨) أحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٦٦٨ : ص ٦٧٠ ، والقانون بالمرجع السابق .

ص ٧٥٧ : ٧٦٢ والسلسلة فى ١١ يونيو ١٩٣٠ .

المفاوضات (٦٩) . والمملك يعلم انه لو اقر هذا المشروع لكان للوند سلطة غير محدودة واصبح عاجزا من استغلال احزاب الاقلية في تحقيق رغباته في الحكم المطلق ، فحجز المشروع ورفض التوقيع عليه ، عندما رأى الحكومة البريطانية غاضبة من الوند لعدم عقد المعاهدة (٧٠) . ولقد عبرت بعض الصحف البريطانية عن هذا الاتجاه واكدته واعتبرت مشروع القانون من جهة شيئا مهما للوند ، ومن جهة اخرى معطل لحقوق ملكية اكتسبها في تعطيل البرلمان ، فقد ذكرت صحيفة مورنتج بوسيت ، ان الدافع الحقيقي لحكومة الوند من وضع مشروع هذا القانون الانتقام الشخصي من محمد محمود لتعليقه النظام البرلماني عام ١٩٢٨ ، وضمان بقاء البرلمان الحاضر بأغلبيته الوفدية ، متمتعا بأوتوقراطية أطول مدة ممكنة (٧١) . ومن الانصاف ان نذكر ان سعد زغلول فكر خلال برلمان ١٩٢٦ في وضع مثل هذا القانون ولكن منعه الائتلاف الحزبي وسياسة الاعتدال التي سار عليها في تلك الفترة . ولما شكل الفحاس الوزارة الثانية عبر عن اتجاهه في حماية الدستور والحياة النيابية سواء في برنامج الوزارة او في خطاب العرش ، فلم يكن شيئا جديدا ، ولكن الموقف بعد فشل المفاوضات لم يكن مناسباً لعرض المشروع ، ولهذا اشارت صحيفة الفايز البريطانية انه كان على الوند ان لا يتوقع سهولة توقيع الملك في تلك الظروف المعقدة ، وتقصد بذلك ( فشل المفاوضات وتريص حزب الاحرار الدستوريين والملكية بالحياة النيابية ) . ورات ان تلك القوانين مما لا يقبلها القصر في سهولة لانها تؤدي الى الانتقاص من نفوذه (٧٢) . وفي مواجهة الموقف ، سعى الوند من جانبه الى تحييد الجانب البريطاني فلم تشن الصحف الوفدية حملة على البريطانيين ،

---

(٦٩) د. ضياء الدين الرئيس ، الدستور والاستقلال والثورة الوطنية ١٩٣٥ ، ج ١ ، ص ٢٩ .

(٧٠) الفيلى تلغراف في ١٧ يونيو والمورنتج بوسيت في ١٨ منه عن الامرام في ١٨ ،

١٩ منه .

(٧١) لندن في ١٠ يونيو ١٩٢٠ عن السياسة في ١١ منه .

(٧٢) لندن في ١٧ يونيو عن السياسة في ١٨ منه .

كما اعتادت أن تفعله عقب أخفاق كل مفاوضات بين الطرفين ، فأشارت إلى احتمالات استئناف المفاوضات من جديد (٧٣) . كما جاء في تصريح مصطفى النحاس « لقد خسرنا المهادنة ولكن كسبنا صداقة الانجليز » (٧٤) .

أما عن القوى التقليدية المعارضة للوفد وحكمه ، فقد انتهز حزب الاحرار الدستوريين فرصة قطع المفاوضات وبدأ يدس الى الملك لاسقاط الوزارة ، فرفعوا الى الملك عريضة في ٢٧ مايو ١٩٣٠ ، وأشاروا فيها الى أن الحكومة القائمة والتي تولت الامر مستندة الى أغلبية برلمانية انتخبت لغاية خاصة ، أي لمناقشة اتفاق محمد محمود هندرسون — ثم عادوا الى ذكر ما كانوا يذكرونه من تسلط الاغلبية والروح الحزبية في العمل ما يجعل ذلك منافيا للدستور والقانون والمعدل ، وفي النهاية طلبوا من الملك أن يتلاف الامر بحكمته ، أو بعبارة أخرى أن يقيل الوزارة (٧٥) . أما الملك فؤاد فإنه انتهز فرصة فشل مفاوضات النحاس هندرسون ١٩٣٠ من أجل أن يملك ويحكم وأخذ يعطل أعمال الوزارة البرلمانية ، ويضع العراقيل حتى أصبحت العلاقات اليومية بين الملك والوزارة ، تتسم بعدم التعاون . وبدأ يمتنع عن امضاء المراسيم ليشكل عملها وكان من ضمنها مشروع قانون محاكمة الوزراء الذين يعبثون بالدستور والحياة النيابية ، وحدث خلاف بين الملك والوزارة حول قائمة المعينين من أعضاء مجلس الشيوخ ، التي عرضتها الوزارة بدلا من الذين سقطت عضويتهم بالقرعة (٧٦) . وكل ذلك حتى يرغب الملك الوزارة على الاستقالة (٧٧) .

وأحسن رئيس الوزراء بما يقوم به القصر من تعطيل أعمال الوزارة ،

---

(٧٣) د. يونان لبيب ، المرجع السابق ، ص ٢٤٤ وص ٢٤٥ .

(٧٤) نفسه ، ص ٢٥٤ .

(٧٥) السياسة في ٢٨ مايو ١٩٣٠ .

(٧٦) اللبني في مصر ، المرجع السابق ( المترجم ) ، ص ١٢٨ .

Zayid, M., Y., op. cit., P. 136.



وما يكتب على صفحات الصحف المعارضة ، وأراد أن يقوم بما قام به سعد زغلول عام ١٩٢٤ عندها تعرضت وزارته لأوامر حسن ثشأت وتالييه الأزهر على الوزارة ، فقدم مصطفى النحاس استقالة وزارته في ١٧ يونيو ١٩٣٠ . وعلل استقالته « لعدم تمكن الوزارة من تنفيذ برنامجها الذي قطعت العهد على تنفيذه » . ويقصد عدم قدرة الوزارة على سن قانون لحماية الدستور ونمو الحياة النيابية . واعتبر ذلك العمل وهو رفض الملك الموافقة على مشروع قانون محاكمة الوزراء ، تحديا للبرلمان والناخبين بل للديمقراطية والحكم الدستوري (٧٨) . وبعد تقديم الاستقالة توجه مصطفى النحاس الى مجلس النواب في جلسته المسائية وأعلن استقالته في شكل يدعو الى الاثارة ، ومما جاء في كلمته « أن الوزارة قطعت على نفسها عهدا أن تصون احكام الدستور ، وأن تحوطه بسياس من التشريع يكفل له حياة متصلة ونموا مطردا ، ولكن الوزارة لم تتمكن من تقديم مشروع القانون الى البرلمان ولذا رأت رفع استقالتها » (٧٩) . وبعد مغادرة الرئيس الجلسة ، دعا النائب احمد ماهر النواب لتأييد الرئيس في موقفه المشرف في الدفاع عن الحياة النيابية وتقدم باقتراح طلب فيه ثقة المجلس الكاملة في الوزارة دفاعا عن الدستور وقدم اقتراحا ثانيا ينص على « أن كل عمل تقوم به وزارة تالية قبل أن تبدأ بالمثل أمامه للحصول على ثقته باطل لا قيمة له » (٨٠) . ودارت المناقشة حول الاقتراح فأكد عبد العزيز الصوفاني ثقة المجلس بالوزارة ، ولكنه رأى أن الأمور لم تطرح بالتفصيل في المجلس ، ولكنه أضاف « وطالما أن المسألة هي حماية الدستور فائنا ( أى أعضاء الحزب الوطنى ) نعضد الحكومة كل التعضيد ونثق فيها كل الثقة » (٨١) . ثم أشار عبد الرحمن عزام الوفدى الى أن المجلس قد فوجئ بالاستقالة ، ولم تتح له الفرصة

---

(٧٨) احمد شفيق ، الحولية السابعة ، ص ٧٢٦ و ص ٧٢٧ .

(٧٩) مجلس النواب ، الجلسة ٤٧ ، في ٩ يونيو ١٩٣٠ .

(٨٠) الجلسة السابقة .

(٨١) الجلسة السابقة .

فى التفكير فى نتائجها ، ودعا المجلس الى التفكير والفتى ، لما ينتج عن تلك الاستقالة ولكن زميليه محمد توفيق دياب وعلى ايوب دعوا الى ضرورة الاسراع فى الثقة لان المسألة واضحة ، فقد وعد رئيس الوزراء فى برنامج الوزارة وخطب العرش أن يتقدم بمشروع لحماية الدستور ، وعدم العبث به ولكن الوزارة لم تتمكن من تقديم هذا المشروع الى المجلس وذكر عباس العقاد بأن الازمة ليست أزمة الوزارة ولكنها أزمة الدستور والبرلمان (٨٢) . وقد فكرت بعض المراجع ان عباس العقاد اضاف قائلا « ان هذا المجلس مستعد ان يسحق أكبر رأس فى البلاد صيانة للدستور » وقصد بذلك طبعاً الملك مما دفع رئيس الجلسة الى الاحتجاج على العقاد ويقول له « ما هذا يا استاذ عباس انا لا اسمح بمثل هذا الكلام » وأمر ان يشطب ذلك من المضبطة الخاصة بالجلسة (٨٣) . وذكر النائب محمد توفيق دياب « ان الساعة تاريخية فلا نريد ان يعيب بحقنا كل يوم ، فلما ان نكون نواباً حريصين على حقوق بلادنا ، وأما ان نعلن افلاس الدستور ، ونفترق الى قرانا ، ونرد الامانة الى اهلها ، معلنين عجزنا عن حمل تلك الامانة » . وفى النهاية قرر الاعضاء بالاجماع الثقة التامة فى الوزارة ، وتنازل احمد ماهر عن اقتراحه الثانى الذى نص فيه على « ان كل عمل تقوم به أى وزارة تالية قبل ان تبدأ بالمثل امامه للحصول على ثقته باطل لا قيمة له » . وكانت الجلسة عاصفة وحقيقة كان النواب على حق لانهم كانوا على علم بالنتائج التى تترتب على قبول استقالة وزارة الاغلبية وذهب رئيس الوزراء أيضاً الى مجلس الشيوخ ، وأعلن استقالته المسببة ، ووقف الشيخ محمد عز العرب متحمساً وقال « لا اريد ان يمر البيان الذى سمعناه اليوم من الوزارة بدون ان يرتفع صوت من أعلى هذا المنبر فى موضوع استقالة الوزارة وتخيلها عن كراسى الحكم ، من أجل الاخلاص للدستور » ، وقال ان الوزارة قد وجدت نفسها فى حالة لم تستطع معها البقاء فى الحكم لانها لم تتمكن من

---

(٨٢) نفس الجلسة السابقة .

(٨٣) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٧٢٠ وص ٧٢١ .

تقديم قانون محاكمة الوزراء للبرلمان لبقائه مدة طويلة في السراى. الملكية  
حون أن يوقع عليه الملك ، فلما دستور مقدس عزيز الجانب ، واما فليذهب  
هذا الدستور المهيئ الى جهنم (٨٤) . ثم اشار الشيخ حسن عبد القادر  
الى مسألة هامة ، وهى أن كثرة الانتخابات أدت الى الفتناء فى البلاد واقترح  
على مجلس الشيوخ تشكيل لجنة للنظر فى هذا الامر الخطير ، ورجا أن  
يتلافى ، الملك الامر بحكمته والشفقة على الرعية ، وعدم قبول استقالة  
الوزارة (٨٥) .

وبعد استنفار النحاس لاجزاء المجلسين ، كما فعل سعد زغلول عام  
١٩٢٤ . وتدير مظاهرة شعبية ضخمة تضم الآلاف من المواطنين . والتي  
تحدد لها يوم ٢٠ يونيو (٨٦) . تتوجه الى قصر عابدين وتهتف للدستور  
والنحاس والوزارة الوفدية الا أن الملك فؤاد استفاد من تجربته السابقة  
مع سعد زغلول فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ فى ضغط النواب والشيوخ وجماهير  
الشعب الصاخبة التى نادت بسعد او الثورة ، من هنا فقد أسرع الملك فى  
قبول الاستقالة فى ١٩ يونيو أى قبل المظاهرة الشعبية بيوم واحد . وكلف  
الملك اسماعيل صدقى عدو الوفد بتشكيل الوزارة فالفها فى ٢٠ منه (٨٧) .  
وكان أول عمل قامت به الوزارة هو استصدار مرسوم ملكى فى ٢١ يونيو يقضى  
بتأجيل جلسات مجلس النواب شهرا (٨٨) . وأرادت الوزارة اجتناب  
مواجهة الاغلبية الوفدية فى مجلس النواب وتقديم برنامجها امامه . وخاصة  
أن البرلمان سيتم مدة ستة شهور فى ١٢ يوليو القادم وتبتدىء عطلة الصيفية

(٨٤) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٢٧ فى ١٧ يونيو ١٩٢٠ .

(٨٥) مجلس الشيوخ ، الجلسة السابقة .

(٨٦) د. ضياء الدين الرئيس ، المرجع السابق ، ص ٦٢ .

(٨٧) اسماعيل صدقى للرئاسة والداخلية والمالية ، ومحمد توفيق رفعت للحربية والبحرية ،

وعبد الفتاح يحيى للحقانية ، وحافظ حسن للاشغال والزراعة ، وعلى باهر للمعارف ، ومحمد  
حلمى عيسى للاوقاف وحافظ عفيفى للخارجية ( اسماعيل صدقى — مذكراتى ص ٢٩ ) .

(٨٨) الهيئة النيابية الرابعة فى ٢٢ يونيو ١٩٢٠ .

فيتأجل من تلقاء نفسه (٨٩) . واتقيا رئيسا المجلسين على ضرورة تلاوة مرسوم تشكيل الوزارة ، ورسوم تأجيل البرلمان في الجلسة وإثباتهما في مضبطين المجلسين . واشترطت الحكومة أن تقتصر الجلسة على تلاوة المرسومين دون تعقيب مما أدى الى اعتراض رئيس مجلس النواب لعدم اختصاص السلطة التنفيذية في إدارة جلسات المجلس التي هي من اختصاص رئيس المجلس دون سواه . لذلك أغلقت الحكومة أبواب البرلمان . وفي اليوم الذي كان محددًا من قبل لانتقاد الجلسة في ٢٣ يونيو توافد الاعضاء على دار البرلمان . وأمر ويصا واصف بوصفه رئيسا لمجلس النواب ، بوليس المجلس بتحطيم السلاسل التي أغلق بها باب البرلمان . وفي قاعة مجلس النواب عقدت الجلسة في الساعة السادسة وعشر دقائق برئاسة ويصا واصف فتلا المرسومين . وكان النواب في حالة غضب و ثورة على الوزارة . ونهض مصطفى النحاس متحمسا وطلب من النواب ان يرددوا وراءه هذا القسم « أقسم بالله العظيم أن أكون وفيا للقسم الذي أقسمته طبقا للدستور وأن أدافع عن الدستور بكل ما أملك من قوة ومال وتضحية » . ثم تلا عليهم رئيس المجلس المرسوم الخاص بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا وعليه يجتمع المجلس من تلقاء نفسه في الساعة السادسة من مساء الاثنين ٢١ يولييه ١٩٣٠ . وفي مجلس الشيوخ تلا محمد علوي الجزار رئيس المجلس بالنيابة ، المرسوم الملكي بتأليف الوزارة الجديدة ، واحتج الشيوخ على غلق الحكومة لأبواب البرلمان ومحاصرة قوات الأمن لمبناه ، واستنكر المخالفات الدستورية التي ارتكبتها الوزارة . وأدى الاعضاء قسما بحماية الدستور . ثم تلا رئيس المجلس المرسوم الملكي بتأجيل اجتماع البرلمان شهرا ، وتقرر أن تكون الجلسة القادمة في ٢١ يوليو ، وعلى ذلك انقضى الاجتماع (٩١) . وقبل انقضاء مدة التأجيل استصدر رئيس الوزراء مرسوما ملكيا في ١٢ يوليو

---

(٨٩) صحيفة الاوبزرغر ، لندن في ٢٢ يونيو عن الاكرام في ٢٣ منه .

(٩٠) أحمد شفيق ، الحولية السابعة ، ص ٧٩٢ : ص ٨٠٢ .

(٩١) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ١٢٤ وص ١٢٥ .



يجل المجلس وهكذا حدث ما توقعه النواب من الوزارة ، وتعرضت البلاد مرة ثالثة الى حرمانها من استمرار حياتها النيابية . وهى فى أمس الحاجة اليها لاتمام ما سعى اليه أعضاء البرلمان فى بناء مصر وخاصة البناء الاقتصادى .

### تقييم برلمان ١٩٣٠ :

ويمكن القول أن برلمان ١٩٣٠ تم افتتاحه فى ١١ يناير ١٩٣٠ ، واستمرت دورة الانعقاد حتى ١٧ يونيو من نفس السنة وتم تأجيله شهرا فى ٢١ يونيو ، وتم فسخ الدورة البرلمانية فى ١٢ يوليو . وبهذا مكثت تلك الدورة حوالى خمسة شهور وعشرة أيام ، عقد فيها مجلس النواب خمسين جلسة ، ومجلس الشيوخ سبعا وثلاثين جلسة ، وكانت المسائل التى ناقشها أعضاء مجلس النواب أكثر حيوية ، وكانت معظم اقتراحات الشيوخ محلية كانشاء كوبرى أو مدرسة أو اصلاح الطرق وادخال المجارى وتطهير ترعة وردم البرك والمستنقعات ، وترميم مسجد ، واقامة سكة زراعية واصلاح جسور واقامة خط حديدى وهكذا . وكانت مناقشات وأسئلة واستجابات مجلس النواب شمولية (٩٢) ، وكانت تطفى على الاقتراحات المحلية . وكانت الاغلبية البرلمانية للوفد ، ولم تبرز المعارضة الا فى أعضاء الحزب الوطنى ، وكانوا فى تلك الدورة على شىء كبير من الاعتدال الا فى مبدأ خاص بهم وهو رفض المفاوضة لعدم جديتها فى نظرهم ، وفى نفس الوقت عدم الموافقة على اعتماد ما تدفعه مصر لقوة جيش السودان على أساس أن المجلس لا يعرف فى أى شىء يصرف . ولكنهم أيدوا الوزارة وأعطوها الثقة فى أزماتها ورغم أن الاغلبية عاتبت أعضاء الحزب الوطنى لهدوئهم فى عهد الدكتاتورية واليقظة والمشاغبة فى عهد وزارة الشعب ، فإن أعضاء الحزب الوطنى سرعان ما تعايشوا مع الاغلبية ، وأيدوها مع

---

(٩٢) قدم فيه ( ٥٤ ) سؤالا .

المؤيدين . واعطى رئيس مجلس النواب المعارضة حرية الرأى والتعبير فى كل مسألة ، وكان يتكلم غالبا اثنين من الاغلبية او المؤيدين واثنين من المعارضة وفى هذا كثير من التسامح من مكتب المجلس للمعارضة ولكنها فى النهاية بحجها وعددها القليل لم يكن فى مقدورها أن تؤثر فى اتخاذ القرارات او فى تحويل اتجاه المجلس لاية وجهة تريدها المعارضة . ويمكن القول ايضا أن الاغلبية وقفت بجوار الوزارة وساندتها فى كل ما تطلبه او تعرضه — أى أن الاغلبية كانت مخلصه ومطيعه كلية للوزارة الوفدية . ولم يتاح لاعضاء البرلمان اتمام مدتهم الدستورية وبالتالي القيام بواجبهم النيابى — وكذلك لم تتح الفرصة لوزارة مصطفى النحاس الثانية أن تنفذ برنامجها لاضطرارها الى الاستقالة . اذن فمن غير الانصاف أن نحكم عن مدى تنفيذ الوزارة لبرنامجها ، او ما قام به البرلمان فى تلك الفترة القصيرة ، التى لم يتح فيها للوزارة ولا لاعضاء البرلمان تحقيق ما نصبوا اليه البلاد من أهدافها الكثيرة السامية .

---

## الفصل التاسع

### الانقلاب الدستوري الثالث

- مقاومته .
- اسماعيل صدقى وتغيير دستور ١٩٢٣ وقانون الانتخاب —  
ومعارضة الاحزاب .
- تكوين حزب الشعب .
- انتخابات ١٩٣١ .
- تكوين الجبهة الوطنية عام ١٩٣٥  
وعودة دستور ١٩٢٣ ، وتشكيل وفد المفاوضات ..





### الانقلاب الدستوري الثالث

#### مقاومة الوفد :

اعتقد الوفد أن اسماعيل صدقى جاء لاضعافه ومطاردته ، ورأى في الوقت نفسه أنه وكيل الامة وحارس دستورها وحياتها النيابية التي كافحت من أجله . ولذلك قاوم انقلابه بنوع من العنف واثارة الجماهير ضده . وكانت أولى معارضته في تمسك المجلسين بقراءة مرسوم التأجيل في البرلمان (١) ، واقسم الاعضاء في كلا المجلسين بضرورة صيانة الدستور . وبعد تعطيل البرلمان شهرا ، دعا الوفد الى مؤتمر وطنى من النواب والشيوخ والهيئات النيابية السابقة من المنتمين للوفد ، حضره بعض نواب الحزب الوطنى ، وعقد في النادي السعدى في ٢٦ يونيو ، وأوضح فيه الاعضاء أن « الوزارة الحاضرة عمدت الى حكم البلاد حكما مطلقا ، لأنها لم تتقدم الى نواب الامة لتنال ثقتهم » . وقرر الاعضاء ضرورة الدفاع عن الدستور ، وعدم الثقة في الوزارة ، وعدم التعاون معها مع القسم على حماية الدستور ، والقسم بتنفيذ الخطة وتعميمها في جميع الدوائر الانتخابية في القطر . ولذلك قام زعماء الوفد بزيارة الاقاليم ، لمقاومة الوزارة (٢) . فقام النحاس بزيارة الزقازيق في أول يوليو ١٩٣٠ ، والمنصورة في ٨ منه (٣) . مما أدى الى التفاف الجماهير حول قيادة الوفد . فقابلتها الوزارة بشيء من العنف ، وأدى الى حدوث اصطدامات دامية بين الشعب والبوليس في بلبيس والمنصورة ومدن القناة والاسكندرية مما أدى الى تدخل الحكومة البريطانية التي كلفت مندوبها بابلاغ صدقى والنحاس أنها مسئولان عن حماية ارواح

---

(١) « أقسم بالله العظيم أن اذاع عن الدستور واقبل كل اعتداء عليه بكل ما أمك من قوة ومال ونسبية وأن اشترك اشتراكا فعليا في تنفيذ خطة عدم التعاون ، التي تضعها اللجنة ويقرها الوفد ، وأن أعمل على تعميم ذلك في دائرتى الانتخابية » . ( الراجعى ، المرجع السابق ص ٩١ ) .

(٢) عبد الرحمن الراجعى ، في انقلاب الثورة المصرية ، ج ٢ ، ص ١٢٦ وص ١٢٧ واحمد شفيق ، الحولية السابعة ، ص ٨٢٩ .

(٣) د. محمد حسين هيكل وآخران ، المرجع السابق ، ص ٢٦ .

الاجانب وممتلكاتهم في مصر ، وأسرع ضحكى في ١٢ يوليو ١٩٣٠ بإصدار مرسوم ملكى بفض الدورة البرلمانية قبل أن ينتهى البرلمان من اقرار الميزانية ، وأمر القوات العسكرية باحتلال دار البرلمان . عندئذ رفع أعضاء البرلمان عريضة الى الملك في ٢٠ يوليو اشاروا فيها الى عدم تقدم الوزارة الى البرلمان ببرنامجها ، وفض الدورة البرلمانية ، مما يعتبر مخالفا للمادة ( ٩٦ ) من الدستور التى تنص على أن تكون مدة الانعقاد ستة شهور على الاقل والمادة ( ١٤٠ ) التى لا تقرر فض الانعقاد قبل اقرار الميزانية والى جانب ذلك قيام الوزارة باحتلال دار البرلمان ، والى تعطيل صحف الوفد ، والى عزم الحكومة تغيير قانون الانتخاب ، وفى النهاية التمسوا من الملك دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى يعقد في ٢٦ يوليو وحددته لاستجواب الوزارة عن التصرفات والاحوال المتقدمة ، واتخاذ القرارات التى يراها المجلسان فى ذلك ، واقتراع مجلس النواب على الثقة بالوزارة تطبيقا لنص المادة ( ٤٠ ) ( ٤ ) من الدستور التى تنص على أنه « للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان الى اجتماعات غير عادية وهو بدعوه أيضا متى طلب ذلك بمريضة تمضيها الاغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين ويعلن الملك فض الاجتماع غير العادى » . وفى ٢٢ يوليو رفضت الوزارة طلب المعارضة بناء على المادة ( ٤٠ ) من الدستور ، فى جعل حق الملك فى عقد دور غير عادى مشروطا بقيام الضرورة ، والضرورة لا تسمح بذلك (٥) . ولذلك اجتمعوا فى النادي السعدى مساء يوم ٢٥ حتى صباح يوم ٢٦ يوليو ، وقرر مجلس النواب بالاجماع برئاسة عبد السلام فهمى محمد جمعة وكيل المجلس وحضور ١٤٦ نائبا ، عدم الثقة فى الوزارة (٦) . واستنكر مجلس الشيوخ برئاسة محمد فتح الله بركات الاعتداءات الدستورية التى قامت بها الوزارة

---

(٤) احمد شفيق ، الحولية السابعة ٤ ص ٨٢٩ .

(٥) نفسه ٤ ص ١٨٥ .

(٦) الاهرام فى ٢٦ يوليو .

واحتلال قوات الجيش دار البرلمان (٧) . وقامت المظاهرات في المدن الكبيرة احتجاجا على سلوك الوزارة غير الدستوري .

وحاول الوفد كما حدث في الانقلابات السابقة ، ارسال وفد الى لندن ، فأرسل وفدا من بينه مكرم عبيد سكرتير عام الحزب حاول اقناع حكومة العمال بالعدول عن سياسة الحيادة المطلقة امام الازمة المصرية الراهنة (٨) . ولنشاطه طرحت عدة أسئلة في مجلس العموم البريطاني ، عن مدى اتصال الحكومة البريطانية بالحكومة المصرية وعما تنويه من تغيير في الدستور وقانون الانتخاب ، فرد المسئول عن السياسة الخارجية بأن سياسة الحكومة البريطانية هي سياسة الحياد (٩) . وفي جلسة ٣ نوفمبر اجاب هندرسون على سؤال عن الحالة في مصر بأن سياسة حكومته مسجلة في جلسة ١٦ يوليو الماضية (١٠) . حيث صرح ماك دونالد في مجلس العموم البريطاني في ١٦ يوليو ١٩٣٠ « ان حكومته تنوى ان تتوخى مسلك الحياد وعدم التدخل فيما يبدو لها مسألة داخلية صرفة للمصريين أنفسهم ان يقرروها » . ويرجع فشل الوفد في لندن ان حكومة النحاس استقالت من الحكم من تلقاء نفسها ، ولجوء الوفد الى صون الدستور بالقوة ، مما ادى الى تهديد الامن العام الذي تحرص عليه بريطانيا تماما (١١) . ولم يكن حياد بريطانيا خالصا ، لان اسماعيل صدقي عندما عهد اليه الملك بتشكيل الوزارة ، ترك زملاءه الذين اختارهم للوزارة وذهب لمقابلة المندوب السامي البريطاني للتحدث معه في بعض الشئون السياسية . وقبل ان يصدر المرسوم الملكي بتشكيل الوزارة ، وخلال مفاوضات النحاس — هندرسون ،

(٧) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٩٩ : ص ٩٩٩ والاهرام في ٢٦ يوليو .

(٨) مارسيل كولومب ، المرجع السابق ، ص ١١١ .

(٩) House of Commons, meeting of 30 July, P. 463.

(١٠) House of Commons, meeting of 3 November 1930, P, 422.

(١١) د. محمد حسين هيكل وآخرون ، المرجع السابق ، ص ١٢ : ص ١٤ .

وتشدد الوفد المصرى تجاه مسألة السودان بعث بعض الانجليز الى اعضاء الوفد من ينصحونهم وينذرونهم بنتائج عدم عقد المعاهدة على الوفد وعلى مصر ، وكتب الصحفى « أحمد حافظ عوض » وكان قريبا من المفاوضين مقالا فى صحيفة كوكب الشرق ، عقب استقالة النحاس ، فذكر ان الازمة الدستورية ليست ناشئة عن مشروع قانون محاكمة الوزراء ، انما هى ناشئة عن مسألة السودان . وانه كان يحدث عقب فشل أى مفاوضة ان تظهر فجأة أزمة وتسقط الوزارة المصرية ، وتتجه السياسة الى التنازل بالشعب ، بالاضافة الى ذلك فان كلا من القونين ، الملك ودار المنسوب السامى لا ترغب فى اقرار مشروع قانون لمحاكمة الوزراء الذين هم فى حاجة اليهم لتنفيذ سياستهم ، وان قول مكدونالد فى جلسة ١٦ يوليو الماضية ما هو الا تبرير تدخلهم ، اضيف الى ذلك استمرار تأييد الصحف البريطانية لاسماعيل صدقى طوال مدة حكمه والثناء عليه وعلى حكمه ومقدرته ، واتهام الوفد بالهروب من الازمة الاقتصادية (١٢) . وبهذا يمكن القول ان الملك قواد انتهاز من جهة فرصة فشل المفاوضات ، ومن جهة أخرى عدم معارضة الحكومة البريطانية له ، كعادتها فى معاقبة الشعب المصرى والحكومات المصرية عقب فشل كل مفاوضة كانت ستؤدى الى عقد المعاهدة وتجعل احتلاله شرعيا ، ان قام بعرقلة العلاقات اليومية بين الوزارة والقصر وتعطيل أعمال الوزارة وكان من ضمنها مشروع قانون محاكمة الوزراء فلم يصدق عليه الملك . ومما سبق يتضح وقوف الحكومة البريطانية خلف التغيير الوزارى .

### **اسماعيل صدقى وتغيير دستور ١٩٢٣ ، وقانون الانتخاب :**

وكان هذا الانقلاب الدستورى الثالث الذى قام به اسماعيل صدقى ابعد مدى ، فقد قام فى فترة العطلة البرلمانية باعداد دستور وقانون انتخابى جديدين ، وقد اخبر القائم بأعمال المنقوب السامى البريطانى ، وزير خارجيته

---

(١٢) د. ضياء الدين الرئيس ، المرجع السابق ، ص ٧٥ : ص ٧٩ .



« هندرسون » ان صدقى على وشك اعلان دستور وقانون انتخابى جديدين قبل ٢٠ اكتوبر ، ولخوفه مما سوف يحدث من اضطرابات قد تحدث نتيجة لهذا التغيير ، فقد ارسل السكرتير الشرقى لمقابلة صدقى ، فأخبره انه قادر على السيطرة على الامور بسهولة ، وانه سيستخدم القوة عند الضرورة ، وتسائل هل يمنع هذا التغيير أم يتركه يأخذ طريقه ، وأشار الى انه لا يوجد احتجاج من ( جانبنا ) سواء قبل أو بعد اعلان تلك المراسيم (١٣) . وقد رد عليه هندرسون بأن حكومته لا ترغب فى التدخل فى صورة أو أخرى فى مسألة مصرية بحتة ، وعلى صدقى أن يفهم أننا سنرفض التعقيب على تلك التغييرات عند ظهورها (١٤) . ويفهم من ذلك أن دار المندوب السامى ووزارة الخارجية البريطانية ، كانت على علم بالتغييرات الدستورية التى سيجريها صدقى ، وكانت على علم أيضا برغبة الملك لتغيير الدستور وموافقته على ما سيقوم عليه صدقى ، ولم تحاول التدخل لمنع هذا التغيير رغم علمها بقيام معارضة لذلك التغيير ، بحجة عدم التدخل فى مسألة مصرية بحتة ، ولكنها كما يقال أضاعت النور الأخضر لصدقى عقابا للشعب وللوفد الذى رفض توقيع المعاهدة ، وفى ٢٢ اكتوبر ١٩٣٠ اصدر صدقى الدستور الجديد مخالفا لما تقضى به نصوص دستور ١٩٢٣ الذى نص على عدم تعديل بند من بنوده الا بموافقة ثلثى أعضاء مجلسى البرلمان مجتمعين . وصدر فى نفس اليوم قانون انتخابى جديد منسجم فى مواده مع الدستور الجديد . وعمل صدقى على توسيع اختصاصات الملك (١٥) . وأرفق معه خطابا تناول فيه تشكيل البرلمان وتكوينه وعلاقته بالسلطة التنفيذية وأشار فى مقدمته أن دستور ١٩٢٣ قد تم نقله من بلاد أوربية وانه

---

F. O. 3334 / (16) No. 158 Hoare to Henderson

(١٣)

October 7, 1930 Tel. No, 456.

F. O. 3334 / (16) No. 159 Henderson to Roare

(١٤)

October 10, 1930 Tel. No. 317.

(١٥) . عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٥١ .

لم يبلغها في تلك الدول طفرة واحدة ، وأنه وضع في كل بلد وفق أحوالها المعاصرة ، ورأى أن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في مصر وخصوصا من حيث التعليم ، لم ترق الى أحوال تلك البلاد التي نقل عنها . ونظم الدستور البرلمان على أن يكون مؤلفا من مجلسين أحدهما وهو مجلس النواب يقوم على أساس الاقتراع العام ، والمجلس الآخر هو مجلس الشيوخ . وفي مجلس النواب ثبت عدد النواب الى ( ١٥٠ ) نائبا ( مادة ٨٠ ) وعلل ذلك بأن المناقشات تكون أقل جدوى مع كثرة العدد وأن الاوتوقراطية ( يقصد الوفد ) أرادت بالعدد السابق ارضاء أنصارها . في حين أن اللجنة العامة لوضع الدستور هي التي حددت نسبة ما يمثله النائب أو الشيخ من السكان ، وهذا افتراء ملحوظ على الحقائق . وقيل قبل ذلك في البرلمان عن لسان اسماعيل صدقي نفسه ان كثرة العدد تؤدي الى تنوع اللجان والقيام بالحياة النيابية على أحسن وجه . وعن مجلس الشيوخ حدد أعضائه بمائة عضو ( مادة ٧٥ ) بشرط أن يعين الملك ثلاثة أخماسهم أي يعين الملك ستين عضوا منهم ، وذهب الى انتقاد الرأي حول المادة ( ٤٨ ) من دستور ١٩٢٣ ، من أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ، ورأى أن تعيين الملك لأعضاء مجلس الشيوخ المعينين بناء على طلب الوزارة القائمة ، من شأنه أن يجعل التعيين في مجلس الشيوخ أمرا حزبيا ، ورأى أن يكون التعيين كله بيد الملك على أن يكون الانتخاب لمجلس الشيوخ على درجتين ، كانتخاب أعضاء مجلس النواب . وبتزايده المعينين من مجلس الشيوخ بواسطة الملك نفسه ، مما يؤدي الى تسلط الحكومة على البرلمان ، وتعطيل المسائل الهامة التي يريد البرلمان تنفيذها إذا أرادت الحكومت ذلك . ويصبح المجلس أيضا مجلسا ملكيا ياتمر بإرادة الملك لا بإرادة الأمة . وعن علاقة البرلمان بالسلطة التنفيذية ، فقد أبقي المسؤولية الوزارية وجل مجلس النواب ، أما المسؤولية فأخص مظاهرها حالة الاقتراع بعدم الثقة في الوزارة . وهذا الاقتراع قيده الدستور الجديد بقيود شتى ، وغرضه من ذلك وضع العراقيل في سبيلها

حتى تتمكن الوزارة من التأثير على النواب لاجتناب قرار عدم الثقة . أما عن حل المجلس فهو مطلق . وبشكل عام اعتبر الدستور منحة ملكية ، وجعله غير قابل للتعديل مدى عشر سنوات ، وجعل للسلطة التنفيذية حق التشريع فيما بين ادوار انعقاد البرلمان ، ومدة سبعة شهور ، دون دعوة البرلمان الى اجتماع بشكل غير عادي ، وحق تقرير اعتمادات جديدة مدة العطلة البرلمانية ، وجعل للادارة حق تعطيل الصحف أو الغائها بقرار من محكمة الاستئناف بجلسة سرية ، وجعل اقتراح القوانين المالية من حق السلطة التنفيذية دون البرلمان بعد أن كانت مشاركة بين الملك والبرلمان ، ونص على عدم صدور قانون لا يوافق عليه الملك ، وأعاد للملك سلطته الدينية على الأزهر والمآهد الدينية ( مادة ١٤٢ ) وأطال مدة دعوة انعقاد مجلس النواب الجديد في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ الحل ، ودعوة المجلس الجديد في مدة أربعة شهور بعد ذلك التاريخ وجعل مدة الانعقاد نفسه خمسة شهور وأجاز فض الدورة البرلمانية قبل اقرار الميزانية ( ١٦ ) . وأراد اسماعيل صدقي بذلك التعديل تغليب السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ، حتى لا تكون الامة مصدر السلطات ، وأن يكون دستوراً ملكياً بتوسيع سلطات الملك على حساب سلطة الامة .

وعن قانون الانتخاب الجديد بين في المفكرة الايضاحية أن يكون الانتخاب على درجتين ، وشبهه بالمرشح الذي يعطى ماء أشد نقاء وصفاء . دون أن يغير ينبوعه وعلل ذلك بأن الانتخابات العامة المباشرة مرتبطة بالتطور الصناعى وانتشار التعليم وأن هيئة الناخبين في مصر يعوزها أسباب التربية السياسية التي تمكن الناخب من الحكم في قضايا السياسة ومشاكل الحكم . وهاجم الوفد لقراره قانون الانتخاب المباشر ، لأن مصر

---

(١٦) محمد خليل صبحي ، المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٧٥٨ : ص ٧٨٧ ، د . محمد كامل ليلة ، القانون الدستوري ص ٤١٤ : ص ٤١٧ وعبد الرحمن الرامسى ، المرجع السابق ، ص ١٥٢ : ص ١٥٧ .

لبست صناعية ولا تزال الامية فيها طاغية ، وان التغيير كان لحاجة في نفوسهم « ليكون لهم سبيل النجاح وامان المستقبل » . ويوجه عام احتفظ فيه ببدا الاقتراع العام في الدرجة الاولى لتربية طبقات الناخبين تربية سياسية ولكنه رفع سن الناخب الى خمس وعشرين سنة ، واشترط في المندوب ، أى ناخب الدرجة الثانية شروطا مالية او شروطا ثقافية بأن يكون حائزا على الشهادة الابتدائية او ما يماثلها ( مادة ١٩ ) وبذلك قل عدد الناخبين المندوبين ، وجعل كل خمسين ناخبا ينتخبون مندوبا سمي بالمندوب الخمسينى (١٧) . وبذلك يمكن التأثير عليهم وتوجيه ارادتهم الوجهة التي ترغبها الحكومة . وهكذا وقف اسماعيل صدقى امام نمو الدستور وقانون الانتخاب ، وأعاد عقارب الساعة تجاهها الى الوراء .

#### معارضة الوفد والاحرار الدستوريين :

وامام هذا التغيير ، الذى اتى لصالح الملكية ، فقد قابلته الاحزاب بالاحتجاج وقيام المظاهرات ، وأسرعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى في ٢٤ أكتوبر ، فاستنكرت العبث بالدستور والاعتداء عليه ، واحتجت على الوزارة التى ليست لها سلطة تعديله وتغيير أحكامه (١٨) . واجتمع الوفد في ٦ نوفمبر وقرر عدم الاعتراف بالدستور وقانون الانتخاب الجديد ، وعدم الرضوخ لهما ومقاطعة الانتخابات العامة بجميع عملياتها . وأيدت الهيئة الوفدية البرلمانية قرار الحزب (١٩) . أما حزب الاحرار الدستوريين ، فلم يهاجم الوزارة ، وكان رأيه تعديل قانون الانتخاب فقط ، ولما قام اسماعيل صدقى بوضع دستور جديد اجتمع الحزب في ٦ نوفمبر وقرر الاحتجاج على تعديل الدستور ، وعدم التعاون مع الوزارة ، ومقاطعة الانتخابات التى تقع تحت حكم الدستور الجديد (٢٠) . وبهذا أصبح الحزب فى صفه

---

(١٧) محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٧٥٨ : ص ٧٩٤ ، والرافعى ،

المرجع السابق ، ص ١٥٨ ، ص ١٥٩ .

(١٨) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٥٩ وص ١٦٠ .

(١٩) أحمد شفيق ، الحولية السابعة ، ص ١٤١٩ .

(٢٠) نفسه ، ص ١٤٢١ وص ١٤٢٢ ، Zayid, M. Y., op. cit, P. 136



المعارضة (٢١) . ولكن الحزب الوطنى رغم استنكاره تعديل الدستور ،  
عقدت أغلبية اللجنة الادارية للحزب عدم مقاطعة الانتخاب ، ما جعل  
صدقى يغتبط بدخوله الانتخابات واعتبر ذلك اقصارا لدستوره (٢٢) .  
واستمرت المعارضة للنظام الجديد ، وانضم الى الوفد الاحرار الدستوريون ،  
واتفقت كلمتهم على مقاومة حكم صدقى . ومن أجل ذلك تم تأليف « لجنة  
الاتصال » (٢٣) الغرض منها تقريب وجهات النظر بين الحزبين . وتعاهدا  
على النضال من أجل استعادة دستور ١٩٢٣ . ولهذا عقدوا في ٣١ مارس  
١٩٣١ ميثاقا قوميا اسمه « عهد الله والوطن » وانذروا فيه اسماعيل  
صدقى من التصدى لعقد المعاهدة ، لان حكومته لا تمثل الامة ، وقرروا  
مقاطعة الانتخابات التى ستجرى فى ظل الدستور الجديد ودعوة الامة الى  
مقاطعتها ، وتأليف جبهة لاعادة النظام الدستورى الذى ارتضته الامة ،  
وعلى أن تتولى الاغلبية النيابية شئون الحكم فى حدود التقاليد النيابية .  
واتفقوا أيضا فى الميثاق على زيارة الاقاليم ، وعقد مؤتمر وطنى عام يمثل  
الامة لتأييد هذه السياسة القومية (٢٤) .

وبوقوف حزب الاحرار الدستوريين الى جانب الوفد فى معارضة  
اسماعيل صدقى تغيير الدستور ، ومقاطعة الانتخابات التى ستجرى على  
أحكام دستور ١٩٣٠ ، لم يعد الاحرار الدستوريون قوة سياسية تقف خلفه  
وتؤيد مواقفه ضد المعارضة ، ولهذا فكر فى تكوين حزب سياسى يخوض به  
المعركة الانتخابية ليحصل به على الاغلبية البرلمانية (٢٥) ، التى يستند

---

(٢١) احمد شفيق ، ، الحولية السبعة ، ص ١٤٤٥ .

(٢٢) عبد الرحمن الراعى ، المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

(٢٣) مثل الوفد فيها محمد فتح الله بركات ومكرم عبيد ، ومثل الاحرار الدستوريون  
محمد على علويه ، د. محمد حسين هيكل .

(٢٤) عبد الرحمن الراعى ، المرجع السابق ، ص ١٦٥ . والميثاق القومى بالرجع

السابق ص ١٦٥ : ١٦٨ .

وتمت زيارة المعارضة الى بنى سويف .

(٢٥) د. محمد حسين هيكل وآخرون ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

عليها في بقائه في الحكم (٢٦) ولهذا الف صدقى حزبا في ١٧ نوفمبر ١٩٣٠. سماه « حزب الشعب » ووضع له برنامجا (٢٧) ، وأنشأ له صحيفة تنطق باسمه هي « صحيفة الشعب » ولا شك انه شبيه بحزب الاتحاد من حيث انه وليد السلطة الادارية ، ومن حيث الاعتماد عليه في الحكم لوقدر له النجاح في الانتخابات . وقد تكون أيضا من الوصوليين ، وأصحاب المصالح من كبار الموظفين والاعيان ، والسياسيين الذين رأوا فرصتهم في الانضمام اليه ، لذلك وصفته صحيفة السياسة بحزب المصالح الشخصية (٢٨) . وقد صنف أيضا على انه من احزاب القصر .

وجرت الانتخابات في مايو ١٩٣١ بين احزاب ( الشعب والاتحاد والوطني ) وهي احزاب ليس لها قواعد منظمة منتشرة في انحاء البلاد ، ولكنها احزاب يغلب عليها الطابع الاداري والوجود المؤقت بدوام السلطة ما عدا ( الحزب الوطنى ) وبالرغم من أن الانتخابات أجريت في وسط مظاهر السخط الشعبى وقيام حوادث دامية . فقد حصل فيها حزب الشعب على ( ٨٤ مقعدا ) وحزب الاتحاد على ٤٠ مقعدا ، والحزب الوطنى على ( ٨ ) مقاعد والمستقلون على ( ١٨ ) مقعدا (٢٩) . وكلهم من الاعيان وذوى الاملاك والوزراء وأصحاب المهن الحرة . وهكذا حصل حزب الشعب على الاغلبية البرلمانية ولم يمس على تكوينه اقل من عام ، ولم ينشأ جماهيريا لتحقيق هدف معين . وحزب الاتحاد الذى حصل في انتخابات ١٩٢٨ على ثلاثة مقاعد ، بسبب العصبية المحلية يحصل في تلك الانتخابات على (٣٨)

---

(٢٦) مذكرات اسماعيل صدقى ، ص ٤٤ .

(٢٧) ومبادئه ، الاستقلال التام لمصر والسودان ( مادة ١ ) ، والتفاهم مع بريطانيا على المسائل المتعلقة مع استمرار سياسة حسن التفاهم معها ( مادة ٢ ) والغناء الامتيازات الاجنبية ( مادة ٤ ) ودخول مصر في عصبة الامم ( مادة ٥ ) وتأييد النظام الدستورى والمحافظة على سلطة الامة وحقوق العرش ( مادة ٦ ) واستقلال القضاء ( مادة ٧ ) واصلاح الشئون الداخلية في كل نواحي الحياة العامة .

احمد شفيق الحولية السابعة ، ص ١٤٦١ وص ١٤٦٢ .

(٢٨) نفسه ، ص ١٤٥٧ .

(٢٩) صحيفة مصر ، في ٣ يونيو ١٩٣١ .

مبعدا ، ويدل ذلك دلالة قاطعة على تدخل الإدارة في افساد الانتخابات وتزوير ارادة الجماهير لصالح الحزبين المتالفين ، من أجل اصطناع برلمان ضورى والاستمرار في الحكم بوانجه برلمانية . واجريت انتخابات أعضاء مجلس الشيوخ يوم ١١ يونيو ١٩٣١ ، وفاز حزب الشعب والاتحاد أيضا بالاغلبية . وقام الملك بتعيين الاعضاء المعينين وكانت غالبيتهم من الحزبين السابقين ، وعين يحيى ابراهيم رئيسا للمجلس بمرسوم ملكي (٣٠) . وافتتح البرلمان في ٢٠ يونيو ١٩٣١ ، وتم اختيار محمد توفيق رفعت رئيسا لمجلس النواب . وهكذا انعكست الاوضاع البرلمانية ، فبدلا من أن تكون الوزارة وليدة انتخابات حرة وتكون ممثلة للاغلبية البرلمانية ، نجد هنا أن الوزارة هي التي تنشئ الدستور ، وتشكل البرلمان (٣١) ، من حزبى الشعب والاتحاد المنتمين اليها بالولاء . ولم يبق اسماعيل صدقى حتى باجراءات شكلية دستورية ، كالتي سبقه فيها أحمد زيور ١٩٢٥ ، فلم تستقل الوزارة وتشكل حسب التقاليد الدستورية . واستكمل اسماعيل صدقى لحكمه كل اشكال الشرعية من حزب وبرلمان واغلبية وصحيفة ، دون أن يكون له جوهر الحكومة الشرعية ، هو التأييد الحقيقى من جماهير الشعب (٣٢) .

وفي عام ١٩٣٢ جرت محاولات لقيام وزارة إئتلافية قومية — وعارض الوفد الفكرة (٣٣) . ولذلك استمر حكم اسماعيل صدقى من ١٩٣٠ حتى سبتمبر ١٩٣٣ ، استخدم فيها الشدة والعنف في مقاومة الوفد . واستفطرت فيها سلطة القصر . وبعد استقالة اسماعيل صدقى اختير عبد الفتاح

(٣٠) المصور في ١٩ يونيو ١٩٣١ .

(٣١) د. يونس لبيب ، تاريخ للوزارات المصرية ، ص ٣٦٠ .

(٣٢) د. ضياء الدين الرئيس ، المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

(٣٣) د. محمد حسين هيكل ، مفكرات في السياسة المصرية ، ج ١ ، ص ٣٣٨ ومن

٢٤٢ و ٢٤٣ . وقد اشر المصور في ٨ يوليو ١٩٣٢ الى رغبة سيرمى لورين في اقامة

وزارة قومية كما حدث في بريطانيا .

(م ٢٣ — الحياة البرلمانية )

يحيى رئيسا للوزارة ، واختاره حزب الشعب رئيسا له فصدق عليه القول بأنه حزب المصالح ، واستمر برلمان صدقي مؤيدا للرئيس الجديد (٣٤) . وكان أهم ما ناقشه برلمان ١٩٣١ ، هو الاهتمام بأسعار القطن ، وواحدة جفوب وأمر التعليم ( محو الأمية وتنظيم الجامعة ) والمطالبة بإلغاء الامتيازات الأجنبية وأكثرها طلبات خاصة بالدوائر المحلية .

وقد رأت الحكومة البريطانية ان كفة القصر قد مالت الى الحكم المطلق أكثر من اللازم ، فأرادت تغيير الوضع ، وتم اختيار محمد توفيق نسيم لتشكيل الوزارة . وقد ارضى اختياره القوى الثلاث الانجليز والوند والقصر (٣٥) . فالف وزارته في ١٥ نوفمبر ١٩٣٤ . وبأمر في ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ بإلغاء دستور ١٩٣٠ ، وحل مجلس النواب والشيوخ القائمين على أساسه . ولكن دون عودة دستور ١٩٢٣ . واتضح ان الملك ورئيس وزرائه الجديد ودار المنسوب السامي يريدون دستورا جديدا . ومن هنا راوغ محمد توفيق نسيم الوفد بشأن إعادة دستور ١٩٢٣ . ولهذا هدد مصطفى النحاس رئيس الوفد في ١٩ أكتوبر رئيس الوزراء بسحب ثقة الوفد للوزارة (٣٦) . وأفصحت الحكومة البريطانية عن قصدها نحو الدستور حيث صرح المستر هور وزير خارجيتها في ٩ نوفمبر ١٩٣٥ ، « بأن انجلترا عندما استشيرت من الحكومة المصرية نصحت ان لا يعاد دستور ١٩٢٣ ولا دستور ١٩٣٠ ، مادام الاول قد اظهر انه غير صالح والثاني انه لا ينطبق مطلقا على رغبات الأمة (٣٧) . فقامت المظاهرات احتجاجا عليه . وقام الشباب يدعوا زعماء الاحزاب الى نسيان الخلافات حتى تتحقق مطالب البلاد ، ودعوا الى تكوين جبهة وطنية تعمل على إعادة دستور ١٩٢٣ والاستقلال التام . وتآلفت الجبهة الوطنية في ديسمبر ١٩٣٥ من الوفد

---

(٣٤) محمد زكي عبد القادر ، مجلة الدستور ، ص ٧٢ .

(٣٥) د. ضياء الدين الرئيس ، المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

(٣٦) د. يونان لبيب ، المرجع السابق ، ص ٢٧٧ .

(٣٧) عبد الرحمن الرافعي ، مذكراتي ، ص ٨٦ .



## الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	تقديم
٩	المقدمة : تطور الحياة النيابية قبل عام ١٩٢٤
	<b>الفصل الأول :</b>
٣٥	دستور ١٩٢٣ — وضعه — أهم أحكامه — نقده
	<b>الفصل الثاني :</b>
٨٥	قانون انتخاب ١٩٢٣
	<b>الفصل الثالث :</b>
١٠١	الانتخابات وتشكيل وزارة سعد زغلول
	<b>الفصل الرابع :</b>
١٢٧	برلمان ١٩٢٤
	<b>الفصل الخامس :</b>
١٨٣	الانقلاب الدستوري الأول ، وقيام الائتلاف الحزبي
	<b>الفصل السادس :</b>
٢٣١	برلمان ١٩٢٦ في ظل الائتلاف الحزبي
	<b>الفصل السابع :</b>
٢٨٩	الانقلاب الدستوري الثاني ، وتعطيل الحياة النيابية
	<b>الفصل الثامن :</b>
٣١٣	برلمان ١٩٣٠
	<b>الفصل التاسع :</b>
٣٤١	الانقلاب الدستوري الثالث
٣٥٧	الخاتمة
٣٧٠	الملاحق
٣٧٤	المصادر والمراجع

رقم الايداع ٨٩/٢١٢١

---

دار الطباعة للجامعات  
٢٨ شارع جامع العيسوية  
دار السلام - القاهرة



 Bibliotheca Alexandrina



0570848